جمهوريه مصر العربيه
معهد التخطيط القومى

سلسله قضايا التخطيط والتنميه
رقم (٩٩)

اثر التكتلات الاقتصاديه الدولية
على قطاع الزراعة

يناير ١٩٩٦

اثر التكتلات والاتفاقيات الدولية
على قطاع الزراعة

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمـه	ن
الفصل الاول : الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية لاهم السلع الزراعية	
تمهيـد ٠	١
١- القمح	٢
٢- الزيوت النباتيـة	٩
٣- السـكر	٢٤
٤- القطـن	٣١
٥- الموالـح	٣٧
الفصل الثانى : اتفاقيات الجات واثرها على الزراعـة المصريـة	
تمهيـد ٠	٥١
١- استعراض احكام اتفاقية الجات فيما يتصل بالزراعة	٥٢
١-١ نشأه ومبادئ اتفاقية الجـات	٥٢
١-٢ المعالم العامة لاتفاقيات جولة اورجواى ٠	٥٥
١-٣ اتفاقية الزراعة بجولة اورجواى	٦١

الموضـوع	رقم الصفحة
٢- الاثار المتوقعة لتحرير التجارة العالمية على قطاع الزراعة ٠	٦٦
٢-١ تمهيـد	٦٦
٢-٢ الاثار المتوقعة لتطبيق مبدأ النفاذ الى الاسواق	٦٨
٢-٣ الاثار المتوقعة لتخفيض معدلات الدعم ٠	٧٢
٢-٣-١ الدعم الداخلى (دعم الانتاج) ٠	٧٣
٢-٣-٢ دعم التصدير ٠	٧٣
٢-٤ الاثار الاخرى المتوقعة للاتفاقية	٧٦
٣- تقدير كمى لآثار اتفاقية الجات على الصادرات والواردات الزراعية المصرية	٧٩
٣-١ تمهيـــــد	٧٩
٣-٢ نموذج التحليل	٨١
٣-٢-١ الصيغة الرياضية للنموذج	٨٢
٣-٢-٢ النتائج والمناقشة	٩١
٤- السياسة الوقائية لمواجهة الاثار السلبية لاتفاقية الجات	٩٧
٤-١ السياسات الوقائية على المستوى المحلى ٠	٩٧
٤-١-١ تمهيد	٩٧
٤-١-٢ دور الدولة فى تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية	٩٧
٤-١-٣ سياسات تهدف لزيادة مرونه عرض الانتاج الزراعى	٩٨

الموضوع		رقم الصفحة
٤-١-٤	الاحتفاظ بمخزون استراتيجى من الحبوب	٩٩
٤-١-٥	سياسات التجارة المقابلة (والاتفاقيات الثنائية)	١٠٠
٤-١-٦	سياسات اخرى	١٠٠
٤-٢	السياسات الوقائية على المستوى الاقليمى والعربى	١٠٥
٤-٢-١	تمهيد	١٠٥
٤-٢-٢	التجمعات التجارية الأقليمية العربية	١٠٥
٤-٢-٢-١	السوق العربية المشتركة	١٠٥
٤-٢-٣	السوق الافريقية المشتركة والسوق الاسلامية المشتركة	١٠٦

الفصل الثالث : المجموعة الاقتصادية الاوروبية

١-	السوق الاوروبية المشتركة (النشأة والسياسات)	١٠٨
١-١	تمهيد	١٠٨
١-٢	نشأة السوق الاوروبية المشتركة	١٠٨
١-٣	اتفاقية ماسترخت	١١١
١-٤	اهداف السوق المشتركة	١١٣
١-٥	سياسات السوق المشتركة	١١٤
١-٦	قواعد واسس الانضمام والارتباط والاتفاق مع السوق الاوروبية المشتركة	١١٥
١-٧	تقييم اتفاقية السوق الاوروبية المشتركة	١٢٠

الموضوع	رقم الصفحة
٢- علاقة مصر التجارية بالمجموعة الاقتصادية الاوروبية	١٢٤
٢-١ الاتفاق التجارى التفضيلى (١٩٧٣-١٩٧٧)	١٢٤
٢-٢ اتفاق التعاون الشامل	١٢٦
٢-٣ التوسع الافقى للمجموعة الاقتصادية الاوروبية وتعديل اتفاق التعاون الشامل	١٢٧
٢-٣-١ انضمام اليونان وتعديل اتفاق التعاون الشامل	١٢٨
٢-٣-٢ انضمام اسبانيا والبرتغال وتعديل اتفاق التعاون الشامل	١٢٩
٢-٣-٣ البروتوكول الاضافى لاتفاق التعاون بين مصر والمجموعة	١٣١
٢-٤ التجارة الخارجية المصرية	١٣٩
٢-٥ التجارة الخارجية بين مصر والمجموعة الاوروبية	١٤٠
٢-٦ التجارة الخارجية الزراعية المصرية	١٤٠
٢-٦-١ العلاقة بين الانتاج والصادرات الزراعية	١٤٣
٢-٦-٢ الصادرات المصرية من البرتقال	١٤٥
٢-٦-٢-١ مستقبل الصادرات المصرية من البرتقال الى المجموعة الاوروبية	١٤٩
٢-٦-٣ انتاج وتجارة القطن المصرى	١٥٠
٢-٦-٣-١ التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من القطن الخام	١٥٣
٢-٦-٣-٢ الصادرات المصرية من القطن الخام الى المجموعة الاوروبية	١٥٣

الموضـوع	رقم الصفحة
٢-٦-٤ واردات مصر من السكر	١٥٦
٢-٦-٤-١ التوزيع الجغرافى لواردات مصر من السكر	١٥٨
٢-٦-٥ واردات مصر من القمح والدقيق	١٦٠
٢-٦-٥-١ واردات مصر من القمح والدقيق من المجموعة الاوروبية	١٦٥
٢-٦-٦ واردات مصر من الزيوت الغذائية	١٦٨
٢-٦-٦-١ التوزيع الجغرافى لواردات مصر من الزيوت الغذائية	١٦٨
٣- محددات الصادرات الى دول السوق الاوروبية المشتركة والواردات منها	١٧٣
٣-١ تمهيد	١٧٣
٣-٢ مجموعة المحددات العامة المرتبطة بالصادرات والواردات المصرية	١٧٤
٣-٢-١- محددات الصادرات	١٧٤
٣-٢-١-١ محددات انتاجية	١٧٤
٣-٢-١-٢ محددات تسويقية	١٧٦
٣-٢-١-٣ محددات تصنيعية	١٧٨
٣-٢-١-٤ محددات تتعلق بالعملية التصديرية	١٧٨
٣-٢-٢ محددات الواردات	١٨٤
٣-٢-٣ مجموعة المحددات المرتبطة بالاتفاقيات المبرمه بين مصر ودول السوق الاوروبية المشتركة	١٨٦

الموضوع	رقم الصفحة
٣-٢-٣-١ : فى مجال التصدير	١٨٦
٣-٢-٣-١-١ اقامة منطقة تجارة حره بين دول البحر المتوسط واوروبا	١٩٠
٣-٢-٣-٢ : فى مجال الاستيراد	١٩٥
٣-٣ علاقة مصر التجارية الحالية مع دول الاتحاد الاوروبى	
٣-٣-١ تطوير التعاون بين مصر ودول الاتحاد الاوروبى (اتفاق الشراكة)	١٩٧
٣-٣-٢ اثر الاتفاق الاسرائيلى والمغربى مع دول الاتحاد الاوروبى على مصر	١٩٩
٣-٤ مجموعة محددات مابعد اتفاقية الجات	٢٠٠
الفصل الرابع : السوق الشرق اوسطية	
تمهيد ٠	٢٠٣
١- الفلسفة السياسية والاقتصادية لمشروع السوق الشرق اوسطية ٠	٢٠٣
١-١ الفكر الامريكى والاوروبى	٢٠٣
١-٢ الفكر الاسرائيلى	٢٠٥
١-٣ رد الفعل العربى	٢١٠
٢- النظام الاقليمى العربى والسوق الشرق اوسطية ٠	٢١٣
٢-١ النظام الاقليمى العربى	٢١٣
٢-٢ هل السوق الشرق أوسطية بديل للنظام الاقليمى العربى	٢١٦

الموضوع	رقم الصفحة
٣- السوق الشرق اوسطية بين الطموح والواقع	٢٢٠
٣-١ بعض خصائص اقتصاديات اقطار الاقليم	٢٢٠
٣-٢ مزايا محتمله لقيام السوق	٢٢٥
٣-٢-١ خلق التجارة	٢٢٥
٣-٢-٢ التنمية وتشريعها	٢٢٥
٣-٢-٣ المعرفة التكنولوجية ونقلها	٢٢٦
٣-٢-٤ البيئة	٢٢٦
٣-٢-٥ المياه	٢٢٦
٣-٢-٦ الكهرباء	٢٢٨
٣-٢-٧ النقل والمواصلات	٢٢٨
٣-٢-٨ رؤوس الاموال	٢٢٨
٣-٢-٩ السياحة	٢٢٩
٣-٢-١٠البترول والغاز الطبيعى	٢٣٠
٣-٣ السوق الشرق اوسطية بين الطموح والواقع	٢٣٠
٣-٣-١ الامكانات المطلوبة لاقامة السوق الشرق اوسطية	٢٣١
٤- السوق الشرق اوسطية والبدايات العملية	٢٣٥
٤-١ التعاون الاقليمى فى مجالات البيئة والمياه والنقل والمواصلات	٢٣٦
٤-٢ الاثار المتوقعة لقيام سوق شرق اوسطية على الاقتصاد المصرى	٢٣٩
٤-٢-١ اثر قيام السوق على التجارة الخارجية	٢٣٩
٤-٢-٢ اثر قيام السوق على الصناعة المصرية	٢٤٠
٤-٢-٣ اثر قيام السوق على الزراعة المصرية	٢٤٢

الموضوع	رقم الصفحة
٤-٢-٤ اثر قيام السوق على الاستثمار العربى والاجنبى فى مصر	٢٤٦
٤-٢-٥ اثر قيام السوق على السياحة فى مصر	٢٤٨

الفصل الخامس : الشركات متعددة الجنسيات

١- تمهيد	٢٥١
٢- التعريف بالشركات متعددة الجنسيات	٢٥٢
٣- الخصائص الاساسية للشركات متعددة الجنسيات	٢٥٣
٣-١ كبر الحجم (ضخامة الحجم الاقتصادى النسبى)	٢٥٣
٣-٢ مركزية الادارة وتركزها فى الدول المتقدمه صناعيا	٢٥٥
٣-٣ التنوع فى المنتجات والانشطة والتشتت الجغرافى	٢٥٦
٣-٤ التفوق التكنولوجى والمزايا الاحتكارية	٢٥٦
٤- موقف الشركات متعددة الجنسيات فى البلدان العربية	٢٥٧
٤-١ اهم الاسباب التى ادت الى خلق نمط خاص لنشاط الشركات متعددة الجنسيات فى البلدان العربية	٢٥٩
٥- التوزيع الجغرافى لاستثمارات الشركات متعددة الجنسيات وآثاره المباشرة ٠	٢٦٢
٦- العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والاقتصاد المصرى ودورها فى عملية التنمية الاقتصادية ٠	٢٦٧

الموضوع **رقم الصفحة**

ملخص الدراسة ٢٧٣

المراجع ومصادر البيانات ٣١٠

ملاحق الدراسة ٣٢٧

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحه
(١-١)	تطور مساحة وانتاج وانتاجية القمح خلال الفترة ٨٠-١٩٩٢٠	٣
(١-٢)	تطور أسعار التوريد والسوق والاستيراد للقمح خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩٠٠	٥
(١-٣)	تطور الاستهلاك والواردات من القمح خلال الفتره ٨١-١٩٩٢٠	٦
(١-٤)	تطور نسبة الدعم للقمح المحلى والمستورد خلال الفترة ٨١ - ١٩٩٠٠	٨
(١-٥)	تطور مساحة وانتاج وانتاجية المحاصيل الزيتية خلال الفتره ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٢/٩١٠	١٠
(١-٦)	تطور أسعار التوريد والمنتج والاستيراد والتصدير لبعض المحاصيل الزيتية خلال الفتره ٨٠-١٩٩٠٠	١٢
(١-٧)	تطور الانتاج والاستهلاك من الزيوت النباتيه خلال الفتره ٨٠ - ١٩٩٢٠	١٤
(١-٨)	تطور الاستهلاك الفردى والدعم على الزيت خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩٢٠	١٦
(١-٩)	تطور الواردات من الزيوت النباتيه خلال الفترة ٨٠-١٩٩٢٠	١٨
(١-١٠)	متوسط أسعار البذور الزيتيه فى السوق العالمى والسوق المصرى خلال الفتره ٨٣ - ١٩٩٢٠	٢٠
(١-١١)	تطور مساحة وانتاجية قصب وبنجر السكر خلال الفترة ٨٠ -١٩٩٢٠	٢٥
(١-١٢)	تطور الانتاج والاستهلاك من السكر خلال الفتره ٨١-١٩٩٢٠	٢٧
(١-١٣)	تطور الاستهلاك الفردى والدعم على السكر خلال الفترة ٨١ - ١٩٩٢٠	٢٨
(١-١٤)	تطور الواردات من السكر خلال الفترة ٨١ - ١٩٩٢٠	٣٠
(١-١٥)	تطور مساحة وانتاجية محصول القطن خلال الفترة ٨١-١٩٩٢٠	٣٢

رقم الجـــدول	عنوان الجدول	رقم الصفحه
(١ـ١٦)	تطور أسعار التوريد الاجبارى وأسعار التصدير للقطن الزهر خلال الفتره ٨٠ ـ ١٩٩٢٠	٣٤
(١ـ١٧)	تطور صادرات وواردات القطن الشعر خلال الفتره ٨١ـ١٩٩٢٠	٣٦
(١ـ١٨)	تطور مساحة وانتاج وانتاجية الموالح خلال الفترة ٨٠/٨١ ـ ٩١ ـ ١٩٩٢٠	٣٨
(١ـ١٩)	تطور صادرات الموالح خلال الفتره ٨١ ـ ١٩٩٢٠	٤٠
(١ـ٢٠)	هيكل التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من البرتقال خلال الفتره ٨١ ـ ١٩٩٢٠	٤٢
(١ـ٢١)	القيمه التصديريه للطن من البرتقال فى بعض الدول المصدره له خلال الفتره ٨٠ ـ ١٩٩١٠	٤٤
(١ـ٢٢)	تطور أسعار الجمله وأسعار التصدير للطن من البرتقال خلال الفتره ٨١ ـ ١٩٩١٠	٤٦
(١ـ٢٣)	تطور صادرات القطاع الخاص من البرتقال خلال الفتره ٨٨ ـ ١٩٩٢٠	٤٩
(٢ـ١)	معدلات تخفيض قيم الدعم الداخلى للمنتجين بالمليون دولار فى المجموعه الأوربيه والولايات المتحده الأمريكيه خلال سنوات تنفيذ اتفاقية الجات ٩٥ ـ ٢٠٠٠	٧٤
(٢ـ٢)	معدلات تخفيض دعم التصدير للسلع الزراعية الرئيسية فىالمجموعه الأوربيه والولايات المتحده الأمريكيه خلال سنوات تنفيذ اتفاقية الجات ٩٥ ـ ٢٠٠٠ ٠	٧٤
(٢ـ٣)	الاكتفاء الذاتى المصرى من السلع الزراعية الرئيسيه فى متوسط الفتره ٩١ ـ ١٩٩٢٠	٨٨
(٢ـ٤)	معادل دعم المنتجين ومعادل دعم التصدير والمعادلالجمركى للسلع الزراعيه (كنسبه مئويه من السعر المحلى) فى متوسط الفتره ٨٦ ـ ١٩٩٠٠	٨٨
(٢ـ٥)	الواردات العالميه والواردات المصريه للسلع الزراعيه الرئيسيه فى متوسط الفتره ٩١ ـ ١٩٩٢٠	٨٩

رقم الجداول	عنوان الجدول	رقم الصفحه
(٢-٦)	الصادرات العالميه والصادرات المصريه للسلع الزراعية الرئيسيه فى متوسط الفتره ٩١ - ١٩٩٢	٨٩
(٢-٧)	التغيرات السنويه المتوقعه فى سلع الواردات الزراعية المصريه خلال فترة تطبيق الاتفاقية ٩٥- ٢٠٠٠	٩٠
(٢-٨)	التغيرات السنويه المتوقعه فى سلع الصادرات الزراعية المصريه خلال فترة تطبيق الاتفاقيه ٩٥-٢٠٠٠	٩٠
(٢-٩)	الآثار السنويه المحتمله لتطبيق اتفاقية الجات على الرفاهية المصريه خلال الفتره ٩٥ - ٢٠٠٠	٩٦
(٣-١)	الميزان التجارى لجمهورية مصر العربية خلال الفتره ٨٩-١٩٩٣	١٣٧
(٣-٢)	اجمالىحركة التجارة بينمصر ومجموعات دول العالم عامى٩٢، ١٩٩٣	١٣٩
(٣-٣)	الميزان التجارى بين مصر ودول المجموعه الأوربيه خلال عامى ٩٢ ، ١٩٩٣	١٤١
(٣-٤)	الأهمية النسبيه للصادرات الزراعية المصريه الى اجمالىالصادرات السلعيه خلال الفتره ٨٨/٨٧ - ١٩٩٤/٩٣	١٤٢
(٣-٥)	نسبة الصادرات الى الانتاج من بعض المزروع التصديريه الهامه فى مصر خلال الفترة ٨٢ - ١٩٩٢	١٤٤
(٣-٦)	التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من البرتقال	١٤٧
(٣-٧)	الأهمية النسبيه للقطن المصرى انتاجا وتصديرا الى الانتاج والصادرات العالميه منه خلال الفتره ٨٠/٨١-٩٢/١٩٩٣	١٥١
(٣-٨)	التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من القطن الخام عامى٩٢، ١٩٩٣	١٥٤
(٣-٩)	الصادرات المصريه منالقطنالخام الى دول المجموعه الأوربية عام ١٩٩٣	١٥٥
(٣-١٠)	واردات مصر من السكر خلال الفتره ٩١-١٩٩٣	١٥٧
(٣-١١)	التوزيع الجغرافى لواردات مصر من سكر البنجر المصفى والخام خلال الفتره ٩١ - ١٩٩٤	١٥٩
(٣-١٢)	التوزيع الجغرافى لواردات مصر من سكر القصب المكرر خلال الفترة ٩١- ١٩٩٤	١٦١

رقم الجـــداول	عنوان الجـــدول	رقم الصفحه
(٣ـ١٣)	التوزيع الجغرافى لواردات مصر من سكر القصب الخام خلال الفتره ٩٠ ـ ١٩٩٣٠	١٦٢
(٣ـ١٤)	التوزيع الجغرافى لواردات مصر من القمح خلال الفتره ٩١ ـ ١٩٩٤٠	١٦٤
(٣ـ١٥)	التوزيع الجغرافى للواردات المصريه من دقيق القمح عام ١٩٩٣٠	١٦٦
(٣ـ١٦)	الأهمية النسبيه لواردات مصر من القمح من دول المجموعه الأوربيه الى اجمالى الواردات المصريه خلال الفتره ٩١ـ١٩٩٤٠	١٦٧
(٣ـ١٧)	الواردات المصريه من الزيوت الغذائيه خلال الفتره ٩١ـ١٩٩٤٠	١٦٩
(٣ـ١٨)	الأهمية النسبيه لواردات مصر من الزيوت من المجموعه الأوربية خلال الفتره ٩١ ـ ١٩٩٤٠	١٧١
(٥ـ١)	اجمالى صافى المديونيه الخارجيه المستحقه على جميع الدول النامييه	٢٦٥
(٥ـ٢)	أكثر بلدان دول العالم الثالث مديونيه ٠	٢٦٦
(٥ـ٣)	التوزيع الجغرافى لصادرات المنطقه	٢٧٠

مقدمه

شهد العالم فى العقد الأخير مجموعه من المتغيرات الدوليه، والتى اثرت بشدة على مختلف النواحى السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه، ولعل أهم تلك المتغيرات، كان انهيار الكتله الشرقيه وقيام عشرات الدول بدلا منها ودخلت فى صراعات داخليه مازالت قائمه ، وثانيها حرب الخليج وماعقبها من تدمير اقتصادى وتدمير للعلاقات العربيه وللمقدره العربيه ايضا، وثالثها عقد مؤتمر مدريد للسلام ثم توقيع اعلان المبادىء الفلسطينى الاسرائيلى ثم توقيع اتفاقية القاهرة وقيام السلطة الفلسطينيه على ارض فلسطين ، ثم عقد اتفاق الصلح بين الاردن واسرائيل واستمرار المفاوضات بين سوريا واسرائيل، هذه المتغيرات السياسيه لها ابعادها الاقتصاديه والاجتماعيه.

اما على الصعيد الاقتصادى، فقد برز اتجاه ماسمى بالنظام العالمى الجديد الذى قادته الولايات المتحده الأمريكيه التى أصبحت تمثل القوه العظمى الوحيده فى العالم، وبروز ظاهرة التكتلات الاقتصاديه العملاقه وفى مقدمتها السوق الأوربيه المشتركه التى وصل عدد اعضائها ١٥ عضوا، ثم مجموعة النافتا NATFAN وانتهاء جولة مفاوضات اوروجواى بعد ثمانى سنوات من المفاوضات وعقد اتفاقيات الجات، وانشاء منظمة التجاره العالميه (WTO) ، كذلك الحديث من الغرب والشرق عن تغيير النظام الاقليمى فى الاقليم العربى بانشاء السوق الشرق أوسطيه.

ان هذه المتغيرات فى مجملها لها انعكاساتها الشموليه على الاقتصاد العربى والمصرى بصفه عامه، وعلى القطاع الزراعى بصفه خاصه، لما لهذا القطاع من خصوصيه من حيث انه مازال يمثل مصدر العمل والغذاء الرئيسى فى البلاد، ويعانى من تخلف وقصور فى وسائل الانتاج والتكنولوجيا الزراعيه، وتدهور فى السياسات الزراعية وعدم تمشيها مع المتغيرات الدوليه، وعدم قدرة هذا القطاع على المنافسه لارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض الجوده، وضيق السوق العالميه المفتوحه امام تسويق فائض الانتاج، وعدم وجود سياسات تصديريه متكامله للمنتج الزراعى.

وعلى الرغم من صعوبة قياس أثر تلك المتغيرات على القطاع الزراعى المصرى، لان معظمها مازال قيد التطبيق أو تحت الدراسة. الا أن الاستشعار باهميتها وخطورتها، لهو مدعاه لدراستها بالتحليل والتوقع فى محاولة لتجنب أكبر قدر من الآثار السلبيه المحتمله وتعظيم الفائده من الآثار الايجابيه، ولتأكيد أهمية التعاون العربى المشترك اقتصاديا وسياسيا فى مجابهة التكتلات الدوليه العملاقه.

ومن أجل تحقيق أكبر قدر من الفائده المرجوه، فان هذه الدراسه، تناولت موضوعها فى خمسة فصول، تناول الفصل الأول الانتاج والاستهلاك والتجاره الخارجيه لاهم السلع الزراعية فى مصر وفى مقدمتها القمح والزيوت والسكر والقطن والموالح، حيث تمثل المحاصيل الثلاثه الاولى أهم الواردات الزراعية والمحصولين الآخيرين أهم المحاصيل التصديريه، وذلك للتعرف على الحاله الراهنه للاستيراد والتصدير منها واحتمالات المستقبل فى ظل الاوضاع العالميه الجديده.

وجاء الفصل الثانى، ليعالج اتفاقيات الجات وأثرها على الزراعة المصريه، بحيث يتم بيان الاحكام الرئيسيه للأتفاقيه فيما يخص الزراعه والآثار المتوقعه لتحرير التجاره العالميه على القطاع الزراعى، بما فى ذلك بيان أثر مبدأ النفاذ الى الاسواق وأثر تخفيض الدعم ، ثم وضع نموذج قياسى لتقدير الآثار المحتمله على الصادرات والواردات الزراعيه ، انتهاءا بوضع السياسات الوقائيه لمواجهة الآثار السلبيه المحتمله وتعظيم الآثار الايجابيه لاتفاقيةالجات وبيان اهمية التكتل العربى فى هذا المجال.

ونظرا لأهمية العلاقه الاقتصاديه بين مصر والجماعه الأوروبيه فقد عالج الفصل الثالث هذه القضيه موضحا نشأة وسياسات السوق الأوربيه واحكامها، كذلك الاتفاقيات التفضيليه بين مصر والجماعه الأوروبيه وتطورها واحتمالاتها المستقبليه وانعكاساتها بحيث يمكن ايضاح مستقبل التصدير والاستيراد من والى الجماعه الأوروبيه لاهم السلع الزراعيه (القطن - البرتقال - الزيوت - السكر - القمح) ، أيضا يتعرض هذا الفصل من الدراسه الى محددات الصادرات الى دول السوق الأوربية وبعض المقترحات الهادفه الى تطوير العلاقه مع تلك الدول.

ولما كان الحديث باسهاب عن التطلع الى قيام سوق شرق أوسطيه تضم جانب من الاقطار العربيه واسرائيل وتركيا وايران وربما باكستان وافغانستان، خاصة بعد اتفاقية السلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والاردن وسوريا فى الطريق ولبنان ، فقد انفرد الفصل الرابع بمعالجة السوق الشرق اوسطية موضحا الفلسفة السياسية والأقتصادية لهذا المشروع فى الفكر الغربى والاسرائيلى والعربى ، وكذلك القاء الضوء على النظام الاقليمى العربى الحالى وعلاقته بالسوق المقترحة ، ثم الوصول الى مدى واقعية انشاء سوق شرق اوسطية والمزايا المحتمله لها كما يراها اصحابها ومدى واقعيتها بالتحليل العلمى الموضوعى وبيان المخاطر التى تكتنف قيام مثل هذه السوق التى تستهدف فى المقام الاول تغيير النظام العربى الحالى واقامة نظام جديد يستوعب اسرائيل كاحد دول الاقليم بعلاقات طبيعية مع كافة اقطار الاقليم ، ومع ذلك فقد تم ايضا معالجة موضوعية للآثار المحتمله لقيام السوق على بعض القطاعات الاقتصادية المصرية وفى مقدمتها قطاع الزراعة .

وأستكمالا لموضوع الدراسة ، فقد جاء الفصل الخامس ليتحدث عن الشركات متعددة الجنسيات موضحا نشأتها واهدافها وآثارها على الاقتصاد المصرى ، والتنافس على الاقتصاد العربى بين هذه الشركات التى لها اهداف اقتصادية وسياسية فى آن واحد .

ومن أجل تحقيق اكبر فائدة ممكنه ، فقد تم التزواج بين اكثر من منهج فى هذه الدراسة ، فقد استخدم المنهج الوصفى والتحليلى والقياسى والمقابلة الشخصية وذلك من أجل معالجة كافة القضايا باساليب علمية ، مع الاحتفاظ بالموضوعية ، لان هناك بعض القضايا الفكرية فى هذه الدراسة .

ولقد قام باعداد هذه الدراسة فريق متكامل من الباحثين بمركز التخطيط الزراعى ، على النحو التالى :

ا٠د٠ سعد علام (الباحث الرئيسى) ، ا٠د٠ أحمد برانية ، ا٠د٠ بركات الفرا ، ا٠د٠ محمد محمود رزق ، ا٠د٠ هدى صالح ، ا٠د٠ عماد الدين مصطفى ، د٠ عبد الفتاح حسين ، د٠ نجوان سعد الدين ، د٠ سمير عريقات ، كما ساهم فى الاعداد د٠ حمدى عبده على الصوالحى من المركز القومى للبحوث ٠

وساعد فى هذه الدراسة الآنسة/ حنان رجائى المعيدة بالمركز ، والأستاذ/ محمد مرعى ، والسيدة/ منى الدسوقى من الفنيين بالمعهد ، والأستاذ/ محمود الفرارجى (المدير العام بوزارة التخطيط) ، والأستاذ/ صادق رياض أبو العطا ٠

الباحث الرئيسى

(ا٠د٠سعد طه علام)

الفصل الأول

الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية
لاهم السلع الزراعيـــة

١- القمـــح
٢- الزيوت النباتيـة
٣- السـكر
٤- القطـــن
٥- الموالـــح

الفصل الأول

الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية
لأهم السلع الزراعيـــة

تمهيـــد

يخص نفسه هذا الجزء من الدراسة فى التعرف على التجارة الخارجية لأهم السلع الزراعية الاستيرادية والتصديرية • فالقمح والزيوت النباتية والسكر حاصلات استيرادية ، والقطن والموالح هى حاصلات تصديرية ، فى مجموعها تشكل نسبة كبيرة من الواردات والصادرات الزراعية للبلاد •

والحاجة ماسه لهذا التحليل نظرا للتغيرات الهيكلية الداخلية والتغيرات الدولية فيما يخص تجارة السلع الزراعية بعد اتفاقيات الجات وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (WTO) • الأمر الذى يستدعى اعاده النظر فى السياسات الانتاجية والتجارية لتلك السلع - على ضوء المستجدات الداخلية والعالمية •

١- القمـح

يشكل القمح أحد أهم المشاكل التى قد تنشأ من جراء تطبيق إتفاقيات الجات ذلك أنه يعتبر سلعة غذائية رئيسية من ناحية ويعتمد المجتمع فى المقام الأول على الواردات لتدبير احتياجاته من هذه السلعة من ناحية أخرى . وبالرغم من ذلك فإنه نتيجة للسياسات التىحكمت تسويق الانتاج المحلى من القمح فإن المساحة المزروعه بهذا المحصول قد تناقصت باستمرار - كما هو مبين بجدول (١-١) - خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ بحيث بلغ الرقم القياسى لهذه المساحة فى عام ١٩٨٤ نحو ٨٨,٨ ثم ومع محاولات رفع أسعار توريد القمح بدأ هذا الرقم فى الزيادة حتى وصل إلى ٩١ فى عام ١٩٨٦ ومع الغاء سياسات التوريد الإجبارى للقمح بدأت تتزايد المساحة منه بقفزات واضحه منذ عام ١٩٨٧ حتى بلغ الرقم القياس لهذه المساحة ١٦٧ عام ١٩٩١ ثم ١٥٧,٨ عام ١٩٩٢ .

ولكن نمو انتاجية فدان القمح عوض النقص فى المساحة المحصولية للقمح خلال النصف الأول من الثمانينات بحيث لم يحدث نقص فى الانتاج المحلى من القمح وإن كان معدل نمو الانتاج ظل دون مستوى معدلات الزيادة فى الاستهلاك المحلى منه ، إلا أنه ومع زيادة المساحة المحصولية بصورة ملحوظة منذ النصف الثانى من الثمانينات حدثت زيادة كبيرة ايضا فى انتاجية الفدان بحيث بلغ الرقم القياسى لها ١٦٣,٧ عام ١٩٩٢ مما إنعكس فى النهاية فى صورة زيادة متسارعه فى حجم الإنتاج المحلى من القمح والذى بلغ رقمه القياسى نحو ٢٥٧,٢ عام ١٩٩٢ .

جدول (١-١)
تطور مساحة وإنتاج وإنتاجية القمح
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢

السنوات	المساحة		الإنتاج		الإنتاجية	
	الف فدان	رقم قياسى	الف طن	رقم قياسى	طن/فدان	رقم قياسى
١٩٨٠	١٣٢٦	١٠٠	١٧٩٦	١٠٠	١,٣٥	١٠٠
١٩٨١	١٤٠٠	١٠٥,٦	١٩٣٨	١٠٧,٩	١,٣٨	١٠٢,٢
١٩٨٢	١٣٧٤	١٠٣,٦	٢٠١٧	١١٢,٣	١,٤٧	١٠٨,٨
١٩٨٣	١٣٢٠	٩٩,٥	١٩٩٦	١١١,١	١,٥١	١١١,٩
١٩٨٤	١١٧٨	٨٨,٨	١٨١٥	١٠١,١	١,٥٤	١١٤,١
١٩٨٥	١١٨٦	٨٩,٤	١٨٧٢	١٠٤,٢	١,٥٨	١١٧,٠
١٩٨٦	١٢٠٦	٩١,٠	١٩٢٨	١٠٧,٣	١,٦٠	١١٨,٥
١٩٨٧	١٣٧٣	١٠٣,٥	٢٧٢١	١٥١,٥	١,٩٨	١٤٦,٧
١٩٨٨	١٤٢٢	١٠٧,٢	٢٨٣٨	١٥٨,٠	٢,٠٠	١٤٨,١
١٩٨٩	١٥٣٣	١١٥,٦	٣١٨٢	١٧٧,٢	٢,٠٨	١٥٤,١
١٩٩٠	١٩٥٥	١٤٧,٤	٤٢٦٦	٢٣٧,٥	٢,١٨	١٦١,٥
١٩٩١	٢٢١٥	١٦٧,٠	٤٤٨٣	٢٤٩,٦	٢,٠٢	١٤٩,٦
١٩٩٢	٢٠٩٢	١٥٧,٨	٤٦١٩	٢٥٧,٢	٢,٢١	١٦٣,٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - سنوات مختلفة

إن زيادة مساحة وانتاج وانتاجية القمح فى السنوات الأخيرة كان من أهم أسبابها ليس الغاء نظام التوريد الاجبارى للقمح فحسب وانما ايضا منحت الدولة الفرصة للمنتج لكى يورد محصوله بصورة اختيارية وبأسعار اقتربت تماما من أسعار المنتج وفاقت أسعار الإستيراد ، فكما هو مبين بجدول (١-٢) بعد أن كان سعر التوريد لايشكل سوى ٨٨,٣٪ من سعر المنتج عام ١٩٨٠ وإنخفض إلى ٧٤,١٪ عام ١٩٨٦ بدأت نسبته تتزايد مرة اخرى بحيث بلغ ٩٧,٦ ٪ من سعر المنتج عام ١٩٩٠ ٠ وتتضح الصورة أكبر عند مقارنه سعر التوريد مع سعر الإستيراد ، فلقد شكل سعر التوريد حوالى ٥٣,٤٪ من سعر الاستيراد عام ١٩٨٠ وإنخفضت هذه النسبة الى حوالى ٤٩,٨٪ عام ١٩٨٢ ثم شهدت قفزات واضحه بدءا من عام ١٩٨٥ وأصبح سعر التوريد يفوق سعر الاستيراد بحيث بلغ نحو ١٢٢,٤٪ من سعر الاستيراد فى عام ١٩٨٩ ، وحوالى ١١٦,٧ ٪ منه فى عام ١٩٩٠ ٠

ولكن وبالرغم من زيادة الانتاج المحلى من القمح فإن الزيادة الطبيعية فى السكان من ناحية والسياسات التى إتبعتها الدولة بخصوص تسويق القمح للمستهلك من ناحية أخرى أدت الى زيادة كل من الاستهلاك المحلى والواردات من القمح ، فكما هو مبين بجدول (١-٣) زاد الاستهلاك المحلى من القمح من ٥٠٣٤,٧ الف طن عام ١٩٨١ الى ٩٧١٨ ألف طن عام ١٩٩٢ بنسبة زيادة حوالى ٩٣٪ ، وزادت الواردات من القمح من نحو ٣٠٥١,٧ الف طن إلى حوالى ٥١٠٠ الف طن خلال نفس الفترة وبنسبة زيادة ٦٧,٢٪ ٠

وكما سبقت الاشارة كانت معدلات الزيادة فى الانتاج المحلى خلال النصف الأول من الثمانينات أقل من معدلات زيادة الاستهلاك المحلى وبالتالى فإنه - وكما هو بنفس الجدول المذكور قد حدث نقص مستمر فى نسبة الإكتفاء الذاتى حيث إنخفضت هذه النسبة من ٣٩,٤٪ عام ١٩٨١ إلى ٢٧,٨٪ عام ١٩٨٦ ثم مع الزيادة فى مساحة وانتاجية القمح ابتداء من النصف الثانى للثمانينات وبالتالى الزيادة فى الانتاج المحلى أخذت نسبة الإكتفاء الذاتى فى الزيادة بحيث ارتفعت من ٢٧,٨٪ عام ١٩٨٦ إلى ٤٧,٥٪ عام ١٩٩٢ ٠

جدول (١-٢)
تطور أسعار التوريد والسوق والاستيراد للقمح
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠

(جنيه / طن)

السنوات	سعر المنتج	سعر الاستيراد	سعر التوريد	التوريد : المنتج	التوريد : الاستيراد
١٩٨٠	٨٨,٠	١٤٥,٣	٧٧,٧	٨٨,٣	٥٣,٤
١٩٨١	٩١,٧٧	١٧٢,٧	٧٧,٧	٨٤,٧	٤٥,٠
١٩٨٢	٨١,٧٧	١٦٠,٥	٨٠,٠	٩٧,٨	٤٩,٨
١٩٨٣	١٠٩,٩	١٣٢,٢	٨٣,٤	٧٥,٥	٦٣,١
١٩٨٤	١٢٤,٤	١٤٤,٦	١٢٠,١	٩٦,٥	٨٣,١
١٩٨٥	١٧١,٨	١٥٤,٩	١٦٦,٧	٩٧,٠	١٠٧,٦
١٩٨٦	٢٢٥,٠	١٤٣,٣	١٦٦,٧	٧٤,١	١١٦,٣
١٩٨٧	٢٢٣,٦	١٦٩,٨	٢٠٠,١	٨٩,٤	١١٧,٨
١٩٨٨	٢٣٧,٥	٢٧٤,٦	٢٦٦,٨	١١٢,٣	٩٧,٢
١٩٨٩	٤٣٦,٧	٣٢٧,٠	٤٠٠,٢	٩١,٦	١٢٢,٤
١٩٩٠	٤٧٣,٦	٣٩٦,٠	٤٦٢,٠	٩٧,٦	١١٦,٧

المصدر : معهد التخطيط القومى - التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٧٧) اكتوبر ١٩٩٢ صـ ٣٤٩ - ٣٥٥

جدول (١-٣)
تطور الإستهلاك والواردات من القمح
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢ (١)
(الف طن)

السنوات	الانتاج المحلى	الواردات	اجمالى الاستخدامات	نسبة الاستيفاء	
				انتاج محلى (٪)	واردات (٪)
١٩٨١	١٩٨٣	٣٠٥٢	٥٠٣٥	٣٩,٤	٦٠,٦
١٩٨٢	٢٠٧١	٤١٦٤	٦٢٣٥	٣٣,٢	٦٦,٨
١٩٨٣	٢٠٥٤	٤٨٦٩	٦٩٢٣	٢٩,٧	٧٠,٣
١٩٨٤	١٨٩٤	٤٥٠٨	٦٤٠٢	٢٩,٦	٧٠,٤
١٩٨٥	١٩٤٤	٤٦٩٥	٦٦٣٩	٢٩,٣	٧٠,٧
١٩٨٦	٢٠٠٧	٥٢٤٠	٧٢٤٧	٢٧,٨	٧٢,٢
١٩٨٧	٢٨١١	٥٣٨٠	٨١٩١	٣٤,٣	٦٥,٧
١٩٨٨	٢٩٢١	٥٧٣٨	٨٦٥٩	٣٣,٧	٦٦,٣
١٩٨٩	٣٢٨٦	٦٢٨١	٩٥٦٧	٣٤,٣	٦٥,٧
١٩٩٠	٤٤٣٥	٥٨٢٠	١٠٢٥٥	٤٣,٢	٥٦,٨
١٩٩١	٤٤٨٣	٥٠٦١	٩٥٤٤	٤٧,٠	٥٣,٠
١٩٩٢	٤٦١٨	٥١٠٠	٩٧١٨	٤٧,٥	٥٢,٥

المصدر :وزارة التخطيط - الادارة المركزية للموازنات والحسابات القومية - بيانات غير منشورة ٠

١) هناك بعض الاختلافات بين الانتاج المحلى وبين نفس الانتاج الوارد بجدول (١-١) نتيجة اختلاف مصدرى البيانين ٠

إن اتجاه الزراع نحو إنتاج القمح بصورة أكبر من سنة إلى أخرى كان من ورائه علاوه على تحرير أسعار توريده القضاء على السياسة التمييزية القائمه على دعم القمح والدقيق المستورد ، فكما هو مبين بجدول (١-٤) كانت نسبة دعم كل من القمح والدقيق المستوردين تفوق نسبة دعم القمح المحلى وذلك حتى عام ١٩٨٦ ، حيث بلغت نسبة دعم الطن من القمح المحلى خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦ نحو ١٠٠,٧ ٪ فى المتوسط سنويا ، بينما بلغت هذه النسبة فيما يخص القمح المستورد والدقيق المستورد حوالى ٢٧٧,٧٪ ، ١٥٨٪ على التوالى ٠

ثم اخذت هذه السياسة إتجاها تمايزيا نحو القمح المحلى ، بحيث بلغت نسبة دعم الطن منه خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٠ نحو ١١٨٪ ، بينما بلغت هذه النسبة فى حالة القمح المستورد حوالى ٤١,٨٪ ، وفى حالة الدقيق المستورد نحو ٣٥٪ ، مما أدى إلى زيادة الطلب على القمح وبالتالى حصول الزراع على سعر مناسب شجعهم على الاتجاه نحو المزيد من زراعة القمح ٠٠

وبالتالى فإن ضمان أسعار توريد معقوله للقمح المحلى والتخفيف من درجة دعم القمح المستورد يمكن أن يشكل الأساس فى محاولات تشجيع الزراع نحو زيادة كل من المساحة المحصولية والإنتاجية من القمح وبالتالى زيادة الإنتاج المحلى منه والذى يؤدى بدوره إلى زيادة فرص تخفيض الواردات من القمح وبالتالى الحد من الآثار السلبية التى قد تصاحب عملية تحرير تجارة القمح نتيجة إمكانية زيادة الأسعار العالميـة ٠

جدول (١-٤)
تطور نسبة الدعم للقمح المحلى والمستورد
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠

(٪)

السنوات	القمح المحلى	القمح المستورد	دقيق القمح المستورد
١٩٨١	١١٣	٣٨٣	٢١١
١٩٨٢	١٠٠	٣٦٨	٢٠٣
١٩٨٣	١٢٩	٣٥٨	١٧٢
١٩٨٤	١٤٠	٣٦٥	١٥٣
١٩٨٥	٧٨	١٢٣	١٢٩
١٩٨٦	٤٤	٦٩	٨٠
١٩٨٧	١٠٦	٣١	٦١
١٩٨٨	١٠٦	٣١	١٨
١٩٨٩	١٩١	٧٨	١٩
١٩٩٠	٦٩	٢٧	٤٢

المصدر : فوزى حليم رزق (دكتور) - الطلب على السلع الغذائية التموينية - الندوه القومية للسياسات الزراعية فى ج.م.ع. يناير ١٩٩٢

٢- الزيوت النباتيـة

لقد شهدت المساحة المخصصة للمحاصيل الزيتية سنويا تناقصا مستمرا خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٢/٩١ ، فكما يوضح الجدول (١-٥) إنخفضت هذه المساحة من ١,٥ مليون فدان عام ١٩٨١/٨٠ إلى ١,١٢ مليون فدان عام ١٩٩٢/٩١ وبنسبة ٢٥,٣٪ ٠ وبالرغم من التحسن الطفيف فى انتاجية هذه المحاصيل والتى ارتفعت من ٠,٧٣٣ طن / فدان الى ٠,٧٦ طن/فدان خلال نفس الفترة وبنسبة زيادة نحو ٠,٠٤٪ إلا أن الإنخفاض الواضح فى المساحة المزروعه بهذه المحاصيل قد أدى إلى انخفاض الانتاج منها خلال الفترة المذكورة بصوره ملحوظة حيث إنخفض من ١,٠٣ مليون طن إلى ٠,٦٨ مليون طن بنسبة ٣٤,٠٪٠

إن انخفاض المساحة المحصولية من محاصيل البذور الزيتية يرجع فى المقام الأول إلى الإنخفاض المستمر الذى صاحب المساحة المزروعه بالقطن خلال السنوات العديدة السابقة كما سيتضح فيما بعد ٠ ذلك لأن المساحة المنزرعة بالقطن - باعتباره مصدرا لبذره القطن - تشكل نحو ٨١,١٪ من اجمالى المساحة المنزرعه بأهم المحاصيل الزيتية فى المتوسط خلال الفترة المذكوره أعلاه، كما أن متوسط إنتاج بذره القطن يشكل حوالى ٧٥٪ من اجمالى إنتاج هذه المحاصيل سنويا خلال نفس الفترة (١) ٠ وعلاوه على انخفاض المساحة المنزرعة بالقطن حدث انخفاض مستمر فى انتاجية فدان القطن من البذور بحيث بلغت نسبة الانخفاض فى هذه الانتاجية نحـــو ٢٨٪ خلال الفـــترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩، وبالتالى انخفض اجمالى الانتاج من البذور خلال نفس الفترة بنسبة ٤٢٪ (٢) ٠

---

١) على عبد الرحمن على - إقتصاديات إنتاج وتصنيع المحاصيل الزيتية فى ج٠م٠ع - رسالة دكتوراه - جامعة قناة السويس - ١٩٩٤ صـ ٩٤ ، صـ ٩٧

٢) معهد التخطيط القومي - مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٦٥) - أكتوبر ١٩٩١ صـ ٨٧

جدول (١ - ٥)
تطور مساحة وانتاج وانتاجية المحاصيل الزيتية
خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٢/٩١

السنوات	المساحة مليون فدان	الانتاج مليون فدان	الانتاجية طن / فدان
١٩٨١/٨٠	١,٥٠	١,٠٣	٠,٧٣٣
١٩٨٢/٨١	١,٤٢	١,٠٢	٠,٧٤٥
١٩٨٣/٨٢	١,٣٤	٠,٩٨	٠,٧٥٢
١٩٨٤/٨٣	١,٢٥	٠,٩١	٠,٧٤٠
١٩٨٥/٨٤	١,٢١	٠,٨٤	٠,٧٣١
١٩٨٦/٨٥	١,٣١	٠,٩٢	٠,٧٤٦
١٩٨٧/٨٦	١,٢٧	٠,٨٧	٠,٧٤٠
١٩٨٨/٨٧	١,٢١	٠,٧١	٠,٧٢٩
١٩٨٩/٨٨	١,٢٧	٠,٨٢	٠,٧٣٤
١٩٩٠/٨٩	١,٢٢	٠,٧٠	٠,٧١٩
١٩٩١/٩٠	١,٢٣	٠,٦٩	٠,٧٣٣
١٩٩٢/٩١	١,١٢	٠,٦٨	٠,٧٦٠

المصدر :وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - الادارة المركزية للإقتصاد الزراعى والاحصاء - بيانات غير منشورة ٠

ومن هنا يمكن القول بأن السبب الرئيسى وراء إنخفاض مساحة المحاصيل الزيتية وبالتالى الانتاج منها هو السياسات السعرية والتسويقية التى طبقت خلال السنوات الماضية ، حيث أن بعض هذه المحاصيل بصفة عامة - فول الصويا والفول السودانى والسمسم - ومحصول القطن بصفة خاصة قد خضع لسياسات التسعير والتوريد الاجبارى للدولة وإن إختلفت درجات التدخل والتحكم من قبل الدولة فى تسويق وتسعير هذه المحاصيل من فترة الى اخرى ثم انتهت مع بداية مرحلة التحرير الاقتصادى فى أواخر الثمانينات ٠

إن هذا التدخل أدى إلى إنخفاض معدلات زيادة أسعار هذه الحاصلات مقارنة بمعدلات زيادة أسعار مستلزمات هذه الحاصلات من ناحية وبمعدلات زيادة أسعار الحاصلات الأخرى التى لم تخضع لتحكم الدولة من ناحية أخرى مما أدى إلى انخفاض الربحية النسبية للمحاصيل الخاضعه لهذا النظام ومنها المحاصيل الزيتية وبالتالى انصراف الزراع عن هذه المحاصيل ٠ إن اثر هذا التدخل على ربحية هذه المحاصيل يتضح من خلال تأمل نسبة مصروفات الإنتاج إلى قيمة إنتاجية بعض المحاصيل وايضا من خلال النظر الى العلاقة بين أسعار توريد بعض هذه المحاصيل وأسعار السوق الحر ٠

فعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة مصروفات الانتاج إلى قيمة إنتاجية الفدان من محصولى السمسم والقطن من ٢٦,٥٪ ، ٣٩,٦٪عام ١٩٧٢ إلى ٤٩,٧٪ ، ٧٨,١٪ عام ١٩٨٤ لكل منهما على التوالى ([1]) ٠

أما التفاوت بين أسعار التوريد الاجبارى وأسعار المنتج والاستيراد أو التصدير - حسب موقف المحصول من التجارة الخارجية - لمحصولى السمسم والفول السودانى فيتضح من خلال جدول (١-٦) حيث شكل سعر التوريد لمحصول السمسم نحو ٨٩,٧٪ من سعر المنتج وحوالى ١٠٦,٨ ٪ من سعر

---

[1]) معهد التخطيط القومى - الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضى الزراعية الجديدة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٣٦) نوفمبر ١٩٨٦ صـ ٥٠

جدول (١-٦)
تطور أسعار التوريد والمنتج والاستيراد والتصدير
لبعض المحاصيل الزيتية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠

(جنيه/ طن)

السنوات	السمسم					الفول السودانى				
	سعر المنتج	سعر الاستيراد	سعر التوريد	التوريد : المنتج	التوريد : الاستيراد	سعر المنتج	سعر التصدير	سعر التوريد	التوريد : المنتج	التوريد : التصدير
١٩٨٠	٦٠٣,٨	٥٠٧	٥٤١,٥	٨٩,٧	١٠٦,٨	٣١٦,٢	٦٢٠,٨	٢٦٦,٦	٨٤,٣	٤٢,٩
١٩٨١	٦١٨,٨	١٥١١	٦٢٤,٧	١٠١,٠	٤١,٣	٤٠٤,٠	٦٠٥,٢	٢٦٦,٦	٦٦,٠	٤٤,١
١٩٨٢	٦١٧,٧	١٥٥٣	٦٢٤,٧	١٠١,١	٤٠,٢	٤٥٣,٥	٥٧٠,٨	٣٥٣,٢	٧٧,٩	٦١,٩
١٩٨٣	٨٠٣,٦	١٥٢٤	٧٠٨,١	٨٨,١	٤٦,٥	٤٨٥,٢	٥٥٣,١	٣٥٣,٢	٧٢,٨	٦٣,٩
١٩٨٤	٩٠٥,٨	١٣٩٦	٨٣٣,٠	٩٢,٠	٥٩,٧	٥٧٣,٦	٦١٥,٢	٣٦٦,٦	٦٣,٩	٥٩,٦
١٩٨٥	١٠٠٠,٨	١٤٠٣	٨٣٣,٠	٨٣,٢	٥٩,٤	٧٠٩,٩	٤٧٨,١	٤٥٣,٢	٦٣,٨	٩٤,٨
١٩٨٦	١٢٠١,٤	١٠٣١	٩٨٠,٠	٨١,٦	٩٥,١	٧٥٤,٥	١٠٠٥,٦	٤٧٩,٩	٦٣,٦	٤٧,٧
١٩٨٧	١٢٩١,٤	٨٠٤	٩٨٠,٠	٧٥,٩	١٢١,٩	٨٨٨,٧	١٧٠٠,٠	٤٧٩,٩	٥٤,٠	٢٨,٢
١٩٨٨	١٣٠١,٩	٨٧٠	٩٨٠,٠	٧٥,٣	١١٢,٦	٩٤٣,٨	٢٠٥٣,٥	٤٧٩,٩	٥٠,٨	٢٣,٤
١٩٨٩	١٤٧١,١	٢١٥١	٩٨٠,٠	٦٦,٦	٤٥,٦	١٠٠٨,٠	١٦٧٣,٠	٤٧٩,٩	٤٧,٦	٢٨,٧
١٩٩٠	١٧٩٩,٣	٢١٥١	٩٨٠,٠	٥٤,٥	٤٥,٦	١٠٨٣,٧	٢٠١٣,٠	٤٧٩,٩	٤٤,٣	٢٣,٨

المصدر : معهد التخطيط القومى - التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم(٧٧) اكتوبر ١٩٩٢ من صـ ٣٤٩ - ٣٥٥

استيراد هذا المحصول عام ١٩٨٠ ، وإنخفضت هاتان النسبتان ، فبلغتا بالنسبة للعلاقة بين التوريد وسعر المنتج نحو ٥٤,٥٪ فى عام ١٩٩٠ ، بينما بلغت فى حالة العلاقة بين التوريد وسعر الاستيراد حوالى ٤٥,٦٪ فى نفس العام ٠ وبذلك يكون متوسط ما يتم إستقطاعه من زراع هذا المحصول خلال الفترة المذكورة حوالى ١٧,٤٪ من سعر المنتج ونحو ٢٩,٦٪ من سعر الإستيراد للطن الواحد ٠

أما أسعار التوريد بالنسبة للفول السودانى فلقد إنخفضت كنسبة من أسعار المنتج والتصدير بمعدلات أكبر ، حيث إنخفضت من ٨٤,٣٪ من سعر المنتج ونحو ٤٢,٩٪ من سعر التصدير فى عام ١٩٨٠ إلى ٤٤,٣٪ ، ٢٣,٨٪ من هذين السعرين عام ١٩٩٠ ، بحيث بلغت نسبه سعر التوريد من سعر المنتج ومن سعر التصدير للطن من الفول السودانى فى المتوسط سنويا نحو ٦٢,٦٪، ٤٧,٢٪ على الترتيب ٠

ولكن يبقى التأكيد على حقيقة مهمه وهى أن هذا التطور - خاصة فيما يتصل بأسعار التصدير والاستيراد - والذى يأخذ اتجاها عكسيا مع التخفيف الذى حدث فى مدى احكام الدولة لقبضتها على التدخل فى قطاع الزراعة سواء من حيث طبيعة التوريد من المحاصيل - حيث أصبح منذ ١٩٨٧ إختياريا - أو من حيث رفع أسعار التوريد بمعدلات كبيرة حتى تقترب من مستوى أسعار السوق ، انما يرجع إلى خفض قيمة الجنيه المصرى وبالتالى إرتفاع مستوى أسعار الإستيراد والتصدير مقومه بالجنيه بمعدلات ملحوظة وهو ما يمكن ادراكه من خلال الجدول السابق ابتداء من عام ١٩٨٦ ٠

والى جانب السياسات السعرية التى اتبعتها الدولة هناك تحكم الشركات التى تتعاقد على شراء المحاصيل الزيتية - كوسيط بين الزراع والمصنع - والتى لابد من تعرضها لعمليات تصنيعية قبل استهلاكها وبالتالى فإن هذه الشركات تتحكم فى مستويات الأسعار بما لايتناسب مع الزراع ٠ وهنا تنشأ ضرورة دخول التعاونيات فى عملية التسويق بما يضمن تحقيق مستويات أسعار أفضل للزراعة ٠

جدول (١-٧)
تطور الإنتاج والإستهلاك من الزيوت النباتية
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢

(الف طن)

السنوات	الانتاج المحلى		الإستهلاك المحلى		نسبة الإكتفاء الذاتى (٪)
	كمية	معدل النمو (٪)	كمية	معدل النمو (٪)	
١٩٨٠	١١٢,٤	-	٤٣٧	-	٢٥,٧
١٩٨١	١١٧,٥	٤,٥	٤٨٦	١١,٢	٢٤,٢
١٩٨٢	١١٧,٨	٠,٣	٤٨٨	٨,٤	٢٤,١
١٩٨٣	١١٧,٦	(٠,٢)	٥١٥	٥,٥	٢٢,٨
١٩٨٤	١٠٣,٥	(٢٢,٠)	٥١٦	٠,٢	٢٠,١
١٩٨٥	١٠٠,٤	(٣,٠)	٥٣٣	٣,٣	١٨,٨
١٩٨٦	١٠٢,٣	(١,٩)	٥٤٦	٢,٤	١٨,٧
١٩٨٧	١٠٦,٢	٣,٨	٥٦٤	٣,٣	١٨,٨
١٩٨٨	٩٣,٣	(١٢,١)	٥٥٠	(٢,٥)	١٧,٠
١٩٨٩	٩٤,٨	١,٦	٥٤٠	(١,٨)	١٧,٦
١٩٩٠	٩٥,٨	١,١	٥٤٢	٠,٤	١٧,٧
١٩٩١	١٠٣,٠	(٢٤,٨)	٥٥٨	٣,٠	١٨,٥
١٩٩٢	١٠٤,٠	١,٠	٥٦٥	١,٣	١٨,٤

المصدر : وزارة التموين والتجارة الداخلية - ادارة الزيوت- بيانات غير منشورة ٠

وعلى الجانب الآخر تزايد اجمالى الاستهلاك المحلى بإستمرار خلال الفترة المذكورة بحيث ارتفع من حوالى ٤٣٧ الف طن عام ١٩٨٠ إلى ٥٦٥ الف طن عام ١٩٩٢ وبنسبة زيادة حوالى ٢٩,٣٪ ٠ ولقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى للاستهلاك من الزيوت خلال هذه الفترة نحو ٢,٩٪ ٠

لقد أدى ذلك إلى نقص نسبة الإكتفاء الذاتى من الزيوت النباتية من ٢٥,٧٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٨,٤٪ عام ١٩٩٢ ، وبالتالى زيادة الواردات بصفة مستمرة بحيث ارتفعت من ٢٠٣,١ الف طن إلى ٦٣٤,٨ الف طن وبنسبة ٢١٢,٦٪ خلال نفس الفترة ، جدول (١-٩) ٠

إن الزيادة فى حجم الاستهلاك الاجمالى من الزيوت وبالتالى الزيادة فى الواردات كان من الممكن أن يتفاقما أكثر من ذلك بكثير لولا سياسات الدعم التى أتبعتها الحكومة فى السنوات الأخيرة والتى إستهدفت تخفيض الدعم المقدم للمستهلك والخاص بالزيوت من سنة الى اخرى وكما سيتضح حالا ٠ إن تخفيض الدعم قد أدى إلى إنخفاض معدلات النمو السنوى للإستهلاك الأجمالى بحيث انخفض معدل النمو من ١١,٢٪ عام ١٩٨٠ إلى أن أصبح سالبا بنحو ٢,٥٪ عام ١٩٨٨ وإن كان ارتفع إلى ١,٣٪ عام ١٩٩٢ ، جدول (١-٧) ٠

إن الزيادة فى اجمالى الإستهلاك المحلى من الزيت ترجع فى المقام الأول إلى الزيادة فى عدد السكان وليس إلى الزيادة فى مستوى إستهلاك الفرد وهذا ما يوضحه الجدول (١-٨) ، حيث إنخفض متوسط الاستهلاك للفرد فى السنة من ١٠,٠ كجم عام ١٩٨٠ إلى ٩,٦ كجم عام ١٩٩٢ ٠

إن الانخفاض فى مستوى استهلاك الفرد من الزيوت قد تزامن مع انخفاض حجم الدعم الموجه للزيت من ناحية وزيادة السعر الحر للزيت من ناحية أخرى ، فلقد انخفض الدعم من ٣٠ قرشا إلى ١٥ قرشا للكيلو جرام ، وبعد أن كان يشكل الدعم نحو ٦٦,٧٪ من السعر الحر أصبح لايشكل سوى ٥,٢٪ من هذا السعر ٠

جدول (١ - ٨)
تطور الإستهلاك الفردى والدعم على الزيت
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢

السنوات	اجمالى الإستهلاك (الف طن)	عدد السكان (مليون نسمه)	متوسط استهلاك الفرد كجم/سنة	اجمالى الدعم (مليون جنيه)	دعم الكيلوجرام الواحد (قرش)	السعر الحر للكيلوجرام (قرش)	نسبة الدعم الى سعر السوق
١٩٨٠	٤٣٧	٤٣,٩	١٠,٠	١٣١,٣	٣٠,٠	٤٥	٦٦,٧
١٩٨١	٤٨٦	٤٤,١	١١,٠	١٣٣,٧	٢٧,٥	٤٥	٦١,١
١٩٨٢	٤٨٨	٤٥,٣	١٠,٨	١٤٣,٨	٢٩,٥	٥٠	٥٩,٠
١٩٨٣	٥١٥	٤٦,٥	١١,١	١٩٤,٦	٣٧,٨	٥٥	٦٨,٧
١٩٨٤	٥١٦	٤٧,٧	١٠,٨	٢٢٩,٤	٤٤,٤	٦٠	٧٤,٠
١٩٨٥	٥٣٣	٤٩,١	١٠,٩	١٩٤,٠	٣٦,٤	٦٥	٥٦,٠
١٩٨٦	٥٤٦	٥٠,٦	١٠,٨	١٦٠,٢	٢٩,٣	٨٠	٣٦,٦
١٩٨٧	٥٦٤	٥٢,١	١٠,٨	١٥٨,٦	٢٨,٣	٨٠	٣٥,٤
١٩٨٨	٥٥٠	٥٣,٧	١٠,٢	١٦١,٣	٢٨,٦	١٨٠	١٥,٩
١٩٨٩	٥٤٠	٥٥,٣	٩,٨	١٦٩,٣	٣٠,٩	١٨٠	١٧,٢
١٩٩٠	٥٤٢	٥٦,٣	٩,٦	١٣٦,٢	٢٥,٠	١٨٠	١٣,٩
١٩٩١	٥٥٨	٥٧,٥	٩,٧	١١٢,٣	٢٠,٠	٢٣٠	٨,٧
١٩٩٢	٥٦٥	٥٨,٩	٩,٦	٨٤,٧	١٥,٠	٢٩٠	٥,٢

المصدر : عدد السكان : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - اعداد مختلفة
الدعـــم : وزارة التموين والتجارة الداخلية - ادارة الزيوت - بيانات غير منشورة

إن ما يؤكد هذه الحقيقة هو أن معدل النمو السنوى للاستهلاك من زيوت الطعام كان نحو ٩,٢٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٢/٦١ - ١٩٨٠ (١)، بينما إنخفض فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ إلى نحو ٢,٩٪ كما أوضحت هذه الدراسة، أى أن معدل النمو السنوى للفترة الأخيرة التى واكبت عملية تخفيض الدعم أصبح يشكل نحو ٣١,٥٪ من معدل النمو السنوى المتوسط لاستهلاك الزيوت فى الفترة الأولى والتى شهدت سيادة سياسات الدعم والذى تزايد من سنة الى اخرى ٠

إن تزايد قيمة الواردات وما تشكله من عبء على ميزان المدفوعات انما يرجع فى المقام الاول الى زيادة أسعار الزيوت النباتية ، ذلك أنه كما هومبين بجدول (١-٩) ، يلاحظ أن معدلات نمو كمية الواردات من هذه الزيوت أقل من معدلات نموقيمة هذه الواردات ، فبينما بلغ متوسط معدل النمو السنوى للكميات نحو ٢١,٦٪ ، كان هذا المعدل بالنسبة للقيم حوالى ٢٥,٩٪ خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ٠ بل وفى بعض السنوات كان هذا المعدل سالبا فى حالة الكميات - أعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٨ - بينما كان موجبا فى حالة القيم وفى ظل عملية تحرير التجارة العالمية قد تكون معدلات زيادة أسعار واردات الزيوت أكبر مما هو حادث الآن خاصة فى ظل ضعف المقدره التنافسية للإنتاج المحلى من الزيت فى مواجهة الواردات والتى قد تستمر لفترة ليست بالقصيرة، نظرة لطبيعة الأسباب الطاحنه وراء ذلك ٠

---

(١) معهد التخطيط القومى - تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وآثارها على السياسات الزراعية فى مصر - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٢٤) - مارس ١٩٨٥ صـ ٦٨٠

جدول (١-٩)
تطور الواردات من الزيوت النباتية
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢

الكمية : الف طن
القيمه : مليون جنيه

السنوات	اجمالى الواردات				هيكل الواردات (٪)			
	كمية	معدل نمو (٪)	قيمة	معدل النمو (٪)	من بذرة القطن	من ثمرة ونوى النخيل	من بذرة عباد الشمس	اخرى
١٩٨٠	٢٠٣,١	-	٧١,٥	-	-	-	-	-
١٩٨١	١٥٣,٠	(٢٤,٧)	٧٩,٩	١١,٧	١٤,٦	٧,٢	١,٨	٧٦,٤
١٩٨٢	٢٠٥,٠	٣٤,٠	١٠١,١	٢٦,٥	٨٣,٨	٢,٨	٧,٤	٦,٠
١٩٨٣	٣١٥,٤	٥٣,٩	١٢٤,٠	٢٢,٧	٥٣,٢	٧,٤	١٥,٩	٢٣,٥
١٩٨٤	١٧٧,٥	(٣٣,٧)	٩٢,٣	(٢٥,٦)	١٩,٤	٣,٠	٣١,١	٤٦,٥
١٩٨٥	١٦٨,٥	(٥,١)	٩٩,٦	٧,٩	٢٠,٧	٦,٤	٦٦,٣	٦,٦
١٩٨٦	٥١٦,٣	٢٠٦,٤	٢٦٠,٩	١٦١,٩	٤٣,٣	٢,٢	٥٠,٧	٣,٨
١٩٨٧	٤٥٠,٢	(١٢,٨)	٢٠٣,٦	(٢٢,٠)	٤٠,٣	٢,٩	٤٩,٨	٧,٠
١٩٨٨	٣٧٨,١	(١٦,٠)	٢٥١,٢	٢٣,٤	٣٩,٤	٧,٨	٣٢,٤	٢٠,٤
١٩٨٩	٤١٠,٢	٨,٥	٣٣٠,٢	٣١,٤	٢٧,٩	١٥,١	٥٣,٠	٤,٠
١٩٩٠	٤٥٨,٥	١١,٨	٣٧٤,٣	١٣,٤	٢٦,٢	١٤,٣	٥٤,٠	٥,٥
١٩٩١	٤٧٣,٩	٣,٤	٣٤٥,٦	(٧,٧)	٢١,٧	٣٤,٧	٣٩,٦	٤,٠
١٩٩٢	٦٣٤,٨	٣٤,٠	٥٧٩,٥	٦٧,٧	٢,٢	٣٦,٩	٤١,٣	١٩,٦
متوسط		٢١,٦		٢٥,٩	٢٠,٢	١٠,٩	٣٤,١	٢٤,٨

المصدر : حسبت على أساس : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الادارة المركزية للاحصاء - بسجلات قسم التجارة الخارجية

ومن أهم أسباب ذلك عاملان : العامل الاول سياسات سعر الصرف ، حيث من المعلوم أن جزء ليس بالقليل من زيادات أسعار واردات الزيت فى السنوات الماضية انما يرجع إلى سياسات سعر الصرف التى اتخذت فى إطار الاصلاح الإقتصادى والتى أدت إلى تدهور قيمة الجنيه المصرى وربما أدت ظروف الاصلاح الإقتصادى من ناحية والضغوط التى قد تنشأ من جراء تطبيق اتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى من ناحية أخرى الى بعض التدهور المستقبلى فى قيمة الجنيه المصرى ٠ أما العامل الآخر الذى يقف وراء انخفاض القدره التنافسية للإنتاج المحلى من الزيت فى السوق العالمى هو ارتفاع أسعار البذور الزيتية المحلية مقارنة بأسعارها فى السوق العالمى - بالرغم من إنخفاض الربحية النسبيه لهذه الحاصلات امام الكثير من المنتجات المحلية كما سبقت الاشارة من قبل - فكما هو مبين بجدول (١-١٠) تشكل الاسعار المحلية للبذور الزيتية حوالى ضعف أسعارها العالمية فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٢٠ وهذا الوضع قد أخذ فى التحسن التدريجى مع تخفيض أسعار صرف الجنيه فبعد أن شكلت الأسعار المحلية أكثر من ثلاثة أمثال نظيرتها فى السوق العالمى عام ١٩٨٥ بدأت هذه العلاقة فى الإنخفاض المستمر مع تخفيض سعر الصرف للجنيه مقوما بالدولار بحيث إستقرت عند نحو ١٤٩,٥٪ عام ١٩٩٢ ٠

إن هذا مؤشر إلى أنه فى حالة زيادة أسعار الزيوت العالمية نتيجة عملية تحرير التجارة ربما تتحسن المقدره التنافسية للزيوت المحلية نتيجة اقتراب أسعار البذور الزيتية المحلية من الأسعار العالمية بما يشجع الإستثمار فى إنتاج هذه البذور محليا وبالتالى زيادة إنتاج البذور ثم الحد من الواردات المحتمله ، الا أن ذلك يتطلب توفير بعض الشروط الفنية مثل رفع مستوى التكنولوجيا المستخدمه سواء فى انتاج البذور و فى عملية إستخلاص الزيوت من تلك البذور أو الشروط الاقتصادية وأهمها زيادة المساحة المخصصة لإنتاج البذور بصفة عامة ، وعلى نفس القدر من الأهمية وبصفة خاصة التأثير فى التركيب المحصولى لهذه المحاصيل لصالح البذور الأكثر إنتاجية من ناحية وبما يتلائم مع احتياجات السوق المحلية وتطور رغبات المستهلكين من ناحية اخرى ٠

جدول (١-١٠)

متوسط أسعار البذور الزيتية فى السوق العالمى
والسوق المصرى خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٢

السنوات	الأسعار المحلية جنيه /طن	سعر الصرف للجنيه مقابل الدولار	الأسعار المحلية دولار/ طن	الأسعار العالمية دولار /طـن	نسبة الأسعار المحلية الى العالمية (٪)
١٩٨٣	٥٦٦	٠,٨٣٠	٦٨١,٩	٤٤٦	١٥٢,٧
١٩٨٤	٦٨٥	٠,٨٣٠	٨٢٥,٣	٣٨٤	٢١٤,٩
١٩٨٥	٨١١	٠,٨٣٠	٩٧٧,١	٢٩٠	٣٦٣,٩
١٩٨٦	٨٠٢	٠,٩٨٣	٨١٥,٩	٢٦٥	٣٠٧,٩
١٩٨٧	٩٣٨	١,٤٩٥	٦٢٧,٢	٣٣٠	١٩٠,١
١٩٨٨	١٠١٤	١,٨٨٤	٥٣٨,٢	٣٤٨	١٥٤,٧
١٩٨٩	١١٨٣	٢,١٧٧	٥٤٣,٤	٣٣٤	١٦٢,٧
١٩٩٠	١٣٥٢	٢,٦٢٢	٥١٥,٦	٣٥٤	١٤٥,٦
١٩٩١	١٤٦٥	٣,١٨٦	٤٥٩,٨	٣٠٧	١٤٩,٨
١٩٩٢	١٥١٠	٣,٣٢٢	٤٥٤,٥	٣٠٤	١٤٩,٥

المصدر : حسبت على أساس :

الاسعار المحلية : على عبدالرحمن على - إقتصاديات إنتاج وتصديع المحاصيل الزيتية فى ج.م.ع - رسالة دكتوراه - جامعة قناه السويس ١٩٩٤ صـ ٦١

الأسعار العالمية :

Usda, "World Oil Seeds Situation and Outlook, Fas, Several Numbers, USA.

فبالنظر إلى هيكل الواردات من الزيوت وكما يوضحه الجدول (١-٩) تحتل واردات زيت عباد الشمس المرتبة الأولى فى هيكل واردات الزيوت ، حيث تبلغ حصتها فى المتوسط سنويا خلال الفترة المذكورة نحو ٣٤,١٪ نتيجة التزايد الملحوظ فى واردات هذا النوع من الزيوت من سنة الى اخرى فبعد أن كان نصيبه من اجمالى واردات الزيوت ١,٨٪ عام ١٩٨١ فقط ارتفع إلى أقصى مستوى له فى عام ١٩٨٥ (٦٦,٣٪) ثم إنخفض إلى ٤١,٣٪ عام ١٩٩٢ ٠

وتأتى واردات زيت بذره القطن فى المرتبة الثانية ، حيث بلغت حصتها نحو ٣٠,٢٪ من اجمالى واردات الزيوت فى المتوسط سنويا خلال نفس الفترة، وإن كان هناك إنخفاضا ملحوظا ومستمرا خلال الفترة بحيث وصلت ٢,٢٪ فقط فى عام ١٩٩٢ ٠ ونفس التحول فى الاتجاه نحو الزيادة السريعة فى الواردات كان من نصيب واردات زيت ثمره ونوى النخيل والتى ارتفعت من ٠,٥٪ من اجمالى واردات الزيوت عام ١٩٨٠ إلى ٣٦,٩٪ من اجمالى هذه الواردات عام ١٩٩٠ وبحيث بلغ متوسط حصتها السنوية خلال هذه الفترة نحو ١٠,٩٪ ٠

وعلاوه على أن عملية التوسع فى زراعة عباد الشمس تتناسب مع تطور رغبات المستهلكين وزيادة الطلب على زيت عباد الشمس وبالتالى الواردات منه، فإن هذا التوسع يتناسب مع الكثير من العوامل الفنية والاعتبارات الاقتصادية٠ فعباد الشمس يتميز بتحمله للملوحه واحتياجاته السمادية غير عالية بالاضافة إلى قصر موسم نموه وجوده الزيت الناتج وثبات صفاته (١) ٠

كما أنه وفى ضوء محدودية المساحة المحصولية فإن عباد الشمس يتميز عن باقى المحاصيل الزيتية أن زراعته تنجح فى مختلف الأراضى وبالتالى يمكن التوسع فى زراعته بأقل تضحية ممكنه وهو ما أبرزته دراسات مختلفة من

---

١) لمزيد من التفصيل انظـرا :
١ - معهد التخطيط القومى - مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٦٥) أكتوبر ١٩٩١ ٠
٢ - عبدالفتاح محمد عبدالوهاب (دكتور) الآفاق المستقبلية لانتاج عباد الشمس - ندوه تنمية انتاج المحاصيل الزيتية وتسويقها تعاونيا فى الاسماعيلية - مركز عمر لطفى للتدريب التعاونى ٢٦ - ٢٧ مارس ١٩٩١ ٠

أهمها دراستين : الأولى لمجلس الشورى (١)حيث أوضحت انه يمكن التوسع فى زراعة عباد الشمس على أساس ثلاثة محاور رئيسية هى :

١ - زراعة عباد الشمس بعد البرسيم التحريش مبكر (منتصف مارس) ثم يزرع مكان الأرز ، ومن الممكن زراعة ٢٠٠ ألف فدان منه فى دورة الأرز ليعطى ٨٥ الف طن من الزيوت ٠

٢ - التوسع فى زراعة عباد الشمس فى محافظات الفيوم وبنى سويف والمنيا بمساحة ١٠٠ ألف فدان يعطى ٤٢ ألف طن زيت ٠

٣ - زراعة عباد الشمس فى الاراضى الجديدة بمساحة ١٥٠ الف فدان تعطى ٦٥ الف طن زيت ٠ وبذلك توفر هذه المحاور الثلاثة حوالى ٢٠٠ الف طن سنويا ٠

أما الدراسة الثانية (٢) فقد بينت أن زراعة ما بين ٣٠٠ - ٤٠٠ ألف فدان فى الاراضى المستصلحه وضعيفة الانتاج بنبات عباد الشمس بما يعطى نحو ٤٠٠ - ٥٠٠ الف طن من ثمار عباد الشمس وبالتالى إمكانية انتاج ٢٠٠ ألف طن من الزيت ، كما أوضحت نفس الدراسة أنه يمكن توفير هذه المساحة من تلك المخصصة لانتاج الذرة الشامية وذلك فى حالة رفع إنتاجية الذرة الشامية الى ٢٥ أردب وبالتالى عدم المساس بكمية المنتج من الذرة ٠

---

١) مجلس الشورى - التركيب المحصولى - التقرير النهائى - لجنة الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الأراضى - دورة الانعقاد العادى رقم (١٢) - ١٩٩٢

٢) عبدالفتاح محمد عبدالوهاب (دكتور) - تحسين انتاج عباد الشمس - ندوه مشكلة الزيوت فى مصر - الندوه العلمية المتخصصة - مشروع ترابط الجامعات - المجلس الأعلى للجامعات - القاهرة ١٩٨٦

واخيرا فإن هناك بعض المؤشرات الاقتصادية التى من خلالها يمكن ادارك مدى قدره محصول عباد الشمس التنافسية مقابل المحاصيل الزيتية الأخرى التى تزرع بمصر (١) ٠

- إنخفضت الإنتاجية من بذره القطن بنحو ١٢٪ خلال الفترة ٨٠/١٩٨١ - ١٩٩٢/٩١ فى المتوسط سنويا ، بينما زادت إنتاجية عباد الشمس بنحو ٥٪ فى المتوسط سنويا خلال نفس الفترة ٠

- حقق محصول عباد الشمس أقل تكلفة للانتاج بمتوسط ٤٣٠ جنيه / فدان بنسبة إنخفاض بلغت ٢٠٪ عن متوسط تكاليف الإنتاج للمحاصيل الزيتية خلال الفترة ٨٩/١٩٩٠ - ١٩٩٢/٩١ ٠

- وحقق أعلى متوسط لصافى العائد بلغ ٥٢٦ جنيه / فدان بنسبة زيادة بلغت ٤٣,٧٪ عن متوسط صافى العائد للفدان من المحاصيل الزيتية خلال الفترة ٨٩/١٩٩٠ - ١٩٩٢/٩١ ٠

- كما حقق أعلى متوسط لصافى العائد / رأس المال المستثمر، فقد بلغ حوالى ١,٢٢ جنيه بنسبة زيادة بلغت حوالى ٧٩٪ عن متوسط صافى العائد/ رأس المال المستثمر للمحاصيل الزيتية خلال نفس الفترة ٠

---

(١) على عبدالرحمن على - إقتصاديات انتاج وتصنيع المحاصيل الزيتية فى ج ٠م٠ع - مرجع سابق ٠

٣ السـكر

يتم انتاج السكر المحلى بالدرجة الأولى من قصب السكر حيث لم يتم إدخال بنجر السكر فى مصر إلا مع بداية الثمانينات وما زالت المساحة المزروعه ببنجر السكر محدوده ، فكما هو مبين بجدول (١-١١) تبلغ المساحة المزروعه حتى الآن نحو ٤٠ ألف فدان فى المتوسط سنويا لاتشكل سوى حوالى ١٥,٣٪ من المساحة المزروعة بقصب السكر فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٢ . وما زالت إنتاجية بنجر السكر فى مصر - بالرغم من زيادتها بنحو ٢٧,٦٪ خلال هذه الفترة - متدنية بالنسبة لمستواها فى العديد من الدول ، فبينما تبلغ إنتاجية الهكتار من بنجر السكر فى مصر نحو ٣٩,١طن عام ١٩٨٦ ، كانت هذه الإنتاجية فى كل من الولايات المتحدة والمانيا وفرنسا حوالى ٥١,٣ ، ٥١,٩، ٥٥,٠ طن فى نفس العام على الترتيب (١) .

أما بالنسبة لقصب السكر فلقد زادت مساحته من ٢٥٣ ألف فدان عام ١٩٨٠ إلى ٢٦٧ الف فدان عام ١٩٩٢ بنسبة زيادة حوالى ٥,٥٪ وبالرغم من هذه الزيادة المتواضعة ، الإ أنه ونظرا للزيادة الملحوظة فى انتاجية الفدان من قصب السكر فإن إنتاجه قد ارتفع من ٨٦١٨ ألف طن الى ١١٦٢٤ الف طن وبنسبة زيادة حوالى ٣٤,٩٪ خلال نفس الفترة - ويرجع ذلك فى المقام الأول إلى زيادة إنتاجية الفدان والتى ارتفعت من ٣٤,١ طن/فدان إلى ٤٣,٥٤ طن/فدان بنسبة زيادة نحو ٢٧,٧٪ خلال نفس الفترة . وتتمتع مصر بميزة نسبيه على مستوى العالم فى انتاج قصب السكر حيث تأتى مصر فى المرتبة الثالثة بعد دولتى بيروووهايتى من حيث إنتاجية وحدة المساحة من قصب السكر، وفى حالة أخذ الفترة التى يقضيها المحصول فى الأرض فى الحسبان والتى تعتبر فى مصر قصيرة مقارنه بالدول الأخرى ، تأتى مصر فى المرتبة الأولى على مستوى العالم (٢)

---

١) معهد التخطيط القومى - امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٤٧) سبتمبر ١٩٨٩ صـ ٨١

2) The Central Council for Sugar Crops, Sugar Grops and Sagar Production in Egypt and the World, 1988 Table 8 .

جدول (١-١١)
تطور مساحة وانتاج وانتاجية قصب وبنجر السكر
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢

السنوات	قصب السكر			بنجر السكر		
	مساحة الف فدان	انتاج الف طن	انتاجية طن/ فدان	مساحة الف فدان	انتاج الف طن	انتاجية طن/ فدان
١٩٨٠	٢٥٣	٨٦١٨	٣٤,١			
١٩٨١	٢٥١	٨٨٠٥	٣٥,١			
١٩٨٢	٢٥٤	٨٧٤٠	٣٤,٤			
١٩٨٣	٢٥٠	٨٤٢٤	٣٣,٧			
١٩٨٤	٢٤٤	٨٦٣٣	٣٥,٤	٣٥	٥٣٧	١٥,٣٤
١٩٨٥	٢٥١	٩٤٢٩	٣٧,٦	٤١	٥٧٩	١٤,١٢
١٩٨٦	٢٦٢	٩٦٨٤	٣٧,٠	٣٧	٦٠٧	١٦,٤١
١٩٨٧	٢٥٠	٨٤٢٤	٣٣,٧	٤٢	٧٢٤	١٧,٢٤
١٩٨٨	٢٦٨	١٠٧٩٥	٤٠,٢٨	٤٢	٧٢٦	١٧,٢٩
١٩٨٩	٢٧٥	١١٢١٣	٤٠,٧٧	٤٠	٦٨٥	١٧,١٣
١٩٩٠	٢٧٤	١١١٤٤	٤٠,٥٢	٣٤	٥٧٥	١٦,٩١
١٩٩١	٢٦٣	١١٠٩٥	٤٢,١٩	٤٩	١١٠٦	٢٢,٥٧
١٩٩٢	٢٦٧	١١٦٢٤	٤٣,٥٤	٣٨	٧٤٤	١٩,٥٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - سنوات مختلفة

إن الزيادة فى انتاج قصب السكر أدت إلى زيادة الانتاج المحلى من السكر خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢ ، وكما هو مبين بجدول (١-١٢) من حوالى ٦١٥ الف طن إلى ٩٩١ الف طن بنسبة زيادة حوالى ٦١,١٪ ، وهو ما تفوق على معدلات زيادة الاستهلاك المحلى من السكر والذى زاد من ١١٩١ الف طن إلى ١٥٢٢ ألف طن وبنسبة زيادة ٢٧,٨ ٪ خلال نفس الفترة ٠ وانعكس ذلك فى صورة زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من السكر خلال نفس الفترة من ٥١,٦٪ إلى ٦٥,١٪ ٠ ولايرجع ذلك فقط إلى زيادة الانتاج المحلى بمعدلات تفوق معدلات زيادة الاستهلاك المحلى من السكر ، وانما يرجع ايضا إلى التغير الذى حدث بدءا من النصف الثانى من الثمانينات فى سياسات دعم السلع ومنها السكر والتى استهدفت تخفيض حجم الدعم وما صاحبة من ارتفاع فى اسعار هذه السلع وبالتالى حدث ترشيد واضح فى استهلاكها وهذا يمكن إدراكه من خلال جدول (١-١٣) حيث يتضح أن الزيادة التى حدثت فى استهلاك السكر انما ترجع إلى الزيادة الطبيعية فى السكان لأن متوسط استهلاك الفرد قد إنخفض من ٢٧ كجم فى السنة إلى ٢٥,٨ كجم فى السنة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢ ، ومما يؤيد مالسياسة الدعم من أثر على استهلاك الفرد أن هذا الاستهلاك واصل إرتفاعه حتى وصل أقصاه عند ٢٩,٣ كجم فى السنة عام ١٩٨٥ ثم بدأ فى الإنخفاض بإستمرار مع تخفيض دعم السكر وبالتالى إقتراب مستوى الأسعار المدعومه مع أسعار السوق ٠ كما وأنه عند حساب معدل النمو المتوسط السنوى للإستهلاك الاجمالى من السكر للفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢ يلاحظ أنه يبلغ نحو ٢,٣٪، بينما بلغ هذا المتوسط للفترة ١٩٦٢/٦١ - ١٩٨٠ حوالى ٥,٤٪ (١) ٠

---

(١) معهد التخطيط القومى - تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وآثارها على السياسات الزراعية فى مصر - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٢٤) مارس ١٩٨٥ صـ ٦٨

جدول (١-١٢)
تطور الانتاج والاستهلاك من السكر
خلال الفترة ١٩٨١ -١٩٩٢

(الف طن)

السنوات	الانتاج المحلى	الاستهلاك المحلى	نسبة الاكتفاء الذاتى (٪)
١٩٨١	٦١٥	١١٩١	٥١,٦
١٩٨٢	٦٩٩	١٢٦٠	٥٥,٥
١٩٨٣	٧١٩	١٣٢٠	٥٤,٥
١٩٨٤	٧١٧	١٣٧٠	٥٢,٣
١٩٨٥	٨٣٠	١٤٤٠	٥٧,٦
١٩٨٦	٨٨٢	١٤٧٠	٦٠,٠
١٩٨٧	٩٢٦	١٥٠٠	٦١,٧
١٩٨٨	٨٩٨	١٥٠٣	٥٩,٣
١٩٨٩	٨٧١	١٤٦٥	٥٩,٥
١٩٩٠	٨٩٥	١٤٣٦	٦٢,٣
١٩٩١	٩٨٣	١٥٦٥	٦٢,٨
١٩٩٢	٩٩١	١٥٢٢	٦٥,١

المصدر : الانتاج :
وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى - الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى والاحصاء ٠

الاستهلاك والواردات :
من ١٩٨١ -١٩٨٧ وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - المجلس المركزى للمحاصيل السكرية ٠
من ١٩٨٨ - ١٩٩٢ التقرير السنوى للبنك المركزى

جدول (١-١٣)
تطور الاستهلاك الفردى والدعم على السكر
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢

السنوات	اجمالى الاستهلاك الف طن	عدد السكان مليون نسمه	متوسط استهلاك الفرد كجم / سنة
١٩٨١	١١٩١	٤٤,١	٢٧,٠
١٩٨٢	١٢٦٠	٤٥,٣	٢٧,٨
١٩٨٣	١٣٢٠	٤٦,٥	٢٨,٤
١٩٨٤	١٣٧٠	٤٧,٧	٢٨,٧
١٩٨٥	١٤٤٠	٤٩,١	٢٩,٣
١٩٨٦	١٤٧٠	٥٠,٦	٢٩,١
١٩٨٧	١٥٠٠	٥٢,١	٢٨,٨
١٩٨٨	١٥٠٣	٥٣,٧	٢٨,٠
١٩٨٩	١٤٦٥	٥٥,٣	٢٦,٥
١٩٩٠	١٤٣٦	٥٦,٣	٢٥,٥
١٩٩١	١٥٦٥	٥٧,٥	٢٧,٢
١٩٩٢	١٥٢٢	٥٨,٩	٢٥,٨

المصدر :

وزارة الزراعه واستصلاح الأراضى ، المجلس المركزى للمحاصيل السكريه .

إن زيادة الانتاج المحلى للسكر من ناحية وزيادة الاستهلاك المحلى منه بمعدلات أقل من ناحية أخرى أدى إلى نقص كمية الواردات من السكر حيث إنخفضت- كما هو مبين بجدول (١-١٤) - من حوالى ٥٧٨ الف طن عام ١٩٨١ إلى ٤٠٢ الف طن عام ١٩٩٢ بنسبة إنخفاض نحو ٢٠,٤٪ ، وكان معدل النمو السنوى فى المتوسط خلال هذه الفترة سالبا بنحو ٣,١٪ ٠ ولكن من الملاحظ أن قيمة واردات السكر قد تزايدت فى بعض السنوات وإنخفضت فى البعض الآخر وبحيث ارتفعت من ١٦٤٤١٩ الف جنيه عام ١٩٨١ إلى ٣٨٥٤٩٧ الف جنيه عام ١٩٩٢ وبنسبة زيادة ١٣٤,٥٪ ، وبحيث* بلغ معدل النمو السنوى لها فى المتوسط خلال هذه الفترة حوالى ٢٤,٣٪ ٠

ويوضح ذلك مدى الزيادة فى أسعار السكر العالمية وآثرها على حجم الواردات من السكر ، إذ بالرغم من انخفاض كمياتها بمعدل سنوى فى المتوسط خلال الفترة المذكورة بنحو ٣,١٪ تزايدت قيمتها بمعدل نمو سنوى فى المتوسط خلال نفس الفترة بحوالى ٢٤,٣٪ ٠ إن هذا يوضح مدى جدوى زيادة مساحة وإنتاجية قصب السكر وبالتالى زيادة الانتاج المحلى للسكر من ناحية وضرورة العمل على ترشيد الاستهلاك المحلى من ناحية ثانية ومحاولة وضع سياسة إستيرادية تؤدى إلى تحسين شروط الإستيراد من ناحية ثالثة ٠ وفى هذا المقام أوضحت دراسة أجريت بمعهد التخطيط القومى بأنه لاتتواجد سياسة استيرادية مستقرة للسكر سواء بخصوص الدول أو الكميات المستوردة منها علاوه على عدم خضوع هذه السياسة لمبدأ الرشادة الإقتصادية ، حيث يتم الإستيراد من دول مختلفة تتباين فيما بينها تكلفة استيراد الطن تباينا كبيرا دون أخذ هذا التباين فى الحسبان عند وضع سياسة الإستيراد (١) ٠

---

(١) معهد التخطيط القومى - امكانية تحقيق إكتفاء ذاتى من السكر - مرجع سابق صـ ١٠٥ - ١٠٦

جدول (١-١٤)
تطور الواردات من السكر
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢

السنوات	كمية الف طن	معدل النمو ٪	قيمة الف جنيه	معدل النمو ٪
١٩٨١	٥٧٨	-	١٦٤٤١٩	-
١٩٨٢	٦٢٥	٨,١	٩٨٣٠٢	(٤٠,٢)
١٩٨٣	٦٠١	(٣,٨)	٥٤٦٧٠	(٤٤,٤)
١٩٨٤	٦٥٤	٨,٨	٥٤٩٩٨	٠,٦
١٩٨٥	٦١٠	(٦,٧)	٤٣٧٨٢	(٢٠,٤)
١٩٨٦	٥٨٩	(٣,٤)	١١٦٦٢٧	١٦٦,٤
١٩٨٧	٥٧٤	(٢,٥)	١٦٣١٠٨	٣٩,٩
١٩٨٨	٥٣٣	(٧,١)	٣٥٣١١٣	١١٦,٥
١٩٨٩	٥١٥	(٣,٤)	٣١٩٣٤٤	(٩,٦)
١٩٩٠	٤٦٥	(٩,٧)	٦٥٤٣٠٤	١٠٤,٩
١٩٩١	٤٥٤	(٢,٤)	٥٢٨١٠٥	(١٩,٣)
١٩٩٢	٤٠٢	(١١,٥)	٣٨٥٤٩٧	(٢٧,٠)
متوسط		(٣,١)		٢٤,٢

المصدر : الكميات :
من ١٩٨١ -١٩٨٧ وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى - المجلس المركزى للمحاصيل السكرية ٠
من ١٩٨٨ - ١٩٩٢ التقرير السنوى للبنك المركزى
القيمة
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - اعداد مختلفة ٠

٤ - القطـن :

شهدت المساحة المزروعة بالقطن تناقصا مستمرا سواء قبل فترة الدراسة أو خلال الفترة ١٩٨١ -١٩٩٢ ، فكما هو موضح بجدول (١-١٥) إنخفضت هذه المساحة من ١١٧٨ ألف فدان عام ١٩٨١ إلى ٨٣٩ ألف فدان عام ١٩٩٢ بنسبة إنخفاض ٢٨,٨٪ ٠ ولم يقتصر الامر على نقص المساحة المزروعه وانما شهدت إنتاجية الفدان من القطن تدهورا من سنة الى اخرى بحيث وصل الرقم القياسى لها أدنى مستوى له عام ١٩٨٩ عند ٧٠,٤ ٠ وتضافر هذان العاملان فى تراجع الإنتاج من القطن الخام بصورة مستمرة بحيث حقق الرقم القياسى أدنى مستوياته عند ٦١,٤ فى عام ١٩٩١ ، وكانت نسبة نقص الانتاج خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢ نحو ٢٦,٦٪ ٠

إن إنخفاض مساحة القطن وبالتالى الانتاج منه لاينعكس فى صورة إنخفاض إنتاج القطن الخام فقط وانما يتعداه الى التأثير فى حجم الانتاج المحلى من الزيوت النباتية وما يصاحب ذلك من ضغوط نتيجة الزيادة السنوية فى واردات هذه الزيوت ، كما إتضح عند تناول الزيوت النباتية ٠

جدول (١-١٥)
تطور مساحة وانتاج وانتاجية محصول القطن
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢

السنوات	المساحة		الانتاج (قطن زهر)		الانتاجيـــة	
	الف فدان	الرقم القياسى	الف طن	الرقم القياسى	قنطار/فدان	الرقم القياسى
١٩٨١	١١٧٨	١٠٠	١٣٢٦	١٠٠	٧,١٤	١٠٠
١٩٨٢	١٠٦٦	٩٠,٥	١٢١١	٩١,٤	٧,٨٠	١٠٩,٢
١٩٨٣	٩٩٨	٨٤,٧	١٠٦٩	٨٠,٦	٦,٨٣	٩٥,٧
١٩٨٤	٩٨٤	٨٣,٥	١٠٤٩	٧٩,١	٦,٧٧	٩٤,٨
١٩٨٥	١٠٨١	٩١,٨	١١٩١	٨٩,٨	٦,٧٦	٩٤,٧
١٩٨٦	١٠٥٥	٨٩,٦	١١٢٠	٨٤,٥	٦,٥٤	٩١,٦
١٩٨٧	٩٨٠	٨٣,٢	٩٨١	٧٤,٠	٦,١٥	٨٦,١
١٩٨٨	١٠١٤	٨٦,١	٨٨٢	٦٦,٥	٥,٣٥	٧٤,٩
١٩٨٩	١٠٠٦	٨٥,٤	٨٢٠	٦١,٨	٥,٠٣	٧٠,٤
١٩٩٠	٩٩٣	٨٤,٣	٨٣٨	٦٣,٢	٥,٢١	٧٣,٠
١٩٩١	٨٥١	٧٢,٢	٨١٤	٦١,٤	٥,٩٠	٨٢,٦
١٩٩٢	٨٣٩	٧١,٢	٩٧٣	٧٣,٤	٧,١٥	١٠٠,١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - اعداد مختلفة

إن انخفاض المساحة المزروعة بالقطن وكذلك إنتاجية الفدان من هذا المحصول وإن كان يرجع إلى عوامل متعدده ، الإ أن السبب الرئيسى الذى أدى إلى هذه الظاهرة هو خضوع هذا المحصول لنظام التوريد الاجبارى وتحديد أسعار هذا التوريد من قبل الدولة ودائما ما كانت هذه الأسعار أقل بكثير عن أسعار التصدير والى حد ما عن أسعار المنتج ، فكما هو مبين بجدول (١-١٦) شكل سعر التوريد حوالى ٩٤,٥٪ من أسعار المنتج خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠، أما حصة سعر التوريد من سعر التصدير فقد بلغت نحو ٥٢,٣٪ عام ١٩٨٠ وبالرغم من تزايدها بعد ذلك نتيجة محاولات الدولة رفع أسعار التوريد للقطن حتى تحفز الزراع على الاستمرار فى زراعة هذا المحصول ، الإ أن هذه الحصة ونتيجة لتخفيض أسعار صرف الجنيه مقابل الدولار - كجزء من سياسات الاصلاح الاقتصادى - قد إنخفضت مرة أخرى وبشدة ٠ فبالرغم من زيادة سعر التوريد خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٠ بنسبة ١٢٩,٨٪ أى أن هذا السعر قد تجاوز الضعف خلال أربع سنوات فقط ، الإ أنه ونتيجة لخفض قيمة الجنيه المصرى فأن سعر تصدير الطن مقوما بالجنيه قد تزايد خلال نفس الفترة بنسبة ٤٨٠,٤٪ ، وترتب على ذلك أن حصة سعر التوريد من سعر التصدير قد إنخفضت من ٨٧,٦٪ عام ١٩٨٧ إلى ٣٤,٧٪ عام ١٩٩٠ ٠

ولقد ترتب على ذلك أن محصول القطن أصبح أقل ربحية مقارنة بالمحاصيل الأخرى التى لم تخضع لنظام التسليم الاجبارى ، وبالتالى فإن السياسة السعرية التى اتبعتها الدولة فى هذا الخصوص أنشأت تناقضا مؤداه أن للقطن ميزه نسبيه مرتفعة على المستوى القومى بالاسعار العالمية بالمقارنة بالمحاصيل البديلة له فى الدورة الزراعية حيث يزيد صافى عائد الفدان منه بالنقد الأجنبى عن صافى الفدان من القمح والذرة ، ولكن وفى نفس الوقت تنخفض ربحية هذا المحصول بالأسعار التى تحددها الدولة مقارنة بنفس المحاصيل مما أدى إلى انصراف المزارعين عن زراعة القطن ، بل وعدم الاهتمام بهذا المحصول مما انعكس فى صورة إنخفاض إنتاجيته ، كما سبقت الإشارة ٠ إن جمود أسعار

جدول (١-١٦)
تطور أسعار التوريد الاجبارى وأسعار التصدير للقطن الزهر
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢

جنيه/طن

السنوات	توريد اجبارى	تصدير	سعر المنتج	التوريد : المنتج	التوريد : التصدير
١٩٨٠	٢٨٣,٤	٥٤٦,٩	٢٩٩,٩	٩٤,٥	٥٢,٣
١٩٨١	٣٤٨,٥	٤٨٦,٧	٣٦٨,٨	٩٤,٥	٧١,٦
١٩٨٢	٣٥٩,٨	٤٣٤,٤	٣٨٠,٧	٩٤,٥	٨٢,٨
١٩٨٣	٣٩٠,٨	٤٩٩,٠	٤١٣,٥	٩٤,٥	٧٨,٣
١٩٨٤	٤٤٤,٢	٦١٧,٨	٤٧٠,١	٩٤,٥	٧١,٩
١٩٨٥	٥٨١,٢	٥٨٧,٦	٦١٥,٠	٩٤,٥	٩٨,٩
١٩٨٦	٥٨٢,٩	٦٣٦,٦	٦١٦,٩	٩٤,٥	٩١,٦
١٩٨٧	٦٨٤,٠	٧٨٠,٦	٧٢٤,٩	٩٤,٤	٨٧,٦
١٩٨٨	٨٨٢,٠	١٤٥٦,٤	٩٣٠,١	٩٤,٨	٦٠,٦
١٩٨٩	١٢١٢,٠	٣٢٢٩,٨	١٢٨٢,٥	٩٤,٥	٣٧,٥
١٩٩٠	١٥٧٢,٠	٤٥٣٠,٤	١٦٦٣,٤	٩٤,٥	٣٤,٧

المصدر : معهد التخطيط القومى - التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة - مرجع سابق من ص ٣٤٩ - ٣٥٥
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - وسائل تنمية الصادرات المصرية ١٩٨٨ - ١٩٩٠ يوليو ١٩٩٣ ص ٢٣

توريد القطن النسبى أدى إلى الزيادة المستمرة فى نسبة تكاليف الإنتاج إلى قيمة إنتاجية الفدان ، حيث زادت هذه النسبة من ٣٩,٦٪ عام ١٩٧٢ إلى ٧٨,١٪ عام ١٩٨٤ (١) ٠ لذلك فإن سياسة تحرير القطن قد تكون العامل الحاسم وراء عودة المساحة المزروعة بالقطن إلى الزيادة فى المستقبل وعودة مكانة هذا المحصول فى الاقتصاد القومى ٠

إن انخفاض مساحة وانتاجية الفدان من القطن واللذان اديا الى انخفاض الانتاج المحلى من القطن من ناحية ومع زيادة الاستهلاك المحلى - كنتيجة لتطور صناعة النسيج فى السنوات الأخيرة - من ناحية أخرى قد أدى ليس الى فقدان القطن المصرى للعديد من الأسواق الخارجية نتيجة لإنخفاض الكميات المصدرة بصورة مستمرة فحسب وانما أدى إلى استيراد كميات متزايده من القطن الأجنبى ٠ فكما هو مبين بجدول (١-١٧) تناقصت صادرات القطن من ١٧٧,٦ الف طن عام ١٩٨١ إلى ١٥,٦ الف طن عام ١٩٩٢ بنسبة ٩١,٢ ٪ وبحيث بلغ معدل النقص السنوى فى المتوسط خلال الفترة المذكورة نحو ١٥,٦٪ ٠ ويتضح مدى تدهور صادرات القطن من خلال النظر الى حجم ما تشكله الصادرات السنوية من اجمالى الانتاج المحلى للقطن حيث انخفضت حصة الصادرات من الانتاج المحلى من نحو ١٣,٤٪ عام ١٩٨١ إلى ١,٦٪ عام ١٩٩٢٠

وعلى الجانب الآخر بدأت تستورد مصر القطن لمواجهة الاحتياجات المحلية ، وبعد أن كانت هذه الواردات تشكل نحو ٢١,٤٪ عام ١٩٨٥ من حجم صادرات مصر من القطن أصبحت تمثل نحو ٤٩٥,٤٪ من هذه الصادرات فى عام ١٩٩١ وحوالى ٢٤٦,٨٪ عام ١٩٩٢ - وبلغت مساهمه الأقطان المستوردة فى الاستهلاك المحلى نحو ١٠,٨٪ عام ١٩٨٨ وارتفعت هذه المساهمه إلى حوالى ١٨,٩٪ عام ١٩٩١ والى نحو ١١,٨٪ عام ١٩٩٢ ٠

---

(١) عبدالقادر دياب (دكتور) - السياسة الزراعية فى ج٠م٠ع٠ -مذكرة داخلية رقم ٨٩٥ - معهد التخطيط القومى - أبريل ١٩٩١ صـ ٧١

جدول (١-١٧)
تطور صادرات وواردات القطن الشعر
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢

(الف طن)

السنوات	الصادرات			الواردات		
	كمية	٪ من الانتاج المحلى	معدل النمو (٪)	كمية	٪ من الصادرات	٪ من الاستهلاك المحلى
١٩٨١	١٧٧,٦	١٣,٤	-			
١٩٨٢	٢٠٠,٢	١٦,٥	١٢,٧			
١٩٨٣	٢٠٨,٩	١٩,٥	٤,٣			
١٩٨٤	١٧٤,٢	١٦,٦	(١٦,٦)			
١٩٨٥	١٤٣,٨	١٢,١	(١٧,٥)	٣٠,٨	٢١,٤	
١٩٨٦	١٤٥,٧	١٣,٠	١,٣	٢٩,٦	٢٠,٣	
١٩٨٧	١٢٩,٩	١٣,٢	(١٠,٨)	١٤,٩	١١,٥	
١٩٨٨	٧٩,٠	٩,٠	(٣٩,٢)	٣٠,٥	٣٨,٦	١٠,٨
١٩٨٩	٥٨,٤	٧,١	(٢٦,١)	٣٠,٧	٥٢,٦	١٨,٥
١٩٩٠	٣٩,٤	٤,٧	(٣٢,٥)	٥٠,٠	١٢٦,٩	١٦,١
١٩٩١	١٣,٠	١,٦	(٦٧,٠)	٦٤,٤	٤٩٥,٤	١٨,٩
١٩٩٢	١٥,٦	١,٦	٢٠,٠	٣٨,٥	٢٤٦,٨	١١,٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء
- النشرة السنوية للتجارة الخارجية - أعداد مختلفة.
- وسائل تنمية الصادرات المصرية ١٩٨٨ - ١٩٩٢ يوليو ١٩٩٣ صـ ٢٥
- البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية - أعداد مختلفة

٥ - الموالح

يوضح جدول (١-١٨) أن هناك زيادة مستمرة فى المساحة المنزرعة بالموالح بحيث ارتفعت هذه المساحة من ١٩٨ الف فدان عام ١٩٨١/٨٠ إلى ٣٥٣ ألف فدان عام ١٩٩٢/٩١ وبنسبة زيادة حوالى ٧٨,٣٪ ٠ وبالرغم من هذه الزيادة فإن نسبة ما تشكله من اجمالى مساحة الفاكهة قد إنخفضت من ٥٣,٨٪ إلى ٣٨,٩٪ خلال نفس الفترة ، بحيث بلغ متوسط نصيب الموالح من اجمالى مساحة الفاكهة خلال هذه الفترة حوالى ٤٦,٧٪ ، وهذا يرجع إلى زيادة مساحة الأصناف الاخرى من الفاكهة بمعدلات أكبر من معدل زيادة مساحة الموالح ٠ ولكن تظل الموالح محتفظة بأهميتها مساحة وإنتاجا ، فلقد زاد الإنتاج منها من ١٠٢٩ الف طن إلى ٢٤٢٦ الف طن وبنسبة زيادة نحو ١٣٥,٨٪ خلال الفترة المذكورة ، وشكل إنتاجها نحو ٤٧,٤٪ من اجمالى إنتاج الفاكهة عام ١٩٨١/٨٠ وانخفضت هذه النسبة إلى حوالى ٤٥,٤٪ من هذا الاجمالى عام ١٩٩٢/٩١ وبحيث بلغ متوسط حصتها خلال هذه الفترة نحو ٤٧,٩٪ ، وهذا يدل على أن إنتاجية الموالح أكبر من انتاجية باقى الاصناف الأخرى من الفواكة - وهو ما يوضحه الجدول المذكور خلال جميع السنوات بدون إستثناء حيث دائما يتفوق نصيب الموالح من الإنتاج الاجمالى للفواكة على نصيبها من اجمالى مساحة الفاكهة ٠ ولقد ارتفعت إنتاجية الموالح من حوالى ٥,٢ طن/ فدان عام ١٩٨١/٨٠ إلى نحو ٦,٨٧ طن/فدان عام ١٩٩٢/٩١ بنسبة زيادة ٣٢,١٪٠ وهناك عوامل عديدة وراء زيادة مساحة الموالح فى السنوات الأخيرة ولكن من أهمها أن السياسات السعرية التى طبقت من قبل الدولة للتحكم فى مستويات الأسعار لبعض المحاصيل الحقلية لم تمس إنتاج الفاكهة والذى ترك حرا يخضع لعملية العرض والطلب مما أدى إلى تحسن ربحية الفاكهة بإستمرار ، فعلى سبيل المثال ارتفعت ربحية فدان البرتقال من ٢١٣٢ جنيها عام ١٩٨٥ إلى ٥٤٦٦ جنيها عام ١٩٨٩ (١)

---

(١) سلوى محمد خليل وآخرون - الربحية الإقتصادية وهيكل الأسعار المحلية لبعض محاصيل التصدير الرئيسية فى مصر - المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى - المجلد الثانى - العدد الأول - مارس ١٩٩٢ صـ ٥٠

جدول (١-١٨)

تطور مساحة وإنتاج وإنتاجية الموالح
خلال الفترة ٨٠/١٩٨١ - ٩١/١٩٩٢

المساحة : الف فدان
الانتاج : الف طن

السنوات	اجمالى مساحة الفاكهة	مساحة الموالح		اجمالى انتاج الفاكهة	انتاج الموالح		انتاجية الموالح طن/ فدان
		كمية	٪ من اجمالى الفاكهة		كمية	٪ من اجمالى الفاكهة	
١٩٨١/٨٠	٣٦٨	١٩٨	٥٣,٨	٢١٧٣	١٠٢٩	٤٧,٤	٥,٢٠
١٩٨٢/٨١	٣٩٠	٢١٠	٥٣,٨	٢٨٦٢	١٤٨٥	٥١,٩	٧,٠٧
١٩٨٣/٨٢	٤٠٤	٢٢٤	٥٥,٤	٢٧٧٦	١٥٥٠	٥٥,٨	٦,٩٢
١٩٨٤/٨٣	٤٣٥	٢٢٨	٥٢,٤	٢٩٠٣	١٤٠٧	٤٨,٥	٦,١٧
١٩٨٥/٨٤	٤٥٧	٢٣٤	٥١,٢	٢٩٥١	١٣٩٩	٤٧,٤	٥,٩٨
١٩٨٦/٨٥	٥٩٣	٢٦٣	٤٤,٤	٣٢٨١	١٥٦٧	٤٧,٨	٥,٩٦
١٩٨٧/٨٦	٦١٦	٢٧٠	٤٣,٨	٣٦٦٧	١٧٣٨	٤٧,٤	٦,٤٤
١٩٨٨/٨٧	٦٤٦	٢٧٧	٤٢,٩	٣٥٨٥	١٥٩٣	٤٤,٤	٥,٧٥
١٩٨٩/٨٨	٦٥٥	٢٧٩	٤٢,٦	٤١٢٧	١٨١٥	٤٤,٠	٦,٥١
١٩٩٠/٨٩	٨٦٦	٣٤٧	٤٠,١	٤٩٧٦	٢٣٣٣	٤٦,٩	٦,٧٢
١٩٩١/٩٠	٨٩٦	٣٧٢	٤١,٥	٥٠٧٨	٢٤١٩	٤٧,٦	٦,٥٠
١٩٩٢/٩١	٩٠٧	٣٥٣	٣٨,٩	٥٣٤٤	٢٤٢٦	٤٥,٤	٦,٨٧

المصدر : حسبت على أساس : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى - أعداد مختلفة

ولكن وبالرغم من زيادة انتاجية الموالح فى مصر إلا أنها ما زالت أقل كثيرا عن مثيلتها بالعديد من البلدان الأخرى والتى تصل فى بعضها إلى ثلاثة أمثال مثيلتها بمصر (١) إن هذا يوضح أن من أهم دعامات زيادة القدرة التنافسية للموالح مستقبلا فى ظل عملية تحرير التجارة العالمية هو محاولة زيادة إنتاجية هذه المحاصيل بصفة عامة والبرتقال المصرى بصفة خاصة ، ذلك أن البرتقال يشكل الجزء الأعظم سواء من اجمالى مساحة الموالح أو من إنتاجها الإجمالى ٠

وبالرغم من أن صادرات الموالح تأتى فى المرتبة الثانية بعد القطن حيث تشكل نحو ٢٥٪ من المتوسط السنوى لإجمالى قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة ٨٦ - ١٩٩٠(٢) ، وبالرغم من زيادة الإنتاج من الموالح بصورة كبيرة - كما أوضح الجدول السابق - وبما يفوق احتياجات الاستهلاك المحلى ، إلا أن الجزء المصدر سنويا من هذا الانتاج قد أخذ - كما هو مبين بجدول (١-١٩) فى التناقص ، حيث إنخفضت حصة صادرات الموالح من اجمالى إنتاجها من حوالى ١١,٢٪ عام ١٩٨١ إلى نحو ٤,٨٪ عام ١٩٩٢ ، وتبلغ نسبة النقص فى هذه الحصة خلال الفترة المذكورة حوالى ٥٧,١٪ ، أى أنها أصبحت لاتشكل إلا أقل من نصف حجمها مع بداية هذه الفترة ٠

إن هذا الانخفاض فى صادرات الموالح انما يرجع فى المقام الأول إلى تدهور صادرات البرتقال من سنة الى أخرى ، ذلك لان البرتقال يشكل عصب الصادرات من الموالح ، فلقد بلغت حصته من هذه الصادرات فى عام ١٩٨١ نحو ٩٨,٩٪ وبدأت فى التناقص بإستمرار بحيث وصلت إلى أدنى مستوى لها فى هذه الفترة فى عام ١٩٨٨ حيث بلغت ٨٤,٢٪ - بإستثناء عام ١٩٨٧ والذى

---

١) هدى صالح النمر (دكتوره) - اتجاهات التجارة العالمية والصادرات المصرية من الموالح - مذكرة خارجية رقم ١٥٧٣ - معهد التخطيط القومى يناير ١٩٩٤ صـ٢٢

٢) نفس المرجع السابق صـ٣٣

جدول (١-١٩)
تطور صادرات الموالح
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢

(الف طن)

السنوات	انتاج الموالح	صادرات الموالح	نسبة الصادرات الى الانتاج (٪)	صادرات البرتقال	نسبة صادرات البرتقال الى صادرات الموالح (٪)
١٩٨١	١٠٢٩	١١٥,٠	١١,٢	١١٣,٧	٩٨,٩
١٩٨٢	١٤٨٥	١٠٣,٠	٦,٩	١٠١,٣	٩٨,٣
١٩٨٣	١٥٥٠	١٥٢,٤	٩,٨	١٤٧,٨	٩٧,٠
١٩٨٤	١٤٠٧	١٦٣,٠	١١,٦	١٦١,٤	٩٩,٠
١٩٨٥	١٣٩٩	١٦٥,٦	١١,٨	١٦١,٠	٩٧,٢
١٩٨٦	١٥٦٧	٨٠,٣	٥,١	٧٥,١	٩٣,٥
١٩٨٧[1]*	١٧٣٨	١٧٠,٧	٩,٨	١١٠,٩	٦٥,٠
١٩٨٨	١٥٩٣	١٠١,١	٦,٣	٨٥,١	٨٤,٢
١٩٨٩	١٨١٥	١٦١,٥	٨,٩	١٥٣,٤	٩٥,٠
١٩٩٠	٢٣٣٣	١٥٠,١	٦,٤	١٤٤,٦	٩٦,٣
١٩٩١	٢٤١٩	١١٧,٤	٤,٩	١١١,٠	٩٤,٥
١٩٩٢	٢٤٢٦	١١٥,٦	٤,٨	١٠١,٠	٨٧,٤

المصدر : حسبت على أساس بيانات : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - قاعدة بيانات التجارة الخارجية - بيانات غير منشورة .

[1]*) تتضمن هذه السنة كمية صادرات من اليوسفى ليس لها مبرر منطقى حيث أن أكبر كمية سجلتها الصادرات من اليوسفى كانت فى عام ١٩٨٩ فبلغت ٤٢٦٦ طن وفجاه قفز هذا الرقم فى ١٩٨٧ الى ٥٦١٣٨ طن مع العلم بأن متوسط هذه الصادرات خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢ (باستثناء ١٩٨٧) بلغ نحو ٦٨٨ طن فقط

تضمن نمو غير مبرر فى صادرات اليوسفى - وتزايدت هذه الحصة مرة اخرى إلا انها إنخفضت فى آخر سنوات الفترة موضوع الدراسة فوصلت إلى حوالى ٨٧,٤٪ ، وبذلك تكون حصة صادرات البرتقال من الموالح قد إنخفضت خلال هذه الفترة بنسبة ١١,٦٪ .

إن هذا معناه فقدان البرتقال المصرى لمكانته فى العديد من الأسواق العالمية بالرغم من أهميته كمحصول تصديرى ، وبالتالى لابد من البحث عن الأسباب الكامنه وراء ذلك حتى يمكن له أن يستعيد مكانته السابقة بل والعمل على تنمية أسواق جديدة ذلك أن محصول البرتقال وعلى ضوء ما تمليه ظروف المنافسة فى ظل عملية تحرير التجارة العالمية يشكل أحد الدعامات المهمه حتى يمكن للصادرات المصرية أن تحقق بعض المزايا التى يمكن أن تتحقق فى ظل شروط التبادل التى قد تستجد فى المستقبل .

وبالنسبة للتوزيع الجغرافى لصادرات البرتقال يبين جدول (١-٢٠) أن دول أوربا الشرقية كانت تستأثر بالجزء الأكبر من هذه الصادرات حيث تبلغ حصتها فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢ نحو ٦٠,٩٪ ، ويأتى بعدها الدول الخليجية بحصه فى المتوسط نحو ٢٤,٢٪ ، ثم دول أوربا الغربية حيث بلغ نصيبها نحو ٧,٦٪ من اجمالى صادرات البرتقال خلال الفترة المذكورة .

من هذا التوزيع يتضح أن أكبر تحدى مستقبلى أمام زيادة صادرات البرتقال يتمثل فى أن هذه الصادرات قد اعتمدت فى السنوات الماضية على نظام الإتفاقيات المتبادلة التى كانت مبرمه مع دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى بما ضمن سوقا مستمره من ناحية وعدم خضوع الصادرات المصرية من البرتقال لظروف المنافسة فى هذه السوق من ناحية آخرى مما انعكس فى بعض المساوئ ، التى لابد من التغلب عليها فى المستقبل -كما سيرد بعد -إذا ما بذلت المجهودات لمحاولة خلق أسواق جديدة أوحتى لضمان بقاء السوق فى هذه الدول نفسها نظرا لتغير ظروفها الإقتصادية نتيجة التحولات المحلية والعالمية .

جدول (١-٢٠)
هيكل التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من البرتقال
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢

(٪)

البيـــان	٨١ - ١٩٨٤	٨٥ - ١٩٨٨	٨٩ - ١٩٩٢
دول أوربا الشرقية	٦٢,٦	٥٨,٩	٦١,٢
دول أوربا الغربية	٣,٤	٤,٣	١٥,١
الولايات المتحدة	-	٠,٥	٠,٤
الدول الخليجية	٢٤,٩	٣١,٩	١٥,٨
الدول العربية الأخرى	٦,٣	١,٣	١,٣
آخـــرى	٢,٨	٣,١	٦,٢
اجمـــالـى	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : هدى صالح النمر (دكتورة) - اتجاهات التجارة العالمية والصادرات المصرية من الموالح - مرجع سابق - صـ ٤٢

ولقد ظهرت بوادر أثر هذه التحولات على حجم صادرات البرتقال المصرى إلى هذه الدول حيث إنخفضت صادراته إليها من ٦٢,٦٪ للفترة ٨١ - ١٩٨٤ إلى ٥٨,٩٪ ، ٦١,٢٪ للفترتين ٨٥ - ١٩٨٨ ، ٨٩-١٩٩٢ على التوالى .

ويلاحظ أنه وبالرغم من أن السوق الخليجى - وأمام المنافسة الشديدة التى يمكن أن يلقاها البرتقال المصرى فى سوق أوربا الغربية - يشكل الركيزة الأساسية فى مجال خلق واستمرار سوق تصديرى للبرتقال المصرى ، الإ أن حصة الصادرات من البرتقال المصرى إلى هذه الدول بعد أن كانت قد زادت من ٢٤,٩٪ للفترة ٨١ - ١٩٨٤ إلى ٣١,٩٪ للفترة ٨٥ - ١٩٨٨ ، إنخفضت إلى نحو النصف للفترة ٨٩ - ١٩٩٢ .

إن من أهم تبعات الضمان المستمر للسوق فى دول أوربا الشرقية من خلال الإتفاقيات التجارية التى سادت لفترات طويلة أن أسعار صادرات البرتقال المصرى لم تخضع للتنافس [١] وبالتالى فإنها كانت أعلى من معظم الدول المصدرة للبرتقال ، وهو ما يشكل عقبة شديدة فى المستقبل نظرا لسيادة المنافسة سواء فى سوق الدول الشرقية أو فى السوق العالمى ، فكما هو مبين بجدول (١-٢١) تزيد القيمة التصديرية للطن من البرتقال المصرى مقومه بالدولار على القيمة التصديرية للطن من البرتقال فى جميع الدول المذكورة ، بإستثناء بعض الفترات فى كل من دولتى أسبانيا وتركيا . ونظرا للتطور المفاجئ ، وربما غير المنطقى فى القيمة التصديرية للطن من البرتقال فى أسبانيا خلال الفترة ٨٩ - ١٩٩١ والتى بلغت ٧٠٦ دولار للطن ، فلقد فاق متوسط القيمة التصديرية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩١ نظيره فى مصر ، وما

---

[١] إن أسعار تصدير البرتقال المصرى الى شرق أوربا كانت دائما أعلى من أسعار التصدير سواء إلى الدول العربية أو إلى غرب أوربا - انظر : معهد التخطيط القومى - سياسات وامكانات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٢٧) نوفمبر ١٩٨٥

جدول (١-٢١)
القيمة التصديرية للطن من البرتقال فى بعض الدول المصدره له
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩١

(دولار)

السنوات	مصر	أسبانيا	المغرب	إسرائيل	الأردن	قبرص	تركيا	اليونان
٨٠-١٩٨٢	٣٨٢	٤٦٣	٣٤١	١٨٠	٢٣٩	٢٦٧	٣٩٤	٣٢٦
٨٣-١٩٨٥	٤٢٢	٣٣١	٢٧٠	٣٥١	١٣٢	٢٧٥	٤٢٨	٢٤٥
٨٦-١٩٨٨	٥٠٣	٤٦٣	٣٤٢	٢٤٧	١٦٣	٣٣٣	٢٥٦	٢٥٦
٨٩-١٩٩١	٤١٧	٧٠٦	٣٠٥	٣٣٩	١٦٣	٣٩٤	٣٩٧	٣٠٣
متوسط	٤٣١	٤٩٠	٣١٤,٥	٢٧٩,٣	١٧٤,٣	٣١٧,٣	٣٦٨,٨	٢٨٢,٥

المصدر : نفس المرجع السابق صـ٥٢

عدا ذلك فإن هناك فارق واضح بين هذا المتوسط فى جميع الدول وبين المتوسط فى مصر ، فإذا ما قسمت هذه الدول إلى مجموعتين : قبرص وتركيا واليونان - بإعتبارها تشكل دول منافسة للبرتقال المصرى فى إطار دول أوربا الغربية - والأردن واسرائيل - بإعتبارهما وفى المستقبل فى حالة تحقق السلام فى المنطقة من الدول المنافسة على مستوى السوق الخليجى ، يلاحظ أن القيمة التصديرية للطن فى الدول الثلاث الأولى لاتشكل سوى نحو ٧٣,٦٪ ، ٨٥,٦٪ ، ٦٥,٥٪ على التوالى من القيمة التصديرية للطن من البرتقال المصرى ، كما أن هذه القيمة فى دولتى الأردن واسرائيل لاتشكل سوى ٤٠,٤٪، ٦٤,٨٪ علىالتوالى من القيمة التصديرية للطن من البرتقال المصرى خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩١٠ وبالتالى لابد من العمل على خفض أسعار التصدير للبرتقال المصرى بنسب ملحوظة حتى يمكن زيادة قدرته التصديرية فى هذه الأسواق٠

إن فرص هذا الخفض فى أسعار التصدير تعتبر قائمة بالفعل وذلك نتيجة الفرق الواضح بين مستويات أسعار التصدير ومستويات أسعار الجملة فى السوق المحلى ، فكما هو مبين بجدول (١-٢٢) لم يشكل سعر الجملة لطن البرتقال فى السوق المحلى سوى ٤٦,٩٪ من سعر التصدير للطن فى عام ١٩٨١٠ وبالرغم من الزيادة المستمره فى هذه النسبة بحيث وصلت إلى ٨٧,٥٪ عام ١٩٨٤ ، الإ أنه ومع بدء التخفيض المستمر فى قيمة الجنيه المصرى وبالتالى زيادة أسعار التصدير مقومه بالجنيه المصرى بدأت هذه النسبة تنخفض مرة أخرى وبمعدلات متسارعه بحيث بلغت ٣٦,٦٪ فى عام ١٩٩١ ، ولقد بلغت حصة سعر الجملة من سعر التصدير نحو ٥٧,٤٪ فى المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩١ ، وهو ما يوضح مدى حجم الهوامش التسويقية التى تتحقق فى مرحلة التصدير وبالتالى هناك فرصة لخفض أسعار تصدير البرتقال

جدول (١-٢٢)
تطور أسعار الجملة وأسعار التصدير للطن من البرتقال
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩١

(جنيه /طن)

السنوات	سعر الجملة [1]	سعر التصدير	النسبة بين سعر الجملة وسعر التصدير (٪)
١٩٨١	١٣٦	٢٩٠,٠	٤٦,٩
١٩٨٢	١٦٣	٣٦٣,٨	٤٤,٨
١٩٨٣	٢٠٥	٣٤٢,٧	٥٩,٨
١٩٨٤	٢٩٠	٣٣١,٣	٨٧,٥
١٩٨٥	٣٢٨	٣٧٦,١	٨٧,٢
١٩٨٦	٣٢٠	٤١١,٥	٧٧,٨
١٩٨٧	٣٧٩	٩٤٣,٢	٤٠,٢
١٩٨٨	٤٥٢	٨٥٩,٠	٥٢,٢
١٩٨٩	٤٧٥	١٠٠٧,١	٤٧,٢
١٩٩٠	٥٢٨	١٠٢٥,٧	٥١,٥
١٩٩١	٤٦٧	١٢٧٥,٤	٣٦,٦

المصدر : محسوب على أساس :
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - النشرة الشهرية لأسعار الجملة - سنوات مختلفة .
- هدى صالح النمر (دكتورة) نفس المرجع السابق صـ٤٩

---

[1] محسوب للبرتقال بسرة فقط بإعتباره الصنف الذى يشكل معظم الصادرات من البرتقال المصرى .

المصرى لزيادة قدرته التنافسية فى الاسواق العالمية خاصة فى ظل ما يستجد من ظروف إقتصادية نتيجة عملية تحرير التجارة الخارجية فى المستقبل ٠ إن ما يؤيد النتائج السابقه ما قامت به إحدى الدراسات (١) من حساب المتوسط السنوى لسعر التصدير للطن من البرتقال المصرى إلى أسواق الاتحاد السوفيتى والسعودية وانجلترا - بإعتبار أن هذه الدول تحتل المراكز الأولى لصادرات البرتقال المصرى - حيث بلغ ١٢٩٢ ، ٩٣٢ ، ٦٦١ جنيها خلال الفترة ٨٩- ١٩٩١ لهذه الاسواق على الترتيب ، ثم قدرت متوسط سعر الجملة خلال نفس الفترة بالسوق المحلى مرجحا بالوزن النسبى للكميات المصدره من أصناف البرتقال المختلفة لكل سوق فبلغ نحو ٤١٥ ، ٤٠٦ ، ٣٦٤ جنيها للطن لنفس الأسواق على الترتيب ، وبذلك يشكل سعر الجملة نحو ٣٢,١ ٪ ، ٤٣,٦٪ ، ٥٥,١٪ ، فى هذه الأسواق على الترتيب ٠

واخيرا هناك عامل لايقل أهمية وهو أن ضمان أسواق التصدير من خلال التعامل مع دول أوربا الشرقية وخاصة الاتحاد السوفيتى فى الماضى فى ظل اتفاقيات التبادل من ناحية واحتكار الدولة لعملية التصدير إلى هذه الاسواق عن طريق شركة الوادى لتصدير الحاصلات الزراعية من ناحية اخرى أدى الى عدم تطور مؤسسات وهياكل تصديرية فى القطاع الخاص قادره على المنافسة فى الأسواق العالمية نتيجة عدم مقدره ما يتوافر الآن من فعاليات فى إطار القطاع الخاص على دراسة وتحديد الاحتياجات المختلفة بالأسواق العالمية والأسعار التى تناسب هذه الأسواق وتوفير البنيه الأساسية لعملية التصدير من نقل وشحن وقبل ذلك وفرز وتعبئة بما يتناسب مع شروط هذه الأسواق ، وهو ما يعتبر

---

(١) هدى صالح النمر (دكتوره) - اتجاهات التجارة العالمية والصادرات المصرية من الموالح - مرجع سابق صـ ٥٠

الدعامه الأساسية فى إطار أى جهد مبذول لزيادة الصادرات فى المستقبل خاصة فى ظل قيام نظام الايزو (٩٠٠٠) والذى تجاوز حدود تحديد مواصفات سلع أو خدمات معينه ليتعامل مع أدق خصوصيات المنتجين ، حيث يمثل سجلا كاملا عن كل مرحلة إنتاجية بحيث يمكن تحسين وتطوير المنتجات ٠

هذا مع ملاحظة أن مجهودات القطاع الخاص - ومع بداية مرحلة التحرير الاقتصادى -قد تزايدت فى مجال التصدير للسلع الزراعية بصفة عامة وصادرات البرتقال بصفة خاصة ، فكما هو مبين بجدول (١-٢٣) تزايدت حصة القطاع الخاص من اجمالى صادرات البرتقال من ١٦,٧٪ عام ١٩٨٨ إلى ٣٦,٨٪ عام ١٩٩٢ ، وفى الوقت الذى تناقص فيه اجمالى صادرات البرتقال إعتبارا من عام ١٩٨٩ بحيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى لهذا الاجمالى نحو ١٠,٦٪ فقط ، تزايدت صادرات القطاع الخاص فبلغ معدل نموها حوالى ٤٠٪ فى المتوسط سنويا خلال نفس الفترة ٠

جدول (١-٢٣)
تطور صادرات القطاع الخاص من البرتقال
خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٢

(الف طن)

البيـــــان	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
إجمالى صادرات البرتقال	٨٥,١	١٥٣,٤	١٤٤,٦	١١١,٠	١٠١,٠
صادرات القطاع الخاص من البرتقال	١٤,٢	٣٥,٠	٢٦,٥	٣٤,٠	٣٧,٢
حصة صادرات القطاع الخاص من البرتقال ٪	١٦,٧	٢٢,٨	١٨,٣	٣٠,٦	٣٦,٨
معدل نمو صادرات القطاع الخاص ٪	-	١٤٦,٥	(٢٤,٣)	٢٨,٣	٩,٤
معدل نمو اجمالى الصادرات من البرتقال ٪	-	٨٠,٣	(٥,٧)	(٢٣,٢)	(٩,٠)

المصدر : اجمالى الصادرات من جدول (١-١٩)

- صادرات القطاع الخاص :الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الأهمية الاقتصادية لصادرات القطاع .
- الخاص من أهم السلع الزراعية ١٩٨٨ - ١٩٩٢ - يوليو ١٩٤ صـ ٤٤

الفصـل الثانـى
اتفاقيات الجات واثرها على الزراعـة المصرية

١- استعراض احكام اتفاقية الجات
فيما يتصل بالزراعـة
٢- الاثار المتوقعة لتحرير التجارة العالمية
على قطـاع الزراعة
٣- تقدير كمى لاثار اتفاقية الجات
على الصادرات والواردات الزراعية المصرية
٤- السياسة الوقائية لمواجهة الاثار السلبية
لاتفاقية الجـات

الفصل الثانى
إتفاقيات الجات وأثرها على الزراعـــة المصريـــة

تمهيد :

شهد العالم مع مطلع العام الحالى ١٩٩٥ وضع أسس النظام التجارى العالمى الجديد موضع التنفيذ ، وهو ما تم الاتفاق عليه بنهاية جولة أورجواى لتحرير التجارة الخارجية ، وسوف يستغرق تنفيذ النظم والاجراءات المتعلقة بذلك الاتفاق نحو عشر سنوات ، أى أن الملامح النهائية لهذا النظام العالمى الجديد لن تكمل قبل عام ٢٠٠٥ • وقد نصت أتفاقية الجات الأخيرة على تحويل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة General Agreement on Tariffs and trade والتى تعرف اختصارا (GATT) إلى منظمة للتجارة العالمية تدير شئون النظام التجارى العالمى الجديد ، وتعرف هذه المنظمة باسم World Trade Organizationواختصارا (WTO) • وهى منظمة متعدده الأطراف للتجارة • تتولى مسئولية مراقبة تحرير التجارة الدولية • ويكون لها طابع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير (IBRD) وصندوق النقد الدولى (IMF) كما ستتولى تلك المنظمة الاشراف على تطبيق قرارات أورجواى وحل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء •

وقد تضمنت معظم الاتفاقات التى أسفرت عنها جولة أورجواى احكاما تكفل معاملة خاصة وتمييزية للدول النامية الأعضاء بتلك الاتفاقية والتى تمثل مصر إحداها ، ورغم ذلك فقد أثير فى الآونه الاخيرة العديد من المخاوف عن تأثير تحرير التجارة الدولية على الاقتصاد المصرى ، ونظرا لأن تنفيذ بنود أتفاقية تحرير التجارة الدولية ما زال فى مراحلة الأولى ، فأن هذه الدراسة تمثل محاولة لاستشراف الآثار الايجابية والسلبية لهذه الاتفاقية على قطاع الزراعة المصرى •

ولتحقيق ذلك الهدف فقد تضمن هذا الفصل أربعة اجزاء • استعرض المبحث الأول أحكام أتفاقية الجات فيما يتصل بالزراعة المصرية ، فى حين تناول المبحث الثانى آثار تحرير التجارة الدولية على قطاع الزراعة ، اما المبحث الثالث فيتناول التقدير الكمى لتلك الآثار ويستعرض المبحث الرابع سبل مواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات على الزراعة المصرية وذلك على كل من المستويين المحلى والقومى •

١ - استعراض أحكام اتفاقية الجات فيما يتصل بالزراعة

١-١ نشأة ومبادئ أتفاقية الجات :

بدأ سريان الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة فى أول يناير ١٩٤٨ • وهى معاهده دولية متعدده الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة بين حكومات الدول الموقعه عليها • وقد ارتكزت تلك الاتفاقية فى المقام الأول على تحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التى تعوق حركتها •

وقد جرت حتى الآن ثمانى جولات للمفاوضات التجارية متعدده الاطراف تحت اشراف الجات منذ نشأتها بهدف تحرير التجارة الدولية وهى :

١ - جولة جنيف ١٩٤٧ • وقد شاركت فيها ٢٣ دولة من بينها دولتان عربيتان فقط هما سوريا ولبنان •
٢ - جولة أنسى (فرنسا) ١٩٤٩ • وشاركت فيها ١٣ دولة فقط •
٣ - جولة توركواى (انجلترا) ١٩٥١ • وشاركت فيها ٣٨ دولة •
٤ - جولة جنيف ١٩٥٦ • وشاركت فيها ٢٦ دولة •
٥ - جولة ديلون ٦٠ - ١٩٦١ وشاركت فيها ٢٦ دولة •
٦ - جولة كيندى ٦٤ - ١٩٦٧ وشاركت فيها ٦٢ دولة
٧ - جولة طوكيو ٧٣ - ١٩٧٩ وشاركت فيها ١٠٢ دولة

٨ - جولة أورجواى ٨٦ - ١٩٩٣ وشاركت فيها ١١٧ دولة من بينها ٨٧ دولة نامية وتضم سبعة دول عربية هى مصر والمغرب والبحرين والكويت وقطر وتونس ودولة الأمارات العربية المتحدة ٠

وقد ركزت جولات المفاوضات الخمس الأولى على موضوعات التخفيضات الجمركية فقط ٠ وأهتمت الجولات التاليه أساسا بعملية مراجعة وتوضيح المواد الأصلية للاتفاقية العامة ٠ وتميزت جولة ارجواى بأنها تعرضت ولأول مرة فى تاريخ المفاوضات التجارية الدولية الى حرية تجارة السلع الزراعية والخدمات والاستثمار ٠

هذا وقد ارتكزت اتفاقية الجات على خمس مبادئ رئيسية هى :

(أ) مبدأ عدم التمييز (الدولة الأولى بالرعاية) : ويعنى عدم التمييز بين الدول الأعضاء فى الاتفاقية ٠ بمعنى أن أى امتيازات أو تنازلات جمركية تقدمها احدى الدول يتم تطبيقها على كافة الدول دون شروط أو اتفاق جديد ٠ ويستثنى من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الحالات المماثلة لما يأتى :

- الترتيبات الحمائية للصناعات الوليده فى الدول النامية حتى تقوى على المنافسة العاليه ٠
- العلاقات التفضيلية التى تربط بين الدول الصناعية المتقدمه وبعض الدول النامية التى كانت قديما مستعمرات لها ٠
- الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية ٠

(ب) مبدأ الشفافية : ويقصد به الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود والاجراءات الكمية مثل حصص الاستيراد ٠ ويستثنى من هذا المبدأ الحالات التاليه :

- الدول التى تواجه عجزا حادا فى ميزان المدفوعات ٠

- السماح فى حالات خاصة بإستخدام حصص الواردات للسلع الزراعية ٠
- حالة الزيادة الطارئة من سلعة معينه مما يهدد الانتاج المحلى بخطر جسيم وعلى الأخص الصناعات الوليده ٠

(ج) **مبدأ المفاوضات التجارية** : ويعنى هذا المبدأ أن المنظمة العالمية للتجارة تعتبر الاطار التفاوضى المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات ٠

(د) **مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية** : ويعنى منح الدول النامية مزايا تجارية تفضيلية فى علاقاتها مع الدول المتقدمه وذلك بهدف تنشيط معدلات التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ٠

(هـ) **مبدأ التبادلية** : ويقضى هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها على أن يتم ذلك من خلال مفاوضات متعدده الأطراف بحيث أن كل تخفيض فى الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة لابد وأن يقابله معادل فى القيمة فى الجانب الآخر ويستثنى من ذلك :

- حماية الصناعات الوليده فى الدول النامية حتى تقدر على المنافسة الدولية ٠
- ترتيبات المنتجات متعدده الأطراف مثل المنسوجات القطنية ٠

وتهدف اتفاقية الجات الى تحقيق العديد من الأهداف للدول الأعضاء بها وهى تتلخص فيما يلى :

- رفع مستوى المعيشة للدول الاعضاء
- رفع مستوى الدخل القومى الحقيقى
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية
- السعى نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الاعضاء
- تشجيع حركة الانتاج

- تنشيط الطلب الفعال
- خفض الحواجز الجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية
- اقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية

١-٢ المعالم العامة لاتفاقات جولة أورجواى

استغرقت مفاوضات جولة أرجواى ما يقرب من ثمانى سنوات حيث تم الموافقة على الوثيقة الختامية لهذه الاتفاقية فى مراكش بالمغرب خلال ابريل ١٩٩٤ وذلك من جانب الدول الأعضاء فى هذه الاتفاقية والتى قدر عددها بنحو ١١٧ دولة • وقد تركزت القضايا المطروحة بتلك الاتفاقية فى سبعة موضوعات رئيسية هى فتح الأسواق ، الزراعة ، المنسوجات والملابس ، الخدمات ، اصدار الاحكام والمعايير التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والمؤسسات •

ويمكن تلخيص الملامح العامة لاتفاقات جولة اورجواى لتحرير التجارة العالمية فيما يلى :

١ - انشاء المنظمة العالمية للتجارة (WTO) •

وهى تمثل الاطار التنظيمى والمؤسسى الذى يحتوى على كافة الاتفاقات التى أسفرت عنها جولة أورجواى • وهى ستتولى تطبيق هذه الاتفاقات والاشراف على تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية • كما تقوم بتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء ومراجعة سياستها التجارية • وتستلزم العضوية بهذه المنظمة قبول كل قراراتها بدون استثناء • ويتكون تشكيل المنظمة من مجلس وزارى يضم الأطراف المتعاقدة فى حزمة اتفاقات جولة أورجواى • وتتكون المجالس المتخصصة فى المنظمة العالمية للتجارة من كل من مجلس التجارة فى السلع ومجلس التجارة فى الخدمات ومجلس التجارة فى حقوق الملكية الفكرية ، بالاضافة إلى الجهاز المختص بتسوية المنازعات فى المجالات المشار اليها •

٢ - بروتوكول النفاذ إلى الأسواق :

يتضمن هذا البروتوكول كيفية تنفيذ التنازلات الجمركية التى تقدمها كل دولة بناء على المفاوضات بينها وبين شركائها الرئيسين من حيث فترات التنفيذ (٤سنوات للسلع الصناعية ، و٦ سنوات للسلع الزراعية) ، وكذلك التنازلات الخاصة بإزالة القيود غير الجمركية والتى يتم تنفيذها خلال مراحل زمنية محدوده ٠

٣ - اتفاق المنسوجات والملابس :

خضعت تجارة المنسوجات والملابس فيما قبل دوره أورجواى لنظام الحصص الثنائية بين الدول المصدره (الدول النامية) والدول المستوردة (الدول المتقدمه) ٠ وقد سعت جولة أورجواى إلى أنهاء هذا النظام بحيث تكون التجارة الدولية فيها على قدم المساواه مع غيرها من السلع الصناعية الأخرى وذلك من خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٥ وتنتهى فى آخر ديسمبر ٢٠٠٤ ٠ وتنقسم تلك الفترة إلى أربعة مراحل هى :

- المرحلة الأولى ومدتها ثلاث سنوات تمتد حتى آخر ديسمبر ١٩٩٧٠ وتعمل البلاد المستوردة للمنسوجات والملابس خلال تلك الفترة على تحرير نحو ١٦٪ من قيمة وارداتها الخاضعة للاتفاقية ٠ بمعنى إنهاء نظام الحصص فى هذا الجزء المحرر لتصبح التجارة الدولية فيه خاضعه للقواعد العامة للجات التى تحكم التجارة الدولية فى سائر السلع الصناعية ٠

- المرحلة الثانية وتمتد إلى اربعة سنوات تنتهى فى آخر ديسمبر سنة ٢٠٠١ ٠ ويتم خلالها تحرير ١٧٪ أخرى من المنتجات النسيجية الخاضعة للاتفاقية ٠

- المرحلة الثالثة وتمتد ثلاث سنوات حتى آخر ديسمبر سنة ٢٠٠٤٠ ويتم خلالها تحرير ١٨٪ أخرى بحيث يكون مجموع ما تم تحريره في المراحل الثلاث ٥١٪ من المنتجات الخاضعة للاتفاقية ٠
- المرحلة الرابعة وتمتد حتى أول يناير ٢٠٠٥ ٠ ويتم خلالها تحرير ما تبقى ومقداره ٤٩٪ من المنتجات الخاضعة للاتفاقية ٠

ويتضمن الاتفاق كافة السلع التى تخضع لعملية التحرير واحكاما خاصة بحماية الأسواق المحلية من تزايد الواردات فى أى مرحلة من مراحل الاتفاق بشكل يضر بالصناعة المحلية ٠

٤ - اتفاق اجراءات الاستثمار المرتبط بالتجارة :

ويهدف هذا الاتفاق إلى تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار بين الدول تمهيدا لتحرير الاستثمار على المستوى العالمى ٠ ويقضى هذا الاتفاق بعدم قيام أى عضو باتخاذ اجراءات للاستثمار تتعارض مع احكام الاتفاقية المتعلقة بالمعاملة الوطنية أو تلك المتعلقة بفرض قيود كمية على الواردات ٠ والشروط المحظور فرضها طبقا لهذا الاتفاق هى :

- شرط استخدام المستثمر الأجنبى لنسب محدده من المكون المحلى فى المنتج النهائى ٠
- شرط احداث توازن بين صادرات وواردات المستثمر الأجنبى
- شرط بيع نسبة معينه من الانتاج فى السوق المحلية ٠
- شرط الربط بين النقد الأجنبى الذى يتاح للاستيراد والنقد الأجنبى العائد من حصيلة التصدير ، وذلك بهدف التخلص من اجراءات التمييز بين الاستثمار الوطنى والاستثمار الأجنبى ٠ وقد أعطت الدول المتقدمه فترة انتقالية مدتها سنتين ترتفع إلى خمس سنوات للدول النامية لتنفيذ هذا الاتفاق ٠

٥ - اتفاق الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية

يقصد بالملكية الفكرية كل الجوانب المتعلقة بالنتاج الذهنى والفكرى ، شاملة الأعمال الأدبية والفنية والابتكارات والاختراعات التكنولوجية ذات الطابع التجارى • وتتمثل عناصر الملكية الفكرية العلامات التجارية ، حقوق التأليف ، حقوق الطبع والنشر ، براءات الاختراع والتصميمات الصناعية والأسرار التجارية •

وقد تضمنت اتفاقات جولة أورجواى على خلق سوق لحقوق الملكية الفكرية وبراءات الابتكار والاختراع مع اخضاع هذه الحقوق لقواعد التعامل فى اطار الجات ، والزام الدول الموقعه بتحصيل عوائد الملكية الفكرية وبراءات الابتكار والاختراع والعلامات التجارية لحساب اصحاب الحقوق •

وقد منحت الاتفاقية فترة انتقالية للالتزام بتنفيذ تلك الاتفاقية فيما بين الدول الأعضاء طبقا لمستويات النمو فهى لمدة عام للدول المتقدمه ولمدة خمسة سنوات للدول النامية • وتمتد لمدة ١١ سنة للدولة التى تشهد التحول من التخطيط المركزى إلى اقتصاد السوق •

٦ - أتفاق الخدمـات :

تضمنت دوره اورجواى على اتفاق الخدمات • وهو ما يحدث للمره الأولى فى تاريخ الجات • وبمقتضى هذا الاتفاق تم ضم تجارة الخدمات وأشكال التجارة غير السلعية إلى القوائم التجارية الخاضعة لاتفاقات الجات • ومن أمثله ذلك خدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية والاتصالات السلكية واللاسلكية، وانتقال الأيدى العاملة اللآزمه لتوريد الخدمات والخدمات الاستشارية (المقاولات - الانشاء والتعمير - السياحة بكافة اشكالها والخدمات المهنية) • واستبعدت حقوق النقل الجوى من التزامات التحرير • وقد تضمنت الاتفاقية مجموعة من

الالتزامات العامة ، تمثل المبادئ العامة للاتفاق من بينها شرط الدولة الأولى بالرعاية والوضوح والشفافية وذلك بجانب الالتزامات التى تحددها كل دولة من الدول المشاركة فى الاتفاق والتى تلتزم بتحريرها وذلك بالسماح لموردى الخدمات الأجانب بدخول أسواقها (سواء عن طريق تواجدهم التجارى فى أراضيها أو السماح لهم بتقديم خدماتهم عبر الحدود دون حاجة للتواجد تجاريا وقد اعطى الاتفاق فترة انتقالية للدول النامية لمدة خمسة سنوات لتوفيق أوضاعها قبل الالتزام بتنفيذ تلك الاتفاقية ، كما يقضى الاتفاق بإنشاء مراكز اتصال خلال عامين من بدء تنفيذ الاتفاقية لتسهيل حصول الدول النامية على المعلومات اللآزمه عن أسواق الخدمات فى الدول المتقدمه فيما يتعلق بالجوانب التجارية والفنية والتكنولوجية التى تحتاج اليها الدول النامية لتطوير صادراتها من الخدمات وزيادة نصيبها فى تجارة الخدمات ٠

٧ - أتفاق الوقايـــة :

ويقضى هذا الاتفاق بحق الدول فى اتخاذ اجراءات وقائية لحماية صناعة محلية فيها من زيادة غير متوقعة فى الواردات من أى سلعة بشكل يسبب ضررا كبيرا لهذه الصناعة ٠ وتتخذ اجراءات الوقاية أشكالا عديده فقد تتمثل فى فرض حصة على السلعة المستورده أو فرض رسوما اضافية عليها أو سحب التزام بتنازلات جمركية على هذه السلع ٠ وقد منحت الاتفاقية للدول النامية فترة عشر سنوات يمكن خلالها تطبيق اجراءات الوقاية فى حالة استمرار ثبوت ضرر للصناعة المحلية بها ٠

٨ - اتفاق الدعم :

ويختص بتعزيز نظام فرض الرسوم التعويضية على السلع المدعمه مع كيفية اثبات الضرر للصناعات الوطنية من جراء سياسة دعم الصادرات ٠ ويتضمن هذا الاتفاق ثلاثة انواع لدعم السلع الصناعية ٠ ولايسرى هذا الاتفاق على دعم انتاج وتصدير السلع الزراعية الذى يتناوله اتفاق الزراعة ٠ وهذه الأنواع هى :

١) الدعم المحظور الذى يستخدم لزيادة صادرات سلعة معينه أو يستخدم لتفضيل سلعة محلية على سلعة مستوردة فى الأسواق ٠ ويستوجب هذا النوع من الدعم اتخاذ اجراءات تعويضية من جانب الدول المستوردة للسلعة المدعمه فى شكل رسوم تعويضية ٠

ب) الدعم الذى يزيد عن ٥٪ من قيمة السلعة ، وبالتالى يسبب ضررا للمصالح التجارية لدول أخرى ٠ ويقع على عاتق الدولة التى تستخدم الدعم وقف هذا الدعم ولا يحق للدول المتضررة فرض الرسوم التعويضية لمواجهة الآثار السلبية لهذا الدعم ٠

ج) الدعم الذى لايستوجب اتخاذ اجراءات تعويضية مثل المساعدات التى تقدم للأبحاث الصناعية والمساعدات التى تقدم للمناطق التى تحتاج إلى تطوير ٠ وقد اعطى الاتفاق للدول النامية التى يقل فيها اجمالى دخل الفرد عن ١٠٠٠ دولار سنويا حق منح دعم للتصدير دون تعرضها لرسوم تعويضية على صادراتها فى أسواق الدول الأخرى٠

٩ - اتفاق مكافحة الاغراق :

ويتضمن هذا الاتفاق على تحديد لماهية المنتج الذى يؤدى الى اغراق الأسواق ومعايير تحديد الضرر الذى يسببه المنتج المستورد للصناعة المحلية واجراءات مكافحة الاغراق وكيفية تنفيذها ٠

ويطلق على الثلاث اتفاقات الأخيرة (اتفاقات الدعم والوقاية ومكافحة الاغراق) مجموعة الاتفاقات المؤسسية (النواحى المؤسسية) ٠ وهذه الاتفاقات ليست جديدة فى النظام التجارى الدولى حيث أنها تطبق منذ جولة طوكيو ٠ وقد تم الاتفاق فى جولة أورجواى على اجراء بعض التعديلات بها٠

تضمنت الاتفاقية بخلاف هذه النصوص على عدد آخر من الاتفاقات الأقل أهمية من بينها العوائق الفنية للتجارة ، واجراءات تراخيص الاستيراد ، وقواعد شهادات المنشأ ، واتفاق التثمين الجمركى ٠

٣-١ اتفاقية الزراعة بجولة أورجواى

على الرغم من أهمية السلع الزراعية فى التجارة الدولية الا انها لم تدرج فى اتفاقيات الجات السابقة لجولة أورجواى • وبقيت هذه السلع خاضعة لعدد كبير من القيود أهمها دعم الصادرات والانتاج الزراعى ، والتعريفة الجمركية على السلع الغذائية • أما جولة أورجواى فقد تناولت ولأول مرة تحرير تجارة السلع الزراعية واخضاعها لقواعد ومبادئ الجات • ويمكن حصر أهم العناصر التى تم الاتفاق عليها بهذا الخصوص فيما يلى :

أ) استبدال نظام القيود الكمية بالقيود السعرية • بمعنى تحويل كافة القيود غير الجمركية (القيود الكمية - الحصص الموسمية - حصص الاستيراد - حظر الاستيراد) الى رسوم جمركية يتم تثبيتها أولا، ثم تخفيضها ، مع تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الزراعية بنسبة ٣٦٪ من متوسط الرسوم الجمركية التى كانت مطبقة فى الفترة (٨٦ - ١٩٩٨) على مدى ٦ سنوات (١٩٩٥-٢٠٠٠)، وذلك بالنسبة للدول المتقدمة ، وبنسبة ٢٤٪ خلال عشر سنوات (١٩٩٥-٢٠٠٤) بالنسبة للدول النامية • وتضمن الاتفاق كذلك أحكاما خاصة بكيفية تحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية •

ب) الالتزام بفتح الأسواق أمام الواردات من السلع الخاضعة لقيود غير جمركية (مثل القيود الكمية - الرسوم المتغيرة - الحدود الدنيا لأسعار الاستيراد - تراخيص الاستيراد - الاتجار الحكومى وغيرها من القيود) ، وانه فى حالة عدم وجود واردات من سلعة معينه تتقدم الدولة بعرض تلتزم فيه باستيراد كميات لاتقل عن ٣٪ عام ١٩٩٥، ثم ترتفع إلى ٥٪ فى عام ٢٠٠٠ ، وذلك من متوسط الاستهلاك السنوى خلال الفترة ١٩٨٦ -١٩٩١ •

ج) خفض قيمة الدعم الممنوح لمنتجى السلع الزراعية فى الدول الصناعية فى الفترة من ٩٥ - ٢٠٠٠ بنسبة ٢٠٪ على مدى ٦ سنوات، وذلك على أساس متوسط قيمة الدعم الممنوح لتلك السلع للفترة (٨٦-١٩٨٨) ٠ ويسمح الاتفاق بأشكال مختلفة للدعم فى عدد من المجالات منها الابحاث ومقاومة الآفات والتدريب والاستشارات والفحص وخدمات التسويق والترويج والبنيه الأساسية، الى جانب الدعم النقدى والمساعدات التى تقدمها الحكومات للمزارعين فى بعض الحالات مثل تعويض المزارعين فى حالات الكوارث الطبيعية والاصلاح الهيكلى ، والتى يتم تقديمها من خلال برامج مساعدات الاستثمار، والحفاظ على البيئة ، والمساعدات الاقليمية لتعويض صغار الزراع عن خسائر الدخل الناتجة عن نقص الموارد الرئيسية فى مناطق الاستصلاح الجديدة ٠ وبالاضافة الى ذلك يستثنى من الالتزام بتخفيض الدعم عن تلك السلع التى تزيد نسبة الدعم فيها عن ٥٠٪ من اجمالى قيمة الانتاج الخاضع للدعم ٠

د) تخفيض دعم التصدير المقدم من الحكومة أو الهيئات التى تنوب عنها سواء الدعم النقدى أو المدفوعات العينية ، والأشكال الأخرى لدعم التصدير سواء التخلص أو بيع السلع الزراعية بأسعار تقل عن أسعار بيعها فى الأسواق المحلية ، وكذلك الخدمات التى تمولها الحكومة للاقلال من أسعار التصدير مثل دعم تكاليف النقل والشحن ٠

ويتم تخفيض قيمة وكمية الصادرات المدعومه من السلع الزراعية بنسب محدده على مدى فترات زمنية محدده ، على أن تلتزم الدول الأعضاء بتخفيض الدعم النقدى المباشر لتصدير السلع الزراعية على النحو التالى :

- بالنسبة للدول المتقدمه : يتم تخفيض قيمة الدعم النقدى المباشر لتصدير السلع الزراعية بنسبه ٣٦٪ من متوسط قيمة الدعم للفترة (٨٦-١٩٩٠) أو متوسط الفترة (٩١-١٩٩٢) (أيهما أكبر) على

مدى ستة سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥ بأقساط متساوية أى ما يعادل ٦٪ سنويا ٠ ويتم تخفيض كمية الصادرات المدعومه بنسبة ٢١٪ من متوسط كمية الصادرات المدعومه للفترة (٨٦-١٩٩٠) أو من متوسط الفترة ٩١-١٩٩٢ (أيهما اكبر) على مدى ٦ سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥ بأقساط متساوية ، أى بنسبة ٣,٥٪ سنويا ٠

- بالنسبة للدول النامية : يتم تخفيض قيمه دعم التصدير بنسبة ٢٤٪ من متوسط قيمة الدعم للفترة ٨٦-١٩٩٠ أو متوسط الفترة ٩١-١٩٩٢(أيهما أكبر) على أقساط متساوية على مدى عشر سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥ ، أى بواقع ٢,٤٪ سنويا ٠ ويتم تخفيض كمية الصادرات المدعومه بنسبة ١٤٪ من متوسط كمية الصادرات المدعومه للفترة (٨٦-١٩٩٠) أومتوسط الفترة ٩١-١٩٩٢ (أيهما أكبر) على اقساط متساوية على مدى عشر سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥ ، أى بواقع ١,٤٪ سنويا ٠

هـ) يمنح الاتفاق الدول الأعضاء الحق فى اتخاذ اجراءات لحماية صحة الانسان ، وحماية الحيوان والنبات بشرط الا تتحول هذه الاجراءات الى سلاح حمائى ، وأن تكون قائمة على أساس معايير وتوصيات دولية ، أو لها مبررات علمية ٠

هذا وقد تضمن اتفاق الزراعة احكاما تكفل معاملة خاصة وتمييزية للدول النامية والأقل نمويمكن حصرها فيما يلى :

- يسمح الاتفاق للدول النامية بتنفيذ التزاماتها فى مجال الاتفاقات الثلاثة (النفاذ للاسواق - الدعم الداخلى - دعم التصدير) على مدى ١٠ سنوات بدلا من ٦ سنوات التى تلتزم بهاالدول المتقدمه، مع اعفاء الدول الأقل نموا من تلك الالتزامات ٠
- يسمح الاتفاق للدول النامية بتنفيذ التزاماتها فى المجالات الثلاثة بنسب أقل من الدول المتقدمه (ثلثى النسبة التى تلتزم بها الدول المتقدمه) بمعنى ٢٤٪ لتخفيض قيمة دعم التصدير ، ١٤٪ لتخفيض

كميات الصادرات المدعمه من السلع الزراعية ، ١٣,٣٪ لتخفيض الدعم الداخلى للانتاج الزراعى ٠

- منحت الدول النامية حق تقديم دعم غير مسموح به للدول المتقدمه وهو :
  ١ - دعم الاستثمارات الزراعية والمدخلات للزراع الفقراء ٠
  ٢ - الدعم لتخفيض تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولى ٠
  ٣ - رسوم النقل الداخلى على شحنات التصدير ٠

- منح مرونه للدول النامية فى ربط الرسوم الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية غير المربوطة بدلا من التزامها بربطها عند مستوياتها فى عام ١٩٨٦ ٠
- يسمح الاتفاق ايضا باعفاء الدول النامية من التزاماتها بتخفيض الدعم الداخلى اذا لم تتجاوز نسبة الدعم ١٠٪ من اجمالى قيمة السلع مقابل ٥٪ للدول المتقدمه ٠
- منح الدول النامية عند التزامها بتحويل القيود غير الحكومية الى رسوم جمركية الحق فى تطبيق اجراءات وقائية خاصة على وارداتها من السلع التى كانت محلا لهذه القيود اذا زادات الواردات عن حد معين (٢٥٪ زيادة فى احد الاعوام عن متوسط واردات ثلاث سنوات مضت)- وتتمثل هذه الاجرءات فى فرض رسوم إضافية لاتزيد عن ثلث قيمة الرسوم الجمركية المطبقة ٠

بالاضافة لما سبق ، منحت ايضا الاتفاقية أحكاما وتسهيلات خاصة للدول النامية المستوردة للمواد الغذائية وخاصة تلك التى تعانى بعض الصعوبات فى تمويل وارداتها من السلع الغذائية أثناء فترة إصلاح تجارة السلع الزراعية (٦سنوات) ٠ وتنحصر تلك التسهيلات فيما يلى:

- تتولى منظمة الأغذية والزراعة (لجنة المساعدات الغذائية) إجراء مفاوضات لوضع مستويات المعونات والمساعدات الغذائية التى تكفى احتياجات الدول النامية خلال فترة الاصلاح ٠
- توفير نسبة كبيرة من المواد الغذائية تقدم للدول النامية المستوردة والدول الأقل نموا فى صورة منح لاترد أو فى شكل مبيعات (قروض) بشروط ميسرة تتفق مع البرنامج الغذائى العالمى ٠
- منح الدول النامية مساعدات مالية ومعونات فنية لتحسين الانتاجية وتحسين البنية الزراعية الأساسية ٠
- المعاملة التفضيلية للدول النامية المستوردة للغذاء من جانب الدول المتقدمه فيما يتعلق بأئتمان تصدير السلع الزراعية ، وذلك من حيث شروط ميسره لضمان الاقراض (فترات السداد وفترات السماح وسعر الفائدة)لتشجيع الصادرات الزراعية لتلك الدول ٠
- عدم الربط بين واردات الدول النامية الغذائية بالشروط التجارية العادية والمساعدات الغذائية التى تقدم لها ٠
- أحقية الدول النامية المستوردة للمواد الغذائية فى الاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية وفقا للتسهيلات القائمة أو التى تنشأ للتيسير على الدولة التى تقوم بتنفيذ برنامج الاصلاح الهيكلى، وذلك لحل المشاكل التى تواجه هذه الدول فى تمويل وارداتها التجارية العادية فى الأجل القصير ٠

٢ - الآثار المتوقعة لتحرير التجارة العالمية على قطاع الزراعة

٢-١ تمهيد :

إن التنبؤ بالاثار التى ستترتب على تنفيذ اتفاقية الجات على اقتصاديات الاقطار النامية ليس بالامر اليسير ، لان ذلك يقتضى حسابات معقده مبنيه على مدى توفر البيانات ، ودقة التنبؤ باتجاهات الاسعار وحده التنافس فى الإسواق، فضلا عن أن درجة تأثر الدول بتلك الاتفاقية تتحدد طبقا لعوامل عديدة يأتى فى مقدمتها الهيكل الاقتصادى للدولة ، حيث تكون الفوائد للاقتصاد التصديرى اكبر من مثيلتها فى الاقتصاد الذى تفوق وارداته صادراته ، تتوقف درجة التأثر كذلك على نوعية السلع التى تدخل فى التجارة العالمية والاسواق التى يتم فيها تداول تلك السلع ، بمعنى آخر يتوقف ذلك على حجم الدعم (الموجة للمنتج أو للصادرات) ، ونوعية وحجم القيود الحمائية المفروضه على تلك السلع بالاسواق المختلفة ، ومن ثم على متوسط حجم الالتزامات التى ستوضع للتخفيض أو التحرر من جانب الدول المختلفة ، فضلا عن مدى القدره التنافسية للسلعة فى ظل التجارة العالمية الحرة ٠

كما أن تأثير الجات لن يتوقف فقط على الاثار المباشرة للبنود الأساسية المتفق على تنفيذها بل يمتد ايضا الى التاثيرات الغير مباشرة لتلك الاتفاقية، خاصة فيما يتعلق بالتغير فى اتجاهات الانتاج الزراعى بالدول المختلفة ، ومدى استجابة الجهات المعنيه بالدول النامية لإعادة توزيع الموارد المتاحة لديها فى الاتجاه الصحيح مما يساعد على تجنب سلبيات تلك الاتفاقية ، وتعظيم الجوانب الايجابية لها ، يضاف الى ذلك الاثار الاجتماعية للاتفاقية وقضايا نقل التطور التكنولوجى والتى تؤثر تأثيرا غير مباشرا على قطاع الزراعة بالدول النامية لاعتمادها الكبير على استيراد التكنولوجيا من الخارج ٠

إن قطاع الزراعة المصرى قد تأثر سلبا فى الماضى نتيجة لسياسة دعم قطاع الزراعة التى تتبعها الدول المتقدمه ، مما جعل تكلفة الاستيراد لكثير من

المحاصيل الغذائية الرئيسية كالقمح والذرة أقل من تكلفة إنتاجها محليا ، ومن ثم فقد انصرف المنتجون الزراعيون عن انتاج هذه المحاصيل لعدم قدرتهم على منافسة تلك الأسعار ، فضلا عن ذلك فقد واجه المنتج المصرى قبل الاخذ بسياسة التحرر الاقتصادى العديد من المشاكل نتيجة لتدخل الدولة فى تسعير وتسويق الانتاج الزراعى ، مما انعكس على عدم إهتمام المنتجين الزراعيين بالزيادة فى إنتاج وانتاجية بعض المحاصيل الزراعية بصفة عامة ، والاستيرادية منها بصفة خاصة وبالتالى تزايد الاعتماد على الإستيراد من الخارج ، الامر الذى اسهم فى ازدياد حجم العجز فى الميزان التجارى المصرى فى السنوات الأخيرة الى حوالى ٨ مليار دولار سنويا ، حيث تم استيراد ما قيمته ١١ مليار دولار ، فى حين تقدر قيمة الصادرات السلعية بنحو ٣ مليار دولار سنويا • ويتركز معظم هذا العجز فى السلع الزراعية والغذائية ، حيث قدرت قيمة الصادرات المصرية من المواد الغذائية فى عام ١٩٩١ بنحو ٩٤٨ مليون جنيه ، فى حين قدرت قيمة الواردات منها خلال نفس العام بنحو ٥٤٧٥ مليون جنيه (١)، وتعكس تلك المؤشرات الأثار المتوقعة لإتفاقية التجارة الدولية على قطاع الزراعة المصرى •

ونود الإشارة فى هذا المجال الى أن مصر قد سبقت اتفاق الجات فى إتجاهها نحو التحرر الإقتصادى والتجارى ، وذلك بالعمل بآليات السوق فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى ، حيث تم تحرير التعامل بالنقد الاجنبى وتخفيض الرسوم الجمركية وتحرير الخدمات ، فضلا عن تحرير قطاع الزراعة من التشوهات السعرية والتدخلات التى كان يعانى منها خلال الفترة السابقة ، ويمكن القول بأن ما تم تطبيقه حتى الآن من سياسات تحررية فى قطاع الزراعة يغطى معظم إن لم يكن كل ما تتطلبه اتفاقية الجات من مصر •

---

١) نشرة البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول - المجلد السابع والاربعون ، ١٩٩٤ ، صـ ١١٢ •

وتتضمن الجوانب الزراعية لإتفاقية الجات نصوصا ذات صله مباشرة بالقطاع الزراعى وهى النصوص الواردة بإتفاق الزراعة وأهم ما تتضمنه بند النفاذ للاسواق وتخفيض الدعم ، ونصوصا أخرى قد تؤثر تأثيرا غير مباشرا على قطاع الزراعة مثل الاتفاقية الخاصة بالجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والاتفاقية المتعلقة بالجوانب الصحية وصحة النبات ، واتفاقية الحواجز التقنية للتجارة والتى تلزم الدول الاعضاء بقبول الالتزام بمجموعة المواصفات المعتمده للتجارة الدولية (الايزو)* ، يضاف الى ذلك اتفاقية التجارة المتعدده الأطراف ، والتى تعنى إمكانية منح التكتلات الاقتصادية الدولية إمتيازات تجارية لاعضائها خاصة فى القطاع الزراعى من أجل مقتضيات حمايتها ٠

وفى محاولة لإلقاء الضوء على الآثار المنتظرة لاتفاقية الجات على قطاع الزراعة المصرى سيتم التركيز على الآثار المترتبة على أهم ركائز تلك الاتفاقية وهما مبدئى النفاذ الى الاسواق وتخفيض معدلات الدعم ٠

٧-٢- الآثار المتوقعة لتطبيق مبدأ النفاذ الى الاسواق

راعت جولة ارجواى (مستويات) النمو الاقتصادى بين الدول ، فبينما الزمت الدول المتقدمه بتنفيذ نسبة أعلى من التحرر خلال فترة تصل الى ٦ سنوات ، الزمت الدول النامية بنسبة تحرر أقل وفترة تنفيذ تصل الى ١٠ سنوات وهى فترة تسمح بتوفيق الاوضاع واتخاذ الاجراءات اللازمه لتقليل الاثار السلبية وتعظيم تلك الايجابية ٠

ففيما يتعلق بمبدأ النفاذ الى الاسواق تضمن الاتفاق الزام الدول المتقدمه بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٣٦٪ على وارداتها على مدى ٦ سنوات ، وبنسبة ٢٤٪ على مدى ١٠ سنوات للدول النامية ، فضلا عن استبدال نظام القيود غير الجمركية برسوم جمركية محدده ٠ كما تضمن الاتفاق فتح اسواق

الدول الاعضاء أمام الواردات الخاضعة لقيود غير جمركية وبحيث تصل نسبة هذه الواردات الى ٣٪ عام ١٩٩٥ ، ثم ترتفع الى ٥٪ فى عام ٢٠٠٠ وذلك من متوسط استهلاك تلك الدول خلال الفترة ٨٦-١٩٨٨ • وتضمن الاتفاق كذلك أحقية الدول النامية فى اتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمه على وارداتها من السلع اذا زادت تلك الواردات عن حد معين وذلك فى حالة قيامها بتحويل القيود غير الجمركية الى رسوم جمركية •

وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن اثر التخفيض فى معدلات التعريفة الجمركية المفروضه من جانب الدول المتقدمه على صادرات الدول النامية يتوقف على شكل المعاملة التى تعامل بها الدول المتقدمه (المستورده) سلع الدول النامية (التصديرية) ، حيث تتباين طبيعة تلك المعاملة فيما بين المعاملة وفقا لمبدأ الدولة الاولى بالرعاية ، والمعاملة التفضيلية أو التعامل وفقا لإتفاق منطقة التجارة الحرة ، ومن المتوقع أن تكون السلع التى تحظى بمعاملة الدولة الاكثر رعاية هى اكثر المنتجات استفادة من حيث الفرص التى سوف تتاح لها فى ظل اتفاقية الجات ، وبالنسبة للواردات التى تحصل على معاملة تفضيلية فإن القدرة التنافسية لصادرات بعض تلك الدول ستكون اقل ، وقد يؤدى ذلك الى احلال صادراتها بصادرات دول لم تكن تتمتع بالمعاملة التفضيلية من قبل تنفيذ الاتفاقية (١) ، وتعتمد مصر اعتمادا كبيرا على المعاملة التفضيلية لدخول صادراتها الزراعية الى أسواق الدول المتقدمه • وعلى الرغم من ذلك لايجب التقليل من قيمة الاثر الايجابى المتوقع للتخفيض فى معدلات التعريفة الجمركية على صادراتها الزراعية الى الدول الأوربية •

وتأتى الميزه الاكبر لصادرات مصر الزراعية بالنسبة لمبدأ النفاذ للاسواق من إزالة الحواجز غير الجمركية أو تخفيضها ، حيث كانت صادرات دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا من المواد الغذائية لدول مجلس التعاون الاقتصادى

---

(١) الندوه ، نشرة منتدي البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا ، المجلد الثانى ، العدد الرابع • ديسمبر ١٩٩٤ - فبراير ١٩٩٥ صـ ٤

والتنمية اكثر تأثرا بالحواجز غير الجمركية سواء من الناحية المطلقة أو بالنسبة للمتوسط (٤٦٪ مقابل ١٠٪ لكافة السلع ، ٢٧٪ لكل الدول) (٢)وذلك فيما قبل دورة أورجواى ، وقد تنوعت تلك الحواجز فيما بين الضرائب المتغيرة على الواردات ، القيود الكمية ، فرض حصص على الواردات ، الحظر الكامل على الواردات وتراخيص الاستيراد ، وفضلا عن ما كانت تمثله تلك الحواجز من معوقات أمام الصادرات الزراعية ، الا أنها كانت تمثل ايضا مصدرا لعدم الاستقرار السعرى .

هذا ويعتبر إلغاء الحصص والقيود الكمية اكثر أهمية للدول النامية ومنها مصر عن خفض التعريفة الجمركية على الواردات لسببين :

اولهما : أن مستويات التعريفة الجمركية التى سيبدأ الخفض عندها مرتفعة أصلا بالدول المتقدمه مما يقلل من أثرها الايجابى فى زيادة صادرات تلك الدول، وثانيها: أن اتساع نطاق الربط الجمركى تفوق اثاره تلك التى تحققها المعاملة التفضيلية التى قد تفتقر الى الاستمرارية ، فضلا عن ما يحققه ذلك من تقليل أثار الاضطرابات وعدم الاستقرار فى اسعار الصادرات من السلع الزراعية الى اسواق الدول المتقدمه والتى كان يساهم فى حدوثها نظام الضرائب المتغيرة على الواردات والتى كانت تطبقة الدول المستوردة كأداه لموازنة الدخول لحماية المزارعين المحليين من التقلب فى الاسعار العالمية .

ومن ثم فإنه من المتوقع أن تساهم الاتفاقية فى زيادة القدره التصديرية لمصر وذلك بالنسبة للسلع الزراعية وبصفة خاصة محاصيل القطن ، الأرز ، الخضروات ، الفاكهة ، النباتات العطرية والزيوت العطرية ، حيث يتمتع انتاجها من تلك الحاصلات بميزات نسبيه عديده سواء بالنسبة للنوعية أو مواعيد الانتاج ، كما تحقق مصر فائضا كبيرا فى الانتاج منها وخاصة بالنسبة للحاصلات غير التقليدية والتى كان يتعذر تصديرها فيما قبل الاتفاقية تحت

---

٢) نفس المصدر السابق صـ ٥

وطأة القيود الكمية التى كانت تضعها معظم دول العالم وبخاصه السوق الاوربى ويعنى إلغاء تلك القيود فتح الاسواق العالمية امام الصادرات المصرية ، ممايتيح فرصا تصديرية أفضل وبشكل أوسع ٠

وتجدر الاشارة هنا الى أن إتفاقية الجات وإن كانت قد أضافت ميزه بتخفيف القيود امام الصادرات الزراعية المصرية فإنها زادت فى نفس الوقت من مصادر المنافسة المحتمله بإزالة نفس القيود أمام دول أخرى قد تكون اكثر كفاءة فى مجال التصدير عن مصر هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه على الرغم من الغاء الحظر على التصدير والاستيراد فإن بعض الدول المستوردة للسلع الزراعية قد تلجأ الى حماية انتاجها المحلى من تلك السلع عن طريق التشديد فى مراقبة الجودة والمواصفات القياسية والحجر الزراعى الامر الذى ينبغى معه ضرورة الإهتمام بالجودة وخفض تكاليف الإنتاج حتى تزداد القوه التنافسية للحاصلات الزراعية المصرية بتلك الاسواق ٠

فضلا عن ما سبق فإنه من المتوقع أن تستفيد مصر كذلك من التخفيضات فى التصاعد الجمركى (ويقصد به زيادة معدل التعريفة الجمركية مع زيادة درجة تصنيع السلعة المستوردة) ، وتأتى هذه الاستفادة من زيادة فرص تصدير المنتجات الزراعية نصف المصنعه وتامه الصنع ، ومن ثم تقليل الاعتماد على تصدير المنتجات الزراعية الخام ، مما يعنى زيادة فى القيمة المضافة ٠

هذا فيما يختص بتأثير تنفيذ مبدأ النفاذ الى الاسواق على صادرات مصر الزراعية ، أما بالنسبة لتأثيره على وارداتها من السلع الزراعية يمكن القول أن مصر لاتفرض رسوما جمركية مرتفعة على وارداتها من المواد الغذائية المصنعه، اما وارداتها من السلع الزراعية فمعظمها معفى من الجمارك ، ولذا فإنه سوف لايترتب على مصر اى التزامات فى إطار إتفاق الزراعة فى هذا المجال ، أما بالنسبة لواردات مصر من مستلزمات الانتاج الزراعى فقد قدمت مصر التزاما بربط وتخفيض الرسوم الجمركية عليها وذلك فى خلال التزامها بتنفيذ سياسة التحرر الاقتصادى لقطاع الزراعة وذلك بمعدلات تقارب وإن لم تكن تفوق ما

هو مطلوب منها باتفاقية الجات ، أى أن التزامات مصر فى اطار اتفاق الزراعة فيما يختص بتخفيض الجمارك على وارداتها لايزيد عن التزاماتها فى أطار برنامج الاصلاح الاقتصادى ٠

وبالنسبة للقيود غير الجمركية لاتفرض مصر قيودا غير جمركية على وارداتها من السلع الزراعية (حظر استيراد) وذلك باستثناء عدد ضئيل من السلع كالدواجن المذبوحه ، الزيوت النباتية غير المجهزة للبيع بالتجزئة وقد تم تحويل هذه القيود الى رسوم جمركية تتناسب مع متطلبات حماية الانتاج المحلى على مدى ١٠ سنوات قادمة وهى الفترة المحدده للدول النامية بالاتفاقية ٠

٢-٣- الآثار المتوقعة لتخفيض معدلات الدعم :

لايغيب عن الاذهان أن الدعم الذى كانت تمنحه الدول المتقدمه لمنتجى حاصلاتها الزراعية أو لصادراتها كان له أثارا سلبية على مصر خلال العقد الماضى نظرا لتحولها الى الاعتماد على الاستيراد من الخارج نتيجة لرخص أسعار الواردات من جهة ، وعدم توفر الظروف الملائمه للعمل على تشجيع الانتاج المحلى من جهة اخرى ، وقد ظهرت تلك الظاهرة بصورة واضحه بالنسبة للسلع الزراعية بصفة عامة والحبوب بصفة خاصة ٠

وحيث أن واردات وصادرات مصر فى الوقت الراهن ترتبط بدرجة كبيرة مع دول الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة الامريكية ، والى حد ما مع كندا باعتبارها مصدر رئيسى لواردات مصر من القمح ، هذا من جهة ومن جهه اخرى تعتبر هذه الدول أيضا بالاضافة الى اليابان من اكبر الدول التى تمنح دعما لإنتاجها الزراعى وصادراتها منه (ولذا فمن المفيد استعراض ما تشير اليه خطط مجموعة تلك البلاد لتنفيذ التعهدات الخاصة بتخفيض الدعم خلال الفترة من عام ١٩٩٥ الى عام ٢٠٠٠ ٠

٢-٣-١- الدعم الداخلى (دعم الانتاج)

يشير الجدول رقم (٢-١) الى التخفيضات فى اجمالى تدابير الدعم الداخلى لمجموعة الدول السابق الاشارة اليها ومنه يتبين ان دول الاتحاد الاوربى تساهم بالنسبة الاكبر من قيمة الدعم الداخلى يليها اليابان ، فالولايات المتحدة الامريكية ، ثم كندا ، ويتضح كذلك من الجدول ان متوسط تخفيض قيمة الدعم قد بلغ نحو ٢,٢٨ ، ١,١٢ ، ٠,٨ ، ,١٢ مليار دولار سنويا لكل منهم على الترتيب وذلك خلال فترة الست سنوات التى سيتم خلالها الالتزام بتخفيض الدعم بتلك الدول ٠

هذا ويستثنى من ذلك السلع التى يزيد فيها قيمة الدعم الداخلى لها عن ٥٪ من اجمالى قيمة السلعة ٠ مع الاخذ فى الاعتبار أن الاتفاق يلزم الدول الموقعة على الاتفاقية بتخفيض متوسط قيمة الدعم ككل دون تخفيض لقيمة الدعم أو التخفيض على السلع والمنتجات الزراعية المختلفة ٠

٢-٣-٢ دعم التصدير

يشير الجدول رقم (٢-٢) الى متوسط اجمالى قيمة دعم الصادرات من السلع الزراعية خلال الفترة ٨٦ - ١٩٩٠ موزعا على السلع المختلفة فى كل من دول المجموعة الاوربية والولايات المتحدة الامريكية ، ومنه يتضح أن متوسط اجمالى دعم الصادرات الزراعية فى مجموعة الدول الاوربية بلغ نحو ١٠,٦ مليار وحده نقد أوربية (سعر الصرف التقريبى لوحده النقد الاوربية هو ١.١ دولار امريكى) ، فى حين أن متوسط قيمة هذا الدعم بلغ نحو ٩٢٨ مليون دولار بالولايات المتحدة الامريكية ، يتضح ايضا من الجدول أن اكبر قيمة نقدية لدعم الصادرات بالمجموعة الاوربية تم تخصيصها للحوم البقرية ، يليها القمح والدقيق ثم الحبوب الغذائية الأخرى ، أما فى الولايات المتحدة الامريكية فكان اكبر قيمة نقدية للدعم من نصيب القمح ودقيقه يليه اللبن البودره (المنزوع الدسم) ، ثم الحبوب الغذائية ٠ هذا وليس بالضرورة أن يعكس هذا الترتيب نصيب الطن

(٢-١)

معدلات تخفيض قيم الدعم الداخلى للمنتجين بالمليون دولار فى المجموعة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات تنفيذ اتفاقية الجات ١٩٩٥-٢٠٠٠.

سنوات تنفيذ الاتفاقية		المجموعة الأوربية	الولايات المتحدة الأمريكية
السنة الأولى	١٩٩٥	٧٨٦٢٣ر٦٠	٢٣٠٨٣ر١٤
السنة الثانية	١٩٩٦	٧٦٣٦٤ر٢٠	٢٢٢٨٧ر١٧
السنة الثالثة	١٩٩٧	٧٦٢٩٩ر٣٠	٢١٤٩١ر٢٠
السنة الرابعة	١٩٩٨	٧١٨٤٣ر٢٠	٢٠٦٩٥ر٢٣
السنة الخامسة	١٩٩٩	٦٩٥٨٤ر٥٠	١٩٨٩٩ر٢٦
السنة السادسة	٢٠٠٠	٦٧٣٢٤ر٤٠	١٩١٠٣ر٢٩

المصدر: GATT Secretarial "An Analysis of the Proposed Uruguay Round Agreement with Particular Emphasis on Aspects of Interest to Developing Economics", November 1993.

(٢-٢)

معدلات تخفيض دعم التصدير للسلع الزراعية الرئيسية فى المجموعة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات تنفيذ اتفاقية الجات ١٩٩٥-٢٠٠٠.

السلعة	المجموعة الأوربية		الولايات المتحدة الأمريكية	
	متوسط قيمة الدعم بالمليون دولار	النسبة المئوية من الاجمالى	متوسط قيمة الدعم بالمليون دولار	النسبة المئوية من الاجمالى
القمح ودقيق القمح	١٩٦١ر٣٠	١٧ر٠٪	٥٦٨ر٤٦٠	٦١ر٢٪
الحبوب الغذائية	١٥١٧ر٥٠	١٣ر٠٪	٧٢ر٠٥٩	٧ر٧ ٪
السكر	٨٥٤ر٢٠	٧ر٤ ٪	-	-
الزيد والمسلى الطبيعى	١٤٥٧ر٩٠	١٢ر٥٪	٤٧ر٦٥٢	١ر٥ ٪
لبن بودرة	٤٠٧ر١٠	٣ر٥ ٪	١٢٨ر٨٥٠	١٣ر٨٪
جبن	٤٨٣ر١٠	٤ر٢ ٪	٠ر٥٦٨	٠ر٦ ٪
زيوت نباتية	٩٤ر٥٠	٠ر٨ ٪	٢٢ر٠٠٥	٢ر٤ ٪
لحوم بقرية حمراء	٢١٦٤ر٦٠	١٨ر٦٪	٣٥ر٦٦٠	٣ر٨ ٪
دواجن	١٥٧ر٥٠	١ر٤ ٪	٢٢ر٧٤٢	٢ر٥ ٪
الاجمالى	١١٦٢٠ر٧٣	٨٧	٩٢٨ر٦٩٠	

المصدر: نفس مصدر الجدول السابق

من تلك السلع من الدعم ، حيث أن ذلك يتوقف على الكمية المنتجه من كل منها وعلى قيمة الدعم الكلى المخصص لتلك الكمية ٠

وبناء على ذلك فمن المتوقع أن ترتفع أسعار الواردات من الحاصلات الزراعية والسلع الغذائية فى المدى القصير ، وخاصة بالنسبة للقمح واللحوم والسكر والزيوت ٠

وبالنسبة لمصر لايوجد دعم انتاج للسلع الزراعية يخضع لإلتزامات التخفيض ، حيث تنص الاتفاقية على الغاء ذلك الدعم خلال فترة عشر سنوات، أخذاً فى الاعتبار أن الدعم اذا بلغ ١٠٪ من اجمالى قيمة السلع فإنه لايخضع لإلتزامات التخفيض ، يمنح ايضا الاتفاق للدول النامية التى يقل فيها نصيب الفرد السنوى من اجمالى الناتج المحلى عن الف دولار الحق فى منح دعم التصدير لحاصلاتها الزراعية وتندرج مصر ضمن هذه الدول ٠

ونود الاشارة فى هذا المجال الى ان الدول النامية بما فيها مصر قد حصلت على تعهد من الدول الصناعية المتقدمه بالعمل على تعويضها عن الأضرار الناجمه عن ارتفاع اسعار السلع الزراعية ، فضلا عن حصولها على تسهيلات ائتمانية من صندوق النقد الدولى والمنظمات الدولية الأخرى لتغطية التكاليف الاضافية الناتجة عن إرتفاع الاسعار ، كما يتيح الاتفاق كذلك للدول النامية المستوردة للغذاء فرصة الحصول على مساعدات غذائية فى شكل منح طول فترة تنفيذ الاتفاق ٠

وبالنسبة لحالة مصر فإن هناك تخوف وارد من ربط هذه التسهيلات الائتمانية بالشروط التى غالبا ما يطرحها كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وحيث أن مصر لم تستكمل تنفيذ برامج التكيف الهيكلى بعد فإن ذلك قد يحد من فرصة حصولها على التعويض الكافى أو التسهيلات الائتمانية المطلوبة (١) ٠

---

(١) محمد ابو مندور ، اتفاقية الجات الفرص والتحديات ، ندوه اتفاقية الجات والزراعة المصرية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى يوليو ١٩٩٤ صـ ١٠٢

أما فى الأجل البعيد فإن نسبة التغير فى أسعار السلع الزراعية ستتوقف على سعر الأستيراد (الذى سيتحدد بناء على حجم الطلب على الواردات ومرونه ذلك الطلب) والتغيرات المتوقعة على صعيد الانتاج وتخصيص الموارد فى كل من الدول المصدره والدول المستوردة على حد سواء ٠ وفى ضوء ذلك فمن المتوقع أن يكون لخفض الدعم على السلع الزراعية أثاره الايجابية على مصر فى المدى البعيد ، حيث أن ازالة التشوهات الناتجة عن الدعم والتى سارت فيها مصر بخطوات جادة وفعالة من شأنه تعزيز إمكانيات التوسع الزراعى والتصدير بعيدا عن المنافسة الغير متكافئة التى كانت تواجه المنتج والمصدر المصرى فى ظل إرتفاع التكلفة الحقيقية للانتاج والصادرات (حيث كانت أسعار الصرف تمثل دعما مستترا أو ضريبة على الصادرات) قبل البدء فى تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى ٠

ومن جهة اخرى فإن الارتفاع المتوقع فى أسعار الواردات من الحاصلات الزراعية من شأنه التخفيف من أثار سياسة الاغراق التى كانت سائده فيما سبق ، ومن ثم تشجيع الانتاج الزراعى المحلى من تلك السلع ٠

من المتوقع فى المدى البعيد ايضا ومع تخفيض الدعم للدول المصدره للحبوب تجنيب جزء من الاراضى الزراعية التى كانت تزرع بتلك المحاصيل لأغراض أخرى ، مما قد ينعكس على إنخفاض انتاج الحبوب بتلك الدول ٠ وتشير تقديرات المفوضية الاوربية وسكرتارية الجات الى انه تم بالفعل منذ منتصف الثمانينات إخراج حوالى ١٢٠ الف هكتار سنويا من الاراضى المنزرعة بالحبوب من نطاق الانتاج فى دول المجموعة الاوربية ، وبنهاية عام ١٩٩٠ بلغت مساحة الاراضى المجنبه نحو ٧٥٠ الف هكتار ، وهو ما سيعنى (اذا استمر ذلك المعدل) انخفاض انتاج الحبوب لدول الاتحاد الأوربى بنسبة ١٪ تقريبا سنويا (١) ٠

---

(١) ابراهيم نوار ، اتفاقيات الجات والاقتصاديات العربية ، دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، السنة الرابعة ١٩٩٤ العدد ٢٢ صـ ١٩

وفى مقابل ذلك فمن المتوقع أن تلجأ مصر فى المدى البعيد الى اعادة النظر فى التركيب المحصولى لأراضيها وذلك بالتوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية الغير تقليدية وخاصة بالاراضى الجديدة والتوسع كذلك فى زراعة محاصيل الحبوب وخاصة القمح للإحلال محل الواردات منه ، وهو ما يعنى أن الاثار السلبية المتوقعة فى المدى القصير سيقل حجمها بدرجة كبيرة فى المدى الطويل نتيجة للتغير فى التركيب المحصولى والتغير المتوقع فى استخدام الموارد الزراعية والتى أهمها الارض ٠

هذا ومن الاثار الغير مباشرة لتخفيض دعم السلع الزراعية فى المدى البعيد أن يزداد التقدم التكنولوجى فى الزراعة المصرية ،نظرا لان ارتفاع أسعار المنتج الزراعى فى المدى القصير نتيجة لإرتفاع أسعار الاستيراد سيشجع المنتجين فى المدى البعيد على تبنى تكنولوجيا حديثة فى الانتاج ، مما ينعكس فى صورة إرتفاع الانتاجية الزراعية ومن ثم إنخفاض الاسعار المحلية مستقبلا ٠

فضلا عن ذلك يمكن القول أن المستهلك المصرى سيستفيد كذلك فى المدى البعيد سواء نتيجة لانخفاض الاسعار المتوقع أو التحسن المنتظر فى جودة الانتاج من الحاصلات الزراعية ، حيث أن تحسن جودة تلك السلع سيكون أمرا حتميا لدخول الاسواق العالمية فى ظل تحرر التجارة العالمية ٠

٢-٤- الأثار الأخرى المتوقعة للاتفاقية

تتضمن إتفاقية أورجواى العديد من النصوص بجانب إتفاق الزراعة والتى تؤثر بصورة غير مباشرة على السلع الزراعية ٠

فبالنسبة للنصوص المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية من المتوقع أن يكون لها آثارا سلبيه على قطاع الزراعة نظرا لان تضمين الاصناف الزراعية النباتية

والحيوانية ضمن بنود اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية قد يترتب عليه صعوبة حصول الدول النامية بما فيها مصر على التكنولوجيا الزراعية الحديثة من الدول المتقدمه وخاصة فيما يتعلق باصناف الهجن مما ينعكس بالتالى على عدم مسايره الاصناف التصديرية المصرية للتطورات العالمية فى هذالمجال ، كما قد تعنى تلك الاتفاقية تحميل الدول النامية بما فيها مصر لمزيد من التكاليف على السلع والخدمات التى سوف تساعد اقتصادياتها على الانطلاق ٠

فضلا عن ذلك فإن شروط الجودة والمواصفات الاخرى للسلع الزراعية والتى تضمنتها الاتفاقية قد تضع قيودا على الصادرات من تلك السلع وخاصة محاصيل الخضر والفاكهة ٠

وفيما يتعلق بالاشتراطات الصحية التى نصت عليها الاتفاقية فإنه من المتوقع أن تفتح تلك الاشتراطات مجالا اوسع امام الدول المستوردة للسلع الزراعية لتتحكم فى الصادرات منها مما قد يؤدى الى تقييد تجارة تلك السلع٠

وجدير بالاشارة أنه مع الغاء أو تخفيض الدعم الزراعى ستنخفض كميات الفائض لدى الدول الرئيسية المصدره للحبوب ، ولذا فمن المتوقع أن تنتفى حاجة هذه الدول لمنح تيسيرات لتشجيع مستوردى هذه الحبوب من الدول النامية كما كان متبع قبل تنفيذ اتفاقية أورجواى ، ومن ثم فإن الكميات المتاحة لمعونات غذائية دولية من المتوقع إنخفاضها ، كما سيعاد النظر فى توزيعها كذلك ، ولذا فمن المتوقع إنخفاض نسبة ما تحصل عليه مصر من معونات غذائية بالمقارنة بالوضع الحالى ٠

٣ - تقدير كمى لآثاراتفاقية الجات على الصادرات والواردات الزراعية المصرية (١)

٣-١- تمهيد :

استغرق التوصل الى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والمعروفة باتفاقية الجات (٢) نحو خمسون عاما من المفاوضات المطوله والمعقدة. وخلال تلك الفترة استخدمت الدول المتقدمه والنامية العديد من السياسات التجارية سواء التى تشجع الصادرات أو تقيد الواردات . ولقد حصر روبرت (٧) نحو ٢٠٠ نوع من القيود التجارية التى استخدمتها الدول فى التجارة الخارجية بالاضافة الى قيام التكتلات الاقتصادية خاصة فى الدول المتقدمه . هذه السياسات والتكتلات أبقت أسواق الدول المتقدمه بعيده الى حد ما عن قوى السوق العالمية وحددت حجم أسواق تلك الدول أمام صادرات الدول النامية. وفى نفس الوقت شجعت عرض صادراتها الى الدول النامية .

وكانت القيود الكمية والرسوم الجمركية ودعم المنتجين ودعم الصادرات هى أكثر السياسات استخداما فى التجارة العالمية للسلع الزراعية . ولقد قدر معهد الاقتصاد الدولى بواشنطن أن ١٨٪ من واردات السلع الزراعية للسوق الأمريكى ، ٤٨ ٪ من واردات السلع الزراعية للسوق الأوربى ٥٠٪ من واردات السلع الزراعية للسوق اليابانى فى سنة ١٩٧٨ قد تأثرت بهذه الوسائل (١٠) .

---

١) هذه الورقة قدمت الى المؤتمر الاول للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية التابعة للاتحاد العام للمهندسين الزراعيين العرب . بيروت - ١٩٩٤

2) Genreral Agreement on Tariffs and Trade (GATT)

وتستخدم الدول المتقدمه المنتجه الرئيسية للسلع الزراعية برامج دعم للمنتجين الزراعيين بدرجة كبيرة فقد بلغ اجمالى الدعم الجمركى للمنتجين فى هذه الدول نحو ١٧٧ مليار دولار عام ١٩٩١ (١) ٠

ويعتبر القمح والسكر والزيوت النباتية أهم سلع الواردات الزراعية المصرية وتمثل قيمة واردات هذه السلع ٧٢٪ من اجمالى قيمة الواردات الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ ٠ وهذه السلع أهم السلع الزراعية التى يتلقى منتجوها دعم فى الدول المنتجه الرئيسية يصل الى ٦٤٪ من اجمالى الدعم الممنوح للمنتجين فى تلك الدول فى عام ١٩٩١ ، كما تدعم صادراتها بنحو ٧١٪ من اجمالى دعم الصادرات الزراعية فى الدول المتقدمه عام ١٩٩١ ٠

ويعتبر القطن والبرتقال والبطاطس أهم سلع الصادرات الزراعية المصرية اذ يكون عائد صادرات هذه السلع نحو ٧٥٪ من اجمالى قيمة الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ ، وهذه السلع تتمتع بمعدلات حماية منخفضة فى أسواق الدول المستوردة لها ٠

---

١) جدول (٢-١) ٠

٣ - ٢ - نموذج التحليل :

لتقدير الأثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية التى بدأت فى أول يناير ١٩٩٥ صمم نموذج ديناميكى بسيط. ولقد ركز هذا النموذج على تقدير أثار تخفيض القيود والرسوم الجمركية فى الدول المستوردة للسلعة وتخفيض الدعم الداخلى للمنتجين ودعم الصادرات فى الدول المنتجة والمصدرة للسلعة حيث كانت هذه المتغيرات أهم بنود اتفاق الزراعة فى الاتفاقية.

ويستند الأساس النظرى للنموذج على أن تخفيض دعم المنتجين ودعم الصادرات بالنسب المتفق عليها سيؤدى الى رفع الأسعار فى الأسواق المحلية وبالتالى سريان هذه الزيادة الى أسعار السوق العالمى للسلعة. كما أن تحويل القيود التجارية الى رسوم جمركية وأضافتها إلى الرسوم الجمركية الحالية وتخفيض هذا المجموع فى الدول المستوردة بالنسب المتفق عليها وفتح أسواق الدول أمام الواردات من السلعة، يمكن أن يؤدى الى خفض سعر السلعة فى السوق المحلى وبالتالى زيادة طلب الدول للواردات من السلعة وبالتالى زيادة الطلب العالمى للواردات من السلعة مما يشجع على زيادة الصادرات العالمية وبالتالى زيادة حجم التجارة العالمية للسلع.

ويتوقف التأثير الصافى لتطبيق الاتفاقية على نسب التغير فى هذه المتغيرات ومرونات العرض والطلب العالمى للسلعة ومرونات العرض والطلب المحلى ودرجة الاكتفاء الذاتى للدولة من السلعة.

العرض العالمى للصادرات من السلعة يتضمن اجمالى كمية صادرات الدول المصدرة للسلعة فى العالم فى السنة. والطلب العالمى للواردات يتضمن اجمالى كمية واردات الدول المستوردة للسلعة فى السوق العالمى فى السنة. السوق العالمى للسلعة يتضمن كل الدول المشتركة فيه حالياً أو من الممكن أن تشترك فيه مستقبلاً على اعتبار أن تطبيق الاتفاقية سوف ينتج عنها تغيرات فى الدخول والخروج من السوق العالمى. وذلك لأن السعر العالمى السائد قبل تطبيق الاتفاقية كان لا يدفعهم الى التصدير أو الاستيراد فى ذلك الوقت.

٣ - ٢ - ١ - الصيغة الرياضية للنموذج:

لتقدير الدرجة التى تغيرت بها الأسعار العالمية للسلعة نتيجة استخدام سياسات دعم المنتجين ودعم الصادرات والقيود والرسوم الجمركية فى التجارة الدولية الزراعية، يمكن حساب معادل تطبيق الاتفاقية بالمعادلة الآتية :

$$AE = SPE + SEE \pm TE \qquad (1)$$

حيث أن :

AE = معادل تطبيق الاتفاقية.

SPE = معادل الدعم الممنوح للمنتجين كنسبة مئوية من السعر المحلى فى فترة الأساس.

SEE = معادل دعم الصادرات كنسبة مئوية من السعر المحلى فى فترة الأساس.

TE = المعادل الجمركى كنسبة مئوية من السعر المحلى فى فترة الأساس.

وفى حساب معادل دعم المنتجين(١) ثم قسمة معدل تخفيض دعم المنتجين المتفق عليه فى الاتفاقية على كمية الانتاج من السلعة فى الدول المنتجة فى فترة الأساس فى الاتفاقية ١٩٨٦-١٩٨٨ ونسبته الى الأسعار المحلية. وفى حساب معادل دعم الصادرات(٢) تم قسمة معدل تخفيض دعم الصادرات المتفق عليه على كمية الصادرات المدعومة للدول المصدرة للسلعة فى نفس الفترة، ونسبته الى السعر المحلى.

وفى حساب المعادل الجمركى(٣) تم تحويل القيود الجمركية(٤) الى رسوم جمركية ثم حساب المعادل الجمركى $\Delta t/(1 + tj)$ كنسبة مؤية من السعر المحلى فى فترة الأساس ١٩٨٦-١٩٨٨ حيث Δt معدل التخفيض المقرر فى الرسوم الجمركية فى الاتفاقية فى السنة (ت)، t معدل الرسوم الجمركية على السلعة فى فترة الأساس قبل الاتفاقية.

ومن الواضح أن هناك تداخل معقد بين تأثير تخفيض دعم المنتجين ودعم الصادرات وتأثير تخفيض القيود والرسوم الجمركية على السوق العالمى للسلعة وسريان معادل تطبيق الاتفاقية فى السوق العالمى سوف يؤدى الى تغير كمية طلب الواردات العالمية نتيجة تغير

---

(1) Subsidy equivalent.
(2) Export subsidy equivalent.
(3) Tariff equivalent.
(4) Nontariff Barriers.

كمية الطلب المحلى للدول المستوردة للسلعة. وأيضا تغير كمية عرض الصادرات العالمية نتيجة تغير كمية صادرات الدول المصدرة خلال فترة تطبيق الاتفاقية. ويحسب التغير فى كلا من الواردات العالمية والصادرات العالمية للسلعة بالمعادلة الآتية

$$\Delta M_i = QW^o \ (AE \ . E_w) \qquad (2)$$

$$\Delta X_i = QW^o \ (AE \ . E_x) \qquad (3)$$

حيث أن

ΔM = التغير فى كمية الواردات العالمية من السلعة i.

ΔX = التغير فى كمية الصادرات العالمية للسلعة i.

QW^o = متوسط كمية الواردات أو الصادرات العالمية للسلعة فترة الأساس قبل تطبيق الاتفاقية، (كمية الواردات العالمية = كمية الصادرات العالمية) فى السنة.

AE = معادل تطبيق الاتفاقية.

E_w = مرونة الطلب العالمى للواردات من السلعة i.

E_X = مرونة العرض العالمى للصادرات من السلعة i.

التغير النسبى فى السعر العالمى الذى يقابل التغير فى الطلب العالمى للواردات والتغير فى العرض العالمى للصادرات من السلعة

$$\hat{P}_i = \frac{QW_i - QW_i^o}{QW_i^o \ E_w \ - \ QW_i^n{}_w} \qquad (4)$$

حيث أن :

$\hat{p}$ = التغير النسبى فى السعر العالمى للسلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية.

QW_i = اجمالى كمية الواردات العالمية للسلعة i فى السنة (ت) بعد تطبيق الاتفاقية.

وفى حالة الدول المستوردة للسلعة (سلع الواردات)

استجابة الدولة المستوردة للتغير فى السعر العالمى للسلعة نتيجة تطبيق الاتفاقية

فان

$$\Delta m_{ji} = m_{ji}^{o}\ n_{ji}^{m}\ \hat{p}_i \qquad (5)$$

حيث أن :

Δm_{ji} = التغير فى كمية واردات الدولة j من السلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية.

m_j^o = كمية واردات الدولة j من السلعة i قبل تطبيق الاتفاقية.

n_j^m = مرونة طلب الواردات للسلعة i فى الدولة j.

$\hat{p}_i$ = التغير النسبى فى السعر العالمى للسلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية

وقد حسبت مرونة طلب الواردات للسلعة i فى الدولة j بالصيغة

$$n_{ji}^{m} = n_{ji}^{d}\ \frac{C_{ji}}{m_{ji}} - E_{ji}^{s}\frac{Q_{ji}}{m_{ji}} \qquad (6)$$

حيث أن

n_{ji}^d = المرونة السعرية للطلب المحلى للسلعة i فى الدولة j .

E_{ji}^s = المرونة السعرية للعرض المحلى للسلعة i فى الدولة j .

C_{ji} = كمية الاستهلاك المحلى للسلعة i فى الدولة j .

Q_{ji} = كمية الانتاج المحلى للسلعة i فى الدولة j .

m_{ji} = كمية الواردات للسلعة i فى الدولة j .

هذا المفهوم لمرونة طلب الواردات من السلعة يسمح بالاستجابة الكاملة للمنتجين المحليين للتغيرات فى أسعار الواردات الناتجة عن تطبيق الاتفاقية وتحرير التجارة. وأن الكمية المطلوبة محلياً يمكن اشباعها إما بالانتاج المحلى أو بالاستيراد من السوق

العالمى. كما أن مرونة الواردات بهذا المفهوم تعتمد على درجة الاكتفاء الذاتى للدولة من السلعة. ففى حالة الدولة التى فيها كمية الواردات أصغر بالنسبة للانتاج والاستهلاك المحلى من السلعة فان مرونة طلب الواردات n_{ji}^{m} ستكون أعلى.

التغير المطلق فى قيمة واردات الدولة j من السلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية

$$\Delta C = PW_i^o \; m_{ji}^o \; (1 + n^m) \; \hat{p}_i \qquad (7)$$

حيث أن :

pw_i^o = السعر العالمى بالدولار للطن من السلعة i قبل تطبيق الاتقاقية.

m_{ji} = كمية واردات الدولة j من السلعة i قبل تطبيق الاتفاقية

n_{ji} = مرونة طلب الواردات للدولة j من السلعة i .

$\hat{p}_i$ = التغير النسبى فى السعر العالمى للسلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية.

الخسارة فى الرفاهية للدولة المستوردة :

$$W_{ji}^{m} = (m_{ji}^o \; PW_i^o + PWi^o \frac{\Delta m_{ji}}{2}) \; \hat{P}_i \qquad (8)$$

حيث أن :

W_{ji}^{m} = الخسارة فى الرفاهية للدولة المستوردة للسلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية.

m_j^o = كمية واردات الدولة j من السلعة i فى فترة الأساس.

pw_i^o = السعر العالمى للطن من السلعة i بالدولار فى سنة الأساس.

Δm_{ji} = التغير فى كمية واردات الدولة j من السلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية.

$\hat{p}_i$ = التغير النسبى فى السعر العالمى للسلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية.

وفى حالة الدول المصدرة للسلعة (سلع الصادرات)

التغير فى كمية الصادرات الدولة j من السلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية.

$$\Delta X_{ji} = X_{ji}^o \; E_i^s \; \hat{p}_i \qquad (9)$$

حيث أن :

ΔX_{ji} = التغير فى كمية صادرات الدولة j من السلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية.

X^{o}_{ji} = كمية صادرات الدولة j من السلعة i قبل تطبيق الاتفاقية.

E^{x}_{ji} = مرونة عرض الصادرات للدولة j من السلعة i .

$\hat{p}_i$ = التغير النسبى فى السعر العالمى نتيجة تطبيق الاتفاقية.

وحسبت مرونة عرض الصادرات للسلعة i فى الدولة j بالمعادلة :

$$E^{x}_{i} = E^{s}_{i} \frac{Q_i}{x_i} - n^{d}_{i} \frac{c_i}{x_i} \qquad (10)$$

حيث أن Q_i كمية الانتاج المحلى، c_i كمية الاستهلاك المحلى، x_i كمية الصادرات من السلعة i.

وتوضح هذه المعادلة أن الدولة التى فيها حصة هذه الصادرات الى الانتاج المحلى من السلعة أكبر ستكون مرونة عرض الصادرات (Σ^{x}_{i}) لها أقل.

التغير فى عائد الصادرات بالنسبة للدولة j المصدرة للسلعة i .

$$\Delta R_{ji} = PW^{o} X^{o}_{ji} (1 + \Sigma^{x}_{i}) \hat{P}_j \qquad (11)$$

حيث أن:

ΔR_{ji} = التغير فى عائد الصادرات بالدولار للسلعة i بالنسبة للدولة j نتيجة تطبيق الاتفاقية.

PW^{o} = السعر العالمى للطن من السلعة i بالدولار فى سنة الأساس.

X^{o}_{j} = كمية صادرات الدولة j من السلعة i قبل تطبيق الاتفاقية.

E^{x}_{i} = مرونة عرض الصادرات للسلعة i فى الدولة j .

$\hat{p}_i$ = التغير النسبى فى السعر العالمى للسلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية وبالتالى فان مكاسب الرفاهية(١) للدولة j المصدرة للسلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية يمكن التعبير

---

(1) Walfare gain.

عنها بالآتى:

$$\Delta W_{ji}^{x} = (X_{ji}^{o} \; PW_i^{o} + PW_i^{o} \frac{\Delta x_{ji}}{2}) \hat{P}_i \qquad (12)$$

وتعتمد ديناميكية هذا النموذج على سريان تأثير التغيرات فى الأسعار العالمية نتيجة تطبيق الاتفاقية الى العرض والطلب المحلى للسلعة فى كل دولة.

ولتبسيط النموذج افترض أن :

(١) السلع محل الدراسة سلع متجانسة(١) بمعنى أن الانتاج المحلى بديل كامل للواردات من السلعة والعكس. أى أنه يمكن اشباع حاجة الطلب المحلى من الانتاج المحلى أو الواردات أو كليهما.

(٢) الدول الأعضاء فى الاتفاقية التى بدأت التطبيق من أول يناير ١٩٩٥ سوف تسمح للتغيرات فى السعر العالمى بالسريان الى مكونات السوق المحلى فى تلك الدول ولن يلجأ صانعوا السياسة الى أى قيود تعطل انسياب السلع من السوق العالمى الى السوق المحلى أو العكس.

النموذج يقدر مباشرة مرونة طلب الدولة على الواردات من السلعة وأيضا مرونة عرض الدولة للصادرات من السلعة. كما يقدر التغير فى الانتاج المحلى والاستهلاك المحلى من السلعة فى الدولة وأخيراً التغير فى حالة الميزان التجارى الزراعى للدولة نتيجة تطبيق اتفاقية الجات.

وقد استخدمت بيانات الانتاج والاستهلاك والواردات والصادرات من نشرات منظمة الأغذية والزراعة (FAO). المرونات تم الحصول عليها من دراسات سابقة لهذه السلع.

معادل دعم المنتجين ودعم التصدير والقيود والرسوم الجمركية تم الحصول عليها من نشرات منظمة الجات ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادى (OECD).

فترة الأساس التى حسبت على أساسها التغيرت هى متوسط الفترة ١٩٩١-١٩٩٢.

---

(1) Homogenous product.

جدول (٢-٣)

الاكتفاء الذاتى المصرى من السلع الزراعية الرئيسية فى متوسط الفترة ١٩٩١-١٩٩٢

السلع	كمية الانتاج المحلى ألف طن	كمية الاستهلاك المحلى ألف طن	كمية الصادرات ألف طن	كمية الواردات ألف طن	معدل الاكتفاء الذاتى ٪
القمح	٤٢١٠	٩١٥٢	٠٠	٤٩٤٢	٤٦
السكر	١٠٨٨	١٥٢٥	٥	٤٤٠	٧١
الزيوت النباتية	٣٤٠	٧٦٧	٠٠	٤١٥	٤٥
القطن*	٢٩٦	٢٨٥	١٩	٠٠	١٠٤
الموالح	٢٣٥٧	٢١٦٦	١٦٥	٠٠	١٠٩
البطاطس	١٧٨٦	١٢٣٩	١٨٠	٠٠	١٤٤

* الأقطان الطويلة الممتازة والطويلة وسط.

المصدر : وحسبت من :

(1) Food and Agriculture Organization (FAO). Trade Yearbook, Production Yearbookvariurs issues .

جدول (٢-٤)

معادل دعم المنتجين ومعادل دعم التصدير والمعادل الجمركى للسلع الزراعية (كنسبة مئوية من السعر المحلى) فى متوسط الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠.

السلعة	معادل دعم المنتجين				معادل دعم التصدير فى دول العالم	المعادل الجمركى للدول المستوردة
	المجموعة الأوربية	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	جميع الدول المتقدمة		
القمح	٤٦	٤٤	١٠١	٥٥	٤١	١٣٠
السكر	٧٥	٧٦	٦٧	٥٣	٢٦	٩٢
الزيوت النباتية	٥٩	١٢	٠٠	٤٦	٣٨	٨٥
القطن	٥	٨	٠٠	٦	٩	٤٢
البرتقال	٣	٢	٠٠	٢	٦	٥٦
البطاطس	٢	١	٠٠	٥ر١	٣	٣٤

Source : OECD, Agricultural Policies : Markets and Trade 1992.

جدول (٢-٥)

الواردات العالمية والواردات المصرية للسلع الزراعية الرئيسية فى متوسط الفترة ٩١-١٩٩٢

السلعة	اجمالى كمية الواردات العالمية بالألف طن	مرونة الطلب العالمى للواردات	مرونة العرض العالمى للصادرات	السعر العالمى للطن بالدولار	كمية الواردات المصرية بالألف طن	قيمة الواردات المصرية مليون دولار	مرونة طلب الواردات المصرية
القمح	١١٦٧٢٦	١ر٢٠	١ر٦٠	١٥١	٥٠٦١	٧٦٢	٠ر٤٥
السكر الخام	٢٨٣٧٩	١ر١٣	١ر٧٧	٢٠٥	٧١٦	٢٥٤	٠ر٥٧
الزيوت النباتية	٢١٤١١	٢ر٤٠	٣ر٢٠	٥٣٧	٤٩٥	٤٦٠	٠ر٦١

المصدر : وحسبت من :

(1) Food and Agriculture Organization (FAO). Trade Yearbook, Production Yearbook vaiours issues.

جدول (٢-٦) الصادرات العالمية والصادرات المصرية للسلع الزراعية الرئيسية فى متوسط الفترة ١٩٩١-١٩٩٢

السلعة	اجمالى كمية الصادرات العالمية بالألف طن	مرونة العرض العالمى للصادرات	مرونة العرض العالمى للواردات	السعر العالمى للطن بالدولار	كمية الصادرات المصرية بالألف طن	مرونة عرض الصادرات المصرية
القطن الخام *	١٨٠	١ر٢٥	٠ر٨٩	٢٦٩١	١٧	١ر٧
البرتقال	٤٨٥٠	٥ر٢١	٠ر٨٤	٣٤٧	١٥٢	٢ر١
البطاطس	٦٩١٩	٤ر٩	٣ر٦	٢٣٣	١٨٠	٢ر٣

* الأقطان الطويلة الممتازة والطويلة وسط.

المصدر : وحسبت من :

(1) Food and Agriculture Organization (FAO). Trade Yearbook, Production Yearbook vaiours issues.

(2) FAO Monthly bulletin of Statistics, Vol. 16, 1963.

جدول (٢-٧)

التغيرات السنوية المتوقعة فى سلع الواردات الزراعية المصرية خلال فترة تطبيق الاتفاقية ١٩٩٥-٢٠٠٠.

السلعة	التغير النسبى الكلى المقدر فى السعر العالمى للسلع فى الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠	التغير السنوى فى السعر العالمى		التغير السنوى فى كمية الواردات المصرية من السلعة		التغير السنوى فى كمية الانتاج المصرى من السلعة		التغير السنوى فى كمية الاستهلاك المصرى من السلعة		التغير السنوى فى القيمة الكلية للواردات من السلعة المصرية بالمليون دولار	الخسارة فى الرفاهية المصرية سنوياً بالمليون دولار
		النسبى	المطلق بالدولار	النسبى	المطلق ألف طن	النسبى	المطلق ألف طن	النسبى	المطلق ألف طن		
القمح	+ ٣٢٪	+٣٣ر٥٪	٨	-٣٪	-١٥٦	+٦	+٢٥٣	-٧٧ر٪	-٧٦	+٨٩	-٣٠ر٦
السكر	+ ٢٨٪	٦٧ر٤٪	٩ر٦	-٢ر١٪	-٧ر٥	٨ر٢٪	+٣٠	-٨ر٪	-١٥	+٣٣	-٣ر٥
الزيوت النباتية	+ ٣٩٪	٦ر٥ ٪	٣٥	+٢ر٠٪	+١٠	+٥ر٢٪	+٨ر٥	-١ر٣٪	-٩ر٥	+١٠٨	-٣٤ر١
الاجمالى										٢٣٠	-ر٧٠

المصدر : نتائج تحليل النموذج.

جدول (٢-٨)

التغيرات السنوية المتوقعة فى سلع الصادرات الزراعية المصرية خلال فترة تطبيق الاتفاقية ١٩٩٥ - ٢٠٠٠.

السلعة	التغير النسبى الكلى المقدر فى السعر العالمى فى الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠	التغير السنوى فى السعر العالمى		التغير السنوى فى كمية الصادرات المصرية		التغير السنوى فى كمية الانتاج المصرى		التغير السنوى فى كمية الاستهلاك المصرى		التغير السنوى فى القيمة الكلية للصادرات من السلعة بالمليون دولار	المكسب فى الرفاهية المصرية سنوياً بالمليون دولار
		النسبى	المطلق بالدولار	النسبى	المطلق ألف طن	النسبى	المطلق ألف طن	النسبى	المطلق ألف طن		
القطن خ*	٤ر٠٪	٠ر٠٧	١٢٦	٥ر٠٪	٨ر٥	+٦ر٢٪	٧ر٧	٥ر١٪	٤	+ ٣ر٣١	+ ٨ر٢٣
البرتقال	٦٪	١٪	٣ر٢	٨ر٤٪	٧	٢ر٤٪	٩٩	+٢ر٢٪	٤٨	+ ٨ر٣	+ ٥ر٢
البطاطس	٩٪	١ر٥	٣ر٥	١٤٪	٢١ر٥	١ر٣٪	٥٥	+١ر٩٪	٢٤	+ ٥ر٧	+ ٤ر٦
الاجمالى										٤٠ر٨	٣٠ر٩

* الأقطان الطويلة الممتازة والطويلة وسط.

المصدر : نتائج تحليل النموذج.

٢-٣-٢-٢- النتائج والمناقشة :

اختلفت الآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية الجات من سلع لأخرى. ويعرض جدول (٧) نتائج التحليل للتغيرات السنوية فى كمية الواردات والانتاج المحلى والاستهلاك المحلى لسلع الواردات الزراعية المصرية الرئيسية. كما يعرض جدول (٨) نتائج التحليل للتغيرات السنوية فى كمية الصادرات والانتاج المحلى والاستهلاك المحلى لسلع الصادرات الزراعية المصرية الرئيسية .

بالاضافة الى التغيرات السنوية فى قيمة واردات وقيمة صادرات تلك السلع والخسارة والمكسب فى الرفاهية المصرية سنويا نتيجة تطبيق اتفاقية الجات خلال فترة تطبيق الاتفاقية ١٩٩٥-٢٠٠٠. وتأثير تطبيق الاتفاقية على حالة الميزان التجارى الزراعى المصرى.

أولاً سلع الواردات الزراعية المصرية:

ركز التحليل على القمح والسكر والزيوت النباتية أهم سلع الواردات الزراعية المصرية.

١- القمح:

يتركز الانتاج العالمى والصادرات العالمية للقمح فى الدول المتقدمة التى تدعم الانتاج المحلى والصادرات. الزيادة المقدرة فى السعر العالمى للقمح نتيجة تطبيق اتفاق الزراعة تصل الى ٣٢٪ خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ أى نحو ٣٣ر٥٪ سنوياً خلال تلك الفترة. الدول المتقدمة المصدرة للقمح ستستفيد بمعظم الزيادة فى الأسعار العالمية. أما الدول المستوردة للقمح ستتأثر سلبياً فى ارتفاع تكلفة وارداتها من القمح والى المدى الذى تعتمد فيه على السوق العالمى فى استيراد القمح .

الارتفاع فى السعر العالمى للقمح نتيجة تطبيق الاتفاقية سوف يؤدى الى تخفيض كمية الواردات المصرية من القمح بنسبة ٣٪ سنوياً أى نحو ١٥٦ ألف طن سنوياً خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٠. كما أن الارتفاع فى السعر العالمى للقمح وسريان هذه الزيادة الى الأسعار المحلية سوف يحفز الانتاج المحلى للتزايد بنسبة ٦٪ سنوياً أى بحوالى ٢٥٣ ألف طن سنوياً خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. وفى نفس الوقت سينخفض الاستهلاك المحلى للقمح بنسبة -٧٧ر٠٪ أى نحو ٧٦ ألف طن سنويا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠.

٢- السكر:

يدخل السكر التجارة العالمية فى صورة سكر خام وسكر مكرر. وتبين نتائج التحليل أن السعر العالمى للسكر الخام سيرتفع بنسبة ٢٨٪ خلال فترة تطبيق اتفاقية الجات ١٩٩٥-٢٠٠٠ أى بمعدل ٤ر٦٧٪ سنوياً خلال تلك الفترة. كما تبين نتائج التحليل استجابة السوق الداخلى المصرى للسكر وأيضا الواردات المصرية للزيادة فى الأسعار العالمية للسكر. اذ تتوقع النتائج انخفاض كمية الواردات المصرية للسكر بمعدل ٢ر١٪ سنويا أى بنحو ٥ر٧ ألف طن سنويا خلال فترة تطبيق الاتفاقية ١٩٩٥-٢٠٠٠.

كما سيؤدى ارتفاع الاسعار العالمية وسريان هذه الزيادة الى السوق المحلى الى زيادة الانتاج المحلى للسكر بنسبة ٨ر٢٪ أى نحو ٣٠ ألف طن سنويا خلال فترة تطبيق الاتفاقية ١٩٩٥-٢٠٠٠. وفى نفس الوقت ستنخفض كمية الاستهلاك المحلى من السكر بنحو ٨ر٠٪ سنوياً أى حوالى ١٥ ألف طن سنويا نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للسكر خلال فترة تطبيق الاتفاقية ١٩٩٥-٢٠٠٠.

٣- الزيوت النباتية:

تشتمل الزيوت النباتية التى تدخل التجارة العالمية عدد كبير من الزيوت أهمها زيت فول الصويا وزيت بذرة القطن وزيت النخيل وزيت عباد الشمس. الزيادة المقدرة فى الأسعار العالمية للزيوت النباتية تصل الى ٣٩٪ نتيجة تطبيق الاتفاقية أى نحو ٥ر٦٪ سنوياً أو ما يعادل ٣٥ دولار للطن فى السنة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠.

ونتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للزيوت النباتية وسريان تلك الزيادة الى الأسعار المحلية فى مصر يمكن أن يزداد الانتاج المحلى بنسبة ٥ر٢٪ أى نحو ٥ر٨ ألف طن سنويا. ونتيجة ارتفاع الاسعار المحلية ستنخفض كمية الاستهلاك المحلى بنسبة ٣ر١٪ سنوياً أى نحو ٥ر٩ ألف طن سنويا خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠.

وبالرغم من الزيادة المقدرة فى الأسعار العالمية إلا أن كمية الواردات المصرية للزيوت النباتية ستزداد بنسبة ٢٪ سنوياً أى نحو ١٠ آلاف طن سنويا لضعف قدرة الانتاج المحلى على تغطية حاجة الطلب من الزيوت النباتية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠.

التغيرات المتوقعة فى قيمة الواردات المصرية للسلع الزراعية:

قدرت الزيادة فى اجمالى قيمة الواردات المصرية من القمح والسكر والزيوت النباتية بنحو ٢٣٠ مليون دولار فى السنة نتيجة تطبيق اتفاقية الجات خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. وتمثل هذه الزيادة نحو ١٢٪ من متوسط قيمة الواردات الزراعية المصرية فى فترة الأساس ١٩٩١-١٩٩٢.

وستكون الزيوت النباتية والقمح أهم مصادر الزيادة فى تكلفة الواردات الزراعية المصرية نتيجة تطبيق الاتفاقية. اذ تمثل الزيادة فى تكلفة واردات الزيوت النباتية نحو ٤٧٪ تليها الزيادة فى تكلفة واردات القمح ٨ر٣٨٪ ثم الزيادة فى تكلفة واردات السكر ٣ر١٤٪ من الزيادة فى اجمالى قيمة الواردات الزراعية المصرية من السلع الرئيسية الثلاث.

الخسارة المتوقعة فى الرفاهية المصرية:

ستعانى مصر من خسارة فى الرفاهية تقدر بنحو ٧٠ مليون دولار سنويا نتيجة تطبيق الاتفاقية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية والأسعار المحلية لسلع الواردات الزراعية المصرية الرئيسية الثلاث القمح والسكر والزيوت النباتية.

المصدر الأول للخسارة فى الرفاهية المصرية هو الزيوت النباتية نحو ١ر٣٤ مليون دولار ثم القمح ٦ر٣٠ مليون دولار والسكر ٣ر٥ مليون دولار فى الخسارة المتوقعة فى الرفاهية المصرية نتيجة تطبيق الاتفاقية.

ثانياً: سلع الصادرات الزراعية المصرية:

أجرى التحليل فى هذا الجزء للاجابة على السؤال هل تطبيق اتفاقية الجات يمكن أن يساعد مصر للاستفادة من امكانياتها التصديرية فى السلع الرئيسية لها وهى القطن طويل التيلة الممتاز والطويل وسط والبرتقال والبطاطس ؟ والى أى حد؟

يوضح جدول (٨) النتائج المتوقعة لسلع الصادرات الزراعية المصرية الرئيسية.

١- القطن الخام:

تصدر مصر الأقطان طويلة التيلة الممتازة والطويلة الوسط. وتبين نتائج التحليل أن القطن الخام من السلع التى ستكون زيادة السعر العالمى فيها ضعيفة نتيجة تطبيق اتفاقية الجات نحو ٤ر٠٪ فقط أى ٠٧ر٠٪ سنويا تعادل نحو ١٢٦ دولار للطن فى السنة خلال الفترة

١٩٩٥-٢٠٠٠ وهذه الزيادة النسبية البسيطة فى السعر العالمى للقطن سيكون تأثيرها على صادرات القطن المصرى طويل التيلة والطويل وسط متواضعاً اذ يقدر معدل الزيادة فى كمية الصادرات المصرية ٥ر٠٪ أى نحو ٥ر١٨ ألف طن سنويا خلال فترة تطبيق الاتفاقية ١٩٩٥-٢٠٠٠.

كما أن سريان الزيادة البسيطة المتوقعة فى السعر العالمى للقطن الى الأسعار المحلية سوف يؤدى الى زيادة انتاج القطن المصرى بنسبة ٦ر٢٪ أى نحو ٧ر٧ ألف طن سنوياً خلال فترة تطبيق الاتفاقية. كما ستؤدى الى زيادة الاستهلاك المحلى للقطن المصرى فى الصناعة المحلية بنسبة ٥ر١٪ سنويا أى نحو ٤ آلاف طن سنويا خلال فترة تطبيق الاتفاقية ١٩٩٥-٢٠٠٠.

٢-البرتقال:

يصدر البرتقال فى السوق العالمى فى صورة ثمار أو فى صورة عصير وتفرض الدول المستوردة التي تصنع عصير البرتقال معدلات حماية عالية لصناعتها المحلية للعصير الى أكثر من عشر أضعاف معدلات الحماية للثمار نفسها. فى اليابان نحو ١٠٠٪ وفى الاتحاد الأوربى نحو ٥٠٪ وفى الولايات المتحدة نحو ٣٢٪. ولهذا فان تخفيض معدلات الحماية بالنسب المتفق عليها فى الاتفاقية سوف تؤدى الى زيادة الطلب المحلى والطلب العالمى للبرتقال وبالتالى زيادة الصادرات العالمية للبرتقال.

الزيادة المقدرة فى الأسعار العالمية للبرتقال نتيجة تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية نحو ٦٪ خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ أى نحو ١٪ سنويا. واتساع السوق العالمى والزيادة فى السعر العالمى سوف تحفز الصادرات المصرية للبرتقال الى الزيادة بنسبة ٨ر٤٪ سنويا أى نحو ٧ آلاف طن. كما أنها ستحفز الانتاج المحلى المصرى الى الزيادة بمعدل ٢ر٤٪ سنوياً أى نحو ١٠٠ ألف طن وفى نفس الوقت سيستمر الاستهلاك المحلى فى التزايد بمعدل ٢ر٢٪ أى نحو ٤٨ ألف طن سنوياً خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠.

٣-البطاطس:

نتيجة تطبيق اتفاقية الجات ستتجه الأسعار العالمية للبطاطس للارتفاع بنسبة ٩٪ خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ أى نحو ٥ر١٪ سنويا خلال تلك الفترة. هذه الزيادة فى الأسعار العالمية يمكن أن تحفز الصادرات المصرية للبطاطس بنسبة ١٤٪ أى نحو ٥ر٢١ ألف طن

سنوياً اذا توفرت فى البطاطس المصرية المواصفات المطلوبة للسوق العالمى. وهذا سوف يحفز الانتاج المصرى من البطاطس (وخاصة أصناف التصدير) بنسبة ١ر٣٪ أى نحو ٥٥ ألف طن سنوياً. وستستمر كمية الاستهلاك المحلى للبطاطس فى الارتفاع بنسبة ٩ر١٪ سنويا أى نحو ٢٤ ألف طن فى السنة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠.

التغيرات المتوقعة فى قيمة صادرات السلع الزراعية الرئيسية

يوضح جدول (٨) أن قيمة صادرات السلع الزراعية الرئيسية وهى القطن الخام والبرتقال والبطاطس يمكن أن تزداد بنحو ٨ر٤٠ مليون دولار سنويا نتيجة تطبيق اتفاقية تحرير التجارة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. وتمثل هذه الزيادة نحو ٩ر١٦٪ من متوسط قيمة الصادرات الزراعية المصرية فى فترة الأساس ١٩٩١-١٩٩٢ (٢٤٢ مليون دولار).

القطن أهم مصادر الزيادة فى قيمة عائد الصادرات الزراعية المصرية نتيجة تطبيق الاتفاقية اذ تمثل الزيادة فى عائد صادرات القطن نحو ٧٧٪ تليها الزيادة فى عائد صادرات البطاطس ١٤٪ والزيادة فى عائد صادرات البرتقال ٩٪ من الزيادة فى قيمة عائد الصادرات الزراعية المصرية من العملات الأجنبية للسلع الرئيسية الثلاث.

مكاسب الرفاهية المصرية المتوقعة:

نتيجة تطبيق اتفاقية الجات ستحقق مصر مكاسب فى الرفاهية تقدر بنحو ٩ر٣٠ مليون دولار سنوياً خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ كما فى الجدول (٨) المصدر الأول للمكاسب فى الرفاهية المصرية ستكون من القطن ثم البطاطس ثم البرتقال.

التأثير الصافى للاتفاقية على الرفاهية المصرية:

يوضح جدول (٩) أن نسبة مكاسب الرفاهية تعادل ٧٦٪ من الزيادة فى عائد الصادرات نتيجة تطبيق الاتفاقية. كما أن الخسارة فى الرفاهية المصرية تعادل ٥ر٣٠٪ من الزيادة فى قيمة الواردات الزراعية المصرية.

ان الخسارة فى الرفاهية المصرية تعادل أكثر من ضعف المكاسب فى الرفاهية التى ستحققها مصر نتيجة تطبيق الاتفاقية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠.

جدول (٢-٩)

الأثار السنوية المحتملة لتطبيق اتفاقية الجات على الرفاهية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠.

البيان	اجمالى الزيادة فى تكلفة الواردات	اجمالى الزيادة فى عائد الصادرات	خسارة الرفاهية من زيادة تكلفة الواردات	مكاسب الرفاهية من الصادرات الاضافية
الصادرات الزراعية المصرية	..	٤٠٨ر	..	+ ٣٠٩ر
الواردات الزراعية المصرية	٢٣٠	..	-٧٠ر٠	..
الاجمالى	+ ٢٣٠	+ ٤٠٨ر	- ٧٠ر٠	+ ٣٠٩ر

التغير فى حالة الميزان التجارى الزراعى المصرى:

تبين فيما سبق أن القمح والسكر والزيوت النباتية هى المكون الرئيسى لتكلفة الواردات الزراعية المصرية. بينما القطن والبرتقال والبطاطس هى المكون الرئيسى لعائد الصادرات الزراعية المصرية. ولذا فان هذه السلع تحدد حالة الميزان التجارى الزراعى الى حد كبير.

ونتيجة تطبيق اتفاقية الجات فان تكلفة واردات القمح والسكر والزيوت النباتية سوف تزداد بنحو ٢٣٠ مليون دولار. بينما عائد صادرات القطن والبرتقال والبطاطس ستزداد بنحو ٤٠٨ر مليون دولار فى السنة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ كما فى الجدول رقم (٩). أى أن عجز الميزان التجارى الزراعى المصرى سوف يزداد نتيجة تطبيق اتفاقية الجات بنحو ١٨٩٫٢ مليون دولار فى السنة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. مما يعنى أن تطبيق اتفاقية الجات سوف يؤدى الى زيادة سوء حالة الميزان التجارى الزراعى المصرى.

نستنتج مما سبق أن الدول التى ستخسر من تحرير التجارة العالمية (ومنها مصر) هى الدول المستوردة للسلع التى كانت تتمتع بمعدلات عالية من دعم المنتجين ودعم الصادرات قبل تطبيق الاتفاقية ومنها القمح والزيوت النباتية والسكر. وفى نفس الوقت تصدر السلع الأولية التى تواجه معدلات منخفضة من الحماية مثل القطن الخام والبرتقال (ثمار) والبطاطس.

٤ - السياسات الوقائية لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات

تناول هذا الجزء من الدراسة السياسات الوقائية لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات على الزراعة المصرية • فهناك سياسات وقائية على المستوى المحلى ، وأخرى على المستوى الاقليمى والعربى (المستوى الجماعى)

ونستعرض فيما يلى بشكل موجز هذه السياسات •

٤-١ : السياسات الوقائية على المستوى المحلى :

٤-١-١- :تمهيد :

إن عملية تحرير التجارة الزراعية المصرية تمثل لمصر تحديات يجب التصدى لها ، ويتطلب القيام باعداد مجموعة من السياسات التى تستهدف مواجهة آثار تحرر التجارة الزراعية سواء على المستوى المحلى أو المستوى الجماعى •

وفى هذا الجزء نستعرض بايجاز مجموعة من هذه السياسات على المستوى المحلى •

٤-١-٢ :دور الدولة فى تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية :

للدولة دور هام فى تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية وإنه من الضرورى أن يتم تنفيذ برنامج التحرير بالسرعة المناسبة • كما انه من المهم

أن يتسم البرنامج بالشمولية والإتساق والتدرج المناسب • وانه من اهم العوامل التى تساعد على نجاح تنفيذ البرنامج ضرورة تبنى سياسات اقتصادية كلية سليمه مستنده إلى أسعار صرف واقعية ، بالاضافة الى ضرورة سلامه السياسات الأخرى غير التجارية وبصفة خاصة اللوائح المنظمه للاستثمار والرقابة على الأسعار وغيرها •

ويفضل أن تبدأ اجراءات تحرير التجارة الخارجية بالتخلص من الحصص والقيود الكمية المفروضة على الواردات واستبدالها بتعريفات جمركية تمشيا مع إتفاقيات الجات •

٤-١-٣ :سياسات تهدف الى زيادة مرونة عرض الانتاج الزراعى (١) :

من المتوقع أن يؤدى تحرير التجارة العالمية الى إرتفاع فى أسعار الحبوب فى المدى القصير • وبالنسبة للدول التى لديها القدره على انتاج منافس للواردات من الحبوب فإن أثر ارتفاع الأسعار العالمية على الانتاج المحلى فيها يعتمد على مرونه العرض الزراعى • وكلما كانت مرونه عرض الحبوب أكبر كلما زادت فرصة الدولة فى الاستفاده من هذا الارتفاع فى الأسعار والعكس صحيح • وتعتمد مرونه العرض بدرجة كبيرة على مجموعة من العوامل السعرية وغير السعرية وبصفة خاصة الاستثمارات العامة فى الزراعة المصرية •

ومن الآثار الايجابية المحتمله لتحرير التجارة وارتفاع أسعار السلع الزراعية الناجم عنها امكانية اتساع قاعدة المدخرات الريفية ، وكذلك زيادة معدلات العائد على المشروعات الزراعية • وبالتالى تزداد فرص تدفق

---

١) محمد حمدى سالم (دكتور) ، " استقراء الآثار المحتمله لإتفاقية الجات (جولة أورجواى) على أوضاع الزراعة العربية - المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الرابع - العدد الثانى - سبتمبر ١٩٩٤•

الاستثمارات على الزراعة سواء من الأفراد أو من الهيئات التمويلية المحلية الدولية ، ولكن يظل للاستثمار العام أهمية خاصة متميزه فى المجالات التى لايقبل القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وكذا المجالات التى يكون تدخل الدول فيها مطلوبا للتصدى للقضايا العامة مثل التنمية طويلة الأجل والتى لايهتم بها القطاع الخاص ٠

وبناء على ذلك فإن المجالات التى تتطلب جهدا منظما لزيادة الاستثمارات العامة فيها تشمل البنية الأساسية بعناصرها المختلفة ، والبحوث الزراعية ، والارشاد الزراعى ومؤسسات التعليم والتسويق والتمويل الزراعى ٠

٤-١-٤ : الاحتفاظ بمخزون استراتيجى من الحبوب :

بتحرير التجارة يتقلص دور الدولة فى عمليات التخزين وغيرها من عمليات تنظيم العرض والطلب ٠ ويقوم القطاع الخاص بأنشطة التخزين المختلفة ٠ وفى حالة حدوث انخفاض شديد مفاجئ فى الانتاج لسلعة ما بسبب ظروف جوية غير عادية أو آفات فإن الكميات المخزونة لدى القطاع الخاص ينتظر أن لاتكون كافية لتلبيه الاحتياجات حيث لا يحتفظ هذا القطاع بمخزون لمواجهة احداث نادرة الحدوث لانه غير اقتصادى ، وفى مثل هذه الظروف قد يصل ارتفاع الأسعار العالمية إلى المستويات غير مسبوقة ٠ ويمثل ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء المستورد مشكلة خطيرة للأمن الغذائى فى مصر ٠ ويقترح الاحتفاظ بمخزون طوارئ لمواجهة هذه الظروف التى يحدث فيها انخفاض شديد فى العرض العالمى أو المحلى ٠ وقد لايكون تنفيذ هذه السياسة ممكنا على المستوى القطرى لأسباب مختلفة ٠ وعليه فيمكن أن تتبناها مجموعة الدول العربية ككل فى صورة مؤسسة قوية تنشأ لهذا الهدف ٠

٤-١-٥ :الاتفاقيات الثنائية

إن تشجيع وتوسيع أطار الصفقات المتكافئة بين القطاع الخاص فى الدول العربية ، وزيادة فاعلية برنامج تمويل التجارة ، وكذلك توسيع اطار عمل البنك الاسلامى للتنمية فى تمويل التجارة البيئية الزراعية تعتبر ذات أهمية لتلافى سلبيات تحرير التجارة الدولية • بمعنى العمل على الدخول فى اتفاقيات اقتصادية ثنائية مع الدول العربية والأوربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية من واقع المصالح المتبادلة •

٤-١-٦-٢ : سياسات أخرى :

٤-١-٦-١:لقد قطعت الزراعة المصرية شوطا كبيرا فى مسيره الاصلاح الاقتصادى منذ منتصف الثمانينات • وحدثت تغيرات ايجابية ملموسه فى السياسة الزراعية المصرية جاءت استجابة لتحولات قومية وعالمية نحو الحرية الاقتصادية • وأصبحت التغيرات الدولية المتعلقة بتوقيع اتفاقية الجات ومولد منظمه التجارة العالمية عام ١٩٩٤ من أهم ما يشغل المسئولون فيما يتعلق بسلع استراتيجية تؤثر تأثيرا مباشرا على الأنماط الانتاجية والدخول المزرعية والزراعية والرفاهية الاقتصادية •

ويتحدث الأقتصاديون عن مرحلة المواجهات الدولية فى مجال السلع الزراعية بعد تخفيض الدعم ثم الغائة على الصادرات وبعد فتح الحدود والغاء الحواجز الجمركية بين الدول حيث يتعين على كل دولة أن تعيد حساباتها فى المستقبل ، وأن تهئ المناخ المناسب تكنولوجيا واقتصاديا للتوسع فيما لها ميزات نسبيه فيه • وان الأمر يلزم أن يتضمن حسابات الدول تقييما للمزايا

النسبيه الانتاجية والتسويقية معا • وتأتى المزايا التسويقية فى المقدمه لأنه إن لم يكن هناك مؤشرات تسويقية دولية ايجابية لما كانت هناك حاجة للانتاج أصلا •

وتتوقف القدرات التنافسية الدولية على متغيرات تكنولوجية واقتصادية سيمتها التغير الدائم • ولذا فإن الأمر يقتضى متابعتها بصفة مستمرة •

٤-١-٦-٢ : إن التحديات الداخلية للزراعة المصرية تبدو فى مدى قدره واضعى السياسات ومتخذى القرارات على اعداد برامج فعاله لتطوير الانتاج ونوعيته حسب شروط الاتفاق مع الاستفادة بكل المساعدات الدولية التى تتاح بها • وتمثل التحديات فى تطوير البنيه المؤسسية الحكومية وتكاملها مع المؤسسات غير الحكومية والتى تتسم معظمها بإنخفاض الكفاءة •

فالأرشاد التسويقى ليس متاحا بعد ، واذا كان الاستثمار فى الانتاج هو الأساس فإن الاستثمارات فى تطوير البنيه التسويقية لايزال هامشيا اذا ماقورن بالاستثمارات الانتاجية • واذا كان الأئتمان فى مصر مركزا فى توفير المدخلات الانتاجية ، فإن الأئتمان فى مجال التسويق لايزال محددا جدا • ولم توضع برامج دعم محدده بعناية لتنمية الصادرات الزراعية • وإن هذه الصورة لم تنعكس فى أى سياسات واجراءات فعاله لدعم صادرات مصر من المحاصيل عاليه القيمة•

واذا كانت هناك ضرورة فى اطار اتفاقية الجات لدعم صغار المزارعين ولومرحليا لتمكينهم من الحصول على التكنولوجيات الخاصة بإنتاج المحاصيل والوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية ، فإن تلك البرامج تبدو غائبة فى اطار السياسات الجارية • واذا كانت الأراضى الجديدة أكثر ملاءمه لانتاج المحاصيل

الثنائية حيث توفر فرص اقتصاديات الحجم الكبير فىالنقل والتخزين والمعاملة، فإن منتجى هذه الآراضى يواجهون قصورا شديدا فى المعلومات التسويقية والخبرات الفنية • وفى الغالب يعانى منتجى هذه المناطق وغيرهم من منتجى المحاصيل البستانية فى الوداى والدلتا من ظاهرة فشل السوق (١)

٤-١-٦-٣: يتوقع أن تتأثر مصر سلبيا لخفض المعونات التى كانت تحصل عليها بحكم موقعها ، وفى مواجهة هذا التحدى فإن فرصة مصر فى التخفيض من آثار خفض المعونة ممكنة • ويجب أن تنجح فى الحصول على معونات لاتقل كثيرا عن المستويات السابقة • وسيقوم كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بدور أساسى فى الحد من الصعوبات التى تواجه الدول النامية من الارتفاع الحاد فى الأسعار العالمية فى بعض السنوات من خلال المساعدات أو التسهيلات الأئتمانية •

وانه وفقا لتقديرات الجات ، فإن مصر تعتبر من الدول التى ستتأثر سلبيا نتيجة للاستيراد • وقد أقرت اتفاقية جولة أرجواى حق هذه الدول فى التعويض نتيجة للخسائر التى ستتحملها • وقد أعطت الاتفاقية للجنه الزراعية دور مراقبة متابعة القرار الخاص بالتعويض (٢) •

ومن الواضح أن حجم هذه التعويضات لم يتحدد بصورة دقيقة • اذاسيرتبط ذلك بالاطار المؤسسى متعدد الأطراف الخاص بالتعويضات والذى لم يشكل بعد من جهة ، وبحجم الخسائر التى ستتحدد بالأسعار الفعلية وليست التقديرية ، من جهة أخرى • ومثل هذا الحق فى التعويض يتطلب من مصر أن

---

١) ندوه عن "اتفاقية الجات والزراعة المصرية - الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، سبتمبر ١٩٩٤ •

٢) قرارات جولة أورجواى :
Final Act Embodging the Result of Uruguay Round of Multilateral rade Negotiations, Marrakesh, 5 April 1994 .

تسعى للحصول على نصيبها العادل من خلال الدراسات وبيانات وتقارير تفصيلية توضح حجم الخسائر المحتمله والفعلية (١) ٠

٤-١-٦-٤ : إن تضرر مصر من الارتفاع المتوقع فى أسعار المحاصيل الزراعية والغذائية الأساسية بعد تنفيذ الاتفاقية يمكن أن توفر لمصر فرصة الاستفادة بالميزه النسبيه لبعض السلع والمنتجات الزراعية المصرية وخاصة القمح اذا ما ارتبط الارتفاع فى الأسعار بالنهوض بالانتاجية ٠

ولاتزال القدره التنافسية للزراعة المصرية تفتقر الى العديد من المقومات اللآزمة لتطويرها فى اطار اتفاقية الجات ٠

وهذا يعنى أن العوامل غير السعرية والتطوير التكنولوجى ذات أهمية لخفض تكاليف الانتاج للوحده المنتجه ولتطوير سياسة التجارة الداخلية والخارجية ٠

٤-١-٦-٥ : تطبيق استراتيجية لتنمية الصادرات من المحاصيل الزراعية تعتمد على انتاج مخصص للتصدير وفقا للمواصفات القياسية العالمية للتصدير فى الأسواق الخارجية بدلا من سياسة تصدير فائض الانتاج الزراعى الذى يزيد عن حاجة السوق المحلية ٠ وإن سياسة تطوير الصادرات تؤدى إلى تحسين كبير فى الميزان التجارى الزراعى المصرى حيث أن تطوير صادرات مصر من القطن والبطاطس والموالح والبصل والتى تتمتع فيها مصر بميزه نسبيه يؤدى الى تغيرات جوهرية فى التركيب المحصولى المصرى ٠ وانه يلزم دراسة المزايا النسبيه للانتاج الزراعى المصرى فى اطار ضوء متوسطات التكاليف الانتاجية بالمقارنة بمثيلتها فى الدول المنافسة ٠

---

(١) تعتبر مصر احدى الدول النامية التى سوف تعانى من الخسائر نتيجة لتوقع الزيادة فى الاسعار العالمية الزراعية ولاسيما الغذائية منها ٠ ويتراوح حجم الخسائر المتوقعة ما بين ١٥٠ - ١٨٠ مليون دولار سنويا ٠

وانه يجب تدعيم الصادرات من خلال سياسة ائتمانية تعمل على تقديم تسهيلات ائتمانية مناسبة وانشاء شركات ضمان ضد مخاطر الائتمان ، والاهتمام بعلاج القصور القائم فى القدرات التسويقية حتى يمكن الاستفادة من المزايا السببيه الانتاجية للمحاصيل التصديرية ٠

٤-١-٦-٦ : لقد قطعت مصر شوطا كبيرا فى تطبيق الالتزامات الواردة بإتفاقية الجات فى مجال الزراعة من حيث تخفيض والغاء الدعم على مستلزمات الانتاج الزراعى والصادرات منذ تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى الزراعى ٠ وإن الاقتصاد الزراعى المصرى لن يتحمل أعباء اضافية كبيرة فى هذا المجال ٠

ولكن من الضرورى الاستفادة من الاستثناءات الممنوحة للدول النامية فى الأنفاق مثل الدعم المسموح به فى مجال الانتاج وفى مجال الصادرات عن طريق دعم التكاليف التسويقية ودعم البنية الأساسية والأنشطة البحثية والارشادية ٠

٤-١-٦-٧ : الاهتمام بتطوير قاعدة البيانات الاحصائية والمعلومات التسويقية لمساعدة المزارعين والمسوقين والمصدرين بمايساعد على تطوير الانتاج الزراعى وزيادة الصادرات مما يساعد على زيادة القدره التنافسية فى اطار اتفاقية الجات ٠

٤-٢: السياسات الوقائية على المستوى الاقليمى والعربى

٤-٢-١ : تمهيد

لقد أجازت إتفاقية الجات منح التكتلات الاقتصادية استثناءات خاصة فى المعاملات فيما بين بلدان التكتلات وبعضها البعض • ومنحت هذا الاستثناء للدول النامية سواء أن كانت متجاوره جغرافيا أو متباعده •

وقد أدركت الدول المتقدمه الدور الهام الرئيسى لقيام التكتلات الاقتصادية ومدى قدرتها على فرض إرادتها ورغبتها على باقى الدول فى عالم المصالح الاقتصادية • ولان هناك ارتباطا وامتدادا طبيعيا بين كل من الدول العربية والأفريقية والاسلامية ، فإن اقامة عدة تكتلات منها ماهو اقليمى ومنها ماهو شامل يعد أمرا بالغ الأهمية لايجاد كيان عربى اسلامى افريقى يمثل جبهة مضادة لعالم التكتلات العملاقة •

وإنه من الضرورى النظر فى البعدين الآتيين :

٤-٢-٢ : التجمعات التجارية الأقليمية العربية :

وهو البعد الاقتصادى الاقليمى العربى • وتتضمن :

٤-٢-٢-١: السوق العربية المشتركة :

وهى تعتبر الركيزه الأساسية لمواجهة المتغيرات الاقتصادية • وتكمن أهمية السوق العربية المشتركة فى :

أنها الوسيلة الاساسية للدفاع عن هويتها العربية • كما أنها الوسيلة الأساسية والرئيسية لتحقيق الاستفادة القصوى للدول العربية فى ظل نصوص اتفاقية الجات وفى مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية • علاوه على أنها

الوسيلة الرئيسية للحفاظ على مشروعات الدول العربية وتنميتها • وإن اتاحة السوق العربية المشتركة متطلبات أو مستلزمات لانجاحها من أهمها : توحيد التشريعات الجمركية العربية ، وتعزيز اقامة المشروعات العربية المشتركة ، واقامة وتأسيس سوق المال العربية الموحده • وان لجامعة الدول العربية دور هام فى توحيد التشريعات الجمركية العربية • وتعتبر المشروعات العربية المشتركة أهمية قصوى كمدخل للتكامل الاقتصادى العربى وخطوه نحو اقامة السوق العربية المشتركة • كما أن اقامة سوق المال العربية الموحده تعتبر ركيزة للتكامل الاقتصادى العربى • ولعل ما يضاعف من أهمية العمل على اقامة السوق العربية الموحده للاموال هو اهمية العمل على إعادة فتح الاستثمارات العربية نحو المنطقة العربية حيث أنه قد لايكون بالامكان خلال الفترة القادمة اعتماد المنطقة العربية على تدفق الاستثمارات الأجنبية •

وإن العالم المعاصر يشهد ظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية • وهذه التكتلات أدت الى نتائج ايجابية بعيده المدى فى الازدهار الاقتصادى للكثير من الدول سواء كانت من الدول المتقدمه أم من الدول النامية •

ومن المأمول أن تكتل الدول العربية فى اطار من التضامن والتعاون • ومتى توافرت النوايا الحسنه يمكن التغلب على العوائق وتذليل الصعوبات وصولا الى التكامل الاقتصادى العربى المنشود •

ان النتائج المثمرة للتكامل الاقتصادى العربى تقوى الروابط بين الدول العربية وتزيد حجم التبادل التجارى، وتؤدى الى تنوع وازدهار الصناعات والارتقاء بمستويات المعيشة فى تلك الدول •

٤-٢-٣:السوق الافريقية المشتركة والسوق الاسلامية المشتركة:

وهو يعتبر البعد الثانى الذى يتعلق بالأبعاد الاقتصادية المرتبطة بدعم التكامل الاقتصادى العربى • ومعها اقامة السوق الأفريقية المشتركة واقامة السوق الاسلامية المشتركة •

الفصـــل الثـالـث
المجموعـــة الاقتصادية الاوروبيـة

١- السوق الاوروبية المشتركة (النشأة والسياسات)
٢- علاقة مصر التجارية بالمجموعة الاقتصادية الاوروبية
٣- محـــددات الصادرات الى السوق الاوروبية المشتركة والواردات منها

الفصل الثالث

المجموعة الاقتصادية الاوروبية

١- السوق الاوروبية المشتركة (النشأة والسياسات)

١-١- تمهيد :

تعد التكتلات (١)الاقتصادية من أهم سمات العلاقات الاقتصادية الدولية فى عصرنا الحديث • والسوق الاوروبية المشتركة لم تكن بداية لهذه التكتلات، كما انها لاتعد آخرها ، حيث تسعى الشعوب عن طريق انضمامها لاى تكتل إلى تحقيق أهداف اقتصادية مشتركة وربما سياسية ايضا •

وتتعدد صور التكتلات الاقتصادية وتمثل درجات متفاوتة من التكامل ، وهى منطقة التجارة الحره ، الاتحاد الجمركى ، السوق المشتركة ، الاتحاد الاقتصادى ، والتكامل الاقتصادى الشامل •

١-٢- نشأة السوق الاوروبية المشتركة :

فى الخامس والعشرين من مارس عام ١٩٥٧ وقعت (٢)ست دول أوروبية هى فرنسا والمانيا وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولكسمبرج معاهدة روما ، التى تتكون من مائتين واربع وثمانية مادة ، وعدد من الملاحق •

واتفاقية روما لعام ١٩٥٧ ، هى بداية المجموعة الاقتصادية الاوروبية بسوقها المشتركة •

---

١) محمد شفيق عبدالفتاح ، اثر السوق الاوروبية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ •

٢) سيد كيره ، السوق الاوروبية المشتركة ، سلسلة كتب من الشرق والغرب ، مطابع الدار القومية ، ١٩٦٣ •

وتنص المعاهدة على الالغاء التدريجى للعوائق الجمركية بين اعضائها ، وانشاء نظام جمركى موحد بينها وبين دول العالم الاخرى ، هذا بالاضافة إلى إقامة مجلس وزراء مفوض من الحكومات الاعضاء لتنسيق السياسات الاقتصادية العامة للمجموعة ، واتخاذ قراراتها النهائية الخاصة بالسياسة الاقتصادية داخل المجموعة الاوروبية ، على أن يتم تبادل رئاسته بالتناوب بين اعضائه ، وقد يتم عقده بناء على رغبة رئيسه أو طلب عضو بالمجموعة ٠

كما قد يتم عقد اجتماع المجلس بناء على طلب جهاز تنفيذى فرعى وهو اللجنة المكونة من تسعه اعضاء لهم استقلالهم ، حيث تحتاج قرارات المجلس الى اغلبية معينه ، اذ قضت المادة ١٤٨ من الاتفاقية على أن اصوات الاعضاء كالتالى : بلجيكا صوتان ، المانيا أربعة اصوات هولندا صوتان ، فرنسا اربعة اصوات ولكسمبرج صوت واحد ، وايطاليا اربعة اصوات ٠ على أن تكون سلطة اللجنة التيقن من تطبيق شروط المعاهدة وصياغة التوصيات ، مع تنفيذ المهام المعهودة اليها من مجلس الوزراء المفوض من الدول الاعضاء ٠

هذا الى جانب وجود جمعية مكونة من ١٤٢ عضوا تتلقى تقرير اللجنة السنوى ، مع تركز السلطة فى المجلس ، ويتم تغيير اعضاء اللجنة كل أربعة سنوات ٠

وتنص معاهدة روما على الغاء القيود على حركة رأس المال الخاص بالاشخاص المعنيين داخل الدول الاعضاء ٠ وقد عالجت المادة (٧٣) من معاهدة روما الاضطرابات الناشئة عن حركة رأس المال والمنعكسة فى صورة اضطرابات فى سعر الصرف بسوق رأس المال فى أى دولة عضو بالمعاهدة ، حيث تمنح هذه الدولة حرية اتخاذ اجراءات وقائية بعد استشارة اللجنة المالية ٠

كما تتناول المادة (٩٠) المشروعات العامة مع المشروعات التى تقدم لها الحكومة حقوقا خاصة ، بهدف منع تحريف المنافسة الحرة داخل السوق المشتركة ، وان كانت المواد من (٨٥-٩٤) تمنع الحكومات من وضع اجراءات تتعارض مع المنافسة الحرة ، حيث وجهت هذه المواد اساسا الى النظم الاقتصادية الغير مرغوب فيها كالكارتل والترست ، وان كانت هناك اجراءات مساعدة مسموح بها فى حالة الكساد ، عن طريق تنفيذ المشروعات العامة ذات الفائدة الاوروبية المشتركة ، مع استبعاد المساعدة فى بناء السفن بوجه خاص ٠

وفى حالة ظهور مشكلات فى ميزان المدفوعات لاى دولة عضو تقوم اللجنة المكونة من تسعة اعضاء (سبق الاشارة اليها) ، بتوجيه النصح والارشاد لها ٠

أما فى المجال الاجتماعى ، فالمعاهدة منصفة وغير ضارة ، وان كانت غامضة فى بداية اتفاق روما ، ولنشير فى هذا الصدد ان اللجنة المشار اليها سابقا ليس لها الحق فى اجبار الدول الاعضاء بفرض شروط معينه تتعلق بالتوظيف وتشريعات العمل والعمال والضمان الاجتماعى ٠٠ الخ ، وانما تقتصر وظيفتها فى هذا المجال على الدراسات واصدار وتنظيم الاستثمارات ٠

هذا بالاضافة الى تكوين محكمة عدل مكونة من سبعة قضاه وظيفتها كما جاء فى المادة (١٧١) محاكمة أى دولة عضو تخترق قواعد المعاهدة ٠

وتجدر الاشارة الى أن الاهداف السياسية للسوق الاوروبية المشتركة لم تحدد بوضوح فى معاهدة روما ، باستثناء المعانى العامة ٠

١-٣اتفاقية ماسترخت :

بعد اتساع نطاق السوق الاوروبية المشتركة بزيادة عدد اعضائها الى اثنى عشر دولة عام ١٩٨٦، نتيجة لانضمام ست دول اخرى هى اسبانيا والبرتغال وانجلترا وايرلندا والدانمارك واليونان ، صدر التشريع الأوروبى الموحد فى عام ١٩٨٦ ٠ وتلى هذا اجتماع قمه ماسترخيت (١)والذى تحدد فيه مجموعة اجراءات وسياسات اقتصادية موحده ، هذا الى جانب ايجاد وحده نقدية اوروبية تسمى الايكو ، والتى تعد قوة اقتصادية فى مقابل الدولار والعملات الاخرى ٠

وقد حددت اتفاقية ماسترخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة ، على ان تبدأ المرحلة الاولى فى عام ١٩٩٠ وتنتهى عام ١٩٩٤ ، أما المرحلة الثانية فتبدأ فى عام ١٩٩٥ وتنتهى عام ١٩٩٨ ، فى حين تبدأ المرحلة الثالثة عام ١٩٩٩ وتنتهى عام ٢٠٠٢ ٠

أهداف مراحل إتفاقية ماسترخت :

١) المرحلة الاولى (٩٠-١٩٩٤) :

وتهدف الى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء ، بالاضافة الى زيادة التعاون بين الهيئات العامة ، ومزيد من التطابق فى السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية الوطنية داخل المجموعة الاوروبية ٠

---

(١)معهد التخطيط القومى ، اثر قيام السوق الاوروبية المشتركة على مصر والمنطقة العربية ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٨٥) ، يناير ١٩٩٤٠

٢) المرحلة الثانية (٩٥-١٩٩٨) :

وتهدف الى استكمال الاجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الاوروبية المشتركة من قبل جميع الاعضاء ، والتخلى عن سد العجز فى الموازنات الحكومية عن طريق التعديل ، مع استبعاد أى مسئولية للمجموعة أو للدول الاعضاء عن التزامات أى عضو اخر من اعضائها ٠

ويتم فى هذه المرحلة تقييم اداء اقتصاديات الدول الاعضاء ، والتأكد من استعداد هذه الاقتصاديات للدخول فى المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط منها على سبيل المثال الايزيد معدل التضخم عن ١,٥٪ من معدل التضخم فى اكثر من ثلاث دول فى المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، بالاضافة الى عدم زيادة معدل سعر الفائدة للقروض طويلة الاجل عن ٢٠٪ ، بالنسبة لمتوسط معدل الفائدة فى اقل ثلاث دول فى المجموعة من حيث معدلات التضخم ٠

٣) المرحلة الثالثة (٩٩-٢٠٠٢) :

وتهدف الى انشاء البنك المركزى الاوروبى ، والذى يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الاوروبية ، واصدار العملة الموحده ، على أن يبدأ براسمال قدره ٤ مليار ايكو ، وتبلغ حصة المانيا فيه ٢٥٪ ٠

١-٤- أهداف السوق المشتركة :

بدأ تطبيق معاهدة روما فى يناير ١٩٥٨ ، وقد حددت المادتان الثانية والثالثة الاهداف والمبادئ التى قامت من اجلها المعاهدة (١) . ونصت المادة الثانية على أن أهداف المعاهدة إقامة سوق مشتركة ، والتنمية المتناسقة لاوجه النشاط الاقتصادى ، والتوسع المستمر المتوازن ، والاستقرار المضطرد والمتزايد، مع رفع مستمر وسريع لمستوى المعيشة ، وتوطيد العلاقات بين الدول الاعضاء .

فى حين نصت المادة الثالثة على الوسائل والاساليب التى يتم بها تحقيق اهداف المعاهدة عن طريق :

١) الغاء الرسوم والضرائب الجمركية والقيود الكمية على استيراد وتصدير السلع والبضائع ، وكذلك الاجراءات الاخرى ذات الاثر المساوى .
٢) وضع رسوم جمركية موحده وسياسة تجارية مشتركة بين الدول الاعضاء ازاء الدول الاخرى .
٣) ازالة العقبات التى تواجه حرية حركة الاشخاص والخدمات ورأس المال بين الدول الاعضاء .
٤) وضع سياسة زراعية مشتركة .
٥) وضع سياسة مشتركة للنقل .
٦) وضع نظام يضمن عدم اساءة استخدام المنافسة فى السوق المشتركة .
٧) إصدار تشريعات خاصة تضمن تناسق السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء واصلاح اى خلل فى ميزان المدفوعات .
٨) محاولة التقريب بين القوانين التشريعية المحلية للاعضاء لتنظيم اعمال السوق المشتركة .

---

(١) ى . و . كتزنجر ، تحدى السوق المشتركة ، سلسلة كتب من الشرق والغرب ، المؤسسة المصرية العامة للانباء والنشر والتوزيع والطباعة ، ١٩٦٢ .

٩) انشاء صندوق اجتماعى أوروبى لتحسين فرص التوظيف أمام العمال ورفع مستوى معيشتهم ٠

١٠) تكوين وانشاء بنك استثمار اوروبى لتسهيل عمليات التوسع الاقتصادى للاعضاء ، عن طريق خلق موارد جديدة ٠

١١) العمل على تعاون دول ومناطق ما وراء البحار مع اعضاء المعاهدة من آجل زيادة التجارة وتوجيه الجهود المشتركة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠

وكما تنص المادتان الثامنة والتاسعة (١) من المعاهدة على وجوب اقامة السوق المشتركة تدريجيا عبر فترة انتقال تبلغ اثنى عشر عاما مقسمه الى ثلاث مراحل مدة كل مرحلة اربعة اعوام ، على أن نهاية المرحلة الاولى والمنتهية فى ١٩٦١/١٢/٣١ مشروطه بموافقة الجمعية ومجلس الوزراء بأن التقدم الضرورى قد تم انجازه ٠ وهذه المرحلة قد تمتد الى ستة اعوام أو اكثر اذا استمر عدم الاتفاق بين الاعضاء ، كذلك يمكن للمراحل الاخرى أن تطول تبعا لموافقة مجلس الوزراء بالاجماع والا تمتد فترة الانتقال اكثر من خمسة عشرة عاما ٠ أى أنه فى حالة عدم استخدام فترة التأخير فيمكن للسوق المشتركة أن تعمل كاملة فى عام ١٩٧٠ ، فى حين أن استخدام فترة التأخير كلها قد يؤخر عملها كامله حتى عام ١٩٧٣ ٠

١-٥- سياسات السوق المشتركة :

يمكن القول أن الاهداف والاساليب السابقة لم توضع علّى اساس تفضيل التخطيط المركزى العام على المنافسة الحرة أو التأميم على حساب المشروعات الحرة أو العكس بل اتجهت سياسة السوق المشتركة بقدر من هذا وذاك ، ففى (٢) مجال الطاقة الذرية تسمح بالملكية العامة والاشراف العام ، وفى مجال

---

١) سيد كيرة ، السوق الاوروبية المشتركة ، مرجع سابق

٢) سيد كيرة ، السوق الاوروبية المشتركة ، مرجع سابق

الزراعة تؤيد المساعدات الحكومية والاشراف النوعى ، فى مجال تطوير المناطق المتخلفة تشجع التمويل العام ورأس المال الخاص ، وفى ميدان النقل تجمع بين التخطيط المركزى والمشروع الخاص والاوروبى والوطنى ، وفى مجال الصناعة وضعت مجموعة من القواعد المنسقة ، التى تتمتع فى ظلها كل مؤسسة خاصة على سبيل المثال شركة فيات ، أو مؤسسة مؤممة مثل رينو ، او مؤسسة مسلوبه الجنسية مثل فولكس فاجن بحرية المنافسة ٠

فالمعاهدة لاتشجع التأميم ولاترفضه ، كما تسمح بوضع اطار نقدى منسق وهذا هو السر فى تأييد الاشتراكيين والليبراليين ، بالاضافة الى المسيحيين الديمقراطيين لها ٠

ولتنفيذ المعاهدة قامت الدول الاعضاء بتخفيض الضرائب الجمركية على الواردات والصادرات من والى الاعضاء بنسبة ٥٠٪ ، ثم ألغت جميع القيود الكمية المفروضة على تجارة السلع الصناعية بين الدول الست ، كما خفضت الضرائب الجمركية على الواردات من بقية العالم بنسبة ٢٠٪ ، ٣٠٪ ، وكان من اثر ذلك ان زادت حجم التجارة بين الدول الاعضاء للنصف ، بالاضافة للتجارة بينها وبين دول العالم الى حد كبير ٠

١-٦-قواعد واسس الانضمام والارتباط والاتفاق مع السوق الاوروبية المشتركة

يمكن لبقية الدول الاوروبية ودول العالم الثالث من اقامة علاقات مع الاعضاء عن طريق ثلاث انواع من (١)العلاقات هى : العضوية ، والارتباط، والاتفاقيات الجمركية والتجارية ، وفيما يلى شرح مبسط لهذه الانواع :

---

١٠)صادق رياض صادق أبو العطا، اثر انتساب جمهورية مصر العربية للسوق الاوروبية المشتركة على هيكل الاقتصاد القومى الزراعى المصرى ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الازهر ، ١٩٨٩ ٠

١) العضوية :

حيث تقتصر العضوية للمجموعة على الدول الاوروبية التى تتمتع بتركيب اقتصادى وسياسى يماثل التركيب فى الدول المؤسسة لمعاهدة روما، ويجوز لكل دولة أوروبية أن تنضم للسوق الاوروبية المشتركة بعد موافقة الدول المؤسسة، ومن ثم لايقبل أى طلب من دولة غير أوروبية ، حيث أن الهدف الاساسى للمعاهدة هو الوحده الاوروبية من الجهتين الاقتصادية والسياسية ٠

وبعد الانضمام للسوق الاوروبية المشتركة تقبل الدولة المنضمه رقابة فوق قومية فى مجالات الدفاع والاجهزة السياسية والسياسة المالية والاقتصادية ، ويتضمن كذلك الولاء للنظم الديمقراطية للحكم ٠ ولا تكون العضوية كاملة الا بتطبيق هذه الشروط ٠

٢) الارتباط :

يطبق هذا النوع على الدول الاوروبية وغير الاوروبية التى تريد الارتباط بالسوق ، حيث أن العضو المرتبط ليس عضوا كاملا ، حيث لايلتزم بكل النظم الخاصة بالسوق ، كما انه يتمتع بالقدرة على إقامة علاقات مع مؤسسات السوق المختلفة ، أى أن الارتباط لايعد عضوية ، وانما شكل من اشكال التعاون بين الدول ٠ ويتم ارتباط اى دولة بالسوق المشتركة بعد الموافقة على ما يلى :

١) موافقة مجلس وزراء السوق بالاجماع على الاشتراك وذلك بعد أخذ رأى البرلمان الاوروبى ٠
٢) تصديق برلمانات الدول الاعضاء على الاشتراك اذا استدعى ذلك تعديلا لبعض احكام المعاهدة ٠

أما من الناحية السياسية فلا توجد شروط سياسية محددة لعملية الارتباط، إلا ان العلاقة تتضمن قبول المبادئ الاقتصادية للسوق والتى تتضمن نواحى سياسية ، مع توضيح التنوع الذى تتضمنه حالات الارتباط ودرجة الالتزام السياسى للعضو المرتبط ٠

وتوجد ثلاث طرق للارتباط هى : الاتفاقيات التجارية ، والاتفاقيات التفضيلية وأخيرا اتفاقيات المشاركة (العضوية الكاملة) ٠

وفيما يلى نبذه عن كل نوع :

أ) الارتباط المبنى على الاتفاقيات التجارية :

قد يكون بين الدول المرتبطة والسوق ، وإما أن يكون إتفاقا تجاريا وتعاونا فنيا وماليا ٠

١) - الاتفاق التجارى :

وتحصل بمقتضاه الدولة المرتبطة على بعض المزايا تشمل تخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع بنسب معينه يتفق عليها ، بالاضافة لتخفيض القيود الكمية على بعض السلع المصدرة لدول السوق ٠

٢) - الاتفاق التجارى والتعاون الفنى والمالى :

فمن الناحية التجارية تحصل الدولة المرتبطة على بعض المزايا التجارية التى تخفض من الحواجز الجمركية بالنسبة للمنتجات المصدرة للسوق ، أما من الناحية الفنية والمالية ،فتقدم دول السوق المعونة الفنية والخبرة والقروض الميسرة التى تحتاج اليها الدول المرتبطة فى الحدود المتفق عليها وينطبق هذا النوع على العديد من دول البحر المتوسط واقاليم ماوراء البحار ٠

ب) الارتباط المبنى على الاتفاقيات التفضيلية :

حيث يتم هذا النوع بين دول السوق وباقى دول العالم ، ولايشترط أن تكون الدولة أوروبية وهذا النوع من الارتباط له جوانب سياسية أخف وطأه منها فى حالة العضوية الكاملة ٠

ونود هنا الى ان هذا الارتباط يعد تمهيدا للعضوية الكاملة فى بعض الاحيان، كما حدث بالنسبة لكل من اليونان وأسبانيا والبرتغال قبل انضمامهم للسوق فى ١٩٨١ ، ١٩٨٦ ٠ كما ينطبق هذا النوع على العلاقة بين دول السوق ودول اتفاقية لومى ، وهى الدول التى كانت مستعمرات فيما مضى لدول السوق (فرنسا، انجلترا ، هولندا ، المانيا ، بلجيكا) ٠ وينقسم هذا النوع الى ما يلى:

١) ارتباط مبنى على مناطق التجارة الحرة :

ويتم فيه ازالة الحدود بين دول السوق أمام السلع الواردة من الدول والاقاليم المرتبطة كما يحدث بين دول السوق المشتركة ، مع الاختلاف فى أن

الدولة المرتبطة يمكن أن تفرض ماتراه ملائما من الضرائب أو الرسوم لحماية صناعتها الناشئة أو فى حالة الاغراق ، ومن ناحية اخرى تقوم الدول الاعضاء بتقديم المساعدات اللازمه لتمويل التنمية الاقتصادية سواء كانت فنية او مالية فى الحدود المتفق عليها • وهذا النوع من الارتباط له جوانبه السياسية والاقتصادية معا •

٢) الارتباط المبنى على الاتحاد الجمركى :

ويتم بين دولة أو مجموعة دول غالبا ماتكون أوروبية وبين السوق ، ويهدف هذا النوع الى تطوير الدول المرتبطة لتصل الى المستوى الذى يمكنها من الانضمام للسوق كدولة كاملة العضوية •

٣) الاتفاقيات الجمركية والتجارية :

وهذا النوع يتم خارج اطار الارتباط ، حيث يعد الاساس القانونى لاتفاقيات السوق مع دول العالم الثالث ، وتنص المادة (١١٣) من معاهدة روما على انه فى حالة الدخول فى مفاوضات مع دول العالم الثالث لابرام الاتفاقيات يجب على المفاوض كتابة توصيات لمجلس السوق ، الذى يسمح للمفوض ببدء مفاوضاته ، هذا الى جانب وجوب أن يجعل المفوض السوق على اتصال بالمفاوضات بهدف التشاور عن طريق لجنة خاصة تعين من قبل مجلس السوق، وذلك من خلال اطار التوجيهات التى يصدرها المجلس له •

١-٧- تقييم اتفاقية السوق الاوروبية المشتركة :

إن استمرار السوق الاوروبية المشتركة حتى الآن انما هو دليل على نجاح هذه التجربة فى خلق كيان اقتصادى وسياسى متماسك وفعال على مستوى الاقتصاد والسياسة العالمية ٠ إن اتفاقية السوق الاوروبية المشتركة تحمل فى طياتها جوانب ايجابية وأخرى سلبية اذا ما تم تقييمها كشكل من اشكال التكامل الاقتصادى والسياسى والعسكرى ، وفيما يلى موجز لاهم هذه الجوانب ٠

اولا - الجوانب الايجابية (١)

١- التوسع الجغرافى للسوق الاوروبية المشتركة حيث بدأت السوق بانشاء مجمع الفحم والصلب والمنظمة الاوروبية للطاقة النووية بين الدول الاوروبية الست (فرنسا - المانيا - ايطاليا - هولندا - بلجيكا - لوكسمبورج) ، ثم تلى ذلك توقيع المعاهدة المنشأة للسوق عام ١٩٥٧ فى روما ، ثم انضمت بريطانيا والدانمارك وايرلندا الى السوق فى عام ١٩٧٣، يليهم اليونان فى عام ١٩٨١ ، واخيرا بلغ عدد دول السوق اثنى عشر دولة عام ١٩٨٦ بانضمام كل من اسبانيا والبرتغال ٠

والمغزى الايجابى لهذا التوسع انما يدل اولا على نجاح التجربة ، مما استقطب اليها المزيد من الدول الاوروبية ٠ كما يدل ثانيا على مرونة سياسية واقتصادية واجتماعية متداولة بين الدول المؤسسة للسوق ، والدول التى انضمت اليها لاحقا ٠ ومن جهة ثالثة تدل التجربة على ادارك

---

(١) معهد التخطيط القومى ، اثر قيام السوق الاوروبية المشتركة على مصر والمنطقة العربية ، مرجع سابق من صـ٦٣-٦٩ ٠

سليم من جانب الدول الاعضاء بإن المستقبل للكيانات الاقتصادية والسياسية الكبيرة ، كما يؤكد قبول اعضاء جدد للسوق على صدق نوايا وأهداف مؤسسى السوق فى أن تكون السوق نواه لاوروبا الموحده ، وعاملا ايجابيا فى توسيع نطاق التبادل التجارى وزيادة فعاليته فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ٠

٢- التوسع الاجرائى فى اتجاه تحقيق الوحدة الاقتصادية الاندماجية الكاملة بين اعضاء السوق ، خاصة بعد إدخال تعديلات على اتفاقية روما فى عام ١٩٨٦ ، وهى الوثيقة المسماه "بالتشريع الاوروبى الموحد " ويقضى فيما يلى :

أ- تحقيق الوصول للاندماجية الكاملة بين الاعضاء ، بحيث تكون جميعها سوقا واحده تسمى السوق الداخلى ، تنتقل فيها الاشخاص والبضائع ورؤوس الاموال والخدمات وجميع عناصر الانتاج بحرية تامة ، مع العمل على توحيد ظروف ، وعوامل الانتاج فى فترة اقصاها عام ١٩٩٢ ٠

ب- العمل على تقويم مسارات اقتصاديات الدول الاعضاء ، بحيث تؤدى إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الاندماجية الكاملة ، مع تعاون الدول الاعضاء على انجاح النظام النقدى الاوروبى ٠

ج- تدعيم وحده النقد الحسابية الاوروبية (الايكو) ، والعمل على زيادة فعالية المؤسسات القائمة على ادارة النظام النقدى الاوروبى الموحد ، خاصة التعاون بين البنوك المركزية ٠

د- تنسيق السياسات الخارجية فى المجال السياسى من خلال التشريع الاوروبى الموحد ٠

٣- التوسع فى مجال التكامل النقدى بين الدول الاعضاء ، وذلك من خلال قرار المجلس الاوروبى عام ١٩٧٨ والخاص بأنشاء النظام النقدى الاوروبى، والذى بدأ العمل فى عام ١٩٧٩ فى شكل اتفاق بين البنوك المركزية

للدول الاعضاء على اتخاذ وحده نقد أوروبية (الايكو) قيمتها محددة بسلة عملات الدول الاعضاء على اساس اعطاء وزن لعملة كل دولة يتفق مع المستوى الاقتصادى لها ، مع تحديد اسعار عملات الدول الاعضاء بالمقارنة بهذه الوحده الحسابية ، وعدم السماح لهذه الاسعار بالتقلب إلا فى حدود ٢,٢٥٪ ارتفاعا أو انخفاضا ، وللمحافظة على هذا الثبات النسبى لاسعار العملات من خلال عمليات السوق المفتوحة فى أسواق الصرف ، انشئ صندوق لهذا الغرض برصيد ٣٥ مليار وحدة نقدية أوروبية • وتطور هذا النظام فى عشر سنوات ليصبح من أهم اركان التكامل الاوروبى ، حيث أدى هذا النظام الى التعاون فى مجال السياسة النقدية بين الاعضاء ، كما احدث تقدما فى ايجاد منطقة نقدية مستقرة فى أوروبا ، مما انعكس على الاستقرار الداخلى وتخفيض معدلات التضخم وتحقيق ثبات نسبى لاسعار الصرف بين عملات الدول الاعضاء بالرغم من الصعوبات والاستثناءات التى واجهت تنفيذ نظام النقد الاوروبى والذى التزمت به سبع دول من بين دول السوق هى الدانمارك وايرلندا والدول المؤسسة فيما عدا ايطاليا •

٤- مرونة الاتفاقية الأصلية للسوق ، والتى سمحت بإدخال تعديلات وتطورات عليها ، فقد كانت ملزمه بالتطبيق ، ولكنها تسمح باستثناءات تراعى ماقد يتعرض له الدول الاعضاء من ظروف وأزمات ، كما لم تستغل الدول الاعضاء هذه المرونه لنقض بنيانها والتخلص من التزاماتها ، نتيجة لوعى الدول الاعضاء واقتناعها بأهمية التكامل فيما بينها •

٥- التزام الدول الاعضاء الصارم بقواعد الديمقراطية والمشاركة فى اتخاذ القرارات ، سواء فيما يتعلق بالمفاوضات التى نتجت عن الاتفاقية أو حدود ومراحل تطبيقها ، مع تقرير الاستثناءات المؤقته فى احكامها ، هذا الاحترام الشديد لقواعد الديمقراطية السليمة هو الذى أسفر عن قبول الدول الاعضاء لقيام سلطات عليا فوق وطنية ، تصدر توصيات تلتزم بها حكومات وبرلمانات الدول الاعضاء •

ثانيا : الجوانب السلبية :

من أهم الجوانب السلبية لانشاء السوق الاوروبية المشتركة ما يلى :

١- عدم وجود ضوابط لمنع نمو الاحتكار تلتزم الدول الاعضاء باتباعها ، على الرغم من تأكيد وحماية المنافسة الحرة داخل دول السوق • لذا ظهرت مشكلة الرقابة على عمليات اندماج المشروعات والشركات والتى يتحتم مواجهتها قبل قيام أوروبا الموحده •

٢- غياب الاهتمام بالتعاون بين دول السوق والدول الاخرى ، حيث حرصت اتفاقية انشاء السوق على تأكيد امكانيات التعاون المتبادل بين دول السوق والدول الغير اعضاء فى اتجاهين : الاول خاص بالدول المسماه بدول ما وراء البحار ، والثانى خاص بدول حوض البحر الابيض المتوسط، لكن التوسع الجغرافى لدول السوق تم على حساب التعاون مع هذه الدول، حيث تضمحل فرص منح منتجات الدول غير الاعضاء فى المعاملة التفضيلية داخل السوق (فيما عدا اسرائيل)، هذا الى جانب التقدم الاقتصادى والتكنولوجى داخل دول السوق منذ انشائها وحتى الآن ، والذى ادى الى ايجاد بدائل صناعية للخامات التى كانت تستوردها من دول ماوراء البحار ، مما يوضح غياب الاهتمام بعلاقات التعاون بين دول السوق والدول غير الاعضاء فى التعديلات والتطورات التى أدخلت على اتفاقية السوق الاوروبية المشتركة فى العقدين الاخيرين •

كما يمكن القول ان تحقيق الاندماج الاقتصادى الكامل بين دول السوق سيضيف الى القوة الاحتكارية لشركاتها ومؤسساتها (فى مواجهة الدول الغير اعضاء) مزيدا من مقومات السيطرة او تدعيم مراكزها التفاوضية فى التعامل خارج نطاق السوق •

٢- علاقة مصر التجارية بالمجموعة الأقتصادية الاوربية :

٢-١- الاتفاق التجارى التفضيلى (١٩٧٣-١٩٧٧)

تبلورت صورة التعاون بين ج ٠م٠ع والمجموعة الاوربية فى شكل اتفاق تجارى تفضيلى بدءا من بداية عام ١٩٧٣ وقد استهدف هذا الاتفاق نمو التجارة بين الطرفين عن طريق التذليل المستمر للعقبات التى تعترض التبادل التجارى، بما يضمن تطوير ونمو هذا التبادل ، ولذا تضمن الاتفاق فتح باب الحوار بين الطرفين قبل نهايته بنحو ١٨ شهرا للوصول الى اتفاق يمكن فى ظله تحقيق التذليل الكامل لعقبات التجارة ٠ وقد تضمن الاتفاق التجارى التفضيلى بين مصر والمجموعة الاقتصادية الاوربية العديد من المميزات التى تحصل عليها مصر سواء فى المنتجات الصناعية او الزراعية ٠ وقد تمتعت المنتجات الزراعية وفقالهذا الاتفاق بتخفيضات شملت نحو ٥٠٪ من واردات المجموعة التى كانت خاضعة للتعريفة الجمركية وقد تراوحت نسبة التخفيض بين (١٤٪ - ٥٠٪)، إلا ان هذا التخفيض اقتصر بالنسبة لمنتجات معينه على كميات محدده خلال فترات معينه من السنة ٠

١ - تمتع كل من البرتقال واليوسفى والليمون المصدر من مصر للمجموعة بتخفيض جمركى قدره ٤٠٪ بشرط ان تكون اسعارها بعد التخفيض مساوية للاسعار الاسترشادية خلال فترة سريانها او تزيد عليها حيث تتحدد هذه الاسعار وفقا للقيمة المناسبة للسلعة تبعا لاختلاف درجاتها بالاضافة الى قيمة الرسوم الجمركية المفروضة عليها دون مصروفات الشحن وضرائب الاستيراد الاخرى مع اضافة نحو ١,٢ وحده حسابية لكل مائة جرام من السلعة ٠ وفى هذه الحالة اذا انخفض سعر السلعة عن الاسعار الاسترشادية تحرم السلعة من التخفيض الجمركى الممنوح لها بموجب الاتفاق التفضيلى ، ويرجع ذلك بالطبع الى رغبة السوق فى الحد من منافسة السلعة المستورده التى تنتج بتكلفة منخفضة عن تكلفة انتاجها فى دول المجموعة ٠

٢ - منح كل من البصل والثوم تخفيضات قدرها ٥٠٪ خلال الفترة من اول فبراير الى ٣٠ ابريل بالنسبة للبصل ومن اول فبراير الى ٣١ مايو بالنسبة للثوم اما تخفيضات البصل والثوم الجاف فتصل الى ١٤٪

٣ - تتمتع صادرات الارز المصرى للمجموعة بتخفيض قدره ٢٥٪ من متوسط الرسوم الاضافية فى حدود ٣١ طن سنويا بشرط ان تقوم مصر بفرض ضريبة خاصة مساوية لتخفيض الرسوم المحسوبة على أساس سعر الواردات للمجموعة معنى ذلك ان يدخل الارز المصرى الى دول المجموعة محملا سعره بقيمة الضريبة الجمركية الموحده مضافا اليها قيمة الرسوم الاضافية بالكامل فضلا عن العناصر الاخرى من تكلفة ونقل وتعبئة مما يؤدى الى انخفاض الطلب عليه نتيجة ارتفاع سعره عن مثيله الذى يتمتع بميزه تفضيلية ٠

- بالاضافة الى ذلك تمتعت بعض السلع الاخرى المصدره من مصر للمجموعة بتخفيضات بين ٢٥٪ - ٥٠٪ مثل الاسماك والجريب فروت والبطيخ والمانجو والبلح وبعض الخضر والفاكهة المحفوظة ٠ وجدير بالذكر انه قد تم استبعاد كل من البطاطس والطماطم من اى تخفيضات رغم اهميتها ٠

وبالنسبة لواردات مصر من المجموعة الاوربية تضمن الملحق الثانى من الاتفاقية (الاتفاق التجارى التفضيلى ٧٣-١٩٧٧) ثلاثة قوائم لسلع صناعية وزراعية تتمتع بتخفيضات منها القائمة الثالثة الخاصة بواردات مصر من الزيوت النباتية والشحوم الحيوانية وتتمتع بتخفيض قدره ٣٠٪ يتبعه تخفيض آخر قدره ١٠٪ اعتبارا من ١٩٧٤/١/١

ولتنفيذ تلك الاتفاقية فقد تكونت لجنة مشتركة بين الجانبين تكون مسئولة عن تنفيذ الاتفاقية على ان تقوم تلك اللجنة بعقد اجتماع سنوى بدعوه من رئيسها ٠ ولكن هذه اللجنة لم تقرر إقامة مؤسسات برلمانية

او تشريعية ، كما لم تذكر شيئا عن الوسائل المفروض اتباعها لحل المشاكل التى تبرز من جراء تطبيق الاتفاق وذلك فى حالة الفشل فى الوصول الى حل داخل اطار اللجنة ٠

٢-٢ اتفاق التعاون الشامل :

بناءا على طلب مصر زيادة المزايا الممنوحه لها بحيث تشمل الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية وفى الوقت الذى بدء فيه اتجاه المجموعة لزيادة المزايا الممنوحة لدول البحر المتوسط فى ضوء ماعرف "بالسياسة المتوسطة للسوق "فى اتفاقياته الجديدة ٠ وعلى هذا بدأت فى بروكسل الجولة الاولى للمفاوضات فى ١٩٧٦/١/٢٨ ثم الجولة الثانية فى اكتوبر من نفس العام ثم بدء ابرام اتفاق تعاون شامل لفترة غير محدده بالاضافة الى بروتوكول التعاون المالى الذى ابرم فى نفس التاريخ ٠

وفى ٢٨ سبتمبر ٨٧ تم التصديق على الاتفاق وبدأ سريانه اعتبارا من اول نوفمبر ١٩٨٧ ٠ وجدير بالذكر ان هذا الاتفاق قد حل محل الاتفاق التجارى التفضيلى الذى سبق الاشارة اليه ٠

وبناءا على هذا الاتفاق فقد اتسع مجال التعاون بين مصر والمجموعة ليشمل اتفاق تحصل مصر بموجبه على معونات غذائية من السوق وقد استهدف الاتفاق بصفة أساسية تنمية التعاون الشامل بين مصر والمجموعة بغية المساهمه فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر وتوطيد العلاقات بين الطرفين وقد تضمن الاتفاق ضمن بنوده منح تخفيضات على المنتجات الزراعية المصدره من مصر الى دول المجموعة بين ٤٠٪ - ٨٠٪ مع تحديد فترات زمنيه وحدود كمية لاستفادة بعض هذه السلع من التخفيضات الممنوحة وفيما يلى توضيح للميزات الممنوحة للمنتجات الزراعية ٠

١ - تمتع الارز باعفاء قدره ٢٥٪ من الرسوم الاضافية المفروضة فى دول السوق وذلك فى حدود ٣٢ الف طن على ان تقوم مصر بفرض رسم اضافى على صادراتها من الارز يعادل هذا التخفيض وتذهب حصيلته الى الخزانه المصرية ٠

٢ - تتمتع صادرات البطاطس بتخفيض قدره ٤٠٪ خلال الفترة من اول يناير الى ٣١ مارس ، والفاصوليا بتخفيض قدره ٦٠٪ خلال الفترة من اول نوفمبر الى ٣٠ ابريل ، والبصل الطازج من اول فبراير الى ٣٠ ابريل بتخفيض قدره ٦٠٪ والثوم من اول فبراير الى ٣١ مايو بتخفيض قدره ٥٠٪ ، والطماطم من اول ديسمبر الى ٣١ مارس بتخفيض قدره ٦٠٪ والبطيخ من اول ابريل الى ١٥ يونيو بتخفيض قدره ٥٠٪ ٠

٣ - منحت الاتفاقية كل من البرتقال واليوسفى والليمون تخفيضا قدره ٦٠٪ من الرسوم الجمركية الموحده فى حدود ٧ ألآف طن بشرط ان تكون اسعارها بعد التخفيض مساوية للاسعار الاسترشادية خلال فترة سريانها او تزيد عليها فإذا انخفضت قيمة السلعة بعد التخفيض الجمركى الممنوح لها عن الاسعار الاسترشادية تحرم من التخفيض الجمركى الممنوح بالاضافة الى فرض ٢\١ وحده حسابية لكل ١٠٠ كجم ٠

٢-٣-التوسع الأفقى للمجموعة الاقتصادية الأوربية وتعديل اتفاق التعاون الشامل:

لاشك أن علاقة مصر مع المجموعة الإقتصادية الأوربية والتى ترتكز على اتفاق التعاون الشامل الذى وقعه الطرفان فى يناير ١٩٧٧ وبدأ تطبيقة فى نوفمبر ١٩٨٧ سوف يلحقها التغيير ايجابيا أو سلبيا فيما يتعلق بالتفضيلات الجمركية أو الحصص الكمية اضافة الى أوجه التعاون الفنى والمالى ، وذلك نتيجة للتوسع الأفقى للمجموعة بانضمام دول جدد إستكمالا للبيت الأوروبى من ناحية أو بالتوسع الرأسى باستكمال خطوات السوق المشتركة واتمام الوحده النقدية والمالية والسياسية وصولا الى الوحده الاقتصادية ومن ثم الإندماج الكامل من

الناحية الاخرى وتناول الجزء الثانى من الاتفاق الشامل اهم اتفاقات الموائمه التى وقعتها مصر بعد موجات الانضمام التى شهدتها المجموعة بهدف سريان أحكام إتفاق التعاون الشامل على الدول المنضمه :

٢-٣-١ : إنضمام اليونان وتعديل اتفاق التعاون الشامل

بدأت الموجه الثانية من الإنضمام بتقدم اليونان للعضوية عام ١٩٧٥ إلا أنها لم تحمل رقم العضو العاشر الا فى يناير ١٩٨١ ، وظلت تسرى احكام إتفاق التعاون الشامل الذى ينظم علاقة مصر بالمجموعة على اليونان وفى بروكسل تم توقيع بروتوكول للانفاق بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٧ تضمن الأحكام التاليه :

- تلغى اليونان تدريجيا الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المعادل على الواردات فى الملحق (١) من البروتوكول والتى منشأها مصر وفقا للجدول الزمنى الوارد بالبروتوكول ٠
- يجوز لليونان أن تفرض قيودا كمية حتى ١٩٨٥/١٢/٣١ على المنتجات الوارده فى الملحق (٢) والتى منشأها مصر ٠
- تلغى اليونان فى ١٩٨١/١/١ الرسوم التى لها أثر يعادل الرسوم الجمركية والاجراءات ذات الأثر المعادل للقيود الكمية بالنسبة للمنتجات الواردة فى الملحق (٢) من معاهدة المجموعة والتى منشأها مصر ٠
- يتم تدريجيا إلغاء ودائع الاستيراد والمدفوعات النقدية المعمول بها فى اليونان فى ١٢/٣١ / ١٩٨٠ بالنسبة للواردات التى منشأها مصر وذلك خلال ٣ سنوات اعتبارا من ١٩٨١/١/١ وفقا للجدول الوارد بالبروتوكول (١) ٠

ويعد هذا البرتوكول والملاحق المرفقه به جزءا لايتجزأ من إتفاق التعاون الشامل ٠

---

١) جابر محمد الجزار : ماستريخت والإقتصاد المصرى ، الألف كتاب (الثانى) ١٤٦ - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٤

٢-٣-٢- إنضمام أسبانيا والبرتغال وتعديل اتفاق التعاون الشامل :

تضمن التوسع الثالث للمجموعة الاقتصادية الأوروبية إنضمام كل من البرتغال واسبانيا حيث بدأت مفاوضات البرتغال فى اكتوبر ١٩٧٨ وتلتها اسبانيا فى ٥ فبراير ١٩٧٩ (١) .

وبانتهاء المفاوضات تمتعت كل من البرتغال وأسبانيا بعضوية المجموعة فى اول يناير ١٩٨٦ وحتى تسرى أحكام التعاون على كل من البرتغال واسبانيا وقعت كل منهما بروتوكول يتضمن الاجراءات الانتقالية التى يتعين على كل منهما القيام بها لكى يصبحا طرفين فى اتفاق التعاون وبانتهاء الاجراءات الانتقالية تطبق الدولتان نفس الاحكام الوارده باتفاق التعاون الشامل مع مصر .

وفيما يلى اهم أحكام الإجراءات الإنتقالية التى ضمنها البروتوكول

الموقع مع اسبانيا :

- تفرض إسبانيا نفس الرسوم الجمركية التى تفرضها على وارداتها الصناعية من المجموعة على وارداتها من مصر باستثناء المنتجات الوارده بالملحق (١) من البرتوكول (١) .
- تلغى اسبانيا الرسوم الجمركية المفروضة على وارداتها من مصر تدريجيا وفقا للجدول الزمنى الوارد بالبروتوكول .
- تفرض اسبانيا قيودا كمية تتمثل فى حصص سنوية على السلع الوارده بالملحقين (٣،٢) من البروتوكول وذلك حتى ١٩٨٨/١٢/٣١ .

---

(١) سامى عفيفى حاتم (دكتور) : اوروبا المعاصرة ١٩٩٢ وانعكاساتها على الاقتصاد العالمى والعربى ، النشرة الاقتصادية ، شركة النصر للاستيراد والتصدير، يناير ١٩٩١

- تضمن البروتوكول زيادة سنوية لهذه الحصص تتراوح مابين ١٢-٢٥٪
- تقوم اسبانيا بفرض رسم يقلل الفرق بين الرسم الأساسى والرسم التفضيلى طبقا للجدول الزمنى الوارد بالبروتوكول بالنسبة للسلع المصرية فى الملحق الثانى من المعاهده ٠
- تؤجل اسبانيا تطبيق أى ترتيبات تفضيلية بالنسبة للخضر والفاكهة حتى ١٩٨٩/١٢/٣١ واعتبارا من ١٩٩٠/١/١ تقوم بفرض رسم يقلل الفرق بين معدل الرسم المفروض فعلا ومعدل الرسم الذى تطبقة المجموعة على الصادرات المصرية وفقا للجدول الزمنى بالبروتوكول ٠
- تفرض اسبانيا على منتجات الصيد المصرية رسما يخفض الفرق بين الرسم الاساسى والرسم التفضيلى وفقا للجدول الزمنى الوارد بالبروتوكول

الاجراءات الانتقالية المطبقة على البرتغال

تلغى البرتغال الرسوم الجمركية على وارداتها من المنتجات الصناعية التى منشأها مصر وذلك باستثناء السلع الوارده بالملحق (٧) من البروتوكول حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا وفقا للنسب الوارده بالجدول الزمنى بالبروتوكول ٠

تقوم البرتغال بالغاء الضرائب ذات الأثر المعادل للرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات التى منشأها مصر وتستثنى الضرائب التى تفرضها البرتغال على بعض وارداتها من مصر وفقا للنسب الوارده بالجدول الزمنى بالبروتوكول ٠

بالنسبة للمنتجات الواردة بالملحق الثانى من معاهده روما يفرض رسم يخفض الفرق بين الرسم الأساسى والرسم التفضيلى طبقا للنسب الوارده فى الجدول الزمنى بالبروتوكول ٠

تؤجل البرتغال تطبيق النظام التفضيلى الخاص بصادرات مصر من الفاكهة والخضروات والحبوب والأرز حتى ١٩٩٦/١/١م ونفرض خلال تلك الفترة رسما جمركيا يخفض الفرق بين معدل الرسوم الجمركية التى تفرضها البرتغال ومعدل الرسم التفضيلى ٠

بالنسبة لمنتجات الصيد المصرية تفرض البرتغال رسما جمركيا يخفض الفرق بين معدل الرسم الجمركى الاساسى ومعدل الرسم الجمركى التفضيلى وفقا للنسب الوارده بالجدول الزمنى بالبروتوكول ٠

يجوز للبرتغال حتى ١٩٩٢/١٢/٣١ تطبيق قيود كمية على وارداتها من مصر والمذكورة فى الملحق (١١) من البروتوكول ، كما يجوز لها الاحتفاظ بالقيود الكمية المفروضة على وارداتها من مصر فى الملحق (١٢) حتى ١٩٩٥/١٢/٣١ ، من الملحق (١٣) حتى ١٩٩٢/١٢/٣١ ٠

ويعتبر هذا البروتوكول والملاحق المرفقه به جزءا لايتجزأ من اتفاق التعاون الشامل ٠

٢-٣-٣- ثالثا: البروتوكول الاضافى لإنفاق التعاون بين مصر والمجموعة

ترتب على التوسع الافقى للمجموعة آثار سلبيه إنعكست على التبادل التجارى بين مصر والمجموعة وكذلك على التعاون الفنى والمالى خاصة وأن التوسع ضم دول جنوب البحر المتوسط ذات الصادرات المنافسة للصادرات المصرية فى اسواق المجموعة ، لذا فقد ادخلت بعض التعديلات على اتفاق التعاون بما يتيح لصادرات مصر الى المجموعة بعض المميزات التفضيلية الجديدة تعويضا عن الأثار السلبية لانضمام كل من اسبانيا والبرتغال لعضوية المجموعة والتى تضمنها بروتوكول الموائمه الموقع فى ١٩٨٣/٦/٢٥ على النحو التالى :

أ - السلع الزراعية :

يتم تخفيض الرسوم الجمركية على بعض بنود المنتجات الزراعية التى منشأها مصر وذلك بصفة تدريجية حتى تصل الى الاعفاء الكامل عام ١٩٩٦ وهى الفترة الانتقالية المحدده لإنضمام اسبانيا والبرتغال ، الإ أنه وفقا للسياسة المتوسطية التى تتبعها المجموعة مع دول جنوب البحر المتوسط ستتمتع الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية اعتبارا من ١٩٩٣/١/١ بدلا من عام ١٩٩٦ .

تخضع بعض المنتجات لحصص سنوية ثابتة يتم التصدير فى حدودها وهى البطاطس المبكره ٩٨ الف طن ، الفاصوليا الطازجة ٦٤٠٠ طن، البصل الطازج ١٠٠٠٠ طن ، البصل المجفف ٤٩٠٠ طن البرتقال الطازج ٧٠٠٠ طن ، كما تخضع بعض المنتجات لحصص ارشادية وهى الثوم الطازج ١٦٠٠ طن ، الثوم المجفف ١٠٠٠ طن ، كما تضمن البروتوكول بعض السلع الجديدة التى تم إضافتها الى قائمة صادرات مصر الزراعية وتتمتع بالتخفيضات الجمركية وتعامل نفس معاملة صادرات كل من اسبانيا والبرتغال وإن كانت محدوده بحصص ارشادية وهى : الخرشوف ١٠٠ طن ، شمام شتوى صغير ١٠٠ طن اما الخيار والكوسة والأسبرجى فلا تخضع لحصص ارشادية .

كما تضمن البروتوكول زيادة الحصص الكمية والاسترشادية بنسبة ٥٪ سنويا خلال الفترة من ٩٢-١٩٩٥ وذلك فى اطار السياسة المتوسطية للمجموعة .

يرتبط تخصيص الرسوم الجمركية على السلع المنصوص عليها فى المعاهدة بفترات زمنية محدده بحيث تسرى التعريفة الجمركية الموحده للمجموعة على ما يتم تصديره خارج هذه الفترات .

أرفق بالبروتوكول إعلان بشأن انشاء مجموعة عمل استشارية للبطاطس المبكرة لدراسة وضع اسواق البطاطس ويعين أعضائها من قبل حكومات الدول الرئيسية المصدره فى حوض البحر المتوسط والدول المستورده فى المجموعة الأوربية ، وترأس هذه المجموعة اللجنة الأوربية وتجتمع على الأقل ثلاث مرات كل عام ٠

ب - السلع الصناعيـة

تعفى الصادرات الصناعية المصرية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المعادل باستثناء بعض المنتجات الزراعية المصنعه والتى يضمها الملحق (أ) بالإتفاق وتشمل (اللاكتوز والجلوكوز - البيرة - الفرموت وأنبذه من العنب الطازج وكحول إثيلى _ مستحضرات كحولية مركبة - مشروبات روحية - كازيين وأملاحه ومشتقاته - زلال البومين وأملاحه ومشتقاته) ، أما بالنسبة للسلع الناتجة عن تصنيع المنتجات الزراعية فى الملحق (ح) ٠ يقتصر الاعفاء من الرسوم الجمركية على العنصر الثابت من الرسوم على الواردات وتتضمن المصنوعات السكرية - الشيكولاته - المولت - عجائن غذائية - منتجات أساسها الحبوب مثل الكورن فليكس - رقائق الخبز - بقسماط - منتجات المخابز الفاخرة - خمائر طبيعية - مستحضرات غذائية محتوية على سكر - ليمونادة - مستحضرات طلاء أساسها النشا ٠

جميع السلع الصناعية محرره بالكامل من جميع القيود الكمية والاجراءات ذات الأثر المعادل ، باستثناء غزل القطن والأقمشة القطنية فتخضع لحصص سنوية يتم تحديدها فى اطار ترتيبات ودية يتفق عليها مع المجموعة لتنظيم الصادرات المصرية من هذه المنتجات ، وهى معفاه من الرسوم وقد تم عقد آخر ترتيبات لصادرات مصر من الغزل والأقمشة القطنية للدول الاعضاء فى عام ١٩٩١ ولايدخل فى حساب تلك الحصص ماتستورده دول المجموعة بغرض اعادة تصديره ٠

وأخيرا تضمن الأتفاق مايسمى بشرط المرونة خلال مراحل التنفيذ ، بما يكفل المبادلة بين حصص الغزل والاقمشة بدون عوائق سواء بين الدول الاعضاء او من عام لاخر مع مرونه بتحرير ١٠٪ من الحصة سنويا ابتداء من عام ١٩٩٣ حتى يتم تحريرها نهائيا عام ٢٠٠٣ م وطبقا لبروتوكول الموائمه الموقع فى ١٩٨٧/٦/٢٥م فقد تم الغاء القيود الكمية والاجراءات ذات الاثر المعادل على بعض صادرات مصر من المنتجات النسيجية الوارده بالملحق (ب) من الاتفاق وتضم نحو ٣٢ منتجا نسيجيا ٠

تنص المادة (٥) من البروتوكول على انشاء لجنة للتعاون الإقتصادى والتجارى مهمتها تبادل المعلومات المتعلقة بالمبادلات التجارية والتعاون فيما يشمله الاتفاق واعتبارا من عام ١٩٩٥ تقيم نتائج التعاون بين الطرفين لوضع أسس التطور المستقبلية فى ضوء الأهداف المحدده بالإتفاق ٠

ويعتبر هذا البروتوكول جزءا لايتجزأ من اتفاق التعاون الشامل ٠

واستمرارا للتفاوض بين مصر ودول المجموعة الاوربية عقدت فى بروكسل خلال يناير ١٩٩٥ جولة جديدة للتفاوض بشأن زيادة المميزات الممنوحة للصادرات الزراعية المصرية فى اتفاق التعاون الشامل الذى وقع فى عام ١٩٧٧وذلك بعد انضمام اليونان الى الاتحاد الأوروبى عام ١٩٨١ ثم اسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦ وتأثيرها الواضح على منافسة الصادرات الزراعية المصرية للميزات التى تحصل عليها هذه الدول نتيجة إنضمامها للسوق كدول أعضاء وفى ضوء التقارب الواضح للإتحاد الأوروبى مع دول جنوب البحر المتوسط من خلال السياسة المتوسطية طلبت مصر عقد إتفاق شراكة وفى الجولة الأولى أوضح الجانب الأوروبى وجهة نظر الإتحاد والتى تتلخص فى ابقاء القواعد المعمول بها فى الاتفاق الحالى فى مجال التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية

بين مصر والاتحاد على ماهى عليه لمدة ٥ سنوات يتم بعدها تحليل وتقييم الوضع والتفاوض بشأن ما يمكن إدخاله من تعديلات (١)، أما الجانب المصرى فيطالب بتحرير تجاره السلع الزراعية أسوه بالسلع الصناعية وخاصة أن لمصر ميزه نسبيه فى إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية المصدره لأوروبا خاصة الخضر والفاكهة كما أن استراتيجية التنمية الزراعية التى أعدتها وزارة الزراعة بالاشتراك مع البنك الدولى وعدد من المنظمات الدولية وعرضت فى نادى باريس فى يناير ١٩٩٤ تركز على تصدير الحاصلات الزراعية ذات الميزه النسبيه واعتبار التصدير عاملا هاما فى تحقيق الأمن الغذائى ٠

إلا أن الجانب الأوروبى يرى أن التحرير الكامل لتجارة السلع الزراعية يتطلب إدخال العديد من السياسات الزراعية فى دول الإتحاد وهى تعد مهيأه حاليا لإدخالها فى اطار سياسة الحماية التى تتبعها بالنسبة للإنتاج الزراعى ٠

وفى محاولة للتقريب بين وجهات النظر أبدى الجانب الأوروبى استعداده للإستجابة إلى مطلب مصر من حيث تخفيض قيود الحصص والمواسم والتعريفات الجمركية ومواصفات الجودة المطبقة فى اطار الإتفاق الحالى على السلع الزراعية التصديرية من مصر الى دول الاتحاد بالاضافة الى توسيع قائمة السلع التصديرية بما يسهم فى زيادة الصادرات الى دول الإتحاد وبالتالى تسهل تحديد إحتياجات قطاع الزراعة من الجانب الأوروبى فى مجال التعاون الفنى والتكنولوجى وتنمية الموارد البشرية والتدريب بالاضافة الى التأهيل وبناء القدرات وكذلك المعونة المالية والإستثمارية المباشرة ٠

---

(١) المصدر : سعد نصار (دكتور) : وجهة نظر الزراعة المصرية فى التفاوض بين مصر والاتحاد الاوروبى ، جريدة الأهرام ، العدد ٣٩٦٠٥ ، السنة ١١٩ ، ١٩٩٥/٢/٤ القاهرة ٠

كما أضاف الجانب الأوروبى أن قيام قطاعات الإقتصاد القومى بإعداد استراتيجيات مماثلة لهم كثيرا فى نجاح التفاوض وبسرعة التوصل إلى اتفاق الشراكه الجارى التفاوض بشأنه ٠

ولما كان قطاع الزراعة من القطاعات الرائده فى تطبيق برنامج الاصلاح والتحرير الإقتصادى وتشجيع القطاع الخاص بالإضافة إلى تحقيق انجازات ملموسة فى مجالات نقل التكنولوجيا الحديثة والتنمية الرأسية والأفقية فإن احتياجه للعون الفنى والتكنولوجية والمالى لن يكون بنفس درجة القطاعات الأخرى الا أن ذلك لايعنى وقف المساعدات للقطاع الزراعى بإعتباره الركيزه الأساسية للإقتصاد القومى المصرى ٠

وفى نهاية الجولة إتفق على عقد الجولة الثانية بالقاهرة فى الفترة من ١-٤ ابريل عام ١٩٩٥ كما تم تحديد القطاعات المستعده للبدأ فى مفاوضات إتفاق الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبى ومنها قطاع الأعمال العام ، والصناعة وكذلك قطاع التجارة الخارجية والجمارك والتعاون المالى والإقتصادى ٠

٢-٤- التجارة الخارجية المصرية :

تؤثر التجارة الخارجية المصرية الى درجة كبيرة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يجعلها هدف اساسى امام المخطط المصرى وتتكاتف كافة الجهود من اجل النهوض بحجم التجارة الخارجية وبصفة أساسية فى جانب الصادرات حيث يعانى الميزان التجارى المصرى من عجز كبير ودائم خلال فترات طويلة ماضية ومن الجدول (٣-١) يتبين ان عجز الميزان التجارى قد تراوح خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣ بين حد ادنى نحو ١٠,٩ مليار جنيه عام ١٩٨٩ وحد اقصى نحو ١٧,٩ مليار جنيه عام ١٩٩٠ ٠ وبالتالى فإن نسبة تغطية الصادرات للواردات تراوحت بين ٢٨٪ عام ١٩٩٠ و ٤٦,٦٪ عام ١٩٩١ وهو مايؤثر سلبا على قدره الاقتصاد المصرى وتعثر برامج التنمية ٠ من خلال مضاعف التجارة وتسرب العملات الأجنبية ٠

جدول (٣-١)
الميزان التجارى لجمهورية مصر العربية
خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣

بالمليون جنيه

السنة	الصادرات (١)	الواردات (٢)	الميزان (٣)	نسبة تغطية الصادرات للواردات (١) ÷ (٢) ٪
١٩٨٩	٥٧٣٤	١٦٦٢٤	-١٠٨٩٠	٣٤,٥
١٩٩٠	٦٩٥٤	٢٤٨٢٣	-١٧٨٦٩	٢٨,٠
١٩٩١	١١٧٦٥	٢٥٢١٦	-١٣٤٥١	٤٦,٦
١٩٩٢	١٠٣٧٤	٢٧٦٥٦	-١٧٢٨٢	٣٧,٥
١٩٩٣	١٠٥٩٦	٢٧٥٥١	-١٦٩٥٥	٣٨,٥

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، الجزء الاول ، يونيو ١٩٩٤ .

وبدراسة اجمالى حركة التجارة الخارجية والميزان التجارى بين مصر ومجموعات دول العالم الجغرافية يتبين ان دول اوربا الغربية تعتبر الشريك التجارى الاول لمصر حيث بلغت جملة الصادرات المصرية الى تلك المجموعة الاوروبية عام ١٩٩٢ نحو ٣,٩٧ مليار جنيه مقابل نحو ١٢,١ مليار جنيه واردات من نفس الدول محققه بذلك عجزا تجاريا قدره نحو ٨,١ مليار جنيه فى نفس العام ٠ وفى عام ١٩٩٣ انخفضت الصادرات المصرية الى تلك المجموعة من الدول انخفاضا طفيفا حيث بلغت ٣,٩٦ مليار جنيه فى حين زادت الواردات المصرية الى ١٣ مليار جنيه بعجز قدره ٩,١ مليار جنيه فى نفس العام وبزيادة قدرها ٩٨٤ مليون جنيه عن عام ١٩٩٢ ٠

وتأتى دول آسيا فى المرتبة الثانية بين دول العالم من حيث حركة التجارة بينها وبين مصر حيث بلغت الصادرات المصرية لهذه الدول نحو ٢ مليار جنيه عام ١٩٩٢ انخفضت الى نحو ١,٩ مليار جنيه عام ١٩٩٣ ايضا انخفضت الوارادات المصرية من تلك الدول بنفس الدرجة تقريبا من ٤,٣ مليار جنيه عام ١٩٩٢ الى ٤,٢ مليار جنيه عام ١٩٩٣ وقد حقق الميزان التجارى بين مصر ودول آسيا عجزا بلغ نحو ٢,٣١ مليار جنيه عام ١٩٩٣ مقابل نحو ٢,٢٧ مليار جنيه عام ١٩٩٢ ٠

اما دول اوربا الشرقية فقد حقق الميزان التجارى بينهما وبين مصر عجزا بلغ نحو ١,٣ مليار جنيه عام ١٩٩٣ مقابل نحو ١,١ مليار جنيه عام ١٩٩٢ ٠

وتشير حركة التجارة بين مصر والدول العربية ان الميزان التجارى بينهما قد حقق فائضا لصالح مصر بلغ نحو ٩٧٣ مليون جنيه عام ١٩٩٢ ثم حقق عجزا قدره ١,١ مليار جنيه عام ١٩٩٣ وجدير بالذكر ان حركة التجارة بين مصر والدول العربية لاترقى الى المأمول منها فى ضوء الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والمكانية بين مصر والدول العربية مما يتطلب العمل على تنمية التعاون التجارى بينهما باعتبارها مستقبل التعاون التجارى فى المرحلة المقبله٠

جدول (٣-٧)
اجمالى حركة التجارة بين مصر ومجموعات دول العالم
عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣

بالمليون جنيه

المجموعة	الترتيب	١٩٩٢			١٩٩٣		
		الصادرات	الواردات	الميزان	الصادرات	الواردات	الميزان
الدول العربية	٣	١٨١١	٨٣٨	+٩٧٣	١٧٩٤	٧٢٣	-١٠٧١
اوربا الشرقية		١٠٥٦	٢١١١	-١٠٥٥	٩٨٨	٢٣٣٥	-١٣٤٧
دول اوربا الغربية	١	٣٩٧٣	١٢١٢٤	-٨١٥١	٣٩٥٩	١٣٠٩٤	-٩١٣٥
دول آسيا	٢	٢٠١٣	٤٢٨٨	-٢٢٧٥	١٨٩٥	٤٢٠٦	-٢٣١١
دول افريقيا		٤٨	٢٧١	-٢٢٣	٩٨	٢٤٩	-١٥١
دول امريكا الشمالية		٩٧٧	٥١١٩	-٤١٤٢	١٤٧٢	٤٣٠٦	-٢٨٣٤
دول امريكا الوسطى		١٤	٥٠	-٣٦	٦٠	٦٠٠	+٥٤
دول امريكا الجنوبية		٩	٨١٥	-٨٠٦	١١	٦٥١	-٦٤٠
الاقيانوسية		٥	٩٧٢	-٩٦٧	٥	٧٨٥	-٧٨٠

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، يونيو ١٩٩٤

٢-٥- التجارة الخارجية بين مصر والمجموعة الاوروبية

سبق الاشارة الى ان دول اوربا الغربية تأتى فى المرتبة الاولى بين مناطق العالم فى حركة التجارة الخارجية المصرية ولتحديد العلاقة التجارية بين مصر ودول المجموعة الاوربية الاثنى عشر يتبين انه فى عام ١٩٩٣ أحتلت ايطاليا المركز الاول بين دول المجموعة المستورده من مصر حيث بلغت الصادرات المصرية اليها نحو ١,٣ مليار جنيه فى نفس العام ثم جاءت هولندا فى المركز الثانى (٥٨٠ مليون جنيه) ثم فرنسا فى المركز الثالث (٥٢٤ مليون جنيه) ٠

وفى نفس العام بلغت الصادرات المصرية الى ايرلندا نحو ٧ مليون جنيه فقط فى حين لم تصدر مصر الى لوكسمبرج فى نفس العام ٠ وعلى الجانب الاخر احتلت المانيا المركز الاول بين دول المجموعة من حيث صادراتها الى مصر بنحو ٣ مليار جنيه فى حين بلغت تلك الصادرات من ايطاليا نحو ٢,٣ مليار جنيه ومن هولندا ١,٨ مليار جنيه ٠ ومن هنا فقد حقق الميزان التجارى اكبر عجز له مع المانيا (٢,٥ مليار جنيه) وفرنسا (١,٣ مليار جنيه) ٠

وجدير بالذكر وكما تبين من جدول (٣-٣) ان الميزان التجارى بين مصر ودول المجموعة الاوروبية لم يحقق اى فائض مع اى من دول المجموعة خلال عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ٠

٢-٦- التجارة الخارجية الزراعية المصرية

من الجدول رقم (٣-٤) يتبين ان قيمة الصادرات الزراعية المصرية قد تراوحت خلال الفترة ٨٨/٨٧ - ٩٤/٩٣ بين حد ادنى بلغ نحو ٥٦٨ مليون جنيه عام ٨٩/٨٨ وحد أقصى بلغ نحو ١٥٦٦ مليون جنيه عام ٩١/٩٠ بمتوسط نحو ٩٥٤ مليون جنيه للفترة المذكورة ٠

جدول (٣-٣)
الميزان التجارى بين مصر ودول المجموعة الاوربية
خلال عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣

القيمة بالمليون جنيه

الدول	١٩٩٢			١٩٩٣		
	صادرات	واردات	الميزان	صادرات	واردات	الميزان
اسبانيا	٢٤٢	٤٥٩	(٢١٧)	٣٣٩	٤٥٨	(١١٧)
البرتغال	٦٦	١٧	(٤٩)	١٩	١٩	-
الدانمرك	٣٧	٣٠١	(٢٦٤)	٣٧	٢٩٦	(٢٥٩)
المملكة المتحدة	٣٤١	١٢٠٥	(٨٦٤)	٢٨٦	١١٣٢	(٨٤٦)
ايرلندا	١٠	١٤٢	(١٣٢)	٧	٣٨٠	(٣٧٣)
ايطاليا	١٤٤٤	١٨١٣	(٣٦٩)	١٣٤٧	٢٢٨٧	(٩٤٠)
بلجيكا	١٩٣	٥٦٨	(٣٧٥)	١٤٦	٦٠٦	(٤٦٠)
المانيا	٤٢٣	٢٨٧٢	(٢٤٤٩)	٤٤٣	٢٩٩٢	(٢٥٤٩)
فرنسا	٤٣١	١٣٨٣	(٩٥٢)	٥٢٤	١٨٢٩	(١٣٠٥)
هولندا	٥٨٤	٩٨٩	(٤٠٥)	٥٨٠	٩٥٦	(٣٧٦)
لوكسمبرج	-	١	(١)	-	٣	(٣)
اليونان	*	*	*	٤٢٢	٢١٧	(٢٠٥)
السوق الاوربية المشتركة	-	١	(١)	-	٢٠	(٢٠)

* غير متوفر

المصدر :

جمعت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، يناير /ديسمبر ١٩٩٣ .

جدول (٣-٤)
الاهمية النسبية للصادرات الزراعية المصرية الى اجمالى الصادرات السلعية خلال الفترة ٨٨/٨٧ - ٩٤/٩٣

بالمليون جنيه

السنوات	الصادرات السلعية	الصادرات الزراعية	
		قيمه	٪من السلعة
٨٨/٨٧	٤٦١٥	٦٣٢	١٣,٧
٨٩/٨٨	٤٢٠٨	٥٦٨	١٣,٥
٩٠/٨٩	٦٩٤٢	٧٥٧	١٠,٩
٩١/٩٠	١٣٨٠٣	١٥٦٦	١١,٣
٩٢/٩١	١٥٣٦٨	١٠٢٧	٦,٧
٩٣/٩٢	١٤٦٩٣	٩٧٧	٦,٦
٩٤/٩٣	١٤١٠٩	١١٥٦	٨,٢
متوسط الفترة	١٠٥٣٤	٩٥٤,٧	٩,٠٦

المصدر :

وزارة التخطيط ، تقارير متابعة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية - سنوات الفترة ٨٧ /٨٨ - ٩٤/٩٣.

وعلى الرغم من الزيادة التى شهدتها قيمة الصادرات الزراعية المصرية فى نهاية الفترة مقارنه ببدايتها الا ان نسبة تلك الصادرات الى اجمالى الصادرات السلعية المصرية تشير الى الزيادة فى المكونات الاخرى من الصادرات السلعية وعدم قدره الصادرات الزراعية على ملاحقه هذه الزيادة مما ادى الى انخفاض نسبة الصادرات الزراعية الى الصادرات السلعية من ١٣,٧٪ فى بداية الفترة الى ٨,٢٪ عام ١٩٩٤/٩٣ ٠

٢-٦-١- العلاقة بين الانتاج والصادرات الزراعية :

وللتعرف على العلاقة بين كل من الانتاج والصادرات الزراعية من بعض المحاصيل الهامة يتبين ان نسبة الصادرات الى الانتاج تشير الى محدودية القدره التصديرية المصرية والتى تعتمد فى المقام الاول على تصدير فائض الاستهلاك المحلى حيث بلغت نسبة الصادرات المصرية من البرتقال الى انتاجه عام ١٩٩٢ نحو ٦,١٪ مقابل حد اقصى لهذه النسبة نحو ١٠,٩٪ عام ١٩٨٩ ايضا٠

بلغت تلك النسبة (الصادرات الى الانتاج) فى محصول القطن نحو ٤,٨٪ عام ١٩٩٢ فحققت بذلك ادنى مستوياتها حيث بلغت تلك النسبة اقصاها عام ١٩٨٤ بنحو ١٩,٦٪ ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى ما انتاب انتاج القطن المصرى فى الفترة الاخيرة من اضطربات كبيرة خاصة فى الانتاجية الفدانية الامر الذى انعكس على المتاح للتصدير جدول (٣-٥) ٠

جدول (٣-٥)
نسبة الصادرات الى الانتاج من بعض الزروع التصديرية الهامة فى مصر خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٢

٪

المحصول / السنوات	القطن	البرتقال	البطاطس	البصل
١٩٨٢	١٦,٢	٩,٣	١٣,٨	٢,٢
١٩٨٣	١٦,٦	١٣,٦	١٣,٨	٤,٥
١٩٨٤	١٩,٦	١٣,٧	١٨,٥	٣,٥
١٩٨٥	١٢,٤	١٣,٨	٨,٧	٢,٨
١٩٨٦	١٣,٤	٦,١	٧,٥	٢,٤
١٩٨٧	١٣,٧	٨,٠	٦,٨	٣,٧
١٩٨٨	٩,٤	٧,١	٨,٩	٤,٧
١٩٨٩	٧,٣	١٠,٩	٩,٤	٦,٤
١٩٩٠	٤,٨	٩,٢	٨,٣	٦,٣
١٩٩١	١,٦	٦,٨	١٢,٢	٧,٤
١٩٩٢	٤,٨	٦,١	١١,٦	١١,٤

المصدر :

جمعت وحسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،الكتاب الاحصائى السنوى والنشرة السنوية للتجارة الخارجية ، اعداد متفرقة .

٢-٦-٢- الصادرات المصرية من البرتقال :

بينت احدى الدراسات (١)ان هناك اتجاها متزايدا لمساحة كافة اصناف الموالح باستثناء البرتقال السكرى (يعزى ذلك الى التفضيل النسبى للمستهلك المصرى للاصناف الاخرى من الموالح) وقد قدرت الدراسة ان انتاج اليوسفى سوف يزيد الى ثلاثة امثال المنتج حاليا ونحومثلين او اكثر من البرتقال ابوسرة والبلدى • ومما لاشك فيه ان ذلك انما يعطى دلاله على ضرورة مواجهة هذه الزيادة خاصة فى ضوء صعوبة استيعابها من خلال الطلب المحلى الا اذا كان ذلك على حساب اتجاه اسعار هذه الزروع للإنخفاض خاصة على مستوى المزرعه مما يؤثر على المنتجين لهذه السلع وبالتالى الانتاج فى المدى المتوسط •

ومن هنا فإن الاهتمام بالتصدير وفتح اسواق خارجية جديدة او/و زيادة الطاقة الاستيعابية للاسواق الحالية للموالح المصرية بالاضافة الى زيادة التصنيع باشكاله المتعدده الامر الذى يؤدى فى النهاية الى التأثير على العرض وتنظيمه وفى الوقت نفسه زيادة الطلب وتنويعه •

وجدير بالذكر ان البرتقال يشغل وحده ٧٤,٤٪ من مساحة أصناف الموالح مجتمعه • ايضا يمثل البرتقال نحو ٧٨,٤٪ من جملة انتاج الموالح خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢ وان هذا الانتاج يتزايد سنويا بنحو ٦٢,٢ الف طن •

وتعد الموالح من اهم محاصيل التصدير بعد القطن المصرى الذى يمثل المحصول التصديرى الاول ، وتلعب الصادرات من الموالح دورا هاما فى الميزان التجارى المصرى اذ تساهم بنحو ٢٥٪ (٢) من المتوسط السنوى لاجمالى

---

١) محمد كامل ريحان (دكتور) نماذج استجابات العرض لاهم حاصلات الخضر والفاكهة المصرية • الندوه القومية للسياسات الزراعية فى جمهورية مصر العربية ، وزارة الزراعة ، ومنظمة الأغذية والزراعة FAO ، يناير ١٩٩٢

٢) هدى صالح النمر (دكتور) ، اتجاهات التجارة العالمية والصادرات المصرية من الموالح ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٥٧٣ ، يناير ١٩٩٤ •

الصادرات الزراعية خلال الفترة ٨٦-١٩٩٠ ٠ وتتمثل معظم الصادرات المصرية من الموالح فى البرتقال الطازج ، حيث يمثل المتوسط السنوى لكمية وقيمة صادراته نحو ٩٨,٢٪ من المتوسط السنوى الاجمالى لكمية وقيمة الصادرات من الموالح خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ ، تراجعت تلك الاهمية النسبية الى نحو ٩٢٪ بالنسبة للكمية و٩١٪ بالنسبة للقيمة وذلك خلال الفترة ٨٦-١٩٩٢ ٠

وتصدر مصر البرتقال الى العديد من دول العالم وتأتى دول اتحاد جمهوريات السوفيت سواء قبل الانفصال (الاتحاد السوفيتى) او بعد الانفصال (اتحاد جمهوريات السوفيت) سواء كدول متحدة اومنفصله فى مقدمه الدول المستوردة للبرتقال المصرى ، فخلال الفترة ٨١-١٩٨٤ استأثر الاتحاد السوفيتى بنحو ٥٦٪ من متوسط جملة صادرات مصر من البرتقال ونحو ٤٧,٦٪ كمتوسط للفترة ٨٥-١٩٨٨ ، ومن الجدول (٣-٦) يتبين ان اتحاد الجمهوريات السوفيت قد استأثر بنحو ٥٣,٦٪ من صادرات مصر من البرتقال عام ١٩٩١حيث حصلت على نحو ٥٩,٥ الف طن من جملة الصادرات المصرية من البرتقال فى نفس العام والتى بلغت نحو ١١١ الف طن ٠

وفى عام ١٩٩٢ حصل الاتحاد مجتمعا على نحو ٢٢,٤٪ من صادرات مصر من البرتقال بينما حصلت روسيا الاتحادية على نحو ١٩,٨ ، اى ان دول منطقة روسيا قد حصلت على نحو ٤٢,٢٪ من جملة صادرات مصر من البرتقال فى نفس العام ٠ وفى عام ١٩٩٣ توجهت الصادرات المصرية من البرتقال الى روسيا الاتحادية بنسبة ٤١,٢٪ فى حين لم تستورد دول الاتحاد الاخرى اى كميات من البرتقال المصرى فى نفس العام ٠

وتعتبر دول المجموعة الاوروبية الشريك الدائم والمستقر فى استيراد البرتقال المصرى حيث بلغت الصادرات المصرية من البرتقال الى دول المجموعة عام ١٩٩٣ نحو ٢٢,٦ الف طن بنسبة ٤٠,٢٪ من جملة صادرات مصرمن البرتقال فى نفس العام مقابل ٢٣,٩ الف طن عام ١٩٩١ وبنسبة ٢١,٥٪ ويرجع انخفاض

الصادرات الزراعية خلال الفترة ٨٦-١٩٩٠ ٠ وتتمثل معظم الصادرات المصرية من الموالح فى البرتقال الطازج ، حيث يمثل المتوسط السنوى لكمية وقيمة صادراته نحو ٩٨,٢٪ من المتوسط السنوى الاجمالى لكمية وقيمة الصادرات من الموالح خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ ، تراجعت تلك الاهمية النسبية الى نحو ٩٢٪ بالنسبة للكمية و٩١٪ بالنسبة للقيمة وذلك خلال الفترة ٨٦-١٩٩٢ ٠

وتصدر مصر البرتقال الى العديد من دول العالم وتأتى دول اتحاد جمهوريات السوفيت سواء قبل الانفصال (الاتحاد السوفيتى) او بعد الانفصال (اتحاد جمهوريات السوفيت) سواء كدول متحدة اومنفصله فى مقدمه الدول المستوردة للبرتقال المصرى ، فخلال الفترة ٨١-١٩٨٤ استأثر الاتحاد السوفيتى بنحو ٥٦٪ من متوسط جملة صادرات مصر من البرتقال ونحو ٤٧,٦٪ كمتوسط للفترة ٨٥-١٩٨٨ ، ومن الجدول (٣-٦) يتبين ان اتحاد الجمهوريات السوفيت قد استأثر بنحو ٥٣,٦٪ من صادرات مصر من البرتقال عام ١٩٩١حيث حصلت على نحو ٥٩,٥ الف طن من جملة الصادرات المصرية من البرتقال فى نفس العام والتى بلغت نحو ١١١ الف طن ٠

وفى عام ١٩٩٢ حصل الاتحاد مجتمعا على نحو ٢٢,٤٪ من صادرات مصر من البرتقال بينما حصلت روسيا الاتحادية على نحو ١٩,٨ ، اى ان دول منطقة روسيا قد حصلت على نحو ٤٢,٢٪ من جملة صادرات مصر من البرتقال فى نفس العام ٠ وفى عام ١٩٩٣ توجهت الصادرات المصرية من البرتقال الى روسيا الاتحادية بنسبة ٤١,٢٪ فى حين لم تستورد دول الاتحاد الاخرى اى كميات من البرتقال المصرى فى نفس العام ٠

وتعتبر دول المجموعة الاوروبية الشريك الدائم والمستقر فى استيراد البرتقال المصرى حيث بلغت الصادرات المصرية من البرتقال الى دول المجموعة عام ١٩٩٣ نحو ٢٢,٦ الف طن بنسبة ٤٠,٢٪ من جملة صادرات مصرمن البرتقال فى نفس العام مقابل ٢٣,٩ الف طن عام ١٩٩١ وبنسبة ٢١,٥٪ ويرجع انخفاض

جدول (٣-٦)
التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من البرتقال

الكمية بالطن

السنوات / الدول	١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣	
	كمية	٪	كمية	٪	كمية	٪
الدول العربية	١٤٦٩٨	١٣,٢	٢٠٣٠٨	٢٠,١	٥٤٣٦	٩,٧
المجموعة الاوروبية	٢٣٩٠٠	٢١,٥	٢٣٥٥٤	٢٣,٣	٢٢٥٧٦	٤٠,٢
اتحاد جمهوريات السوفيت	٥٩٥٢٦	٥٣,٦	٢٢٦٢٩	٢٢,٤	-	-
رومانيا	٣٠٠٠	٢,٧	٢٦٩١	٢,٧	٦٠٠	١,١
يوغسلافيا	٤٢٢٩	٣,٨	٥٢٣٤	٥,٢	-	-
روسياالاتحادية	-	-	٢٠٠٣٧	١٩,٨	٢٣٢٨٤	٤١,٤
دول اخرى	٥٦٣١	٥,١	٦٥٠٢	٦,٤	٤٢٤٩	٧,٦
الجملة	١١٠٩٨٤	١٠٠	١٠٠٩٥٥	١٠٠	٥٦١٤٥	١٠٠

المصدر :

حسبت من :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية .

النسبة فى عام ١٩٩١ - رغم زيادة الكمية المصدره - الى انخفاض الصادرات الكلية من البرتقال المصرى من نحو ١١١ الف طن عام ١٩٩١ الى نحو ٥٦ الف طن فقط عام ١٩٩٣ ٠

وتختلف تفضيلات المستهلك فى الاسواق الاوروبية من دولة لاخرى فمثلا فى شمال المانيا الاتحادية (١) يفضل المستهلك ثمار البرتقال المتوسطة والصغيرة فى حين يفضل المستهلك فى مدينة فرانكفورت الثمار الكبيرة - ايضا فى بلجيكا يفضل المستهلك الثمار ذات الحجم ٥ ثمرات / كجم ، وتعتبر اصناف الفالنشيا وابوسره هى اهم الاصناف المستورده فى أوروبا ٠

وقدرت دراسة صالح (٢)معامل التركيز الجغرافى لصادرات البرتقال خلال ثلاث فترات متتالية ٨٠ - ١٩٨٤ و٨٥-١٩٨٨ و ٨٩-١٩٩٢ وذلك على مستوى كل من دول ومناطق العالم ، الدول العربية والخليجية والغير خليجية ومجموعة دول اوروبا الشرقية والغربية وتبين ان معامل التركيز الجغرافى لصادرات البرتقال المصرى على مستوى دول العالم بلغ نحو ٦١,٩ ٪ و ٥٧,٨٪ و٥٤,٩ ٪ خلال كل من الفترة الاولى والثانية والثالثة على التوالى وهو مايشر الى انه كان هناك تركز الى حد ما فى صادرات البرتقال خلال الفترة الاولى الا ان تلك الصادرات اتجهت خلال الفترتين التاليتين الى عدم التركيز نتيجة للاتجاه لفتح اسواق جديدة للتصدير حيث تم التصدير لاول مرة الى كل من رومانيا وبولندا والدانمارك واليونان والنمسا وايطاليا خلال الفترة الثالثة من الدراسة ، والى العديد من دول الخليج خلال الفترة الثانية وعلى الرغم من ضآله الكميات المصدره الى تلك الاسواق الا ان ذلك يمثل خطوه موفقة من اجل تعدد وتنوع الاسواق المستوردة للموالح المصرية ٠ وقدرت نفس الدراسة معامل التركيز

---

١) المكتب التجارى المصرى فى المانيا ، التقرير السنوى - اعداد متفرقة ٠

٢) هدى صالح النمر (دكتور) ، اتجاهات التجارة العالمية والصادرات المصرية من الموالح - مصدر سابق ٠

الجغرافى لصادرات البرتقال المصرى الى دول السوق الاوروبية بنحو ٥٨,٦ و٥٧,٩ و٩٢,٨ خلال الفترات الثلاث على الترتيب ويشير ذلك كما اوضحت الدراسة الى تنوع الصادرات المصرية على عدد كبير من دول تلك المجموعة، وتمثل المملكة المتحدة وهولندا وفرنسا وبلجيكا اهم هذه الدول حيث تستورد ما يقرب من ٥٦,٤٪ و٢٤,٩٪ ٩,١٪ و٧,٦٪ من اجمالى واردات تلك المجموعة من البرتقال المصرى خلال الفترة ٨٩-١٩٩٢ وذلك لكل على التوالى ٠

٢-٦-٢-١ مستقبل الصادرات المصرية من البرتقال الى المجموعة الاوروبية

تضمن اتفاق التعاون بين مصر والمجموعة الاوروبية تمتع صادرات مصر من البرتقال فى حدود ٧ الف طن - ودونما تحديد فترة زمنية - بتخفيض قدره ٦٠٪ من التعريفة الجمركية ، اما احكام البروتوكول الاضافى فقد سمحت باعفاءات متدرجة لهذه الحصة حتى تصل الى حد الاعفاء الكامل عام ١٩٩٦ أسوه باسبانيا ، وان ما يزيد عن هذه الحصة سوف تطبق عليه التعريفة الحالية ٠

وقد بينت دراسة لعبدالنبى (١) إن مصر ليس لها ميزه نسبيه سعرية فى اسواق المجموعة الاوروبية اذا ماقورنت بدول المنافسة كالاردن - اسرائيل - قبرص - المغرب - اسبانيا وبالتالى اشارت الدراسة الى انه لا مجال لمصر الا بالتصدير للاسواق العربية ٠

واكدت دراسة صالح (٢) على ذلك فى ان فرص زيادة الصادرات المصرية الى دول اوروبا الغربية مستقبلا تعتبر ضعيفة لعده اسباب :

---

١) محمد امام عبدالنبى ،(دكتور)دراسة تطبيقية احصائية لمركز مصر التنافسى لبعض الصادرات الزراعية غير التقليدية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الاول ، العدد الاول ، مارس ١٩٩١

٢) هدى صالح النمر (دكتور) مصدر سابق ٠

اهمها المنافسة الكبيرة التى تواجه البرتقال المصرى من الدول الاخرى وأهمها اسبانيا - ايطاليا - اليونان والتى تتمتع صادراتها الى الاتحاد الاوروبى باعفاءات جمركية بحكم انضمامها للاتحاد الاوروبى بالاضافة الى الشروط والمواصفات القياسية لاصناف الفاكهة بصفة عامة والبرتقال بصفة خاصة بالاضافة الى الاشتراطات الصحية الاخرى التى تنتهجها تلك الدول ٠

ومما سبق فإن التواجد المصرى كمصدر للبرتقال الى دول اوروبا الغربية تكتنفه العديد من الصعاب والمعوقات خاصة السعر التنافسى والمواصفات ومواعيد الانتاج والتواجد داخل السوق الاوروبى الامر الذى يؤكد بذل مزيد من الجهود فى مجال الترويج والالتزام بالمواصفات حتى يمكن على الاقل المحافظة على المستوى الحالى للصادرات المصرية فى هذا السوق ٠ويمكن ان تلعب مكاتب التمثيل التجارى المصرية فى تلك الدول دورا كبيرا فى وضع استراتيجية واضحه المعالم للمحافظة على التواجد المصرى داخل اسواق المجموعة الاوروبية ٠ بالاضافة الى الاتجاه القومى نحو تذليل العقبات والتعامل الجيد مع محددات التصدير والتى سيتم الاشارة اليها فى الجزء التالى من الدراسة ٠

٢-٦-٣- انتاج وتجارة القطن المصرى :

لالقاء الضوء على مكانة القطن المصرى سواء من حيث الانتاج او التجارة بين انتاج وتجارة العالم من الاقطان يتبين من جدول (٣-٧) ان الانتاج المصرى من القطن قد تراوح بين حد ادنى ١,٣ مليون باله عام ٩٢/٩١ وحد اعلى نحو ٢,٤ مليون باله عام ٨١/٨٠ فى الوقت الذى زاد فيه الانتاج العالمى من نحو ٦٣,٧ مليون باله عام ٨١/٨٠ الى نحو ٩٢,٣ مليون باله عام ٩٣/٩٢ وقد بلغت نسبة انتاج القطن المصرى الى العالمى نحو ٣,٨ ٪ كحد اقصى عام ٨١/٨٠ و١,٤٪ فقط عام ٩٢/٩١ مما يشيرالى ضآله نسبة الانتاج المصرى من القطن الى

جدول (٣-٧)
الاهمية النسبيه للقطن المصرى
انتاجا وتصديرا الى الانتاج والصادرات العالمية منه
خلال الفترة ٨١/٨٠ - ٩٣/٩٢

بالالف باله

السنوات	(١) الانتاج المصرى	(٢) الانتاج العالمى	(٣) (١) ٪ (٢)	(٤) الصادرات المصرية	(٥) الصادرات العالمية	(٦) (٤) ٪(٥)
٨١/٨٠	٢٤٢٨	٦٣٧١٦	٣,٨	٧٨٢	٢٠٠٥٣	٣,٩
٨٦/٨٥	١٩٩٦	٧٩٨٨١	٢,٥	٦٦٢	٢٠٤٧٥	٣,٢
٩٠/٨٩	١٣٦٧	٧٩٨٢٨	١,٧	٢١١	٢٤٣٨٩	٠,٩
٩١/٩٠	١٤٠٠	٨٦٩٠٠	١,٦	٨٣	٢٣٠٠٦	٠,٤
٩٢/٩١	١٣٠٠	٩١٦٠٠	١,٤	٧٦	٢٩٠٦٤	٠,٣
٩٣/٩٢	١٥٦٧	٩٢٣١٧	١,٧	٢٧٧	٢٨٨٨٩	١,٠

المصدر :

١- البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة

2- The Egyptian Cotton Gazette, no: 100,jun,1993

الانتاج العالمى وعلى الرغم مما تتميز به الاقطان المصرية من جوده وسمعه طيبة الا ان نسبة الصادرات المصرية من القطن الى الصادرات العالمية لم تكن احسن حالا من الانتاج حيث لم تتعد تلك النسبة ٣,٩٪ عام ٨١/٨٠ فى حين بلغت النسبة نحو ٠,٣٪ فقط عام ٩٢/٩١ ٠

وقد ابرزت احدى الدراسات (١) ان المساحة المنرزعة بالقطن فى مصر قد انخفضت بنحو ٣٢,٧ الف فدان سنويا كما انخفض حجم المحصول الناتج من القطن الشعر بنحو ١٧٢,٥ الف قنطار سنويا وانخفض محصول البذره بنحو ١٣٤,٥ الف اردب سنويا خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ، وقدرت نفس الدراسة ان مساحة الاقطان الطويلة الممتازة قد انخفضت ايضا بنحو ٢٤,٨ الف فدان سنويا وانخفض حجم الناتج منها بنحو١٠٥,٤ الف قنطار خلال نفس الفترة ٠

وجدير بالذكر أن الصادرات المصرية من الاقطان الطويلة الممتازة قد انخفضت خلال نفس الفترة بنحو ٤٨,٩٦ الف قنطار سنويا وانه رغم زيادة الانتاج من الاقطان الطويلة وسط بنحو ١٤٥,٨ الف قنطار سنويا الا ان المصدر من هذه الاصناف قد انخفض بنحو ٣٥,٨ الف قنطار سنويا ٠

ونظرا لاهمية القطن فى الصادرات الزراعية المصرية التى بلغت نحو ٤٢,٩٪ فى المتوسط خلال الفترة ٨٦-١٩٩٢ فإن ما يتعرض له انتاج وصادرات القطن من انخفاض او تذبذب واضطراب يؤثر تأثيرا كبيرا على قيمة الصادرات الزراعية المصرية بصفة عامة مما يتطلب العمل على وضع استراتيجية محدده واضحه لمواجهة التقلبات فى الانتاج وبالتالى التصدير مما يعرض مكانة القطن المصرى العالمية الى الاضطراب وفقد الاسواق التقليدية ٠

---

(١) رشدى رمزى جرس (دكتور) ، مكانة القطن في الصادرات المصرية وحركة التجارة الخارجية له ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الرابع ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٩٤ ٠

٢-٦-٣-١ التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من القطن الخام :

تتركز صادرات مصر من القطن الخام فى عدد محدود من الدول المستوردة وتأتى المجموعة الاوروبية فى مقدمه الدول المستوردة للقطن المصرى حيث استأثرت بنحو ٤١,٣٪ من جملة صادرات مصر من القطن الخام عام ١٩٩٣ مقابل ٢٤,٦٪ عام ١٩٩٢ أما اليابان فتمثل المركز الثانى بنسبة ١٨,٢٪ عام ١٩٩٣ مقابل ٣٤,٥٪ عام ١٩٩٢ بانخفاض قدر بنحو ٤٣,٣ الف قنطار اما كوريا الجنوبية فتأتى فى المركز الثالث بنسبة ١٦,٣ ٪ عام ١٩٩٣ و١٧,١٪ عام ١٩٩٢٠ اى ان المجموعة الاوروبية واليابان وكوريا الجنوبية استأثروا بنحو ٧٥,٨٪ من صادرات مصر من القطن الخام عام ١٩٩٣ وباضافة تركيا وسويسرا تصل تلك النسبة الى ٩٤,١٪ اى ان صادرات مصر من القطن الخام فى المجموعة الاوروبية بصفة اساسية اضافة الى اليابان وكوريا الجنوبية وسويسره وتركيا ٠ ومما لاشك فيه ان هذا التركيز الجغرافى لصادرات مصر من القطن يحمل فى طياته مخاطره عاليه ترتبط الى حد كبير بظروف السوق فى تلك الدول بالاضافة الى المنافسة العالمية الشديدة خاصة فى المرحلة القادمة مما قد ينقد القطن المصرى مكانته العالمية اذا ما اهتزت تلك الاسواق المحدده ٠

٢-٦-٣-٢- الصادرات المصرية من القطن الخام الى المجموعة الاوروبية

سبق الاشارة الى ان المجموعة الاوروبية تأتى فى المركز الاول بين الدول المستوردة للقطن المصرى ٠ بنسبة ٤١,٣٪ عام ١٩٩٣ ٠ وجدير بالذكر ان الصادرات الى المجموعة الاوروبية تتركز بشكل اساس فى المانيا الاتحادية وايطاليا وفرنسا واليونان ٠

جدول (٣-٨)
التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من القطن الخام
عامى ٩٢، ١٩٩٣

الكمية :الف قنطار

القيمة : الف جنيه

الدولـــة	١٩٩٢		١٩٩٣	
	كمية	قيمة	كميـة	قيمة
المجموعة الاوروبية	٧٨,٦	٤٣٣٥٥	١٥٢,٠	٥٨٣٦٦
اليابان	١١٠,٢	٦١١٧٢	٦٦,٩	٢٩٧٢٢
كوريا الجنوبية	٥٤,٥	٢٧٠٨٨	٦٠,٠	٢٤١١٢
سويسره	٣٩,٢	٢٣٦٧٩	٤٩,٢	١٩٠٨٧
تركيا	١٣,٦	٨٣٦٨	١٨,٣	٧٠٠١
اخرى	٢٣,١	١١٥٧٣	٢١,٥	٨٣٧٢
الجملـة	٣١٩,٢	١٧٥٢٣٥	٣٦٧,٩	١٤٦٦٦٠

المصدر :

جمعت وحسبت من :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، الجزء الاول ، يونيو ١٩٩٤ .

جدول (٣-٩)
الصادرات المصرية من القطن الخام
الى دول المجموعة الاوروبية عام ١٩٩٣

الدولـــة	الكميـــة (الف قنطـار)	٪ من الجملـة
المانيا الاتحادية	٧٠,٤	٤٦,٣
ايطاليا	٣٩,٤	٢٥,٩
فرنسـا	١٩,٨	١٣,٠
اليونان	١١,٨	٧,٨
البرتغال	٣,٩	٢,٦
اخـرى	٦٠,٧	٤,٤
الجملـة	١٥٢,٠	١٠٠

المصدر :

حسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء المصدر السابق .

وتستأثر المانيا الاتحادية مما يقرب من نصف الصادرات المصرية من القطن الخام الى دول المجموعة فى حين تحصل ايطاليا على ما نسبته ٢٢,٩٪ وفرنسا ١٣٪ اى ان المانيا وايطاليا وفرنسا يستأثروا ٨٥,٢٪ من جملة الصادرات المصرية من القطن الخام عام ١٩٩٣ ٠ مما يعنى ان هناك تركيزا ايضا فى صادرات مصر من القطن الخام الى المجموعة الاوروبية ٠

٢-٦-٤- واردات مصر من السكر :

تبذل الدولة جهودا كبيرة نحو زيادة انتاج السكر سواء من القصب او البنجر لسد الاحتياجات المحلية المتزايده من سلعة استراتيجية هامة الى حد ان بلغت الانتاجية الفدانية من قصب السكر اعلى معدلاتها حيث بلغت نحو ٤٣طن /فدان وفى نفس الوقت زادت المساحة المنزرعة بقصب السكر من ٢٦٨ الف فدان عام ١٩٨٨ الى نحو ٢٧١ الف فدان عام ١٩٩٣ مما انعكس على زيادة انتاج قصب السكر من ١٠,٨ مليون طن عام ١٩٨٨ الى ١١,٧ مليون طن عام ١٩٩٣ ومما لاشك فيه ان هذه الجهود قد ادت الى تحسن نسبة الاكتفاء الذاتى من السكر من ٥٤,٥٪ عام ١٩٨٩/٨٨ الى نحو ٧١٪ عام ١٩٩٣/٩٢ وتتمثل واردات مصر من السكر فى كل من سكر القصب سواء كان مكررا او خام بالاضافة الى سكر البنجر المصفى ٠

ومن الجدول (٣-١٠) يتبين ان واردات مصر من السكر قد انخفضت من نحو ٤٥٤ الف طن عام ١٩٩١ الى نحو ٢٢٨ الف طن عام ١٩٩٣ ٠ وان واردات مصر من السكر تعتمد بشكل اساسى على الواردات من سكر البنجر المصفى حيث بلغت نسبة الواردات من هذا الصنف نحو ٧٧,٣٪ من جملة الواردات المصرية من السكر عام ١٩٩٣ ٠ فى حين تساوت نسبة الواردات من سكر القصب المكرر والخام فبلغت نحو ١١٪ فى نفس العام ٠

جدول (٣-١٠)
واردات مصر من السكر
خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣

بالالف طن

السنوات / الصنف	١٩٩١	٪	١٩٩٢	٪	١٩٩٣	٪
سكر قصب مكرر	١١٩,٢	٢٦,٣	٥٣,٦	١٣,٣	٢٥,٩	١١,٣
سكر قصب خام	٤٨,٥	١٠,٧	٥٨,٦	١٤,٦	٢٦,٠	١١,٤
سكر بنجر مصفى	٢٨٦,٢	٦٣,٠	٢٨٩,٩	٧٢,١	١٧٦,٣	٧٧,٣
جملة	٤٥٣,٩	١٠٠	٤٠٢,١	١٠٠	٢٢٨,٢	١٠٠

المصدر :

جمعت من :
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية

٣-٦-٤-١- التوزيع الجغرافى لواردات مصر من السكر

من الجدول (٣-١١) يتبين ان مصر تعتمد فى استيراد سكر البنجر على مصادر عديده وتتفاوت الأهمية النسبية بين مصدر وآخر وبين عام وآخر ففى عام ١٩٩١ اعتمدت مصر فى الحصول على نحو ثلث (٣٢,٣٪)وارداتها من سكر البنجر المصفى من بعض دول المجموعة الاوروبية وهى المملكة المتحدة وبلجيكا والمانيا وفرنسا كما تم استيراد نحو ١٤,٦٪ من جملة واردات مصر من سكر البنجر المصفى من البرازيل ٠ بالاضافة الى استيراد كميات اخرى من السعودية والفلبين وتايلاند والهند ٠

وفى عام ١٩٩٢ انخفضت نسبة الاعتماد على دول المجموعة الاوروبية الى نحو ١٥,٣٪ فى الوقت الذى زادت فيه جملة الكمية المستوردة مقارنة بعام ١٩٩١ بنحو ٣,٨ الف طن بينما زاد الاعتماد على البرازيل فى استيراد سكر البنجر المصفى الى نحو ٥٠,٤٪ بينما ظلت نسبة الاعتماد على المجموعة الاوروبية عند نفس المعدل تقريبا مع زيادة طفيفة عن العام السابق (١٦,٢٪) ٠ وفى هذا العام ظهر الاعتماد المتزايد على سويسرا فى استيراد سكر البنجر المصفى حيث بلغت النسبة ١١,٨٪ من جملة واردات مصر من هذا النوع فى عام ١٩٩٢ ٠

ومما سبق يتبين ان الواردات المصرية من سكر البنجر المصفى لاتتسم بالاستقرار وان تم الاعتماد على بعض الدول خلال سنوات متعاقبة الا ان اختلاف نسبة الاعتماد هذه تؤكد على عدم الاستقرار وجدير بالذكر ان الاستقرار فى الاستيراد من اسواق معينه قد يؤدى الى تحقيق بعض المزايا خاصة السعرية الا انه فى الوقت نفسه يحمل مخاطر تقلبات الانتاج فى هذه الدول الامر الذى يصبح معه - وفى ضوء تحرير التجارة - تنوع المصادر من الامور المرغوبة سواء لتجنب المخاطرة او للحصول على اسعار مناسبة من بعض المصادر خاصة فى حالة زيادة الانتاج ٠

جدول (٣-١١) التوزيع الجغرافى لواردات مصر من سكر البنجر المصفى والخام خلال الفترة ١٩٩١ -١٩٩٢

السنوات / الدول	١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤	
	مصفى	خام	مصفى	خام	مصفى	خام	مصفى	خام
كوبا	-		١٠٣٣٠		-		-	
المملكة المتحدة	٣٠٥٠٢		٢٧٣٠٠	٤٤٤٤٣	٢٣٠٥٠		١٥٠٦	٥٠٤
بلجيكا	١٦٥٨٠		٧٧١٦		١٩٢٠		١٠١٢	٥١
ألمانيا	٢٦٠٥٥		٢٦٢٠	٪١٩٣	٥٨٠		٦٠٦٥	٣٢٠٠
فرنسا	١٩٣٩٨		٦٨٠٧		٣٠٠٠		٦٠٠	١٨٢٢
البرازيل	٤١٧٢٥		١٠٥٦٣٧	٪٣٦,٤	٨٨٩٠٠		٦٠٠٠	٢٢٠٠٠
السعودية	٥٩٦١		٣٨٠٠		-		١٥	
الولايات المتحدة	-		-		١٤٠٠٠		١٠٠٠	
الفلبين	١٤٠٠٠		-		-		-	
السوق الأوروبية	-		-		١٢٠٠		-	
تايلاند	١٥٠		-		-		-	
الهند	٦٠٠		١٧٢٤٢		٥٠٠٠		-	
المكسيك	-		٦٢٥		-		-	
سويسرا	-		٢١٥		٢٠٨٠٠		-	
أخرى	١٣١١٩٨		٩٤١٨٨	٢٠٠	١٦٦٣٣		٢٦٠	١٧٩٥
جواتيمالا	-		١٣٥٠٠		-		-	
ايطاليا	-		-		١٠٩٦		-	
الامارات	-		-		١٠٠		١٦٤٥٩	٣١٣٧٣
جملة الكمية	٢٨٦١٧٠		٢٨٩٩٨٢		١٧٦٢٨٠		١٧٥٥٩	٣٢٢٤٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، اعداد متفرقة

ومن الجدول رقم (٣-١٢) يتبين ان مصر تعتمد فى استيراد سكر القصب المكرر على البرازيل بصفة اساسية بالاضافة الى المجموعة الاوروبية ففى عام ١٩٩١ كان الاعتماد على دول فرنسا والمملكة المتحدة والمانيا يمثل نحو ٢٥,٦٪ وفى عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ لم يتم استيراد سكر القصب المكرر من دول المجموعة الاوروبية فيما عدا ١,٢ الف طن من المملكة المتحدة عام ١٩٩٢ ٠

ومن الجدول رقم (٣-١٣) يتبين ان الواردات المصرية من سكر القصب الخام اعتمدت بنسبة ٩٧٪ عام ١٩٩١ على دولتين من المجموعة الاوروبية فرنسا والمملكة المتحدة ٠ وفى عام ١٩٩١ انخفضت النسبة الى ٦١,٧٪ ثم الى ٥٠٪ عام ١٩٩٣ ٠

٢-٦-٥- واردات مصر من القمح والدقيق :

تستورد مصر كميات كبيرة من القمح ودقيقة لتوفير ما يزيد عن ٦٠٪ من الاحتياجات المحلية اذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى عام ٩٢/٩١ نحو ٤٨,٢٪ مقابل ٢٩٪ فقط عام ١٩٨٨/٨٧ ٠ ونظر لطبيعة القمح كسلعة استراتيجية تستخدم كوسيلة ضغط سياسى واقتصادى فإن السياسة المصرية قد ادركت خطورة هذه السلع خاصة فى ظل تغيرات اقتصادية دولية عميقة ومتلاحقه مما دعاها الى العمل على المحافظة على نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح بما لايقل عن ٥٠٪ مع العمل على رفع هذه النسبة تدريجيا وذلك من خلال الحملة القومية للقمح الاخيرة والتى استهدفت زيادة المساحة المنزرعة الى نحو ٢ مليون فدان فى الاراضى القديمة ونحو ٥٠٠ الف فدان فى الاراضى الجديدة وفى نفس الوقت العمل على رفع الانتاجية الفدانية الى نحو ١٧ أردب / فدان ٠

التوزيع الجغرافي لواردات مصر من سكر القصب المكرر خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤

الكمية : طن
جملة القيمة : ألف جنيه

السنوات / البيان	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
تشيكوسلوفاكيا	١٥٠	-	-	
فرنسا	٢٠٠	-	-	١٨٥٠
المملكة المتحدة	٢٨١٥٤	١٢٠٠	-	
ألمانيا	٢١٢٥	-	-	٤٢١٨
البرازيل	٣٠٥٠	١٧٢٧٤	١٤٢٢٧	١٩٦٠٧
الولايات المتحدة	٦٠٠٠	-	-	
الهند	٧٠٠٠	-	-	
المكسيك	-	٥٠	-	
بلجيكا	-	١	-	١٥٠٠
مناطق حرة	٧٢٤٧٩	٩٩٨٧٧	١١٧٠٩	٦٣٤٣
جملة الكمية	١١٩١٦١	٥٣٥٦٦	٢٥٩٣٧	٣٣٥١٨
جملة القيمة	١٣٢١٨٨	٦٠٦٢٢	٢٦٣٣٢	٣٣٨٧٥

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، اعداد متفرقة

جدول (٣-١٣)
التوزيع الجغرافى لواردات مصر من سكر القصب الخام
خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣

الكمية : طن
القيمة : ألف جنيه

السنوات / البيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
فرنسا	٣٤٦٠٠	-	١٣٠٠٠	٦٥٠
البرازيل	١٣٠٠	-	-	٢٠٠٠٠
المملكة المتحدة	١٢٦٠٠	٣٦٢٠٢	-	
كوبا	-	١٨٠٠٠	-	
السودان	-	١٩٠٠	-	٢٩١٢٠٩
تايلاند	-	-	١٣٠٠٠	١١٤٠
هونج كونج	-	-	-	١٧
أخرى	-	٢٥٣٠	-	٦٧٠٠
جملة الكمية	٤٨٥٠٠	٥٨٦٣	٢٦٠٠٠	٣١٩٧١٦
جملة القيمة	٤١٠٩٨	٥٠٧٢٥	٢٣٠٠٩	٣٠٧٩٢٥

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،النشرة السنوية للتجارة الخارجية - اعداد متفرقة .

ومن الجدول (٣-١٤) يتبين ان واردات مصر من القمح قد بلغت عام ١٩٩٤ (حتى شهر نوفمبر) نحو ٤,٩ مليون طن مقابل ٥,١ مليون طن عام ١٩٩١ فى الوقت الذى بلغت فيه واردات مصر من القمح حدها الاقصى عام ١٩٩٢ بكمية نحو ٥ مليون طن بقيمة نحو ٢٣,٥ مليار جنيه وهو ما يشير الى حجم الضغوط التى يشكلها توفير مثل هذه السلعة على ميزانية الدولة خاصة اذا ما اضيف الى ذلك نحو ٤٦٣ مليون جنيه قيمة واردات نحو ٦٦٣ الف طن من دقيق القمح عام ١٩٩٣ ٠

وتنحصر مصادر الحصول على القمح ودقيقه بصفة اساسية فى كل من الولايات المتحدة الامريكية واستراليا ودول المجموعة الاوروبية ففى عام ١٩٩١ تم الاعتماد على كل من استراليا بنسبة (٤٦,٤٪) والولايات المتحدة (٤٢,٢٪)والمجموعة الاوروبية (ايطالياوفرنسا) بنسبة ٤,٦٪) اى ان تلك المصادر الثلاثة شكلت نحو ٩٣,٢٪ من جملة الواردات المصرية من القمح عام ١٩٩١ ٠

وفى عام ١٩٩٣ بلغت نسبة الواردات من استراليا نحو (٣٢,٢٪) والولايات المتحدة (٥٢,٣٪) وفرنسا نحو ١٢,٣٪ تمثل نحو ٩٦,٨٪ من جملة الواردات من القمح فى نفس العام ٠

ويشير هذا التركيز الشديد الى ارتباط مصر بدول معينه فى الحصول على سلعة استراتيجية مما يحمل فى طياته مخاطرة كبيرة فى توفير الاحتياجات المحلية من هذه السلعة والارتباط بمخاطر تذبذب الانتاج واضطرابه فى تلك الدول مما يستدعى - خاصة وفى ظل تحرير التجارة والقواعد المنظمة لها من خلال "الجات" وما يتبع ذلك من رفع الدعم عن انتاج هذه السلعة - يستدعى ذلك تنوع مصادر الحصول على تلك السلع الهامة ومحاولة تعظيم العائد وتقليل المخاطرة بقدر الامكان ٠

جدول (٣-١٤)
التوزيع الجغرافى لواردات مصر من القمح
خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤

الكمية : الف طن

الدولـــة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤(١)
استراليا	١٩١٢	١٢٤٢	٧٥٥	١٨٢٧
الولايات المتحدة	١٧٣٦	٣٥٥٢	١٢٢٤	٣٠٠٩
ايطاليـا	١٤	-	-	-
فرنسـا	١٧٧	-	٢٨٨	٢٤
كنـدا	٢٦	٥٦٠	-	٤٠
تركيـا	١٢	-	-	-
السعودية	٢٣٧	-	-	-
المملكة المتحدة	-	٨٥	-	-
الدنمرك	-	٢٥	٣٠	-
بلجيكا	-	-	٣	-
السويد	-	-	-	٢٥
اخـــرى	٩٤٥	١٣٦	٤٢	-
الجملة	٥٠٦١	٥١٠٠	٢٣٤٢	٤٩٢٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية،اعداد متفرقة .

(١) الى شهر ١٩٩٤/١١

جدول (٣-١٦)

الاهمية النسبية لواردات مصر من القمح من دول المجموعة الاوروبية الى اجمالى الواردات المصرية خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤

السنة	جملة الواردات (الف طن)	الواردات من المجموعة الاوروبية	
		الف طن	٪ من الجملة
١٩٩١	٥٠٦١	١٩١	٣,٨
١٩٩٢	٥١٠٠	١١٠	٢,١
١٩٩٣	٢٣٤٢	٣٢١	٩,٩
١٩٩٤*	٤٩٢٥	٨٩	١,٨

* حتى شهر نوفمبر

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المصدر السابق .

٢-٦-٦- واردات مصر من الزيوت الغذائية :

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية اولى دول العالم انتاجا لمحاصيل الزيت حيث تستأثر بما يزيد عن ٢/١ الانتاج العالمى من تلك المحاصيل • وتأتى الصين فى المركز الثانى بنسبة نحو ١٥٪ عام ٩٢/٩١ ثم البرازيل فالهند فالارجنتين وروسيا • اما المجموعة الاوروبية فقد بلغ انتاجها من الزيوت عام ٩٢/٩١ نحو ١٢,٩ مليون طن مقابل ١١ مليون طن عام ٩٠/٨٩ مثلت نحو ٥,٨٪ و٥,٢٪ من جملة الانتاج العالمى فى العامين على الترتيب•

وتستورد مصر كميات كبيرة من الزيوت الغذائية لسد الفجوه المتزايده بين الانتاج والاحتياجات المحلية حيث بلغت جملة الواردات المصرية من تلك الزيوت نحو ٣٤٤,٥ الف طن عام ١٩٩٣ مقابل ٦٣٤,٨ الف طن عام ١٩٩٢ وتتمثل الواردات المصرية من الزيوت الغذائية بصفة اساسية فى زيت النخيل وزيت عباد الشمس وزيت بذره القطن بالاضافة الى كميات اخرى من زيت الذره والصويا والزيوت اخرى • وقد بلغت الواردات المصرية من زيت النخيل عام ١٩٩٣ نحو ١٢٢ الف طن مثلت نحو ٣٥,٤٪ من جملة واردات مصر من الزيوت الغذائية الاساسية فى نفس العام كما بلغت الواردات من زيت عباد الشمس فى نفس العام نحو ١١٣ الف طن بنسبة ٣٣٪ من الجملة اما الواردات من زيت بذره القطن فقد بلغت نحو ٢٦,٣ الف طن بنسبة ٧,٦٪ من جملة واردات مصر من زيوت الغذاء فى عام ١٩٩٣ •

٢-٦-٦-١-التوزيع الجغرافى لواردات مصر من الزيوت الغذائية :

تبين من دراسة التوزيع الجغرافى لواردات مصر من زيت النخيل ان مصر قد اعتمدت فى استيراد زيت النخيل عام ١٩٩١ على ماليزيا وسنغافورة والمملكة العربية السعودية بنسبة ١٠٠٪ تقريبا فيما عدا نحو ٣٣ طن فقط من

جدول (٣-١٧)
الواردات المصرية من الزيوت الغذائية
خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤

الف جنيه

السنوات / النوع	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ *
زيت بذرة القطن	٢٩,٧	١١٨,٦	٢٦,٣	٠,٣
زيت عباد الشمس	٩٧,٤	١٢٦,٩	١١٣,٤	٥٧,٧
زيت الذرة	٠,٠٣	١,٤	٤,٧	٢,٧
زيت الصويا	٠,٣	٠,٠٨	١٢,٨	١٢,٥
زيت النخيل	٦٩,٥	١٦٢,٦	١٢٢,٠	١٣٣,٢
زيت السمسم	٠,٠١	-	١,٠	٠,٠١١
زيوت نباتية اخرى	٢٦٧,٨	٢١٥,٠	٥٦,٠	٧,٨
زيت بذرة كتان	١٠,٣	١٠,٢	٨,٣	٨,٦
الجملة	٤٧٣,٩	٦٣٤,٨	٣٤٤,٥	٢٢٢,٨

* حتى شهر نوفمبر

المصدر :

حسبت من :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية

المانيا وهولندا من دول المجموعة الاوروبية ثم بدأ اعتماد مصر على دول اخرى بدءا من عام ١٩٩٢ تمثلت فى الولايات المتحدة واليابان ثم اندونسيا وسويسره حيث بلغت جملة الكميات المستوردة من زيت النخيل عام ١٩٩٤ نحو ١٣٣ الف طن منها ٧٩٪ من الدول الثلاثة الاولى (ماليزيا وسنغافورة والسعودية) و١١,٧٪ من سويسره و٦٪ تقريبا من اندونسيا ٠

ومما سبق ومن جدول (٢) بالملحق (رقم ١) يتبين ان مصر لاتستورد زيت النخيل من دول المجموعة الاوروبية فيما عدا كميات ضئيلة تراوحت بين ٢,١ الف طن عام ١٩٩٤ و٣٣ طن فقط عام ١٩٩١ ٠

ومن الجدول (٣) بالملحق (رقم ١) يتبين ان نسبة الواردات المصرية من دول المجموعة الاوروبية من زيت عباد الشمس قد تراوحت خلال الفترة ١٩٩١- ١٩٩٤ بين ٢٩,٤٪ عام ١٩٩٢ و٥٥,٧٪ عام ١٩٩١ وبمتوسط ٤٣,١٪ خلال نفس الفترة وهو مايؤكد على ان مصر تعتمد على المجموعة الاوروبية فى استيراد زيت عباد الشمس بالاضافة الى سويسره والولايات المتحدة ٠

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى لواردات مصر من زيت بذره القطن يتبين من جدول (٤) بالملحق (رقم ١)ان مصر تعتمد على سويسره كمورد اساسى لزيت بذره القطن الى مصر حيث استأثرت بنحو ٦٩,٤٪ و٨٦,٨٪ و٩٩,٤٪ من جملة واردات مصر من زيت بذره القطن فى الاعوام ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ على الترتيب ٠

اما الواردات المصرية من زيت بذره القطن من دول المجموعة الاوروبية فبلغت عام ١٩٩١ نحو ٩,١ الف طن بنسبة ٣٠,٦ ٪ من جملة واردات مصر من زيت بذره القطن فى نفس العام تم استيرادها من هولندا بينما بلغت الكميات المستوردة من المجموعة الاوروبية عام ١٩٩٢ نحو ٩,٣ الف طن وبنسبة ٧,٩٪ وتم ايضا استيرادها من هولندا وفى عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤ انخفضت الكميات التى تم استيرادها من المجموعة الاوروبية من زيت بذرة القطن الى ١٤٩ طن فقط فى العام الاول و٢١٥ طن فى العام الثانى ٠

جدول (٣-١٨)

الاهمية النسبية لواردات مصر من الزيوت الغذائية من المجموعة الاوروبية خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤

السنوات	جملة واردات مصر* الف طن	الواردات من المجموعة الاوروبية	
		الف طن	٪ من الجملة
١٩٩١	٤٧٣,٩	٦٤,٣	١٣,٦
١٩٩٢	٦٣٤,٨	٤٨,٠	٧,٦
١٩٩٣	٣٣٥,٢	٦٠,٩	١٨,٢
١٩٩٤	٢١٤,٢	٣٦,٩	١٧,٢

* تشمل زيت بذره القطن وعباد الشمس والذرة والصويا والنخيل واخرى ولاتشمل زيت جوز الهند والقرطم والفول السودانى والزيتون والكتان والزروع

المصدر :

حسبت من جدول رقم (٣-١٧) وجدول (٣) بالملحق

وجدير بالذكر ان واردات مصر من زيت الصويا قد زادت زيادة كبيرة خلال عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤ حيث بلغت واردات مصر من زيت الصويا فى العام الاول نحو ١٢,٨ الف طن وفى العام الثانى نحو ١٢,٥ الف طن مقابل نحو ٢٨٤ طن و٧٨ طن فقط فى عامى ١٩٩١ ، ١٩٩٢ على الترتيب ٠ وقد اعتمدت مصر فى استيراد احتاجاتها المتزايده من زيت الصويا فى عام ١٩٩٣ على دول المجموعة الاوروبية بنسبة ٥١٪ والولايات المتحدة الامريكية بنسبة ٤٩٪ وفى عام ١٩٩٤ تم الاعتماد على البرازيل بنسبة ٨١,٨٪ بالاضافة الى ١٠٪ من دول المجموعة الاوروبية ونحو ٨٪ من الولايات المتحدة الامريكية ٠

وجدير بالذكر ان مصر لاتستورد البذور الزيتية من دول المجموعة الاوروبية فيما عدا كميات ضئيلة من بذور عباد الشمس والسمسم حيث تم استيراد نحو ٢٠ طن من بذور عباد الشمس من المانيا عام ١٩٩٢ لم تمثل سوى ١١٪ من جملة واردات مصر من هذا النوع من البذور فى نفس العام ، ايضا تم استيراد نحو ٢٦ طن من بذور عباد الشمس من فرنسا فى عامى ٩٤،٩٣ وبنسبة ١٩٪ فى العام الاول و٠,٨٪ فى العام الثانى من جملة واردات مصر من بذور عباد الشمس فى العامين على الترتيب ٠

اما بذور السمسم فتم استيراد نحو ٩١ طن عام ١٩٩١ من المملكة المتحدة بنسبة ٠,٨٪ من جملة واردات مصر من بذور السمسم فى نفس العام وذلك خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤ ٠

ومما سبق ومن الجدول (٣-١٨) يتضح ان واردات مصر من الزيوت من المجموعة الاوروبية قد تراوحت خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤ بين ٣٦,٩ الف طن عام ١٩٩٤ (حتى شهر نوفمبر) و٦٤,٣ الف طن عام ١٩٩١ كما تراوحت نسبة الاعتماد على المجموعة الاوروبية فى استيراد الزيوت خلال نفس الفترة بين ٨,٩٪ عام ١٩٩٢ و ٣٠,١٪ عام ١٩٩١ ٠

٣- محددات الصادرات إلى دول السوق الاوربية المشتركة ، والواردات منها

٣-١- تمهيـــد

تواجه مصر تحديات اقليمية فى الوقت الراهن والمستقبل ، فهناك محاولات اسرائيلية نشطة لاقامة محاور اقتصادية وتجارية ومالية تضمن لها السيطرة الاقتصادية فى إقليم الشرق الاوسط ، متزامن ذلك مع الجهود المبذولة لتحقيق السلام الشامل وايجاد نظام إقليمى جديد (سوق شرق أوسطية) ، تلعب فيه اسرائيل العقل المدبر اقتصاديا وسياسيا، كما تواجه مصر قيودا دولية على الصعيد العالمى كانعكاس للمتغيرات الاقتصادية العالمية ، تؤثر فى مصر بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، من خلال التكتلات الاقتصادية سواء المجموعة الاقتصادية الاوربية (دول الاتحاد الاوربى)، أو غيرها من التجمعات الاقتصادية ٠

ويزيد من حدة المشكلة أن محاولات إقامة تكتل اقتصادى عربى لم تنجح حتى الآن ، لاعلى المستوى القومى ولا على المستوى الاقليمى العربى ، وذلك لاسباب سياسية واقتصادية ٠

وتسعى دول السوق الاوربية الموحده للحفاظ على حد أدنى من التعاون مع الدول المجاورة ، وخاصة دول جنوب البحر المتوسط ومنها مصر ، ويهدف هذا الجزء من الدراسة الى التعرف على محددات الصادرات الى دول السوق الاوربية المشتركة (الاتحاد الاوربى) ، والواردات منها ٠

وقد قسمت هذه المحددات الى ثلاث مجموعات تشمل كل من الصادرات والواردات وهى :

١) مجموعة المحددات العامة والمرتبطة بالصادرات والواردات المصرية ٠
٢) مجموعة المحددات المرتبطة بالاتفاقيات المبرمه بين مصر ودول السوق الاوربية المشتركة ٠

٣) مجموعة محددات ما بعد إتفاقية الجات ٠

وفى ضوء هذه المحددات يمكن تحديد بعض السياسات او الاجراءات اللازمه لتجنب آثارها السلبية على الاقتصاد المصرى ككل ، وتنمية الصادرات الزراعية المصرية مستقبلا ٠ وقد استندت البيانات والمعلومات الواردة فى هذا الجزء من الدراسة على المقابلة الشخصية لعدد من العاملين فى مجال التصدير والاستيراد بهدف التعرف على الوضع الراهن برمته ، هذا الى جانب بعض المراجع المنشورة ، وغير المنشورة ٠

٣-٢- مجموعة المحددات العامة المرتبطة بالصادرات والواردات المصرية :

وتنقسم هذه المجموعة بدورها الى :

٣-٢-١- محددات الصادرات :

وتضم هذه المجموعة ما يتعلق بالصادرات الزراعية المصرية ، سواء على مستوى دول السوق الاوربية المشتركة (الاتحاد الاوربى) ، أو على مستوى العالم ٠ ويمكن تلخيص أهم هذه المحددات فيما يلى :

٣-٢-١-١- محددات انتاجية ومنها :

١) عجز الانتاج الزراعى المصرى عن تلبية الاحتياجات الاستهلاكية من بعض المحاصيل كالقمح والسكر والزيوت النباتية ، مع وجود فائض فى البعض الآخر كالبطاطس والموالح وبعض أصناف الخضر والقطن ، وتشكل هذه الحاصلات هيكل الصادرات الزراعية المصرية ، رغم تعرضها ايضا لتذبذب الكميات المعروضة منها للتصدير ، تبعا لحجم الكميات المستهلكه منها محليا ، الامر الذى قد يؤدى إلى صعوبة الوفاء بالتزامات الصفقات التجارية الثابتة بين مصر ودول العالم ٠

٢) تتسم الصادرات الزراعية المصرية بعدم وجود استراتيجية انتاجية للتصدير ، وبالتالى تتوقف الكميات المصدره على فائض الاستهلاك المحلى ، وبذلك تتسم الصادرات الزراعية المصرية بضعف مرونه المعروض منها ، وعدم ثباتها بالاسواق العالمية • ويؤثر ذلك فى عدم إستفادة مصر بالتفضيلات التجارية والتسهيلات التى تمنح للدول ذات السياسة التصديرية الثابتة •

٣) ارتفاع اسعار عناصر الانتاج الزراعى ، مما يؤدى الى ارتفاع التكاليف الانتاجية لحاصلات التصدير عن مثيلاتها بالدول المنافسة •

٤) استيراد تقاوى بعض المحاصيل التصديرية من الخارج ، كما هو الحال بالنسبة لمحصول البطاطس ، مما يعرض المنتجين لمخاطر احتكار بعض الشركات الاوربية المنتجه لهذه التقاوى وارتفاع اسعارها ، أو محاولة فرض أصناف معينه من التقاوى لزراعتها بمصر ، أو تأخر وصولها ، وبالتالى تأخير زراعتها ، وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات التصديرية فى المواعيد المحددة للصفقات ، مما دعى الجمعية التعاونية الزراعية لمنتجى البطاطس ، الى انتاج التقاوى محليا ، ورغم هذا يحدث عجز فى توفير التقاوى ، الى جانب القصور فى استيرادها ، مما يؤدى الى ارتفاع اسعار المحصول محليا ، مع ترخى القدرة التصديرية فى بعض الاعوام• وفى هذا الصدد نشير الى ضرورة الاهتمام بالمشروع القومى لانتاج التقاوى الشتوية المحسنة والخاصة بالتصدير ، مع تعميم تجربة مزارع الاسماعيلية المنتجه لمحصول البطاطس بدون استخدام أسمدة أو مبيدات (طبقا للمواصفات القياسية المطلوبة للتصدير) بالاراضى الجديدة ، نظرا لخلوها من الامراض الفيروسية ومرض العفن البنى •

٥) الاسراف فى استخدام الاسمدة والمبيدات ، وبالتالى ظهور نسبة متبقية منها فى الثمار المنتجة ، الامر الذى يتنافى وصفات الجودة العالمية •

٦) عدم توافر البيانات التسويقية محليا وعالميا ومواصفات الجودة القياسية، واذواق المستهلكين بالدول الاجنبية ، لدى المصدرين المصريين ، مما يصعب دخولهم الاسواق العالمية •

٧) مشكلات أخرى ، مثل ضعف القدرات التمويلية والأئتمانية وتزايد مديونيات الزراع لدى بنوك التسليف الزراعى ،ايضا التركيب المحصولى، حيث يتزايد التوسع الافقى للمحاصيل المنافسة كالخضر على حساب بعض محاصيل التصدير الاخرى كالقطن • هذا الى جانب العوامل الطبيعية والبيئية التى يتعرض لها الانتاج الزراعى المصرى •

٣-٢-١-٣- محددات تسويقية :

تشمل هذه المحددات مشاكل تحدث خلال مراحل التسويق المختلفة ، كنتيجة لضعف الجهاز التسويقى ، أوعدم توافر المنافذ التسويقية ذات المستوى العالى من الكفاءة والجودة ، أو لقصور فى تدريب القائمين بالعمليات التسويقية وعدم تزويدهم بالمعلومات اللازمه عن الاسواق الخارجية • ومن أبرز هذه المحددات :

أ) ارتفاع نسبة الفاقد نتيجة لتعدد المناطق الانتاجية الزراعية فى مصر ، وتعدد الاصناف المنزرعه من كل محصول من منطقة الى اخرى ، والتفتت الحيازى ، وبعد مناطق الانتاج عن مراكز التسويق ، هذا بالاضافة الى ارتفاع تكاليف النقل ، وصعوبة تجميع المحاصيل ووصولها الى محطات الفرز والتعبئة •

ب) انخفاض مستوى كفاءة اداء الخدمات التسويقية من فرز وتدريج وتخزين وتعبئة وتغليف وشحن •• الخ ، كنتيجة لعدم توافر الوعى بمدى خطورة انعكاس المستوى المنخفض للخدمات التسويقية على سمعة المنتجات المصرية بالخارج •

ج) المبالغة فى نسبة الفرز لبعض المحاصيل الزراعية ، تؤدى الى لجوء المنتجين أو المصدرين الى خلط المحصول السليم بالمحصول المصاب للوصول الى نسب الفرز المطلوبة ، كما هو الحال بالنسبة لمحصول البطاطس ، حيث تخلط البطاطس السليمة بالبطاطس المصابة بالعفن البنى فى حالة انخفاض الكميات المنتجه •

د) اختلاف المواعيد التسويقية للحاصلات الزراعية المصرية عن مواعيد الاحتياجات والطلب العالمى عليها ، مما يفقدها مزايا التمتع بفترات الاعفاء الجمركى ، خاصة فى دول السوق الاوربية المشتركة ، حيث يمنح الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية للصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة من ١يناير حتى ٣١ مارس من كل عام بحد اقصى ٩٨ الف طن لمحصول البطاطس (لاتحققها الصادرات المصرية) ، أما البرتقال فتبلغ الحصة السنوية له نحو ٧ الأف طن (١) سنويا معفاه بالكامل من الرسوم الجمركية وفى حالة محصول القطن فى صورة غزل فتبلغ الحصة المعفاه بالكامل من الرسوم الجمركية نحو ٧ الأف طن سنويا ، اما المنسوجات المطبوعة وغير المطبوعة فتبلغ حصتها نحو ٣,٢٥ الف طن سنويا .

هـ) عدم الاهتمام بكتابة البيانات والمعلومات الخاصة برسائل الحاصلات المصرية بلغة الدولة المستوردة أوعدم ارفاق شهادة المنشأ وشهادة EUR, بالعبوات يعرضها للاعدام خلال الحجر الصحى بالدولة المستوردة (خسارة للمصدر المصرى) .

و) ضعف القدرات التخزينية وتخلف اساليب حفظ الحاصلات الزراعية ، مما يعرضها للتلف .

ز) عدم توافر معارض دائمه للحاصلات الزراعية المصرية بمعظم الدول الاجنبية ، ونقص الدعاية لهذه المنتجات ، نتيجة لعدم انتظام انسياب العرض منها فى مواعيد محددة كمثيلاتها بالدول المنافسة .

---

١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، بيانات غير منشورة .

٣-٢-١-٣- محددات تصنيعية :

وتتمثل فى غياب سياسة تصنيعية للاستفادة من الحاصلات الزراعية ، وعدم توافر الامكانيات التصنيعية الحديثة لتحويل الحاصلات الزراعية خلال مواسم الحصاد الى منتجات مصنعه أو نصف مصنعه ، كتحويل البطاطس لشرائح مجمدة أونصف مصنعه ، أو تحويل البرتقال الى عصير ... وماشابه ذلك .

٣-٧-٢-١-٤ محددات تتعلق بالعملية التصديرية :

الى جانب المحددات الانتاجية والتسويقية والتصنيعية سابقة الذكر ، توجد بعض المحددات التصديرية التى يمكن تلخيص أهمها فيمايلى :

أ) محددات محلية وتقسم هذه المحددات الى :

١) محددات خاصة بالهيئات والجهات المهيمنة على عملية التصدير :

- عدم وجود استراتيجية تصديرية ثابتة .
- عدم وجود روابط بين الجهات التصديرية والمصدرين خاصة مصدرى القطاع الخاص ، مما يتسبب عنه عدم الملم العديد من المصدرين بالبيانات والمعلومات المتوفرة عن الاسواق الخارجية لدى هذه الجهات .
- ظهور بعض الصعوبات فى التعامل بين موظفى الهيئات والجهات التصديرية والمصدرين .
- عدم احكام الرقابة على الصادرات الزراعية بعد الغاء الرقابة عليها بميناء الاسكندرية .

٢) - محددات خاصة بالمصدرين ذاتهم :

- عدم وجود خبرة لدى المصدرين الجدد ، وحاجتهم الى التدريب والتوعية ، وضرورة حصولهم على شهادات تثبت كفاءتهم فى مزاولة عمليات التجارة والتصدير ٠
- عدم الملم الكثير من المصدرين الجدد بالمعلومات والبيانات الخاصة بالاسواق العالمية وحجم الطلب العالمى على بعض الحاصلات الزراعية والمواعيد المناسبة وشروط الجودة القياسية ٠
- فقد القدره التفاوضية لمعظم المصدرين المصريين نتيجة لعدم انضمامهم لاتحادات أو نقابات مصدرين ٠
- حالات الغش التجارى ، حيث يقوم بعض المصدرين بتصدير سلع غير مصرية على انها مصرية ٠
- حاجة المصدرين المصريين للمساندة الحكومية ، حتى لايقعوا فى شراك التأمين على المخاطر (١) وعدم الدفع ، ففى معظم الحالات تصل المنتجات المصرية للخارج ولايستلم المصدر المصرى ثمنها لاسباب عديدة يتذرع بها المستورد الاجنبى ، الامر الذى ترفض بسببه شركات التأمين العالمية قبول التأمين الا للعملاء المعروفين لديها ولاتتعامل مع المصدرين الجدد ، ولمواجهة ذلك على سبيل المثال قررت هيئة ادارة سوق الرنجيس بباريس ونقابة المصدرين ووزارة الاقتصاد الفرنسية أن يتم عقد تأمين جماعى وغير اسمى يغطى حالات عدم الدفع فى حدود ٧٠٪ من قيمة الصفقة فى حالة افلاس المدين ، و٣٠٪ فى جميع الحالات ، وبذلك يتم تشجيع المصدرين على اتخاذ قرار المخاطرة وغزو اسواق جديدة ٠

---

(١) محمود عمارة ، الف - باء تصدير ، والحديث فى البديهيات ، جريدة الاهرام، السنة ١١٨ ، العدد ٢٣٩٢١٣ ، الاحد ١٩٩٤/٤/١٧ ٠

وفى هذا الصدد تجدر الاشارة الى التجربة الحديثة فى أساليب التصدير والمتمثله فى مركز التصدير الدولى بقرية البضائع بميناء القاهرة الجوى، والبالغ طاقته التشغيلية ٧٠ ألف طن /سنويا ، والذى يتيح للمصدر إختيارين :

- اما الاستفادة من امكانيات المركز الحديثة فى الفرز والتدريج والتعبئة والتغليف على أعلى مستوى من الجودة والشحن ٠
- القيام بعمليات التصدير (الشحن) ، نيابة عن المصدر عن طريق البواخر المجهزة بالثلاجات ووسائل الحفظ المختلفة ٠

كما يقوم المركز بتمويل العملية التصديرية بالكامل لحساب المصدر اذا رغب ، مع تسديد كافة الاعتمادات المالية عنه ، تم تسوية الحسابات المالية مع المصدر بعد ذلك ٠

٣) - محددات خاصة بالاجراءات التصديرية :

وتنحصر معظم هذه المحددات فى التعقيدات الحكومية ، وضياع الوقت فى انجاز الاجراءات التصديرية ، وعبء المصاريف الادارية والضريبية التى يتحملها المصدر على صادراته ، مما ينتج عنه ارتفاع اسعار الحاصلات الزراعية المصرية عن مثيلاتها للدول المنافسة ٠ ويوضح الملحق (٢) ، الاجراءات اللازمه سواء لاتمام عملية التصدير أو الاستيراد ، ورسوم الخدمات بميناء القاهرة الجوى ، كذلك المواصفات القياسية للسلع ورسوم فحصها ، وتكاليف الشحن بالاسعار العادية والاسعار السلعية ، ايضا فترات صلاحية المنتجات الغذائية ٠

٤) - محددات تكنولوجيـة

تتركز هذه المحددات فى عدم توافر المعدات والآلات اللازمه لاداء العمليات التصديرية بأعلى مستوى من الكفاءة بالكم المطلوب • الى جانب عدم كفاية وسائل وأساليب تصنيع الحاصلات الخام • هذا بالاضافة الى قصور اساليب ووسائل حفظ وتبريد الحاصلات الزراعية •

٥) - محددات الشحن

وتشمل هذه المحددات ما يلى :

١- عدم وجود فراغات كافية بالطائرات (شركة مصر للطيران)، حيث يحتكر الفراغات المتاحة نحو ١٢ مصدرا ، وفى حالة عدم تصدير احدهم لاى منتجات ، يقوم بعقد صفقة بيع الفراغ الخاص به لأى من المصدرين الاخرين بأسعار مرتفعة •

٢- ارتفاع تكاليف الشحن (النولون)، والتى قد تصل فى بعض الاحيان الى ٢٨٠٠ - ٣٠٠٠ (١)جنيها /طن المحاصيل ، بالاضافة الى ٣٪ مصاريف ادارية • وفى حالة رفض الرسالة المصدرة من الحاصلات الزراعية بالخارج ، يقوم المصدر المصرى بدفع نولون الشحن بالخارج •

٣- تذبذب مواعيد الطيران أو الغاء الرحلات ، يعمل على اطالة فترات الشحن ، وبالتالى فساد المحاصيل الزراعية ، مما يكلف المصدر رسوم الارضيات بالمطار •

---

(١) احدى شركات التصدير والاستيراد بقرية البضائع ، بميناء القاهرة الجوى ، بيانات غير منشورة •

٤- وجود سعرين للشحن (النولون) ، سعر عادى مدعم يحتكره كبار المصدرين ، وسعر سلعى لباقى المصدرين يزيد عن السعر العادى المدعم ٠

٥- مشكلة الدروباك والسماح المؤقت ، حيث يتحمل المصدر ضريبة المبيعات على مستلزمات الانتاج ، مع تسديد رسوم خطاب الضمان ، بالاضافة الى فوائد التأخير اذا لم يتم التصدير فى الموعد المحدد ٠

٦- مشكلة التخزين فى حالة الغاء رحلات الطيران ، حيث لاتتوافر الثلاجات ووسائل الحفظ الكافية بالمطار ٠

٧- عدم وجود شركات نقل كبرى تتولى عمليات الشحن والتبريد وحفظ الحاصلات سريعة التلف ٠

٨ - صعوبة الشحن بالطرق البحرية ، لعدم توافر ثلاجات حفظ الحاصلات فى معظمها ، الى جانب ضأله الموانئ ، مع تذبذب مواعيد ابحار البواخر والسفن ، وطول فترة الشحن البحرى ٠

٩- عدم وجود مكاتب مصرية بالخارج تتولى عمليات الاستلام ، كنوع من حماية المصدر وضمان حصوله على حقوقه ٠

٦- محددات متعلقة بصادرات الترانزيت :

حيث تتعرض الصادرات الزراعية المصرية العابرة ، المنقولة تحت نظام الترانزيت الى فتح العبوات الحاوية ، بالرغم من وجود اقفال الرصاص المثبته بقطع معدنية لاحكام غلق العبوات ، وذلك بسبب عدم اشتراك مصر فى المنظمة العالمية للتزانزيت ، والسبب فى ذلك غير معروف ومجهول لدى وكلاء التصدير ٠

هذا الى جانب ضياع السلع المصدره فى بعض الاحيان ، كما هو الحال بالنسبة للصادرات المتجهه الى ليبيا ، حيث يتم جزء من نقلها عن طريق البر، وعند وصولها الى الحدود الليبية يتم تهريبها ٠

٧) - محددات تمويلية :

تتلخص اهم هذه الصعوبات فى توفير النقد الاجنبى الخاص بالبلد المستورد فى بعض الاحيان ، الى جانب عقبات السياسة الاقراضية للبنوك التجارية ، والتى لاتسمح الا لكبار المصدرين بالحصول على خطابات الاعتماد لتمويل فترة ما قبل الشحن (٥٠ - ٦٠٪ من قيمة خطاب الاعتماد) ، بالاضافة الى احجام بعض البنوك عن التعامل مع صغار المصدرين ، أو المصدرين الجدد، بسبب تخوفهم من عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم • هذا الى جانب ارتفاع سعر صرف العملات الاجنبية وكثرة المصاريف والعمولات ، مع طول الفترة اللازمه للحصول على التسهيلات البنكية • لذا صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ والخاص بانشاء البنك المصرى لتمويل الصادرات •

ب) - محددات خارجيـــة

تتلخص أهم المحددات الخارجية فيما يلى :

١) شروط الجودة القياسية وتغيرها المستمر والذى يصعب تحقيقه بالنسبة للحاصلات الزراعية المصرية •
٢) المنافسة العالمية للصادرات الزراعية المصرية التقليدية من قبل العديد من دول العالم كأسبانيا وقبرص واسرائيل والاردن والمغرب •
٣) تضارب مواعيد الطلب العالمى للحاصلات الزراعية ومواعيد انتاجها (نضجها) فى مصر •
٤) انخفاض اسعار الحاصلات الزراعية للدول المنافسة عن مثيلاتها المصرية، نتيجة لتشجيع حكومات الدول المنافسة للمصدرين على مزاولة مهنة التصدير وعدم تحميلهم بتكاليف تصديرية أو ضريبية ، كما هو الحال فى مصر •

٥) منح الدول الاجنبية لتسهيلات وتفضيلات فى مجال التجارة الخارجية للعديد من الدول المنافسة (كالمغرب واسرائيل وقبرص) وعدم تمتع الصادرات المصرية بتلك التسهيلات ٠

٦) خضوع الصادرات الزراعية المصرية لاجراءات حمائية من قبل دول السوق الاوربية المشتركة (قيود غير مقاسة)، تختلف من سلعة الى اخرى ، تتسم بسرعة تعديلها من وقت لآخر ويصعب تحديدها كاجراءات الحجر الصحى والبيطرى ٠٠ الخ ٠

٣-٢-٢-محددات الواردات (١) :

تواجه العملية الاستيرادية من السلع الزراعية مجموعة من المشاكل والتى تؤثر سلبا على الاستيراد والمستوردين ، اهمها :

١- عدم توفر النقد الاجنبى الخاص بالدولة التى يتم الاستيراد منها فى بعض الاحيان بالقدر المناسب ٠

٢- تأخير تمويل البنك المحلى لقيمة البضائع المستوردة ، اذا ما تصادف ميعاد تخليصها قبل أو اثناء اعداد ميزانية البنوك ٠

٣- مواجهة المستورد المصرى للعديد من المشاكل داخل قرية البضائع بميناء القاهرة الجوى ، منها مشاكل فحص العبوات باكملها بدلا من أخذ عينات منها ، مما يتسبب عنه فساد السلع فى بعض الاحيان ، بالاضافة الى حالات التأخير عن مواعيد الكشاف المختص بالفحص ، الذى يتسبب فى خسارة مادية للمستورد ، اما كنتيجة لضياع أو فقد بعض البضائع المستوردة داخل القرية أو لتحمله مصاريف ورسوم الارضيات ٠

---

١) تم حصر هذه المشاكل بناء لمقابلات اجريت مع مجموعة من المستوردين الرئيسين ٠

٤- معوقات ادارية وشكوى لبعض المستوردين من سوء معاملة بعض العاملين بقرية البضائع ٠

٥- مشاكل تثمين السلع المستوردة ، حيث يوجد نظامين ، احدهما تثمين عن طريق الكمبيوتر ، والثانى تثمين يدوى ، ويواجه بعض المستوردين فى بعض الاحيان بعدم تواجد الموظف المختص بالتثمين ، مما يؤدى الى تأخير تخليص السلع المستوردة ، بالرغم من ارتباطات المستورد بتوريدها محليا فى مواعيد محدده ، مما قد يعرضه لدفع مقابل الشروط الجزائية نتيجة لتأخير توريد بضاعته ٠

٦- صعوبات تواجه المستوردين فى الحصول على رقم للسلع المستوردة بشباك رقم ٤٦ بقرية البضائع ، الى جانب ضرورة الحصول على رقم آخر للسلع المستوردة (منافستو) ، مما يزيد من معاناه المستورد وضياع وقته ٠

٧- تحميل المستورد المصرى برسوم ومصاريف الارضيات خلال العطلات الرسمية ، رغم اغلاق قرية البضائع خلالها ٠

٨- تباعد مكاتب شركة مصر للطيران داخل قرية البضائع مما يزيد من متاعب تخليص السلع المستوردة ٠

٩- اضطرار المستورد المصرى لتخزين بضاعته بقرية البضائع ، فى حالة تأخر اجراءات التخليص من الساعة الثانية (ميعاد اغلاق الخزينه) ، وبالتالى تحمل المستورد المصرى لمصاريف ورسوم الارضيات ، مع تعرض السلع المستوردة للفساد نتيجة لخروجها من الثلاجات ٠

١٠- مشاكل بين الوزارات المشرفة على عمليات التصدير والاستيراد للموافقة على ادخال نوعيات جديدة من الواردات ، كمثال لها فى حالة استيراد شرائح بلاستيك لتعقيم التربة ٠

١١- خسائر مادية يتحملها المستورد المصرى ، نتيجة لتخليص السلع والبضائع المستوردة عن طريق الهدايا أو الاكراميات أو ماشابه ذلك ٠

١٢- عدم وجود بورصة أو اتحاد مستوردين أسوة بما هو حادث بالدول الاجنبية ، وذلك لضمان تطبيق شروط الشحن والاستيراد ، وحماية حقوق المستورد المصرى ٠

٣-٢-٣- مجموعة المحددات المرتبطة بالاتفاقيات المبرمه بين مصر ودول السوق الاوربية المشتركة :

٣-٢-٣-١-اولا : فى مجال التصدير :

تعكس التجارة الخارجية دائما طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول ، من حيث اتجاهها نحو الزيادة أو النقصان مع دول او تكتل اقتصادى معين ، ويؤدى العامل السياسى دورا كبيرا فى توجية التجارة الخارجية اكثر من غيره من العوامل ، وكثيرا ما تلجأ الدول او التكتلات الاقتصادية الى استخدام التجارة كأحد الاسلحة للتأثير فى سياسات ومصالح الاطراف الاخرى .

وقد استأثرت دول السوق الاوربية المشتركة بالنصيب الاكبر من قيمة صادرات مصر الدولية والتى تتراوح ما بين ٣٨,٤٪ - ٤٥٪ من جملة (١) الصادرات المصرية ، خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢ ، فى حين بلغت واردات مصر من دول السوق نحو ٣٦,٣٪ - ٣٩,٣٪ من اجمالى وارداتها خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢ .

ولقد اختلفت قيمة الصادرات المصرية لدول الاتحاد الاوربى (القطن الخام- البطاطس - النباتات الطبية والعطرية - والخضر الطازجة - والمجففة ..الخ) تبعا لاختلاف احتياجاتها من السوق المصرية ، بالاضافة الى محاولة دول الاتحاد البحث عن احتياجاتها الاستيرادية بأسواق بعضها البعض ، بدلا من استيرادها من خارج دول الاتحاد الاوربى ، ودعم هذا الاتجاه اتفاقية ماسترخت

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التبادل التجارى بين مصر ودول السوق الاوربية المشتركة (الاتحاد الاوربى) ، ١٩٩٠ - ١٩٩٢ ، مرجع رقم (٧٦ - ١٤٥١١ -٩٤) ، يوليو ١٩٩٤ .

والتى جعلت دول الاتحاد الاوروبى قوة اقتصادية وسياسية فعالة فى مواجهة التكتلات العالمية الجديدة ، وعدم اللجوء الى العالم الخارجى الا فى أضيق الحدود، وذلك من خلال وضع مجموعة من التعريفات الجمركية المرتفعة ، بالاضافة للمواصفات القياسية المتغيرة بمرور الوقت ، والتى يصعب تحقيقها فى كثير من الاحيان على السلع المستوردة من خارج دول الاتحاد الاوربى ، مما يستلزم معه الامر الاهتمام برفع وزيادة جودة الانتاج المصرى وترشيد تكلفته ليتمكن من منافسة صادرات الدول الاخرى ، فالمستقبل ينبئ باحتمال تراجع الصادرات المصرية بشكل ملحوظ لدول أوربا، الامر الذى يحتاج لوضع مجموعة سياسات واجراءات لمواجهة هذا الانخفاض ٠

وفيما يلى عرض لتطور الاتفاقيات المبرمه (١) بين مصر ودول الاتحاد الاوربى ، حيث تطورت سياسة المجموعة الاقتصادية تجاه دول حوض البحر المتوسط ، فقد شهد عقد الستينات محاولات فردية لبعض دول حوض البحر المتوسط للحصول على مزايا تفضيلية لصادراتها للمجموعة الاوربية ، فأبرمت المجموعة اتفاق انتساب مع اليونان عام ١٩٦١ ، ومع تركيا عام ١٩٦٣ ، ووقعت اتفاقيات تجارية تفضيلية مع لبنان عام ١٩٦٤ ، ومع اسرائيل عام ١٩٦٥ ، ثم مع مصر عام ١٩٧٢ ٠

ويلاحظ أن هذه الاتفاقيات لم تتضمن سياسة موحده للمجموعة تجاه دول حوض البحر المتوسط ، وانما اقتصرت على تقديم عدد من المزايا التفضيلية لصادرات كل دولة الى المجموعة على حده ٠

وفى أكتوبر ١٩٧٢ تقدمت اللجنة الاوربية لمجلس وزراء المجموعة بعدد من المقترحات بشأن تطوير علاقة المجموعة بدول حوض البحر المتوسط اطلق

---

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، نقطة التجارة ، التمثيل التجارى - بيانات غير منشورة ٠

عليها اسم السياسة المتوسطية الشاملة ، ووافق عليها المجلس فى نوفمبر ١٩٧٢ ، وبدأت اللجنة بناء على تفويض من المجلس فى مفاوضات مع دول حوض البحر المتوسط فى يونية ١٩٧٣ ، اسفرت عن التوصل لصيغة تنظيم علاقة المجموعة بهذه الدول ، واطلق عليها اتفاقيات تعاون ، وأهم ملامحها انها اتفاقات غير محدده الاجل تهدف لمساعدة جهود التنمية الاقتصادية للدول الموقعة عليها ، وتمنح مزايا تفضيلية فى شكل اعفاءات من الرسوم والقيود الكمية بالنسبة للسلع الصناعية وتخفيض فى الرسوم الجمركية لواردات المجموعة من بعض السلع الزراعية ، وقد الحق بهذا الاتفاق بروتوكولين ، أحدهما بشأن التعاون المالى والفنى ، يتضمن تقديم تسهيلات مالية من المجموعة للدول الموقعة على الاتفاق لمدة خمس سنوات ، قابلة للتجديد • والثانى بروتوكول خاص بتعريف مفهوم منتجات المنشأ وطرق التعاون الادارى بالاضافة الى اتفاق آخر بين الجماعة الاوربية للفحم والصلب والدولة الموقعة لتنظيم صادرات تلك الدولة من منتجات الفحم والصلب •

وفى عام ١٩٨٨ أبرمت المجموعة سلسلة اتفاقات مع دول شرق أوربا والاتحاد السوفيتى ، مع اجراء مفاوضات مع دول الافتا لانشاء منطقة اقتصادية أوروبية ، أما على مستوى دول حوض البحر المتوسط ، فقد تفاقمت الازمه الاقتصادية وتزايدت حده أزمه المديونية الخارجية والبطالة ، وخاصة فى الجزائر، لذلك كلف المجلس الاوربى اللجنة الاوربية اعداد تصور جديد لسياسة المجموعة تجاه دول حوض البحر المتوسط ، قدم مفوض اللجنة الاوربية مستر أبل ماتيتوس على اثرها ورقة عمل ، تشتمل على مقترحات اللجنة الاوروبية بهذا الشأن لتطبق خلال الفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٦ ، وكان من أهم ملامحها زيادة الحصص المحدده لبعض السلع الزراعية تدريجيا وتوسيع الفترات الزمنية ، ومنح دول حوض البحر المتوسط نفس التخفيضات الجمركية فى حالة الاسراع بتخفيض الرسوم الجمركية المطبقة على اسبانيا والبرتغال ، مع اتاحة الفرصة لدخول صادرات دول حوض البحر المتوسط الى دول الافتا ودول شرق اوربا بنفس المزايا الممنوحة من المجموعة الاوروبية •

وبعد دراسة المجلس الاوربى لورقة ماتيتوس فى عام ١٩٩٠ فى ستراسبورج ، اتخذت قرارا شاملا يغطى جوانب السياسة المتوسطية الجديدة للمجموعة خلال الفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٦ يتضمن خمس نقاط هى :

١) تم تخفيض اجمالى المبالغ اللازمه لتمويل السياسة المتوسطية الجديدة فى ورقة ماتيتوس من ٦٧٤٥ مليون وحده نقد اوربية ، الى ٤٤٠٥ وحده نقد اوربية ، توزع على دول المغرب (تونس والمغرب والجزائر) ، ودول المشرق (مصر والاردن وسوريا ولبنان واسرائيل)، ولايشمل القرار مالطا وقبرص يوغوسلافيا وتركيا، لانها ستعامل معاملة مختلفة عن باقى دول حوض البحر المتوسط .

٢) أصدر المجلس توجيهاته للجنة الاوربية للدخول فى مفاوضات مع دول حوض البحر المتوسط حول البروتوكولات المالية .

٣) تكليف اللجنة الاوربية باعداد الخطوات التنفيذية للتعاون الاقليمى .

٤) الموافقة على التجارة مع دول حوض البحر المتوسط بعد تعديلها .

٥) أصدر المجلس اعلانين ، الاول خاص بالديمقراطية والثانى خاص بالبيئة، وقد خفضت المجموعة الرسوم الجمركية تدريجيا على وارداتها من السلع الزراعية من منشأ دول حوض البحر المتوسط على شريحتين ، مع زيادة الحصص والكميات الاسترشادية لبعض الصادرات الزراعية بواقع ٥٪ سنويا، مع استثناء بعض السلع الحساسة ، حيث يتم زيادتها بنسبة ٣٪ سنويا .

وقد أبدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية عددا من الملاحظات حول ما ادخله المجلس الاوربى من تعديلات على ورقة ماتيتوس وأهمها :

* استبعاد المجلس أطار الحوار حول كافة الموضوعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية بين المجموعة ودول حوض البحر المتوسط .

** تخفيض المجلس لاجمالى المبالغ المخصصة لتمويل السياسة المتوسطية الجديدة بما يزيد عن الثلث .

*** اغفل المجلس قيام المجموعة بأى دور فيما يتعلق بمشكلة المديونية الخارجية لدول حوض البحر المتوسط ، واكتفى بالاشارة اليها كشرط لتقديم المجموعة لمساعدات مالية لدعم جهود الاصلاح الاقتصادى ، وتنتقده اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاستناده على سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادى التى يطبقها كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ٠

٣-٢-٣-١-١- إقامة منطقة تجارة حرة بين دول البحر المتوسط وأوربا :

إن فكرة إقامة منطقة تجارة حرة بين المجموعة الاوربية ودول منطقة البحر المتوسط مطروحه للمناقشة ، داخل المجموعة الاوربية . على أن يتم تطبيقها تدريجيا خلال اثنى عشر عاما من تطبيق السياسة المتوسطية ٠ ولاشك أن انشاء تلك المنطقة سيحقق فى الاجل الطويل مزايا كبيرة لاقتصاديات دولها (ايجابيات) ، ولكن هناك بعض النواحى السابية لتطبيقها على مصر فى الاجل القصير ٠ وفيما يلى موجزا لتلك النواحى الايجابية والسلبية ، وبعض المقترحات لتجنب آثارها السلبية ٠

الآثار الايجابية :

١) فتح سوق ضخم بدون قيود أو عقبات يشمل السوق الاوربية الموحده أمام الصادرات المصرية ٠

٢) ارتفاع الجودة النوعية للسلع المصرية ، حيث سيضطر المنتج المصرى الى الوصول بمستوى جودة انتاجه لمستوى مماثل للانتاج الاوربى ، حتى يستطيع أن ينافس سواء فى السوق المحلى أو داخل السوق الاوربى ٠

٣) ارتباط مصر بكيان اقتصادى ضخم مثل اوربا الموحده سيكون له تأثير ايجابى على حجم الاستثمارات الاوربية فى مصر ، حيث يشجع ذلك المستثمر الاوربى على انشاء كثير من الصناعات الخاصة بالمكونات أو الصناعات التجريبية بمصر للاستفادة من العمالة الرخيصة ٠

الآثار السلبيـــة (١) :

١) تحصل حاليا كثير من السلع الزراعية والصناعية المصرية على معاملة تفضيلية عند دخولها لاسواق دول المجموعة الاوربية فى حين أن دول المجموعة لاتحصل على تلك المعاملة التفضيلية عند دخولها للسوق المصرية ، حيث تعامل معاملة مماثلة لواردات مصر من الدول الاخرى ، ويسدد عنها رسوم جمركية ، وسيؤدى انشاء منطقة حره الى حصول سلع دول المجموعة الاوربية على مزايا عند دخولها السوق المصرى دون حصول مصر على مزايا اضافية تعادل التنازلات التى ستمنحها لسلع دول تلك المجموعة ٠

٢) فقد مورد مالى هام للخزانه المصرية نتيجة لعدم تحصيل رسوم جمركية على الواردات من دول المجموعة الاقتصادية الاوربية ، علما بأن تلك الواردات تمثل نحو ٤٠٪ من اجمالى الواردات المصرية ٠

---

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، نقطة التجارة ، التمثيل التجارى ، بيانات غير منشورة ٠

٣) تأثير ذلك على بعض الصناعات المصرية القائمة ، حتى تستطيع تلك الصناعات موائمه نفسها مع تلك التغيرات ، وذلك نتيجة للمنافسة التى ستواجهها من السلع المماثلة المستوردة من دول المجموعة الاوربية ٠

مقترحات لمعالجة أو لتخفيف الآثار السلبية :

يمكن التخفيف من الآثار السلبية لانشاء منطقة تجارة حرة لدول حوض البحر المتوسط عن طريق اتخاذ بعض الاجراءات سواء على مستوى السوق الاوربى أو المستوى المحلى ٠

أ- اجرءات يتعين على دول الاتحاد الاوربى اتخاذها :

١) تقديم المجموعة الاوربية لدعم مالى لتعويض الخزانة المصرية عن فقد حصيلة الرسوم الجمركية التى كانت تفرض على الواردات من هذه الدول ٠

٢) الاتفاق على استثناء بعض السلع المنتجه فى دول المجموعة الاوربية خلال فترة زمنية يتم الاتفاق عليها من التمتع بحرية دخول السوق المصرى واستمرار خضوعها لقواعد الاستيراد والرسوم الجمركية ، وتضمين الاتفاق ايضا للوقاية بهدف حماية الصناعات المصرية من المنافسة الاوربية ٠

٣) ان يتم تنفيذ المنطقة الحرة على مراحل ، مع الأخذ فى الاعتبار عنصرين هامين هما :

* عدم امكان انشاء منطقة تجارة حرة بين دول البحر المتوسط والسوق الاوروبى الموحد قبل التوصل لاتفاقية سلام شامل بين اسرائيل وباقى الدول العربية ٠

** لابد من النظر فى إقامة منطقة تجارة حرة مع اوربا، وايجاد صيغ للتعامل مع الكيانات الاقتصادية الاخرى ، مثل منطقة التجارة الحرة لامريكاالشمالية ، وكذلك علاقة مصر مع الدول العربية

٤) تسهيل دخول صادرات دول البحر المتوسط الى دول الافتا ودول شرق اوربا على اساس نفس المعاملة التفضيلية الممنوحة من دول المجموعة الاوربية ، حيث أن تكوين السوق الاوربى الموحد من دول المجموعة الاوربية ودول الافتا ودول شرق اوربا سيؤدى الى حرية تنقل السلع بين دول التكتل ، ويستلزم ذلك تطبيق معاملة واحده فى جميع دول السوق الاوربية الموحده للسلع المستوردة من احدى الدول غير الاعضاء ، لذلك يجب المطالبة بدخول صادرات دول البحر المتوسط الى دول الافتا ودول شرق اوربا على اساس نفس المعاملة التفضيلية الممنوحة من دول المجموعة الاوربية لتلك السلع .

٥) التعاون فى اسواق دول ثالثة ، حيث تستطيع دول المجموعة الاوربية تقديم المساعدة لصادرات دول حوض البحر المتوسط بما يحقق فائدة متبادلة للطرفين ، وذلك من خلال المشروعات التى تقوم تلك الدول بإقامتها فى دولة ثالثة ، حيث تتضمن تلك المشروعات مكونات تقوم دول البحر المتوسط بانتاجها بتكلفة تنافسية ، اذ أن تكاليف نقلها من الدولة الاوربية المنفذه للمشروع يجعل تكلفتها أعلى بكثير من توريدها من دول البحر المتوسط ، ويتم ذلك عادة عن طريق عقود مقاولات من الباطن .

٦) اقامة مشروعات زراعية للتصدير للدول الاوربية فى دول البحر المتوسط، يخصص انتاجها لتغطية احتياجات الدول الاوربية من الخضراوات والفاكهة، التى لاتؤثر على انتاجها المحلى .

٧) تدريب العمالة وتنمية الموارد البشرية ، لتتمكن دول حوض البحر المتوسط بالقيام بانتاج المكونات اللازمه لبعض صناعات السوق الموحده وبعض الصناعات التجميعية بتكاليف منخفضة نسبيا ، وذلك من خلال تطوير دول السوق الموحد للمعاهد الفنية فى دول البحر المتوسط .

٨) التعاون التكنولوجى ، حيث تحتاج دول البحر المتوسط الى مساعدة دول السوق الاوربية الموحده فى مجال التكنولوجيا ، وذلك لتطوير القاعدة الانتاجية بتلك الدول ٠

٩) زيادة قيمة المبالغ المقدمه من دول السوق المشتركة لتتمشى مع احتياجات التنمية الاقتصادية بدول البحر المتوسط ، مع زيادة نسبة المنح فى قيمة المبالغ المقدمه لاستخدامها فى تغطية تكاليف انشاء المشروعات التى تدر عائد سريع أو مباشر مثل مشروعات البنيه الاساسية ٠

١٠) انشاء بنك للتنمية خاص بمنطقة البحر المتوسط ، للاسراع بتنمية دولها وذلك على غرار البنك الاوربى للتنمية والتعمير ٠

ب) اجراءات تتخذ على المستوى المحلى :

١) تخفيف العبء الضريبى على المصدرين واعفاء النشاط التصديرى من الضرائب وخفض فائدة البنوك الممولة للعمليات التصديرية ، مع العمل على تعويض المصدرين عن خسائرهم التجارية الخارجة عن ارادتهم ، مع خفض تكاليف ونفقات الشحن بكافة أنواعه بحرى أو جوى أو برى للسلع التصديرية ٠

٢) تحسين جودة الانتاج الزراعى بتقليل استخدام الكيماويات والتخلص من الآفات الزراعية لتحسين مستوى الجودة وصفات الاصناف المنزرعة ، مع خفض التكلفة الانتاجية ، الى جانب تحفيز المصدرين على زيادة صادراتهم ٠

٣) التوعية التصديرية على مستوى المنتجين والمصدرين ٠

٤) انشاء مراكز تصديرية تتولى عمليات التسويق الداخلى والخارجى للمنتجات الزراعية بالمواصفات القياسية المطلوبة ٠

٥) وضع استراتيجية زراعية متكاملة ، تهدف الى تنمية الصادرات بالمواصفات القياسية المطلوبة بالاسواق العالمية ٠

٣-٢-٣-٢- ثانيا : فى مجال الاستيراد

تشتهر اغلب دول الاتحاد الاوربى بانتاجها الزراعى والحيوانى ، الى جانب الانتاج الصناعى ذو الجودة العالية ، وتستورد مصر بعض احتياجاتها من الحيوانات الحية كالابقار والزيوت والشحوم والالبان ومنتجاتها والقمح ودقيقه ، وكذلك الآلات وقطع الغيار ووسائل النقل وغيرها ٠

وقد بلغ اجمالى ما استوردته مصر من دول الاتحاد الاوربى نحو ١٠ مليار جنيه عام ١٩٩٢ (١)، وتتركز معظم واردات مصر من خمس دول هى المانيا وفرنسا وايطاليا وانجلترا وهولندا ، وتقدر واردات مصر منها نحو ٨٤,٦٪ من قيمة اجمالى الواردات المصرية خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٢) ٠

ويعد القمح اهم الواردات المصرية من دول الاتحاد الاوربى ، وتقدر الواردات منه بنحو ١١٠ ألف طن عام ١٩٩٢ ٠ أما دقيقه فقد بلغت الكميات المستوردة منه نحو ١٠١,٦ الف طن فى نفس العام ٠

وبالنسبة لسكر البنجر وسكر القصب فقد بلغت الواردات نحو ١٣٣,٨ الف طن عام ١٩٩٢ ٠

وتنحصر المحددات الاستيرادية من دول الاتحاد الاوربى فيما يواجهه المستورد المصرى من صعوبات محليه فى اجراءات تخليص السلع المستوردة، بالاضافة الى التقلبات السعرية على المستوى العالمى ٠ وتوضح الجداول بالملحق رقم (٢)اهم المواصفات القياسية للسلع الزراعية التصديرية (برتقال بطاطس)، والسلع (٢)الاستيرادية (قمح وسكر وزيوت غذائية) من دول الاتحاد الاوربى ٠

---

١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مرجع سابق ٠

٢) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، بيانات غير منشورة ٠

٣-٣- علاقة مصر التجارية الحالية مع دول الاتحاد الاوربى :

تتمتع صادرات مصر الزراعية نتيجة للاتفاقيات (١) والبروتوكولات المبرمه مع دول السوق الاوربية الموحده بما يلى :

١) تخفيض الرسوم الجمركية على بعض المنتجات الزراعية التى منشؤها مصر ، وذلك بصفة تدريجية حتى تصل للاعفاء الكامل عام ١٩٩٦ • إلا انه وفقا للسياسة البحر متوسطية الجديدة ، فقد تمتعت الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية بالاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية اعتبارا من أول يناير ١٩٩٣ •

٢) تخضع بعض المنتجات لحصص سنوية ثابتة يتم التصدير فى حدودها وهى : البطاطس المبكرة - الفاصوليا - البصل الطازج - البصل المجفف - البرتقال •

كما يخضع عدد آخر من المنتجات الزراعية لحصص استرشادية هى : الثوم الطازج - الثوم المجفف - الخرشوف - الخيار - الشمام الشتوى •

ووفقا للسياسة البحر متوسطية الجديدة ، تم زيادة الحصص الكمية والاسترشادية بنسبة ٥٪ سنويا خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥ •

٣) تخفيض الرسوم الجمركية على عدد من السلع الزراعية المصرية خلال فترات زمنية محدده ، بحيث تسرى التعريفة الجمركية الموحده للمجموعة على ما يتم تصديره خارج هذه الفترات •

---

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، نقطة التجارة ، التمثيل التجارى ، بيانات غير منشورة •

٣-٣-١ تطوير التعاون بين مصر ودول الاتحاد الاوروبى (اتفاق الشراكة)

بعد تعديل اتفاق التعاون بين مصر ودول السوق المشتركة فى عام ١٩٧٧، والذى اتاح لمصر فرص الحصول على مزايا تفضيلية لصادراتها لدول السوق دون تقديم مزايا مقابلة ، بالاضافة لحصول مصر على معونات اقتصادية فى شكل قروض ميسره ومنح ومعونات غذائية ، وذلك بناءا على ما نصت عليه المادة الثامنة من الاتفاقية السابق ذكرها ، من حيث تنمية التجارة بين الجانبين آخذه فى الاعتبار توازن أفضل فى التجارة ، وزيادة معدل نمو تجارة مصر وتحسين فرص نفاذ منتجاتها الى دول السوق ، فيجب التركيز فى مباحثات مصر مع دول السوق على الايجابيات ، أى تكثيف التعاون فى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا، والمشاركة فى البرامج العلمية المختلفة والبحثية للمجموعة الاوربية

وقد تركز تصور الجانب الاوربى فى المباحثات (١)لتطوير التبادل التجارى فيما يلى :

١) اقامة منطقة حرة للسلع الصناعية ، بمعنى الاعفاء الكامل للمنتجات الصناعية المتبادلة من الرسوم الجمركية .

٢) توسيع محدود فى المزايا التى تحصل عليها الصادرات الزراعية المصرية لدول السوق المشتركة ، دون اقامة منطقة حرة للسلع الزراعية .

---

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، الاطار المقترح لعلاقة مصر بدول السوق الاوربية ، مذكرة عرض غير منشورة .

وبدراسة هاتين النقطتين رأى الجانب المصرى مدى انعكاسهما واثرهما السلبى على الحصيلة الجمركية المصرية ، لذا تم الاتفاق بين وزارة الصناعة ومصلحة الجمارك على ما يلى :

١) استبعاد السلع الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعه التى تصدرها دول السوق المشتركة كسلع حساسة ٠

٢) تحديد البنود غير الحساسة من وارداتنا من دول السوق المشتركة والتى يمكن اعفائها جمركيا بصفة فورية ٠

٣) تحديد البنود الحساسة من وارداتنا من دول السوق المشتركة والتريث فى امرها ، بعد الرجوع الى التوجيهات التى حددتها اللجنة الاوربية للتفاوض مع المغرب ٠ وفيما يلى عرض لهذه الرؤيا فى مجال السلع الزراعية ٠

أ) طلب ازالة القيود على الصادرات الزراعية المصرية على مدى خمس سنوات ، اضافة لما هو وارد فى اتفاق التعاون القائم حاليا ٠

ب) عند نهاية العام الخامس (٢٠٠٠) يتشاور الجانبان حول تحديد اجراءات تحرير متبادل تطبق من السنة السادسة لدخول اتفاق المشاركة حيز التنفيذ ٠

ج) يتم التشاور حول الجدول الزمنى لصادرات بعض المحاصيل المصرية من البطاطس والبرتقال ، وزيادة الحصة المسموح بدخولها من المنتجات المصرية لبعض المحاصيل الاخرى كالبصل المجفف والطازج والثوم المجفف والخرشوف ، وادراج حصة لبعض البنود الاخرى مثل الزهور والاسماك ٠

د) اعادة النظر فى رسم التعويض على صادرات مصر من الارز ، حيث يعفى المصدر المصرى من اشتراط تسديده ٠

هـ) بالنسبة للمنتجات الزراعية والحيوانية التى يغطيها الاتفاق بتفضيلات ، فيتم الغاء رسوم الاستيراد عليها فى حدود حصة كمية أو استرشادية ، وزيادتها بنسبة ٥٪ سنويا ٠

٣-٣-٢-اثر الاتفاق الاسرائيلى والمغربى (١) مع دول الاتحادالاوروبى على مصر

نظرا لتشابة معظم المنتجات الزراعية والصناعية التى تنتجها اسرائيل والمغرب لمثيلاتها المصرية ، فان ذلك سيؤدى حتما الى انخفاض صادراتنا الزراعية والصناعيةالى دول الاتحاد الاوربى فى حالة تنفيذ اتفاق المشاركة بين اسرائيل والمغرب وهذه الدول نتيجة لحصول كل من اسرائيل والمغرب على مميزات اكثر فى التعامل مع دول الاتحاد الاوربى عن مصر ، وكما هو معلوم فإن دول الاتحاد الاوربى لا تسمح بدخول منتجات مستوردة اليها من السلع الزراعية ، الا اذا كانت منتجات دولها لا تكفى الطلب عليها داخل الاتحاد ، وعليه فإن السلع الزراعية المغربية والاسرائيلية ستكون لهماالاولوية التفضيلية عن السلع المصرية ، ويؤكد ذلك ما جاء بمشروع اتفاق المشاركة الجارى التفاوض بشأنه بين دول الاتحاد الاوربى والمغرب والمبين فيما يلى :

أ) اقامة منطقة اقتصادية حرة لتبادل السلع الصناعية بين الجانبين ، بحيث تسمح دول الاتحاد الاوربى بدخول الصادرات المغربية اليها معفاه من الرسوم الجمركي بدون قيود كمية ، وهذا مالا ينطبق على السلع الصناعية المصرية ٠

ب) فيما يختص بالسلع الزراعية ، يتم توسيع نطاق الاعفاءات والمزايا التفضيلية التى تحصل عليها الصادرات المغربية الزراعية إلى دول الاتحاد الإوروبى ٠ وهذا يعنى عدم اعتراض أى قيود كمية أو موسمية أو سعرية للسلع الزراعية المغربية داخل دول الاتحاد الاوربى الى جانب تمتعها بالاعفاءات الجمركية ، الامر الذى لايحدث بالنسبة للسلع الزراعية المصرية ٠

---

١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، مصدر سابق ٠

لذا يجب التفاوض على ضرورة الابقاء على الكميات المصدرة من السلع الزراعية المصرية الى دول الاتحاد الاوربى على المستوى الذى وصلت اليه قبل توقيع الاتفاق مع المغرب ، مع زيادتها بنسب سنوية محددة ان امكن .

كذلك يجب التنوية على الاثر السلبى لهذه الاتفاقية على حصيلة الخزانة العامة للدولة ، اذا لم تساير المنتجات الصناعية المصرية التطور التكنولوجى للوصول الى الجودة القياسية المطلوبة ، لمواجهة المنافسة الحادة من الدول الاخرى ، حيث أن انسياب منتجات الدول المنافسة داخل السوق المصرية دون تحصيل رسوم جمركية عليها سيؤدى الى انخفاض حصيلةايرادات النقد الاجنبى .

٣-٤- مجموعة محددات ما بعد اتفاقية الجات :

تواجه مصر فى الفترة الحالية والمستقبلية منافسة تجارية شديدة فى ظل النظام التجارى الدولى الجديد ، ومن ثم يصبح عليها البدء فى تكييف هياكلها الانتاجية لتواجه المنافسة العالمية فى اسواق التصدير ، وتحاول الدولة ان تضع خطط متوازنة ومتكاملة لمواجهة تأثيرات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والاستفادة من جوانبها الايجابية ، لهذا اتجهت الدولة لانشاء اجهزة قومية لمتابعة الاسعار العالمية ، وذلك بهدف منع اغراق السوق المحلى بمنتجات مدعمه ، وتكاملا مع هذا الاجراء يجب ان تنظم التجارة الداخلية من خلال ضبط دخول المنتجات المستوردة للسوق المحلى من ناحية ، وتحفيز المصدرين على التصدير وحل مشاكلهم التصديرية من ناحية اخرى ، لهذا يحتاج الامر وضع امتيازات جمركية وضريبية لاصحاب الصناعات التصديرية ، وتذليل العقبات التى تقف امام حصول المنتجين الجدد على تراخيص وتصاريح اقامة المشروعات الصغيرة ، مع ضرورة الاهتمام بتنمية الصادرات ذات الميزة النسبيه وعلى رأسها صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، وتطوير اساليب انتاجها،

وخفض تكاليف انتاجها نظرا لتوافر الخامات المحلية ، والاعفاءات الجمركية التى تتمتع بها الملابس الجاهزة فى السوق الاوربية ، حيث تتساوى منتجات مصر منها بمنتجات اسبانيا واليونان والبرتغال وهى دول منافسة من حيث انتاج الملابس الجاهزة ٠

وفى هذا الصدد نشير الى ارتفاع سعر النولون المصرى عن مثيلة بالدول المجاورة كالاردن واسرائيل وكينيا ونيجيريا ، مما يزيد من تكلفة المنتجات المصدرة ويقلل من فرص منافستها لمثيلاتها فى الاسواق العالمية ٠

ان انشاء المنظمة الدولية للتجارة وتنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالجات يتيح للدول التخصص فى السلع والانشطة التى لها مزايا نسبيه فى انتاجها ، لتضع كل دولة استراتيجية للتركيز على هذه الصناعات ويتحول لها النشاط التصديرى ٠والسؤال الذى يطرح نفسه الآن والخاص بعلاقة مصر بدول الاتحاد الاوربى بعد تطبيق اتفاقية الجات :هل ستستمر الاتفاقيات بين مصر ودول الاتحاد على ما هى عليه أم سيطرأ عليها أى تغيير ؟ وما هو وضع هذا التكتل بعد تنفيذ اتفاقية الجات ٠

على انه قد اجيب سابقا على هذين التساؤلين ، حيث انه فى حالة انشاء منطقة حرة لدول حوض البحر المتوسط تشمل مصر ، فإن ذلك لايتعارض مستقبلا مع اهداف اتفاقية الجات لتحرير التجارة الدولية ، بل يحقق ما تهدف اليه من توفير المنافسة الكاملة لجميع الاطراف فى مجال التجارة الخارجية وبغض النظر عن الاضرار السلبية التى ستلحق بالدول النامية والتى لم تتهيأ هياكلها الانتاجية بعد لمنافسة منتجات الدول المتقدمه فى هذا المجال ٠ كما سيبقى اتحاد الدول الاوربية على ما هو عليه ٠

الفصل الرابع
السوق الشرق اوسطية

١- الفلسفة السياسية والاقتصادية لمشروع السوق الشرق اوسطية
٢- النظام الاقليمى العربى والسوق الشرق اوسطية
٣- السوق الشرق اوسطية بين الطموح والواقع
٤- السوق الشرق اوسطية والبدايات العلمية

الفصل الرابع
٤- السوق الشرق أوسطية

تمهيد :

على الرغم من أن هذا المصطلح جديد على الادبيات الأقتصادية والسياسية العربية ، إلا أن الحديث تواتر عنه فى السنوات الثلاث الماضية بشكل متتابع ومتناقض ، وزادت حده النقاش حوله بعد توقيع إتفاق اسلو المعروف (غزه - اريحا اولا) فى واشنطن ١٩٩٣/٩/١٣ . وتراوح النقاش بين إفتراض ان هذا المصطلح مجرد حالة أكاديمية يتناولها الباحثون ، وينتهى الى تصور قيام سوق شرق أوسطية اطرافها بعض الدول العربية (أو كلها) واسرائيل وتركيا وايران وقبرص واحيانا يضاف اليها الباكستان وافغانستان ، وبينما يرى بعض المفكرين أن قيام نظام جديد فى الاقليم الشرق اوسطى أصبح لابد منه، يرى البعض الآخر أن الاقليم العربى بنظامه الحالى المتوارث منذ الاربعينات من هذا القرن ، يجب المحافظة عليه وإبقائه سدا مانعا أمام اى جديد مطروح . ونحن سنحاول فى هذا الجزء من الدراسة تتبع الفكره فى الفكر الاوروبى والامريكى وفى الفكر الاسرائيلى وفى الفكر العربى لمجرد الوقوف على تلك الفكره ولمحاولة فهمها ولتوضيح التباين بينها إن وجد ، كذلك التركيز على هذه الفكرة وعلاقتها بالنظام العربى القائم حاليا ، وطموحات الفكرة وابعادها وآثارها فى حالة قيامها على إقتصاد الاقليم العربى وعلى الأقتصاد المصرى .

١- الفلسفة السياسية والأقتصادية لمشروع السوق الشرق أوسطية :

١-١- الفكر الامريكى والاوروبى :

إن النظرة الأمريكية والاوروبية لاقليم الشرق الأوسط تكاد تكون متطابقة، فكلاهما ينظر للاقليم من كونه يضم مجموعة من الأقطار النامية التى تزخر

بالموارد الطبيعية الضخمة وفى مقدمتها النفط ، وتمثل سوقا كبيرة لاستهلاك السلع الصناعية والاستهلاكية الامريكية والاوروبية ، كما أن النظم القائمة رغم تباينها الشديد الا انها اصبحت تسير فى السنوات الاخيرة فى اتجاه ديموقراطى بخطى بطيئه ، وتتحول نحو آليات السوق بشكل متسارع • فانهيار الحواجز وضعف الكيانات العسكرية بعد حرب الخليج فى اوائل اغسطس ١٩٩٠ ومارس ١٩٩١ ، جعلت من التدخل الامريكى والاوربى فى المنطقة باسرها امرا واقعا ستظل آثاره السياسية والعسكرية والأقتصادية مستمره الى زمن بعيد - كما أن تتابع عملية السلام بين العرب واسرائيل التى بدأت فى نهاية عام ١٩٧٧ وتوقيع إتفاقية كامب ديفيد الشهيرة عام ١٩٧٩ ثم مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ واتفاق اسلو ١٩٩٣ ، كلها تمثل تغييرات كبيرة فى الاقليم ، واذا ما أضيف اليها انهيار المعسكر الشرقى بكامله وتوقيع إتفاقية الجات فى ابريل ١٩٩٤ بعد مفاوضات دامت ثمانى سنوات وإنشاء منظمه التجارة العالمية ، فكلها تمثل مجموعة من المتغيرات الجادة التى أثرت وتؤثر على الأقليم بشكل كبير ، وبعد توقيع إتفاقية القاهرة بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل فى ٤ مايو ١٩٩٤ وقيام السلطة الفلسطينية فى غزه واريحا ، واقبال عدد من الأقطار العربية على إقامة علاقات مع اسرائيل وفى مقدمتها الاردن والمغرب وتونس وعمان، كل ذلك يمثل فى الفكر الغربى أن الاقليم الشرق اوسطى لم يعد يقتصر على الأقطار العربية ، بل يضم ايضا دولا اخرى فى مقدمتها اسرائيل التى كانت العدو اللدود للوطن العربى باكمله ، كما ان تركيا وايران لايمكن تجاهلهما، لذلك فان اتساع الاقليم ليضم هذه الاقطار مجتمعه اصبح امرا واقعا ولامفر منه ولايستطيع أحد ايقافه او تجاهله طال الزمن أم قصر ، لذلك فان الفكر الاوربى والامريكى اخذ يتحدث عن الأقليم والتنمية الأقتصادية فيه بشكل عام وابدت اوروبا استعدادها للاسهام فى تطوير الاقليم وتشجيع التعاون السياسى والأقتصادى بين أقطاره ، وتشجيع المشروعات المشتركة ذات البعد الاقتصادى والبيئى والتى لها مدلولها السياسى وأثرها الاجتماعى •

والفكر الامريكى ، يرى أن الشرق الاوسط كاقليم يعنى قبول اسرائيل كأحد اعضاء الاقليم قاطبه ، وهذا يحل إشكالية طال امدها ، فاسرائيل تصبح دولة ذات سياده معترف بها من قبل اقطار الاقليم ولم يعد هناك من يزعم برمى اسرائيل فى البحر ولن تعود اسرائيل للحديث عن الخوف والتسلح بلا حدود ، فالتهديد المستمر لها من العرب بدأ يزول تدريجيا ، وهذا يخفف من الأعباء الاسرائيلية على امريكا ، إذن فنقطة الارتكاز السياسية هى الاعتراف النهائى باسرائيل كاحد اقطار الاقليم ، وهذا يحتاج الى دعم إقتصادى لخلق استقرار فى الاقليم لتحقيق الاهداف الاقتصادية الامريكية والاوروبية ، وبالتالى فالسوق الشرق اوسطية كفكرة يمكن ان تحقق الاهداف الأمريكية والاوربية ، بعد سيطرتهما على منابع النفط العربى ٠

١-٢- الفكر الاسرائيلى

ظلت اسرائيل تمثل العدو الاساسى والرئيسى للأمه العربية ، وكانت احلامها ولازالت تتمثل فى قيام دولة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات والمعترف بها من الأمة العربية ، ولكن هذا الهدف الكبير يحتاج الى تحقيق مجموعة من الاهداف الصغيرة التى تخدمه فى النهاية ، من بينها توقيع اسرائيل اتفاقيات منفصله (ثنائية) مع الاقطار العربية ، تجعل من اسرائيل أحد كيانات المنطقة (الاقليم العربى) سياسيا واقتصاديا وعسكريا ٠

وبامعان التفكير فى العبارات التى وردت على لسان وزير خارجية اسرائيل شيمون بيرس فى كتابه الشرق الاوسط الجديد ٠

"عرضت خلال محادثاتى الكثيرة مع كبار الشخصيات الاوربية خلال العام الأول من عمر حكومه التحالف العمالى ، برنامجا لاقامة شرق اوسط جديد على غرار

الخطة الاوروبية " التعاون الاقتصادى اولا " ، يكون مشفوعا بزيادة التفاهم السياسى الجارى وصولا الى الاستقرار • ويضيف وقد الهبت الفكرة خيال حلفاء اسرائيل بمن فيهم الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران والمستشار الالمانى هليموت كول ورئيس المجموعة الاوربية جاك ديلور ، الذى رأى الامكانات العظمى لهذا الترتيب الأقليمى الجديد لكل من اوربا والشرق الاوسط "•

"إذا لم تحترس اسرائيل فانها تفقد تقدمها فى النمو السكانى بين البحر ونهر الاردن فتجلب لنفسها المأساه" (ص ٢٨)

وجاء ايضا فى الصفحة (٥٢) من نفس الكتاب ، مايصح على العالم يصح على اسرائيل وعلى الامم العربية بالمثل ، لقد جاءت بنا المقادير من نزاع على الاراضى الى عالم التحديات الأقتصادية والفرص الجديدة التى ابدعها التطور الفكرى للبشرية ان التاريخ يضع قائمه بالفائزين والخاسرين الجدد • ان الشرق الاوسط هو الآن من الفائزين • فالكره فى ملعبنا •

إن الشرق الاوسط مستودع يختزن الذكريات الجماعية للبشرية بقدر ما هو رمال متحركة للنزاع الاقليمى •

"يلعب الشرق الاوسط منذ سحيق الزمان ، دورا اساسيا فى رفاه كل الشعوب ، وكانت هذه المنطقة اساسية لأمن طرق التجارة العالمية واستقرار الامبراطوريات الكبرى التى سادت ثم بادت ••• لم يقم الشرق الاوسط بدوره كمركز للتجارة والرحلات ، بل ايضا كبؤرة لحياه الناس الروحية فى طريقهم الى ابواب الجنة "•

"لقد ادت استطاله امد الصراع العربى الاسرائيلى الى استمرار بؤس الملايين وتحول الكثيرون ، انطلاقا من الشعور بالاحباط : الى الغيبيات والعالم الآخر ، رافضين الدولة الحديثة ، غارقين فى الاصولية الدينية ، وهذه هى

العوامل التى تهدد الأن استقرار وسلام المنطقة • وتنذر المصالح العالمية بالخطر ان اكثر من مليار مسلم فى ارجاء العالم يتطلعون الى الشرق الاوسط كمصدر للحياه وينبوع للأيمان "•

"ان التنمية الأقتصادية والأجتماعية هى معيار نجاح اشاعة الديموقراطية فى الشرق الأوسط • يتميز الشرق الاوسط بامكانات سوق هائله ان الديموقراطية سوف تضع حدا للخطر الذى يهدد سلام المنطقة والعالم "•

"إن الاصولية تشق طريقها سريعا وعميقا فى كل بلد عربى فى الشرق الاوسط مهدده بذلك السلام الاقليمى ووسائل الاعلام الغربية هى واحده من الاطراف المسئوله عن هذا النمو" •

"إن ارتفاع مستوى المعيشة هو شرط مسبق لتخفيف التوترات فى بلدان الشرق الاوسط "•

"يحتاج الشرق الاوسط الى الديمقراطية ، حاجة الكائن الحى الى الاوكسجين ، وهى هيئة رقابة تحرس السلام • وان الحاجة لهذا التجديد الحكومى بارزه على نحو خاص فى الشرق الاوسط الذى يضم حكاما او توقراطيين" •

"إن ارساء نظام اقليمى مرهون بنجاح عملية السلام الاسرائيلية العربية"•

"إن بنيه نظام الأمن الاقليمى فى الشرق الاوسط سوف تتمحور على نمطية من الالتزامات المتبادلة : أمه - امة (ثنائية ومتعدده) وامه -منطقة - إن الترتيبات المباشرة امه - امه ستكون فى ذاتها ولذاتها بمثابة رادع للعدوان- الاطار الاقليمى هو وحده الذى يسمح بتفكيك هياكل القوه ويعمل باتجاه نزع السلاح "•

"إن مفهوم الاقتصاد الاقليمى ينطوى على خطوات تدريجية لاقامة جماعة تشبه كثيرا الجماعة الاوربية" .

"ويضع بيرس ثلاثة مراحل للتعاون الأقتصادى لاقليم الشرق الاوسط ، المرحلة الاولى : مشاريع ثنائية أومتعدده القومية . المرحلة الثانية كونسور تيومات دولية تتولى تنفيذ المشاريع التى تتطلب استثمار رؤوس اموال هائلة ، مثل مشروع قناه البحر الاحمر - البحر الميت - وإنشاء ميناء مشترك اسرائيلى - اردنى - سعودى والمرحلة الثالثة تشمل سياسة الجماعة الاقليمية ، مع التطوير التدريجى للمؤسسات الرسمية .

"ويرى بيرس ان المنطقة مشدوده باربعة احزمه سياسية - إقتصادية الحزام الاول : هو نزع السلاح والحزام الثانى هو المياه والتكنولوجيا الحيوية والحرب على الصحراء والحزام الثالث هو الهياكل الارتكازية للنقل والاتصالات اما الحزام الرابع فهو السياحة ".

"لقد ابتنى آباؤنا المعابد والاهرامات والقلاع وشقوا القنوات فاورثونا بذلك مواقع سياحية مذهله ".

"تستثمر دول الشرق الاوسط ٦٠ مليار دولار سنويا فى شراء الاسلحة فيما بين عامى ١٩٧٣ ، ١٩٩١ اشترت الدول العربية وايران اسلحة بحوالى ١٨٠ مليار دولار ".

"وتنفق دول الشرق الاوسط حوالى ٧١٪ من ميزانياتها على العسكر والمعدات العسكرية ، بل سوريا ٥٠٪ من ميزانيتها يذهب للتسليح و٢٦٪ فى اسرائيل" .

"إن الانتقال من اقتصاد صراع إلى اقتصاد سلام ، يعنى حصر المصادر لتطوير بنيه تحتيه تلائم هذا العصر الجديد من السلام . فطريق سكك حديدية يربط وادى الاردن ودمشق وحيفا كان يعمل حتى عام ١٩٤٨ ، ويمكن اصلاحه وربطه بالخط الذى يربط مصر بطرابلس وحيفا عن طريق بورسعيد " .

"كما يمكن بناء شبكات من الطرق السريعة واحدها تخترق الشرق الاوسط من شمال افريقيا الى اوروبا بمحاذاه البحر (عبر مصر واسرائيل ولبنان وسوريا وتركيا) والأخر من شمال افريقيا الى العراق والخليج وطريق ثالث يربط غزة والخليل والقدس وعمان وحيفا ودمشق ".

"كما يمكن إقامة مناطق تجارة حره بمحاذاه موانى اللاذقيه وبيروت وحيفا (اواسدود) وغزه والاسكندرية (أوبورسعيد) على البحر المتوسط وجده على البحر الاحمر - ويمكن بناء ميناء إيلات - العقبة المشترك ".

من خلال هذه المقتطفات من كتاب بيرس "الشرق الاوسط الجديد "، يتضح ابعاد الفكر الاسرائيلى السياسى والأقتصادى للسوق الشرق اوسطية ، حيث:

١ - تركز الحديث عن وحده الأقليم تاريخيا ، وكأن الشرق الاوسط مصطلح اذلى منذ قديم الزمان ، وهذا غير صحيح لان المصطلح حديث العهد ، وهو مصطلح سياسى استخدمته وزارة الخارجية الامريكية ووزارة الخارجية البريطانية فى الاربعينات من هذا القرن فقط ، وهو يحمل احيانا بعدا جغرافيا فقط .

٢ - يتضح بجلى أن اسرائيل محور الارتكاز فى الشرق الاوسط وبدونهالايمكن ان يكون هناك نظاما اقليميا مستقرا أو متقدما اقتصاديا واجتماعيا .

٣ - غياب الديموقراطيه ادى الى ظهور الحركات المتطرفة والمتشدده فى الاقطار العربية ، وبدون الديموقراطيه يصعب تصور نظام إقليمى هادئ ومستقر .

٤ - عقد إتفاقيات ثنائية بين الدول العربية منفردة واسرائيل .

٥ - ربط دول المنطقة باحزمة ابدية من الطرق البرية والموانى البحرية المشتركة والمطارات المشتركة .

٦ - اعتبار اسرائيل امه والعرب أمم وليست امه عربية واحده وهذا اصطلاح جديد يؤكد المذهب الاسرائيلى الذى يقضى بضرورة عقد اتفاقيات ثنائية مع الاقطار العربية .

٧ - نزع السلاح من المنطقة والأمن القومى للمنطقة (الاقليم) مرهون بالديموقراطيه والنمو الأقتصادى والتعاون المشترك بين اعضاء الأقليم .

إذن فالحديث هنا ليس عن سوق مشتركة لدول الشرق الاوسط ، بل نظام اقليمى جديد لدول الأقليم المسمى الشرق الاوسط يؤكد وجود اسرائيل الأبدى والمستقر وبعلاقاته الشمولية مع دول الاقليم .

هذا هو مفهوم الشرق اوسطية فى الفكر السياسى والأقتصادى الاسرائيلى .

١-٣- رد الفعل العربى

ونقول رد الفعل العربى ، لان العرب كأمه رغم كل مشاكلها ومشاغلها وخلافاتها ، ظلت محافظة على نظام يمثل حد أدنى ارتضته - تمثل فى جامعة الدول العربية والمنظمات المنبثقة عنها والاتفاقيات الجماعية التى أبرمت تحت مظلتها ، وتسمى الآن الجامعة بيت العرب .

والغريب ان الفكر العربى انقسم رد الفعل لديه على المشروع المطروح الى ثلاثة فرق :

الاولى :ترى ان المتغيرات الدولية والاقليمية، والمنافع المتوقعة تحتم قيام سوق شرق اوسطية ولكنها تحتاج الى وقت طويل لتحقيقها ، وان قيامها امرا لامفر منه لان صاحب النظام العالمى الجديد والغرب يريدون ذلك ، وطالما الأمر هكذا فلابد من التفكير العملى والبحث فى الكيفية التى ندخل بها السوق • هل ندخلها فرادى أم جماعة عربية ؟ •

الثانية : ترى أن الامر يحتاج الى مزيد من الدراسة والبحث والتحرى وهى ليست ضد المشروع وليست معه ؟ فلاهى ترفضه ولاهى تقبله وتعتبره حاله دراسية بحته من واجب الباحثين التعمق فيها للوصول الى قرار موضوعى •

الثالثة : ترى ان الفكره هى نظام جديد لايمكن ان يقوم الا على انقاض النظام العربى الحالى ، وان الفكرة استعمارية بحته وهدفها النهائى ضرب النظام العربى وتمزيق الوطن العربى الممزق والانفراد بخيراته وموارده وتسليم القيادة لاسرائيل لتعربد فى المنطقة ودون ان تعطى الشعب الفلسطينى حقوقه التاريخية المشروعه فى وطنه وفى مقدمتها الانسحاب الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزه وحق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف• ايضا دون ان توقع اتفاقية نزع السلاح النووى واخلاء المنطقة من اسلحة الدمار الشامل وفى مقدمتها الاسلحة النووية • وكذلك دون الانسحاب من الجولان وجنوب لبنان انسحابا كاملا• لذلك فهى تقف ضد الفكرة من حيث المبدأ وتحاربها بكل والوسائل وتستحث الهمم فى ذلك •

أما رأى جامعة الدول العربية فى فكرة السوق الشرق أوسطية والشرق الاوسط فقد جاء فى موجز دراسة التطورات الدولية والاقليمية واثرها على الأقتصاد العربى المقدمه من الادارة العامة للشئون الاقتصادية

بالجامعة فى الصفحة الخامسة (١) . ان هذا المفهوم دخيل على الادبيات الأقتصادية والسياسية العربية وان له جذوره الاستعمارية وخلوه من اى مضمون حضارى او إجتماعى او ثقافى او تاريخى بحيث يمكن ان يربط بين دول المنطقة كاطار لبناء تكاملها الاقتصادى .

إن هذه الصيغة تمثل نقطة التقاء للمصالح الامريكية والمصالح الاسرائيلية فى منطقة الشرق الاوسط والتى أساسها ضمان التفوق النوعى لاسرائيل فى المنطقة .

إن المستفيد الاول من هذه الصيغة هى اسرائيل نظرا لتطور قاعدتها الانتاجية وضيق سوقها المحلية .

وترى الورقة ضرورة الحفاظ على وحده المنطقة العربية وهويتها، وتبرز اهمية التمسك بالمقاطعة الأقتصادية العربية لاسرائيل وربطها بزوال الاسباب التى ادت الى فرضها .

إذن فرأى جامعة الدول العربية هو ليس مع فكره السوق الشرق اوسطية ويعتبرها فكره استعمارية المستفيد الاول منها اسرائيل ، ويشدد على ضرورة التمسك بالهوية العربية اى النظام العربى الحالى وتطويره وتدعيمه .

---

(١) جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، التطورات الدولية والاقليمية واثرها على الاقتصاد العربى - القاهرة ١٩٩٤ .

٢- النظام الاقليمى العربى والسوق الشرق أوسطية :

٢-١- النظام الاقليمى العربى

فى ١٩٤٥/٣/٢٢ وقعت سبع دول عربية (١) ميثاقا بتأسيس اول منظمة اقليمية عربية فى التاريخ المعاصر ، ثم انضمت ١٤ دولة عربية اخرى بعد استقلالها ، هذه المنظمة هى جامعة الدول العربية • وفى اطار هذه المنظمة الاقليمية العربية تم توقيع العديد من المعاهدات والاتفاقيات التى مازالت سارية المفعول حتى الوقت الراهن ، وجاء فى ميثاق جامعة الدول العربية ان هدف إنشائها يتمثل فى توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيما بينها ، وصيانة الاستقلال والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها ، وكذلك من اغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل منها واحوالها فى الشئون التاليه : (٢)

١ - الشئون الاقتصادية والمالية ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والنقد وامور الزراعة والصناعة •
٢ - شئون المواصلات ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والدلرق والطيران والملاحه والبرق والبريد •
٣ - شئون الثقافة •
٤ - شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين •
٥ - الشئون الصحية •
٦ - الشئون الاجتماعية

---

١) هذه الدول هى سورية ، مصر ، لبنان ، الاردن ، العراق ، اليمن والسعودية •

٢) منير الحمش ، دكتور ، النظام الاقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية الاقليمية - دار المستقبل - دمشق ، ١٩٩٥

ويتكون الهيكل التنظيمى للجامعة العربية من :

١ - مجلس الجامعة وهو اعلى سلطة ويجتمع دوريا مرتين فى العام ويتألف من خمسة لجان اساسية هى :

أ - لجنة الشئون السياسية
ب- لجنة الشئون الاقتصادية
ج - لجنة الشئون الاجتماعية والثقافية
د - لجنة الشئون المالية والادارية
هـ- لجنة الشئون القانونية

٢ - اللجان الدائمه وهى اللجنة الثقافية واللجنة الاعلامية واللجنة الاجتماعية ولجنة الشئون المالية والادارية ٠
٣ - الامانة العامة وتتألف من الامين العام للجامعة والأمناء العامون المساعدون ٠
٤ - مجلس الدفاع المشترك ٠
٥ - المجلس الأقتصادى والاجتماعى وانشئ بمقتضى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى عام ١٩٥٠٠
٦ - المنظمات العربية المتخصصة وهى ثمانية منظمات (١) بالاضافة الى الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى وصندوق النقد العربى ٠
٧ - المجالس الوزارية المتخصصة ، ومن بينها مجلس وزراء الصحة ، مجلس وزراء الشئون الاجتماعية ، مجلس وزراء الداخلية ، مجلس وزراء العدل - مجلس وزراء الكهرباء والطاقة - مجلس وزراء النقل والمواصلات - مجلس وزراء البيئة - مجلس وزراء الاتصالات - مجلس وزراء الشباب والرياضة ٠

---

(١) هذه المنظمات هى " المنظمة العربية للتنمية الزراعية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين - المنظمة العربية للتنمية الادارية - المنظمة العربية للطاقة الذرية - المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والاراضى القاحله - اتحاد الاذاعات العربية - منظمة العمل العربية " ٠

يضاف الى ما سبق إتفاقية الوحده الاقتصادية العربية التى وقعت عام ١٩٥٧ وانضم اليها ١٣ دولة عربية وأنشئ لها مجلس سمى مجلس الوحده الأقتصادية العربية الذى يعتبر من اهم مؤسسات العمل العربى المشترك .

كذلك إتجاه الاقطار العربية فى السبعينات والثمانينات الى التكتل الجغرافى المتمثل فى مجلس التعاون الخليجى الذى يضم اقطار الخليج العربى والاتحاد المغاربى الذى يضم اقطار المغرب العربى ، واتحاد التعاون العربى الذى يضم مجموعة من اقطار المشرق العربى . ولكن هذه التكتلات لاتتناقص مع النظام الاقليمى العربى الاساسى المتمثل فى جامعة الدول العربية .

يتضح من العرض السابق ، ان النظام العربى الذى أنشئ منذ خمسين عاما المتمثل فى جامعة الدول العربية ومجالسها الوزارية والمنظمات والمؤسسات والاتحادات العاملة فى إطارها ، يمثل نظاما عربيا شموليا شمل كافة النواحى السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وحتى الوقت الراهن لم تنسحب دولة واحده منه ، وإن كانت الأمانة تقتضى القول ان هذا النظام مر بفترات ضعف وهزال، لعل احدها يعيشها هذا النظام حاليا ، حيث لم تعد جامعة الدول العربية من القوه كما كانت فى الستينات واوائل السبعينات وكذلك الحال بالنسبة الى المنظمات والمؤسسات والمجالس الوزارية التابعة لها ، ولكن هذه الاطر جميعها مازالت تعمل دون توقف ، وتتجه النية العربية الى تقويتها بعد ما حدث على المستويين الدولى والعربى من احداث ومتغيرات اثرت بشكل كبير على العمل العربى المشترك ، وذلك يبرز من خلال القرارات التى يتخذها مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى والمجالس الوزارية ومجالس منظمات العمل العربى المشترك .

إذن فنحن لدينا نظام عربى متكامل ، ضارب الجذور ومتعمق ويقوم على اهداف وآمال مشتركة للامه العربية من محيطها الى خليجها .

٢-٢- هل السوق الشرق أوسطية بديل للنظام الاقليمى العربى :

بعدما برز مصطلح الشرق الاوسط ، كاحد المصطلحات الدولية بعد تتابع عملية السلام العربية الاسرائيلية ، اخذ الفكر الداعى الى شرق أوسطية يتبلور بشكل متسارع ، وتمت شبة صياغات محدده للمشروع المطروح تمثلت فى السوق الشرق أوسطية • ولكن عملية التحضير لهذا النظام الاقليمى الجديد قادها معهد الشرق الاوسط التابع لجامعة هارفارد الامريكية • فقد كتب نيكولاس هوغ مستشار المعهد مقاله فى جريده الحياه يوم ١٩٩٣/٦/٦ عنوانها " إقتصاديات السلام فرصة لبناء الثقة فى ميدان التنمية والتعاون الاقليمى"، جاء فيها ان جامعة هارفارد تقوم بتنفيذ برنامج عملى يرمى الى إحلال الوفاق فى الشرق الاوسط ، ويعود أصل البرنامج الى عام ١٩٧٧ ، فقد قام مجموعة من الاساتذه الامريكيين بالاعداد للقاءات اكاديمية بين مصريين واسرائيليين عام ١٩٨٣ ، وانشئ فيما بعد مركز متخصص فى القضايا السياسية والاجتماعية ذات المصلحة المتبادلة فى جامعة براندبس باشراف جوزيف كاليفارنو وزير الصحة الأمريكى ، ثم إنتقل الى جامعة بوسطن عام ١٩٨٨ وأصبح اسمه - "معهد جامعة هارفارد للسياسة الاجتماعية والأقتصادية فى الشرق الاوسط " ، وخلال السنوات الماضية جمع المعهد مسئولين اداريين حكوميين من دول المنطقة مختصين بالصحة والرفاه الاجتماعى وتدريبهم معا وصولا لتحقيق تنسيق بينهم بعد ان يعودوا الى بلادهم (١) •

ولقد حاول اصحاب المشروع ، ابراز محاسنة وترويجها باستخدام وسائل الاعلام المختلفة وعقد الندوات وعمل الدراسات والبحوث التى اكدوا من خلالها على مزايا المشروع والنفع الذى سيعود على الدول الاعضاء •

---

(١) احمد صدقى الدجانى دكتور، منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية • تجمع عربى أم شرق أوسطى - مائدة مستديرة - القاهرة ١١ ابريل ١٩٩٤ •

ولكن تحقيق هذا المشروع يتطلب إتخاذ مجموعة من الاجراءات التى لابد منها من اهمها :

(١) انهاء الصراع العربى الاسرائيلى .
(٢) إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الاقطار العربية واسرائيل .
(٣) تحقيق السلام الشامل واقامة دولة فلسطينية وحل مشكلة القدس.
(٤) إخلاء الاقليم من اسلحة الدمار الشامل .

إن تحقيق هذه الاجراءات يجعل اقطار الاقليم مؤهله للتباحث والتشاور فيما بينها ، بما يخدم مصالحها ، تمهيدا للوصول الى صيغة متفق عليها يرعاها الغرب وامريكا .

ولكن هل من الممكن تحقيق هذه الاجراءات الضرورية لبدء مباحثات جادة للوصول الى إتفاق مبدأى بشأن المشروع المطروح ؟ الواقع ليس من السهل تحقيق تلك الاجراءات ، ولكن ليس من المستحيل تحقيقها ، وبين عدم سهولة التحقيق وعدم استحالته ، توجد مساحة واسعه يمكن الحركة عنيها ، وسواء كانت الحركة بطيئة ام سريعة فهى حركة نمو واقع جديد بآليات جديدة . فهو واقع يتناقض بشكل رئيسى مع النظام العربى ، حيث صيغة السوق الشرق اوسطية على غرار السوق الاوربية المشتركة تعنى تحقيق :

١ - حرية إنتقال الاشخاص واقامتهم داخل نطاق السوق ، وهذا لايتحقق الا بعلاقات دبلوماسية كاملة بين اقطار الاقليم .
٢ - حرية إنتقال العمال ورؤوس الاموال وبالتالى إعادة منطقة الموارد بين الاقطار الاعضاء .
٣ - تنسيق السياسات المالية والضريبية .

هذا بالاضافة الى توحيد التعريفات الجمركية ازاء الاقطار غير الأعضاء وحرية إنسياب التجارة دون عوائق كمية او جمركية . فهى حالة متقدمه من حالات التكامل الأقتصادى .

فالوصول الى هذه الحالة يعنى بالضرورة أمرين :

الاول : ان النظام القائم الحالى لايستوعب أو لايلائم النظام الجديد
الثانى: لاحاجة للنظام القائم وبالتالى التخلى عنه ٠

ومن هنا يأتى التناقض الرئيسى بين السوق الشرق أوسطية والنظام العربى وان الاول بديل للثانى ، فمبررات استمرار النظام العربى لم تعد قائمة فى ظل النظام الجديد ٠

وإذا كان بعض المفكرين يبحثون عن صيغة وسطية او حل وسط للاشكالية ، بحيث يتم استيعاب النظامين معا ، بحيث يستمر النظام العربى ويقوم النظام الشرق اوسطى ، وان كلاهما مكمل للآخر ، فالسؤال ، كيف يمكن ان يكون ذلك ؟ الحقيقة من الصعوبة بمكان ايجاد منطقة دافئة وسطى تجمع النظامين معا ، والاسباب كثيرة ومتنوعه من بينها :

١ - دخول بعض الاقطار العربية فى نظام جديد مع بعض الاقطار غير العربية وفى مقدمتها اسرائيل وايران وتركيا ، سيكون متناقضا مع ميثاق جامعة الدول العربية ومتناقضا مع الاتفاقيات المختلفة التى عقدت فى إطار الجامعة العربية وفى مقدمتها إتفاقية الدفاع العربى المشترك ٠
٢ - لايمكن تجنب الخلافات والصراعات الحادة التى يمكن ان تنشأ من حين لآخر بين هذا القطر وذاك ، وهذا يؤثر على النظامين القائمين ، ويعقد قيام تكامل اوتنسيق بينهما ٠

ومن هنا ، فقد اصبحت جادة البحث تتجه نحو التعاون الثنائى او الثلاثى٠ وهكذا وفى قضايا محدده تدفع عبر الزمن نحو تعاون اوثق واوسع ٠ فتعاون اسرائيلى /فسطينى/اردنى ممكن تحقيقة اوفرضه ، وقد يتسع ليضم

مصر ايضا ، ولكن هذا التعاون يظل يحمل بذور فنائه لانه لن يكون قائما على المساواه ، وقبل قيام دولة فلسطينية مستقله يظل التعاون محدودا ومنقوصا ، لان الكيان الفلسطينى الحالى لايستطيع ابرام اتفاق وتنفيذه الا اذا وافقت اسرائيل عليه لانها هى صاحبة السيادة حتى الان فى مناطق الحكم الذاتى ، كما انه لم يحدث اى تقدم فى اشكالية القدس الشريف والمستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزه • كما أن الاصوات ضد التطبيع مع اسرائيل ترتفع فى كافة ارجاء الوطن العربى وبصفة خاصة فى مصر •

ومن ناحية اخرى اى اتفاق يفرض فرضا ، يعنى انه قائم على عدم القناعة وعدم التكافؤ وبالتالى من الصعب ان يستمر او ينمو ويكبر ، وكل الاتفاقات التى تعقد حتى الآن هى مفروضه فرضا •

إن النظامين العربى والشرق اوسطى نظامين متناقضين ويصعب الجمع بينهما ، ولاحاجة لنظام جديد لايقوم على أسس موضوعية تكفل نجاحه ، فالقفز عن الواقع الاجتماعى والسياسى والدينى والعدائى تحت مقوله الرخاء الاقتصادى المتوقع ، هو أمر غير ممكن التحقيق فى المدى الزمنى المنظور على الأقل • فالاقليم العربى يتحدث بلغة واحده ويدين بدين واحد وهناك تقارب اجتماعى وثقافى وحضارى وهناك تاريخ واحد • وهذه الحقائق تتناقض بشكل اساسى مع اسرائيل وبشكل اخر مع الاتراك والعجم •

ولعل وجه الاتفاق الوحيد الذى يمكن ان يكون بين النظامين ان كل منهما نظام له اهداف إنسانية وإقتصادية يسعى لتحقيقها بصيغ قد تتماثل او تختلف •

٣-السوق الشرق أوسطية بين الطموح والواقع :

٣-١-بعض خصائص إقتصاديات اقطار الاقليم :

فى البداية نود القاء الضوء على إقتصاديات الأقليم ، الذى يمكن ان يشكل اطارا للمشروع المطروح (١) ٠

ففى عام ١٩٩٢ بلغ عدد سكان الاقليم ٢١٤ر٩ مليون نسمه والرقعة الجغرافية ٩١٦٩ الف كيلو متر مربع والناتج المحلى الاجمالى ٤٩٩٩٢٦ مليون دولار امريكى (٢) ٠

يتركز سكان الأقليم فى ايران وتركيا ومصر ، حيث يوجد فى هذه الاقطار ٢٧,٧٪ ، ٢٧,٢٪ ، ٢٥,٥٪ من اجمالى سكان الاقليم على التوالى ، اى ان الاقطار الثلاثة يتواجد فيها ٨٠,٤٪ من اجمالى السكان ، وفى السعودية ٧,٨٪ من اجمالى السكان وفى سوريا ٦,١٪ من اجمالى السكان وفى اسرائيل ٢,٤٪ وفى الاردن ١,٨٪ من اجمالى السكان ٠ (وتجدر الاشارة الى ان عدد سكان الاقليم سيرتفع ارتفاعا كبيرا جدا فى غضون العشرين سنة القادمة ، حيث من المتوقع ان يرتفع عدد السكان عام ٢٠١٥ الى ٧,٢ مليون فى اسرائيل ، ١٠٦,٧، ٧٩,٢ ، ٧,٤ ، ٢٦,٩ ، ٣٤,٤ ، ٧٧,٣٤ مليون نسمه فى كل من ايران، تركيا ، الاردن ، سوريا ، السعودية ومصر على التوالى (٣) ٠ كما سيصل عدد سكان قطاع غزة ١,٦ مليون نسمه والضفة الغربية ٢ مليون نسمه ٠

---

١) ينصب التحليل على تسعه اقطار هى : مصر ، الاردن ، تركيا ، ايران ، سوريا ، عمان ، السعودية ، اسرائيل والامارات ٠

٢) الارقام كافة مأخوذه من : تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٤ الصادر عن البنك الدولى فى مارس ١٩٩٤ ٠ والمبينه بالملحق رقم (٣)٠

3) World Bank , World Populadion Projections 1994 - 1995

اما الرقعة الجغرافية فهى تتركز بصفة أساسية فى كل من السعودية ٣٤,٨٪ من اجمالى الرقعة الجغرافية للاقليم وايران ٢٦,٧٪ ومصر ١٦,٣٪ وفى تركيا ١٢,٦٪ من اجمالى رقعة الاقليم الجغرافية اى ان الاربعة اقطار تشكل رقعتها الجغرافية ٩٠,٤٪ من اجمالى رقعة الاقليم ، كما ان السعودية ومصر تشكل مساحتهما ٥١,١٪ من اجمالى رقعة الاقليم ٠

وفيما يخص الناتج المحلى الاجمالى ، فقد تولد منه ٢٢,٣٪ فى السعودية، ٢٢٪ فى ايران ، ١٩,٩٪ فى تركيا ، ١٣,٩٪ فى اسرائيل ، ٨,٥٪ فى الامارات و٦,٨٪ فى مصر ٠ مما يعنى ان الاقطار العربية الثلاثة المذكورة تولد فيها ٣٧,٦٪ من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى للاقليم ، وان اسرائيل وتركيا وايران تولد فيها ٥٥,٨٪ من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى ٠

ولقد بلغ معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى لاقطار الاقليم خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩٢ حوالى ٠,٨٪ فى الاردن - ٤,٤٪ فى مصر ، ٤,٩٪ فى تركيا ، ٢,٣٪ فى ايران ، ١,٨٪ فى سوريا ، ٥٤٪ فى السعودية ، ٧,٧٪ فى عمان ، ٣,٩٪ فى اسرائيل ، ٠,٣٪ فى الامارات العربية المتحدة ، مما يدل على ان مصر وتركيا وعمان قد حققت اعلى معدل نمو سنوى للناتج المحلى الاجمالى ٠

ولكن نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩٢ ، قد اتخذ صورة مختلفة ، حيث بلغ فى الامارات ٢٢٠٢٠ دولار يليها اسرائيل ١٣٢٣٠ دولار ، فالسعودية ٧٥١٠ دولار ثم عمان ٦٤٨٠ دولار فايران ٢٢٠٠ دولار ، تركيا ١٩٨٠ دولار ، الاردن ١١٢٠ دولار فمصر ٦٤٠ دولار وفى فلسطين ، بلغ ٩٥٠ دولار ٠

وهذا يعنى ان اسرائيل يتمتع سكانها بدخول مرتفعة مقارنة بالاقطار العربية ، ولكن النظر الى معدلات التضخم السنوية ، قد يعطى مؤشرات اخرى، حيث خلال الفترة المشار اليها ١٩٨٠ - ١٩٩٢ ، بلغت معدلات التضخم السنوية

فى مصر ١٣,٢ ٪ وفى الاردن ٥,٤٪ وفى تركيا ٤٦,٣٪ وفى ايران ١٦,٢٪ وفى سوريا ١٥,٥٪ وفى عمان (-٢,٥٪) وفى السعودية (-١,٩) وفى الامارات ٠,٨٪ اما فى اسرائيل فقد بلغ ٧٨,٩٪ سنويا ٠ وهذه المعدلات تعنى ارتفاع كلفة المعيشة فى اسرائيل بشكل كبير ، وكذلك فى تركيا ، واقل نسبيا فى ايران وسوريا ومصر ، وانخفضت فى كل من السعودية وعمان ، وتكاد تكون ثابته فى الاردن والامارات ٠

واذا إنتقلنا الى الحديث عن التجارة الخارجية ٠ نجد ان كافة اقطار الاقليم ، باستثناء السعودية والامارات ، حققت موازينها التجارية عجزا عام ١٩٩٢ بلغ حوالى ٦,٦ مليار فى اسرائيل ،٨,٥ مليار دولار فى ايران و٨,١ مليار دولار فى تركيا و٥,٢ مليار دولار فى مصر و٣,٣ مليار فى الاردن و١٠٣ مليون دولار فى سوريا ٠ اما فائض الميزان التجارى السعودى فقد بلغ ٩,٧ مليار دولار وفائض الميزان التجارى الاماراتى ٨٤٩ مليون دولار ٠ ما يعنى ان الاقطار الغير عربية بلغ عجز موازينها التجارية ٢٣,٢ مليار دولار ، اما الاقطار العربية مجتمعه فقد حققت موازينها التجارية فائضا ٠

وبتحليل هيكل واردات اقطار الاقليم للتعرف على السلع التى يتم استيرادها ، فنجد انها فى عام ١٩٩٢ ، شكلت السلع الغذائية من اجمالى الواردات ٢٩٪ فى مصر - ٢١٪ فى الاردن ، ٦٪ فى تركيا ، ١٢٪ فى ايران ، ١٧٪ فى سوريا ، ١٩٪ فى عمان ١٦٪ فى السعودية ، ٧٪ فى اسرائيل و١٧٪ فى الامارات ٠

اما الالات والمعدات (ووسائل النقل) فقد شكلت من اجمالى الواردات ٢٦٪ فى مصر ، ٢٥٪ فى الاردن ، ٣٥٪ فى تركيا ، ٤٥٪ فى ايران ، ٢٦٪ فى سوريا، ٤١٪ فى عمان ، ٣٦٪ فى السعودية ، ٣٢٪ فى اسرائيل و٣١٪ فى الامارات ٠

يتضح مما سبق ان تركيا واسرائيل اقل اقطار الاقليم نسبيا استيرادا للغذاء ، فى حين مصر وعمان وسوريا والسعودية والامارات اكثرها نسبيا استيرادا للغذاء ٠

ويكاد يشترك كافة اقطار الاقليم فى ارتفاع الاهمية النسبية لمستورداتها من الالات والمعدات ووسائل النقل ، وواضح ايضا ان كافة اقطار الاقليم هى اقطار مستوردة للغذاء والالات والمعدات ووسائل النقل ٠

وبتحليل هيكل صادرات اقطار الاقليم ، نجد أن صادرات الوقود والمعادن والفلزات والسلع الأولية ، قد شكلت عام ١٩٩٢ حوالى ٦٥٪ فى مصر، ٥٠٪ فى الاردن ، ٢٨٪ فى تركيا - ٩٦٪ فى ايران ، ٦٢٪ فى سوريا ، ٩٥٪ فى عمان ، ١٠٠ ٪ فى السعودية ، ٩٦٪ فى الامارات و١١٪ فى اسرائيل ٠

اما الصادرات من الالات والمعدات ووسائل النقل فقد شكلت من اجمالى الصادرات ١٪ فى مصر ، ٢٪ فى الاردن ، ٩٪ فى تركيا ، ١٪ فى سوريا ، ٤٪ فى عمان ، ١٪ فى الامارات و٢٨٪ فى اسرائيل ٠ كما ان صادرات المنسوجات شكلت ما نسبته ١٨٪ من اجمالى الصادرات فى مصر - ٤٪ فى الاردن - ٣٩ ٪ فى تركيا ، ٣٪ فى ايران ، ٢٥٪ فى سوريا و٧٪ فى اسرائيل ٠

وهذا التحليل يدل على أن :

١ - تشكل صادرات المواد الخام الاولية السواد الاعظم من صادرات اقطار الاقليم باستثناء اسرائيل وتركيا ٠
٢ - لاتمثل صادرات الالات والمعدات ووسائل النقل الا نسبة ضئيلة من صادرات الاقليم باستثناء اسرائيل ٠
٣ - تشكل صادرات اقطار الاقليم من المنسوجات اهمية كبيرة فى سوريا ومصر وتركيا ٠
٤ - تنحصر صادرات السعودية والامارات وعمان بصفة اساسية فى النفط ٠

واذا كان من استنتاجات يمكن استنتاجها من العرض الاجمالى السابق ، فإن ابرزها ما يلى :

١ - تشكل الاقطار العربية اهمية نسبيه كبيرة فى الرقعة الجغرافية وعدد السكان للاقليم ٠

٢ - تشكل الاقطار الغير عربية اهمية كبيرة فى الاهمية النسبيه للناتج المحلى الاجمالى للاقليم ٠

٣ - حققت الاقطار العربية مجتمعه فائضا فى موازينها التجارية ، بينما حققت الاقطار الغير عربية عجزا كبيرا فى موازينها التجارية ٠

٤ - يدل هيكل الواردات ، على ان اقطار الاقليم كافة تستورد الغذاء والالات والمعدات ووسائل النقل ، مما يعنى ضعف فرص التبادل التجارى البينى لاقطار الاقليم فى الغذاء وفى الالات والمعدات ووسائل النقل ٠

٥ - يعطى هيكل الصادرات مؤشرا على ان الاقطار العربية هى فى مجموعها اقطارا مصدره للمواد الخام والوقود والمعادن والفلزات وكذلك الحال بالنسبة لايران ، وتركيا ، اما اسرائيل فصادراتها محدده للغاية الامر الذى يعنى ان الاقطار العربية بامكانها تصدير النفط الى اسرائيل وتركيا والاردن - كذلك فان احتمالات تجارة بينية فى الالات والمعدات تكاد تكون معدومه وكذلك الحال بالنسبة للمنسوجات لان جميع الاقطار تصدر المنسوجات باستثناء السعودية وعمان والامارات ، وان كانت الاقطار العربية (مصر ، سوريا) تصدر المنسوجات ، ولكن تركيا تأتى قبل مصر وسوريا ٠

وهكذا نجد أن احتمالات التجارة البينية بين اقطار الاقليم فى ظل اوضاعها الحالية محدوده للغاية ، باستثناء النفط بصفة اساسية ٠

إذن فان مقوله تنمية التجارة البينية كنتيجة لقيام السوق الشرق اوسطية، أذا لم تكن معدومه ، فهى محدوده للغاية فى المدى القصير على الأقل ، وبالتالى فان الاحلام الوردية تتبدد وتتلاشى امام حقيقة هيكل صادرات وواردات اقطار الاقليم ٠

٣-٢- مزايا محتمله لقيام السوق :

بالرغم مما سبق سنقوم بمعالجة لبعض الاطروحات التى هى بمثابة طموحات تراود اذهان اعضاء السوق الشرق أوسطية وهى :

٣-٢-١- خلق التجارة

يعتقد الكثيرون أن قيام سوق شرق أوسطية من شأنه ان يخلق التجارة بين الاقطار الاعضاء فى المدى الطويل ، وهذه فرضية صحيحة من الناحية العلمية ، الا ان الوصول الى مرحلة السوق المشتركة يتطلب وقتا طويلا ، وترتيبات ليس من السهل تحقيقها ، وفى مقدمتها تحقيق السلام الشامل العادل، وانشاء الاجهزة أو الأطر المؤسسية التنسيقية وتوقيع الاتفاقيات ، وكلها عوامل إن لم يكن من الصعب تحقيقها فى المستقبل المرئى ، فليس من السهل تحقيقها .

٣-٢-٢-التنمية وتشريعها

تحدث الكثيرين عن تنمية شاملة للأقليم وخلق بعض المؤسسات المالية اللازمة للتنمية ، وفى مقدمتها إنشاء بنك مشترك للتنمية وإنشاء صندوق للتنمية برأس مال ١٠ مليار دولار . وان اوروبا وامريكا ستسهم فى التمويل اللازم . بل أن بعض المروجين (١)كتب ليقول ان مشروع مارشال للاقليم هو آخذ طريقه للوجود ، وسيكون لاسرائيل دورا هاما فى مثل هذا المشروع . وهذه الطموحات والآمال ، تظل مجرد احلام وردية ، تحقيقها يحتاج الى جهود كبيرة ليس من السهل التوصل اليها .

---

(١) راجع د. سعيد النجار فى ندواته ومنها ندوه اقليم البحر الابيض المتوسط التى عقدتها مؤسسة فريدريش ناومان بمدينه الاسكندرية عام ١٩٩٤ . كذلك ندوه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى نفس العام .

٣-٢-٣- المعرفة التكنولوجية ونقلها

إن من مزايا قيام سوق شرق أوسطية سيكفل نقل المعرفة التكنولوجية التى تتمتع بها اسرائيل الى الاقطار الاعضاء ، بل المعرفة التكنولوجية الاوروبية، يمكن ان تنقل الى اقطار الاقليم ، وكأن العملية سوف ، وان نقل التكنولوجيا والمعرفة التكنولوجية امر سهل ومتيسر ، ولو أن الامر كذلك ، لما ظلت الاقطار المتخلفة تسبح فى بحور التخلف ، ذلك ان المعرفة التكنولوجية هى من الاسرار التى لايمكن أن تبوح بها الاقطار المتقدمه ، حيث تعتبر من اهم مواردها واهم ما يميز إقتصادياتها ٠

٣-٢-٤- البيئة

وتحدث الكثيرين عن ان مشروعات بيئية مشتركة لحماية البيئة فى الاقليم ستأخذ طريقها للتنفيذ مما يعود بالنفع على الاقطار الأعضاء ، كما سيمهد السبيل امام الدعم الدولى لمثل هذه المشروعات ولما للبيئة من اهمية وخصائص تتعدى حدود القطر الواحد ٠

٣-٢-٥- المياه

من اعقد مشاكل الاقليم مشكلة المياه ، فاسرائيل اكثر الاقطار معاناه من هذه المشكلة ، وبالرغم من تبنيها لاحدث اساليب الرى وزراعة الاصناف النباتية

الاقل احتياجا للمياه ، الا انها غير قادرة على حل هذه المشكلة . كما ان الاقطار العربية من المنتظر فى بدايات القرن القادم ان تعانى من عجز مائى يصل الى حوالى ١٣٠ مليار متر مكعب (١) . كما أن الانهار الرئيسية فى الوطن العربى - النيل - الفرات ودجله ، منابعها خارج الاقطار العربية ، وان تركيا احد الاقطار التى تعتبر منابع نهرى دجله والفرات موجوده فى اراضيها والخليج العربى يعانى من مشكلة مياه حادة وليس لديه موارد مائية كافية ، لذلك فإن اقتسام المياه فى الاقليم سيكون احد مزايا ومبررات النظام الاقليمى الجديد ، وقيام مشروعات ضخمة للمياه ونقل المياه عبر انابيب ضخمه من تركيا الى الخليج العربى واسرائيل ، من المشروعات المطروحه ، كذلك فإن اسرائيل تتحدث ولو باستحياء عن امكانية مدها بنحو ٢ مليار متر مكعب من مياه نهر النيل عبر انبوب او قناه السلام .

وهذه الطموحات هى اوهام ، ليس من السهل تحقيقها ، فكل الاقطار تعانى من مشكلة مياه ، والاقطار التى لديها مياه ، تستخدمها فى التوسع الافقى فى الزراعة ، فتركيا لديها مخطط لزراعة ١,٧ مليون هكتار فى اقليم هضبة الأناضول والتى يعيش فيها الاكراد والذين يخلقون مشكلة سياسية واقتصادية وامنيه لتركيا ، فهى تريد تنمية الاقليم لخلق استقرار لسكانه من الاكراد ، ولاتريد بيع المياه .

٤-٣-٢-٦- الكهرباء

يستهدف المشروع المقترح خلق شبكة ربط كهربائية بين اقطار الاقليم، بحيث تمون اقطار الفائض ، اقطار العجز فى الكهرباء ، وتوجد شبكات ربط كهرباء عربية ، وتوصلها بتركيا ، ومطلوب توصيلها باسرائيل ، وهى عملية سهلة التنفيذ ، ولكن الفائدة منها محدودة لان اسعار الكهرباء فى اسرائيل ضعف مثيلتها فى مصر على سبيل المثال .

---

(١) راجع ، المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والاراضى القاحلة ، دمشق ١٩٩٣ .

٣-٢-٧- النقل والمواصلات

يتحدث المشروع المقترح عن ربط اقطار الاقليم بشكبة طرق برية واخرى سكك حديدية ، وكثر الحديث عن خط لسكك الشرق السريع وقطار الحجاز الذى كان موجودا فى عهود مضت • وتوجد شبكة طرق برية تربط الاقطار العربية جارى تنفيذها على ساحل البحر الابيض المتوسط ، وتنفيذ هذا المقترح ضرورى وهام لحركة التجارة • كما ان إقامة علاقات بين الموانئ البحرية والنقل الجوى هو من القضايا المطروحه فى اطار المشروع •

٣-٢-٨- رؤوس الامـوال

تريد اسرائيل نصيبها من فائض رؤوس الاموال العربية المتراكم لدى اقطار النفط فى الخليج العربى ، ولكن حرب الخليج عام ١٩٩١ ابتلعت كل الفوائض وتركت اصحابها يستدينون ويخفضون موازناتهم ويقلصوا مـــــن مشروعاتهم التنموية • ولكن اسرائيل تتصور بما لديها من مناخ استثمارى ووسائل وامكانيات مشجعه على الاستثمار من بنيه اساسية ومنتجعات سياحية، انها ستكون بؤرة لاستقطاب رؤوس الاموال العربية ، والعالمية الراغبة فى الاستثمار بالاقليم• وعلى النقيض من ذلك كل الاقطار فى الاقليم لديها نفس الطموحات، ومع عدم وجود رؤوس اموال فائضه ، من الصعب ان تشهد المنطقة حركة رؤوس اموال ضخمه كما يتصور البعض ، حيث لم تعد هناك فوائض مالية، وان المستثمرين من عرب وعجم ويهود ، كلهم اصحاب اهداف متناقضه ، وليس من السهل الأستثمار المشترك ، فالكل متخوف من الآخر ، ولكن تظل هناك فرصة لمثل هذا النوع من الاستثمار ، وكذلك الاستثمارات الدولية للشركات الكبرى متعدده الجنسية •

٣-٢-٩- السياحة

تمثل السياحة احد الموارد الهامة لكل من مصر وتركيا واسرائيل وفلسطين والسعودية ، والتنسيق السياحى وإقامة الشركات السياحية والمشروعات السياحية المشتركة سيمثل موارد هامة لاقطار الأقليم ، حيث التعاون فى هذا المجال سيعود بالنفع على اقطار الاقليم • ولكن الحقيقة ان مصر بكنوزها السياحية الضخمة تعتبر اكثر الاقطار جذبا للسياح الاجانب والاعاجم والعرب ، ولكن ينقصها الشركات السياحية الضخمة والمشروعات السياحية الكبرى والادارة السليمة والتى تزعم اسرائيل بانها متوفره لديها • وقد يكون بالفعل احد المجالات المشتركة هى السياحة بين اقطار الاقليم ، ولكن تجدر الاشارة الى ان السياح اليهود اقل السياح إنفاقا للمال •

٣-٢-١٠- البترول والغاز الطبيعى

تتطلع اسرائيل الى البترول العربى ، ليس فقط لامدادها باحتياجاتها من النفط ، بل لاقامة صناعات بتروكيماوية منافسة لمثيلتها فى امريكا والغرب ، مستخدمه احدث تكنولوجيات العصر ، ولكن الاقطار العربية لديها صناعاتها البتروكيماوية وخاصة مصر والسعودية وايضا ايران تهتم اهتماما بالغا بهذه الصناعة ، وليس من السهل تصور صناعة بتروكيماوية مشتركة ، وان كان امداد اسرائيل بالنفط العربى ممكن فى الوقت الراهن •

وكذلك الحال عن الغاز الطبيعى ، حيث تأمل اسرائيل مدها بالغاز الطبيعى المصرى او القطرى •

٣-٣- السوق الشرق أوسطية بين الطموح والواقع

حاول الذين روجوا للمشروع الاقليمى الجديد تحت مسمى الشرق اوسطية، القفز عن حقائق لايمكن لباحث او مفكر تجاوزها ، واذا تجاوزها ، يكون قد أغرق ذاته فى وهم من الصعب ان يكون له نصيب من الواقع العملى الملموس. ونحن سنعالج جانب هام يتمثل فى إمكانات يجب توفرها حتى تقوم السوق الشرق أوسطية ، وسنعالج الأمر من الناحية العلمية البحتة والواقعية .

٣-٣-١- الامكانات المطلوبة لاقامة السوق الشرق أوسطية

سنركز على تجارب الآخرين فى التكتل او التوحد الأقتصادى ، والموقف العربى الرافض لهذا الطرح الاسرائيلى الغربى الامريكى لمثل هذا المشروع .

- التجارب السابقة للآخرين

سنقدم نموذجين هامين فى هذا السياق لنرى مدى إمكانية تنفيذ المشروع المقترح

النموذج الاول : السوق الاوربية المشتركة :

انطلقت اوروبا فى محاولاتها الجادة لتوحيد إقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية ، فى محاولة لبناء ما دمرته الحرب ، وتكونت الجماعة الاوربية فى مطلع الخمسينات من هذا القرن ، ووقع الاتفاق ستة دول اوربية ، وازداد العدد الى تسع دول ، ثم وصل الى ١٣ دولة ، ولكن ذلك استغرق حوالى ٤٥ سنة على وجه التحديد كما أن إنشاء اتحاد برلمانى اوروبى واتحاد وزارى اوروبى ، وعمل

تعديلات فى القوانين وحل الخلافات والنزاعات على قضايا السياسات المالية والنقدية والزراعية والسياسات الاقتصادية ، اخذ وقتا وجهدا كبيرين بل إحتاج الأمر اجراء استفتاءات للانضمام الى الاتفاقية ، وانشئت صناديق لدعم الاقطار المتضررة ، وما تكاد الدول الاوربية أن تصل الى اتفاق بشأن قضية من القضايا، إلا برزت قضية تمثل اشكالية جديدة ، ولذلك فقد استغرق الوصول الى السوق الاوربية المشتركة زهاء نصف قرن من الزمن ، هذا على الرغم من توافر عوامل موضوعية لدى الاقطار الاوربية ، فى مقدمتها تقارب معدلات التنمية الاقتصادية فيها ، ودرجة التحضر والتقدم التى وصلت اليها المجتمعات الاوربية وكذلك الاستقرار السياسى الذى تتمتع به تلك الدول ، وايضا تقارب سياساتها الخارجية • فما بالنا بالاقطار النامية اذن ؟ كيف ستصل الى ما وصلت اليه اوربا، وما هو الوقت الذى تحتاجة حتى تصل الى سوق مشتركة فيما بينها ، خاصة وان إقتصادياتها متخلفة ، وسياساتها الاقتصادية مختلفة ، ولايوجد فيها استقرار سياسى ، واهدافها متباينه ، فما بالنا ايضا بدول بينها عداء تاريخى، عداء دينى وقومى وسياسى • كيف ستصل هذه الاقطار الى توحيد سياساتها الأقتصادية وتجمعها سوق مشتركة ، كيف ستلتقى اسرائيل مع ايران ، مع العراق ، مع سوريا وباقى الاقطار العربية ، وما هو الوقت الذى تحتاجه ؟•

النموذج الثانى : السوق العربية المشتركة

فى عام ١٩٥٧ وقعت سبع دول عربية إتفاقية الوحده الاقتصادية العربية وانشئ مجلس الوحده الأقتصادية العربية كاطار مؤسسى لتنفيذ الوحده الاقتصادية ، وفى ديسمبر ١٩٦٤ ، أخذ المجلس قرارا بأنشاء السوق العربية المشتركة ، وقعته اربع دول عربية هى مصر وسوريا والعراق والاردن ، وحتى الوقت الراهن بلغ عدد الاقطار التى إنضمت الى اتفاقية السوق العربية المشتركة ٧ أقطار فقط ، ومع ذلك فلا توجد سوق عربية مشتركة ولا منطقة تجارة حرة عربية ولا اتحاد جمركى عربى بالرغم من مرور ٣١ سنة على قرار

السوق و٣٨ سنة على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية • كذلك فإن جامعة الدول العربية التى انشئت عام ١٩٤٥ ، ووقع فى اطارها العديد من الاتفاقيات الاقتصادية العربية ، وبعد مرور خمسين سنة ، لم تأخذ اتفاقية من الاتفاقيات المتعدده نصيبها من التنفيذ • وبالتالى فإذا كانت الاقطار العربية ، بما يربطها من روابط اللغه والدين والتاريخ وجامعة الدول العربية • لم تستطيع حتى الآن تحقيق صيغه من صيغ التوحد او حتى التعاون الاقتصادى الحقيقى ، فهل سيكون الأمر اسهل واسرع مع ايران وتركيا واسرائيل ؟ واذا اضفنا الى ذلك ، اختلاف النظم الاقتصادية ودرجة التطور والنمو الاقتصادى بين اقطار الاقليم سنتفهم مدى الصعوبة فى انجاز مثل هذا المشروع •

لذلك فقبل الحديث عن سوق شرق أوسطية اونظام اقليمى جديد ، يجب التمعن والتدقيق فى واقع الحال العربى والدولى ، وما يجب توفره من امكانات ضرورية ووقت لتحقيق مثل هذه الطموحات النظرية • فلا يكفى الحديث عن الفوائد والمزايا التى يمكن ان تتحقق ، كذلك لايكفى فرض مثل هذه الافكار وتنفيذها قسرا أو دون اقتناع ، كما حدث فى كثير من الاتفاقيات العربية فى اواخر الخمسينات واوائل الستينيات من هذا القرن عندما كان صوت القومية العربية أعلى من الواقع العربى فأبرمت الاتفاقيات اما خوفااو طمعا او بدون إقتناع ، وبالتالى لم تنفذ هذه الاتفاقيات حتى وقتنا الراهن ، وبالرغم من اقتناع الكثيرين باهمية تنفيذها •

- الموقف العربى الرافض ومبرراته

إن الكثير من المفكرين العرب من مثقفين واقتصاديين وسياسيين ، يرفضون فكرة السوق الشرق أوسطية - ولديهم من المبررات الموضوعية ، من وجهة نظرهم على الأقل ، ما يكفى لتبرير موقفهم الرافض، ومن تلك المبررات ما يلى :

١ - اقتناع الاقتصاديين بأن مجال التجارة البينية بين اقطار الاقليم محدود للغاية ، لان معظم اقطار الاقليم تصدر نفس السلع وتستورد ايضا نفس السلع تقريبا وبدرجات متفاوتة - وكما سبق بيانه - وحتى تصل الى مرحلة خلق للتجارة تحتاج الى وقت طويل واعادة منطقة الموارد والاستثمار فى الاقليم وفق قوانين الميزه النسبيه فى الانتاج .

٢ - إتفاقيات الجات الاخيرة ، جعلت العالم مفتوحا فيما يخص التجارة ، وبالتالى فإن التكتلات القائمة تكفى ، ولاداعى لنظام او تكتل جديد للتعاون بين اقطار اقليم الشرق الاوسط .

٣ - كافة اقطار الاقليم ، باستثناء اسرائيل ، تعانى من نفس المشاكل الاقتصادية ، سواء بالنسبة لتباطؤ معدلات النمو الاقتصادى وضعف الموارد المالية ، وتخلف قطاعات الزراعة والصناعة ، وضعف الجهاز الادارى ، وعدم الاستقرار فى السياسات الأقتصادية وتخلف اساليب الانتاج والتخلف الحضارى ، اما اسرائيل فهى نموذج غربى فى الاقليم مدعوم من امريكا واوربا ، ويقدر الدعم الذى قدم من امريكا الى اسرائيل عبر السنوات الماضية بحوالى ٦٠ مليار دولار ، وتعطى امريكا امتيازات للمنتجات الاسرائيلية لدخولها الاسواق الامريكية لاتعطى لغيرها ، وكذلك الحال بالنسبة لاوربا حيث مصانع كاملة فى اسرائيل تنتج لصالح شركات اوروبية ويكتب على المنتجات صنع فى فرنسا أوبريطانيا مثلا .

٤- تحتاج التنمية الى رؤوس اموال ضخمة ، ليست متوفره فى الاقليم وكذلك تحتاج الى خبرات فنية عالية المستوى ، لم تصل اليها اقطار الاقليم بعد . ايضا مازالت المعرفة التكنولوجية واسرارها خافية على اقطار الاقليم ، وهم سواء فى ذلك تقريبا .

٥ - إنهاء العداء التاريخى والصراع العربى الاسرائيلى يحتاج الى عوامل موضوعية يجب تحقيقها وفى مقدمتها :

أ- انسحاب اسرائيل من كافة الاراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ وفق قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧. وماتلا هذا القرار من قرارات اخرى مثل ٣٣٨ ، ٤٢٥ ، ٢٥٢ .

ب- تنفيذ اسرائيل لقرار التقسيم رقم ١٤٩ الذى صدر عام ١٩٤٧ والذى

يقضى بقيام دولة اسرائيلية ودولة فلسطينية ووضع خاص لمدينة القدس .

ج - قبول اسرائيل لاعطاء الشعب العربى الفلسطينى حقوقه التاريخية فى فلسطين وفى مقدمتها حق العودة وحق تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف .

د - فك المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والجولان .

هـ- توقيع اسرائيل على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وقبولها بالتفتيش واخلاء المنطقة من اسلحة الدمار الشامل .

و - إعتراف اسرائيل بكافة قرارات مجلس الأمن وقرارات الامم المتحدة التى عالجت قضية الشرق الأوسط .

ز - كف اسرائيل عن الاعتداءات المتكررة علىجنوب لبنان والتخلى عن مذهبها الاستعمارى الذى يهدف الى إقامة اسرائيل الكبرى من النيل حتى الفرات .

٦ - يتمسك العرب بالنظام الاقليمى العربى ولايجدون حاجة الى نظام إقليمى جديد غير عربى ، فجامعة الدول العربية ومؤسسات ومنظمات العمل العربى المشترك ، تمثل ثوابت وحقائق تاريخية يتمسك بها العرب من المحيط الى الخليج ، وبالرغم من حالة الضعف التى تمر بها ، الا انه لاتوجد دولة واحده ترغب او تعلن عن رغبتها فى تفكيك هذا النظام العربى .

٧- يعتقد العرب ، ان مصالحهم تتحقق فى وحدتهم ، ولديهم من العوامل ما يكفى لتحقيق شكل من اشكال التكامل الاقتصادى ولو فى المدى البعيد، واى اخلال بهذه المعتقدات ، لن يكون فى صالح الاقطار العربية .

٨ - يعتقد العرب ان اسرائيل هدفها إنهاء المقاطعة العربية لاسرائيل التى سببت خسائر اقتصادية كبيرة للاقتصاد الاسرائيلى ، وتريد اسرائيل تعويضها عن تلك الخسائر من خلال الفكرة التى طرحها بيرس وتقضى بانشاء صندوق للتنمية يتم تمويلة ، بدفع دولار واحد عن كل برميل

بترول يباع، مما يجمع ٨ مليار دولار سنويا ، اى اسرائيل تريد انهاء المقاطعة ورأس المال العربى والسوق العربية دون مقابل (١) .

إضافة الى ما سبق فإن تركيا يهمها علاقتها بالغرب وبالتحديد بالسوق الاوربية ، حيث يربطها عضويتها فى منظمة التعاون الاقتصادى للبحر الاسود ولها إتفاقيات تجارية مع الاتحاد الاوربى ومنطقة التجارة الحرة الاوربية ومنظمة التعاون الأقتصادى . أما عضويتها فى منظمة المؤتمر الاسلامى فهى ليست ذات اهمية اقتصادية وتعتبر منبر سياسى اكثر منها ذات طبيعة اقتصادية او تجارية ، فالصادرات التركية ٤٧,٥٪ منها تذهب للاتحاد الاوروبى؟ كما أن ٥٥٪ من الاستثمارات الاجنبية فى تركيا تأتى من نفس المصدر وايضا ٤٣٪ من الشركات العاملة برؤس اموال اجنبية فى تركيا تتبع الاتحاد الاوروبى، لذلك فإن تركيا ليست مهتمه بنظام اقليمى ، وترى انه لن يعود عليها بالنفع وان مثل هذا النظام يحتاج الى وقت طويل ، ولن تنتظر حتى تتهيأ الاسباب الموضوعية لانشاء هذا النظام (١) .

٤- السوق الشرق أوسطية والبدايات العملية

لقد أدرك مروجوا مشروع السوق الشرق اوسطية ، ان تنفيذها يجابه عقبات عملية وعلمية من الصعب تجاوزها ، لذلك فقد إتجه الفكر نحو التعاون الموضوعى الممكن بين اقطار الاقليم ، والذى يمهد الطريق ، فى حالة نجاحة، امام قيام المشروع الاستراتيجى .

---

١) احمد صدقى الدجانى (دكتور) فى مواجهة نظام الشرق الاوسط -دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٩٤ .

١) سوييداى طوغان ، دكتور ، الندوه ، نشرة البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا - العدد الثانى مايو ١٩٩٤ .

٤-١- التعاون الاقليمى فى مجالات البيئة والمياه والكهرباء والنقل والمواصلات

-التعاون الاقليمى فى مجال البيئة

فى اطار المفاوضات المتعدده الاطراف ، توجد لجنة خاصة بالبيئة ، طرح من خلالها إمكانية التعاون الأقليمى فى مجال حماية البيئة البحرية والجوية والارضية والمائية ، والعمل على اقامة أحزمه خضراء وحماية الاراضى من الانجراف والتصحر ، واجراء البحوث فى مجال النباتات المقاومه للجفاف - كذلك حماية السواحل البحرية من التلوث والتعاون فى حالات حدوث التلوث ، خاصة من النفط الذى يتسرب من ناقلات النفط العملاقة - ايضا هناك امكانية إقامة مراكز بحوث مشتركة من اجل حماية البيئة ، بالاضافة الى تبادل الخبرات والمعلومات ، والتعامل مع الاقليم ككل كوحده واحده للاستفادة من برنامج الامم المتحدة لحماية البيئة ومن الهيئات والمؤسسات الدولية التى تدعم برامج البيئة . كذلك حماية المياه من التلوث سواء كانت مياه انهار أم عيون مائية ام مياه جوفية، وكذلك الحال بالنسبة للارض والزراعة ، واستخدام المبيدات والاسمدة الكيماوية فى الزراعة باسراف .

وتجدر الاشارة الى انه يوجد اطار عربى للبيئة يتمثل فى مجلس الوزراء العرب المعنيين بشئون البيئة الذى له مكتب تنفيذى يجتمع مرتين كل عام والمجلس يجتمع على مستوى الوزراء مره كل عام وذلك فى اطار جامعة الدول العربية . كما يوجد ثلاثة برامج احدها يخص مقاومة الجفاف والتصحر ، والاخر يخص الصناعة والثالث يخص الاعلام البيئى ، وهى تجتمع كل عام ويحضر فيها خبراء عرب على مستوى عال من الأختصاص ويقدمون تقاريرهم للمجلس . كما أن منظمات العمل العربى المشترك لها دورها فى هذا المجال وبصفة خاصة المنظمة العربية للتنمية الزراعية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين - منظمة العمل العربية - وكلها تمارس نشاطات مكثفة فى مجال حماية البيئة .

- التعاون الاقليمى فى مجال المياه :

نظرا للعجز المائى المتوقع فى الاقليم ، ولما للمياه من أهمية قصوى فى النشاط الزراعى والنشاط الصناعى ، وكذلك لاشتراك اكثر من قطر فى نهر واحد كما هو الحال فى نهر الفرات الذى تمثل تركيا دولة منبع له وتمثل سوريا دولة مجرى وتمثل العراق دولة قطر ، فالاقطار الثلاثة هى اقطار متشاطئة لهذا النهر - كذلك نهر اليرموك الذى تقتسم مياهه الاردن وفلسطين واسرائيل ، ايضا سرقة اسرائيل لمياه نهرى الليطانى والحاصبانى فى لبنان ، كذلك نهر دجلة • فمشكلة المياه هى مشكلة معقده ، يرى البعض أن التعاون فى التصدى لها له مبرارته وسيعود بالنفع على اقطار الأقليم ، خاصة وان تركيا هى اكثر الاقطار من حيث الموارد المائية ، وابدت استعدادها لبيع المياه لاقطار الاقليم، وكثر الحديث عن انبوب للمياه يأتى من تركيا ويوزع المياه عبر الاراضى العربية الى اقطار الخليج العربى واسرائيل ، وان العالم يهتم بهذه القضية ، لان اسرائيل التى تسرق مياه العرب ، (فلسطين ولبنان) تمارس ضغوطا مكثفة فى هذا الاتجاه • وتتحدث عن التطور الهائل فيما وصلت اليه من حيث اساليب الرى المستخدمه فى الزراعة والتى تقلل استخدام المياه وتقلل الفاقد اثناء عملية الرى ، كما انها استطاعت ان تستنبط اصنافا من الخضروات والمحاصيل أقل احتياجا للمياه ، وان اسرائيل لديها مراكز بحوث وصناعات متخصصة فى مجال الرى ومعدات الرى ، وستمد دول الاقليم باحدث ماوصلت اليه التكنولوجية الاسرائيلية ، ولكن واقع الحال ان اسرائيل تتطلع بشغف الى توفير احتياجاتها المائية لاغراض الزراعة والصناعة ، كى تتمكن من زراعة صحراء النقب التى تبلغ مساحتها حوالى ١٣ الف كم٢ والتى يقل فيها معدل هطول الامطار عن ١٠٠ ملم٢ ولم تستغل منها فى الزراعة الا القليل • لذلك فقد تحدث "اليشع كالى" رئيس مؤسسة المياه فى اسرائيل عن انها اعدت الخرائط الهندسية والفنية ودراسات الجدوى لمشروع ينقل مياه نهر النيل " حوالى ٢/١ مليار متر مكعب " الى صحراء النقب وقطاع غزه (١) • فالحديث عن مشروعات المياه فى

---

(١) اليشع كالى ، المياه والسلام ، وجهة نظر اسرئيلية -ترجمة رنده حيدر مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٩١ •

الاقليم ، حديث متكرر ومتواتر ويتجه احيانا نحو العنف ، كما هو الحال عندما اوقفت تركيا مياه نهر الفرات من التدفق نحو سوريا والعراق لملأ سد أتاترك الذى أقامته فى هضبة الاناضول بسعه تخزينية قدرها ٥٠ مليار متر مكعب ، وتنوى تنفيذ ٢١ سدا آخر فى نفس المنطقة ، مما جعل سوريا والعراق فى موقف صعب ، ودعتا الى اجتماع فى اطار الجامعة العربية، نوقش من خلاله مشكلة المياه العربية بصفة عامة باستثناء نهر النيل ، الذى تتشاطئه ٩ دول افريقية منها دولتين عربيتين هما مصر والسودان وهناك إتفاقية تنظم كيفية اقتسام مياه النهر ٠

ويظل التعاون فى مجال المياه امرا هاما وحيويا ويلقى قبولا لبعض الاقطار فى الاقليم ، خاصة الاستفادة من التجارب والبحوث ومعاهد ومراكز البحوث المتخصصة فى مجال الرى ٠ وبصفة خاصة مياه الامطار والمصائد المائية ومشروعات الرى التكميلى ومياه الآبار وتقدير الممكن للاستفادة به سنويا دون تأثير على المخزون الجوفى ٠

- التعاون الاقليمى فى مجال الكهرباء

ويطرح هذا التعاون من زاوية إقامة شبكة ربط كهربائية تربط شبكات الكهرباء فى اقطار الاقليم بعضها ببعض ، وهناك مشروع عربى لهذا الغرض، وهو فى سبيله للانتهاء ، واصبح شبه مؤكد ان تضم شبكة الربط الكهربائى كل من اسرائيل وتركيا وايران ٠ وهناك حديث خطير للغاية ، عن توصيل مياه البحر الابيض بالبحر الميت عن طريق قناه تسمى قناه البحر الابيض المتوسط - البحر الميت ، تستهدف توليد الطاقة الكهرومائية بالاستفادة من اختلاف الارتفاعات عن سطح البحر ، ولكن هذا المشروع ستكون له آثارا جيبولتيكية وبيئية غاية فى الخطورة ، ولكن التعاون بين الاردن واسرائيل فى هذه القناه جارى بحثه الآن ٠

- التعاون الاقليمى فى مجال النقل والمواصلات

يستهدف التعاون بصفة اساسية ربط اقطار الاقليم بشبكة طرق برية من جهة وخط سكه حديد من جهة ثانية ، بالاضافة الى التعاون فى المجال الجوى. ويوجد خط برى يربط اوروبا بالوطن العربى جارى الانتهاء منه ، وسيضم تركيا واسرائيل وايران .

٤-٢- الآثار المتوقعة لقيام سوق شرق أوسطية على الأقتصاد المصرى

لعله من بين القضايا الهامه التى تشغل الاذهان فى الشارع المصرى ، سواء على المستوى الرسمى او الشعبى ، قضية اثر قيام سوق شرق أوسطية على الاقتصاد المصرى هذا الاقتصاد الذى أخذ يشق طريقه بقوه نحو التحرر وإعمال آليات السوق . لذلك ، فأننا نعتنى بهذا الجانب على ضوء ماهو متوفر من معلومات وبيانات وذلك على إفتراض ان السوق قائمه لامحـال .

٤-٢-١- اثر قيام السوق على التجارة الخارجية

تدل الاحصاءات الخاصة بالتجارة الخارجية ، وبصفة اساسية الصادرات المصرية بمقارنتها بصادرات الاقطار المتوقع ان تضمها السوق الشرق أوسطية انها لن تتأثر تأثيرا شديدا ، حيث صادرات مصر ٥١٪ منها عبارة عن وقود ومعادن وفلزات ، ١٤٪ منها سلع اولية اخرى ، ١٪ منها الات ومعدات نقل ، ٣٤٪

منها مصنوعات اخرى والملابس والمنسوجات ١٨٪ وفق إحصاءات عام ١٩٩٢ ٠ وبالنظر الى هيكل صادرات الاقطار الاخرى الموضحه فى الجدول رقم (٨) ، يتضح ان صادرات المنسوجات والملابس هى الوحيدة التى تتنافس مع مثيلتها فى تركيا وسوريا ، واذا شملت السوق تونس والمغرب فهما دولتان تتنافسان فى صادرات المنسوجات والملابس مع مصر - اما الالات ومعدات النقل فلايوجد تنافس فيها وكذلك الوقود والفلزات والمعادن ، حيث واردات الاقطار تتركز اساسا فى الالات والمعدات التى تشكل فى مصر ٢٦٪ من اجمالى وارداتها ، ٤٥٪ فى ايران ، ٣٥٪ فى تركيا ، ٣٢٪ فى اسرائيل ، ٤٢٪ فى عمان ، ٣٦٪ فى السعودية ، اى جميع الاقطار مستوردة للالات ومعدات النقل التى يتم استيرادها سواء من المجموعة الاوربية او اليابان او امريكا ٠ ولعل الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية صغيرة الحجم ، ولكنها وبلاشك تتنافس مع صادرات تركيا واسرائيل بدرجة اساسية ، وهى فى تنافس قائم مع صادرات تركيا فى الخليج العربى ومع تركيا واسرائيل الى اوروبا وامريكا ، وان كانت لاسرائيل امتيازات خاصة بالنسبة لصادراتها الزراعية سواء للسوق الاوروبية او السوق الامريكية ٠ فاسرائيل تصل صادراتها الزراعية الى اكثر من مليار دولار فى السنة ، فى حين تركيا تتجاوز صادراتها ٢ مليار دولار ، اما مصر فتقل صادراتها عن نصف مليار دولار فى السنة ٠ ولعل هذا الوضع هو نتيجة تركيب القطاع الزراعى فى هذه الاقطار ، فتركيا تدعم القطاع الزراعى وكذلك اسرائيل ، كما ان الأخيرة لديها خبرات تسويقية متقدمه ، وتلقى صادراتها رعاية اوروبية وامريكية متميزه ٠

٤-٢-٢- اثر قيام السوق على الصناعة المصرية

لقد خطت الصناعة المصرية خطوات متقدمه فى طريق التطور والتنويع، واصبحت هناك لبنات صناعية اساسية فى مصر ، سواء فيما يخص الصناعات

الغذائية او الصناعات البتروكيماوية وفى مقدمتها الادوية ، او صناعة المنسوجات ، خاصة وان الحكومة تقدم تسهيلات جيدة للمدن الصناعية الحديثة وللاستثمار فى قطاع الصناعة • وبعيدا عن الاحاديث الانشائية ، فان الصناعة الحديثة المتطورة هى عماد اى اقتصاد فى العالم ، فالصناعة إذا تطورت ليس فقط تحقق الرفاهية الأقتصادية وتصحح اى خلل فى الهيكل الاقتصادى ، بل تدفع فى اتجاه تطوير الصناعات الاستراتيجية كالهندسة الوراثية والحديد والصلب والسيارات ومعدات النقل ، وكلها تدفع فى اتجاه تطوير صناعة الاسلحة بما لها من أهمية خاصة ومتميزه فى منظومة الأمن القومى ، وبالرغم من ان مصر لديها من الخبراء والكفاءات العلمية ما يميزها عن غيرها الا انها حتى الان لم تدخل مجال الصناعات الاستراتيجية بشكل يتناسب مع قدراتها العلمية ، وبصفة خاصة مجال الاستخدام السلمى للطاقة الذرية وبالرغم من أن الدول المتقدمه صاحبة العضوية الدائمه فى مجلس الأمن تحاول منع الاقطار الاقل نموا من دخول الصناعات الاستراتيجية ، وتعتبر المعرفة التكنولوجية امرا محذورا على الاقطار الاقل نموا ، فان العديد من الاقطار النامية دخلت هذا المجال وفى مقدمتها الهند وباكستان واسرائيل ايضا التى لديها صناعة متقدمه فى مجال الهندسة الوراثية والطاقة النووية وتصنيع القنابل النووية ونظرا لضيق السوق الاسرائيلية فهى عاجزة بوضعها الراهن عن توسيع صناعاتها الاستراتيجية كى تستفيد من وفورات السعه • كما ان تركيا وايران من الاقطار التى تحاول دخول تلك الصناعات ، وتأمل اسرائيل من خلق سوق إقليمية ، توسيع قاعدتها الصناعية بحجة انها متقدمه فيها مستفيده من اتساع حجم السوق • حتى بالرغم من ان اوروبا وامريكا واليابان لن تترك السوق العربية فريسة سهلة لاسرائيل لاحتكارها ، ولكن اسرائيل تأمل فى انه من خلال الشركات متعدده الجنسية او الانتاج على حساب العملاء ،ان تقوم وتوسع صناعاتها بمشاركة اوروبية او امريكية ، او الانتاج لحساب الشركات الكبرى ، حتى تضمن غض الطرف الاوربى والامريكى واليابانى •

لذلك فان الصناعات المصرية ، مما لاشك فيه ، ستدخل فى منافسة سافره وقوية ، وقد تجد عراقيل متعدده امام تطويرها وتوسيع قاعدتها الانتاجية ، لان اسرائيل ستصر على تخصيص الانتاج داخل نطاق السوق على قاعدة الميزه النسبيه فى الانتاج ووفره الخبرات والقدرات التكنولوجية والزيادة

فى هذا المجال الذى تعتقد انها صاحبة الامتياز فيه ، وسيدعمها فى ذلك الغرب واليابان • ومن هنا فإن الصناعات الغذائية قد لاتتأثر كثيرا ، ولكن الصناعات الاستراتيجية ستتأثر بلاشك وستجد منافسة شديدة امام تطويرها وتقدمها وايجاد سوق مناسبة لها •

٤-٢-٣- اثر قيام السوق على الزراعة المصرية

يوجد اربعة اقطار تولى قطاع الزراعة اهمية خاصة فى الأقليم ، هى تركيا ، ايران ، اسرائيل ، سوريا بالاضافة الى مصر ، ولقد استطاعت ايران ان تحقق قيمة مضافة فى القطاع الزراعى عام ١٩٩٢ قدرها ٢٥,٧ مليار دولار وتركيا ١٤,٦ مليار دولار وسوريا ٥,١ مليار دولار والسعودية ٦,٨ مليار دولار ومصر ٦,١ مليار دولار ومع ذلك فقد بلغت واردات الغلال (الحبوب) ١,٩ مليار طن فى اسرائيل ، ٤,٣ مليار طن فى ايران ، ٠,٦ مليار طن فى تركيا ، ٦,٨ مليار طن فى السعودية ، ٧,٣ مليار طن فى مصر ، ١,٥ مليار طن فى الاردن•

إذن فالزراعة فى ايران حققت قيمة مضافة تعادل تقريبا ما حققته الزراعة فى الاردن والامارات وسوريا ومصر وعمان واليمن والسعودية والمغرب وفق بيانات الجدول رقم (٤) بالملحق رقم (٣) • ويتضح ايضا أن تركيا أقل الاقطار استيرادا للحبوب •

وبالنظر الى استخدام الاسمدة الكيماوية فى الزراعة ، نجد ان مصر أعلى دولة بعد الامارات يليها اسرائيل ثم السعودية •

كما حقق معدل نمو نصيب الفرد من إنتاج الغذاء معدلات سالبة فى كل من الاردن واسرائيل وتركيا وسوريا خلال الفترة ٧٩-١٩٩٢ • وباقى الاقطار حققت معدلات نمو موجبة وحققت السعودية أعلى معدل نمو والذى بلغ و١٠,٩٪ سنويا •

وجدير بالذكر أن تركيا تنوى زراعة ١,٧ مليون هكتار فى شرق هضبة الاناضول التى هى مصدر مياه نهرى الفرات ودجلة وذلك باستغلال المياه باقامة السدود التى يصل عددها ٢٢ سد ثم إنشاء اهمها وهو سد اتاترك بسعه تخزينية قدرها ٥٠ مليار متر مكعب ٠ كما ان اسرائيل لديها طموحات معلنه لاستجلاب المياه من تركيا أو من مصر لزراعة صحراء النقب، مما يؤدى ، لوتحقق الى التوسع الافقى فى رقعة قدرها اكثر من ٢ مليون فدان وان كان من الصعب جدا تحقيق هذا الحلم ذو البعد السياسى والامنى ايضا ٠

ولقد طورت اسرائيل قدراتها فى مجال انتاج مستلزمات الانتاج وبصفة خاصة فى مجال تقاوى الخضروات وحققت حوالى ٤٦٢,٠٣ مليون دولار كصادرات عام ١٩٩٣ (١)من مستلزمات الانتاج ٠ كما ان الهندسة الوراثية فى الزراعة الاسرائيلية تلقى عناية فائقة بتخصيص مراكز البحوث والمعاهد المتخصصه المجهزه باحدث التقنيات والوسائل ، والموفر لها ايضا مناخا مناسبا للبحث العلمى والارشاد الزراعى ٠

ومع إتفاقيات الجات وبدء تنفيذها ، فستكون المنافسة على اشدها فى قطاع الزراعة ، الأمر الذى ينعكس على السياسات الزراعية المستقبلية ، بحيث تصبح الزراعة عبر الزمن قادرة على التكيف مع الاوضاع العالمية الجديدة ٠

وسيكون الصراع على اشده داخل الاقليم فى مجال الزراعة ، مما قد ينعكس سلبا على قطاع الزراعة فى مصر ، اذا لم يتم الاستفادة القصوى من جيش العلماء الزراعيين المتوفر فى مصر ومن مياه نهر النيل ومن القدرات الخاصة للمزارع المصرى ، فقد تجد الزراعة المصرية نفسها فى صراع مع الزراعة التركية والايرانية والاسرائيلية ، خاصة وان مصر تستورد جانب من تقاوى الخضروات من اسرائيل وتستعين ببعض الخبراء الاسرائيليين فى

---

1) F.A.O, Trade yearbook Vol.47,1993

* اسمده ومبيدات فقط ٠

الزراعة، الأمر الذى يجعلهم على معرفة تامه باحوال الزراعة المصرية وظروف الانتاج ، مما يسهل تنفيذ اى نوايا عدوانية من قبل اسرائيل ٠

وإننا نرى ، أن الأثر السلبى على الزراعة المصرية يتوقف على عدم اتخاذ الاجراءات الوقائية وعلى عدم تحديث قطاع الزراعة واستمرار دعمه من قبل الحكومة وتوفير إحتياجاته التمويلية ومستلزمات الانتاج المختلفة ، ولكن بامكان الزراعة المصرية أن تستفيد ايضا من التطورات التكنولوجية وبالاخص فى مجال الرى والاصناف عاليه الانتاج ، واستصلاح واستزراع الاراضى ٠

وفى المدى الزمنى القصير ، لانجد ، مبررا كافيا ، للقول بان الزراعة المصرية ستتأثر سلبيا ٠ خاصة وان الزراعة فى مصر قطعت شوطا نحو الأعتماد على الذات تدريجيا ٠ كما ان السياسات الزراعية المصرية فى مجال استنباط التقاوى وبصفة خاصة القمح طويل السنبله الذى يعطى إنتاجا عاليا جدا يصل الى اكثر من ٣ طن للفدان ، وكذلك هجن الذره الشامية ، ولكن الحال مختلف بالنسبة للخضروات - كما ان سياسات إعادة التفكير فى النمط المحصولى السائد فى الزراعة المصرية ليتلائم مع التطورات العالمية هو آخذ طريقه للعمل الجاد فى قطاع الزراعة ٠ وستكون الآثار على قطاع الزراعة متمثله فى المنافسة على الاسواق من آجل التصدير وبصفة خاصة الخضروات والفاكهة التى تصدر لاسواق الخليج العربى ، وهى منافسة قائمة بين الزراعة المصرية والزراعة التركية ٠ ومن جوانب الضعف المؤثرة فى الزراعة المصرية هى القدرات التسويقية ، فاسرائيل تمتلك شركة تسويق ضخمه ذات امكانات كبيرة " اجريسكو" لها مكاتبها فى مختلف الاسواق العالمية ، كما ان جهاز التسويق بكامله متطور ، بينما فى مصر ، مازال جهاز التسويق متخلف ويحتاج الى تحديث وتطوير ٠ كذلك القدرات التخزينية ووسائل النقل هى فى حاجة ماسة للتحديث فى مصر ، حيث اسرائيل وتركيا تمتلك قدرات تفوق القدرات المصرية فى هذا المجال فما زالت تكلفة النقل الجوى المصرى للمنتجات الزراعية والحيوانية حوالى ضعف مثيلتها فى اسرائيل ٠ كما أن عمليات التجهيز والتعبئة والتغليف تحتاج هى الأخرى للتحديث ٠

وفى مجال الثروة الحيوانية والسمكية ، فان المنافسة محدوده للغاية ، حيث مصر لاتصدر هذه المنتجات الا فى حدود ضيقة ، كما ان منتجات الالبان، مازالت خارج المنافسة فى المنطقة ، لان المنطقة بكاملها لاتصدر مثل هذه المنتجات .

إذن فقطاع الزراعة فى مصر يحتاج الى :

١ - إعادة النظر فى السياسات الزراعية ونمط التركيب المحصولى بما تتلائم والتطورات الدولية الأخيرة وفى مقدمتها إتفاقية الجات والمنافسة الشديدة المرتقبة .

٢ - تحديث الهياكل والأطر والوسائل التسويقية بصورة شاملة حتى يتلائم مع القدرة على التصدير ، وتحد من المنافسة مع الغير .

٣ - تبنى سياسة تصديرية متكاملة للانتاج الزراعى المتخصص ، بمعنى ان الانتاج من أجل التصدير يبدأ باعداد الارض ونوع التقاوى وطريقة التربية وجنى الثمار وتعبئتها وتغليفها وتسويقها ووسائل النقل والالتزام بالمواعيد المحدده ومعرفة احوال الاسواق العالمية وذوق المستهلكين .

٤ - الاهتمام بإنتاج مستلزمات الانتاج وبصفة خاصة تقاوى الخضروات التى اصبحت تجارة رابحه ، واعطائها اهتمام خاص حتى لاتجد الزراعة المصرية نفسها تعتمد على الغير فى توفير التقاوى عالية الانتاج .

٥ - تطوير اجهزة ومراكز ومعاهد البحوث الزراعية وبصفة خاصة الارشاد الزراعى والاهتمام بانشاء معهد متخصص للتسويق ، يهتم بدراسة الاسواق العربية والعالمية ، كى يفسح الطريق امام دخول المنتج الزراعى لهذه الاسواق بقوه وبحجم مناسبين .

٦ - إستمرارية الرعاية الحكومية للقطاع الزراعى حتى يتجاور الازمات التى قد يتعرض لها من جراء الاجراءات العالمية الجديدة .

٤-٢-٤- اثر قيام السوق على الاستثمار العربى والاجنبى فى مصر

ان الهدف الاقتصادى المعلن وغير المعلن لاسرائيل فى دعوتها لسوق شرق أوسطية ، هو الانقضاض على راس المال العربى المتاح ، بالرغم من محدوديته فى الفترة الاخيرة ، والعمل بكل السبل على السيطرة عليه ، وتعديل مساره ليتجه نحو الاقتصاد الزراعى ، وفى هذا الشأن تزعم اسرائيل بانها :

١ - لديها قدرات تنظيمية هائلة تشجع الاستثمار والمستثمرين سواء فيما يخص سهولة وضمانات الاستثمار ، او الخدمات التى يطلبها المستثمرون ٠

٢ - لدى اسرائيل بنيات اساسية ، من فنادق ووسائل نقل واتصالات، وأماكن سياحية ، على ارقى المستويات العالمية ، لذا فهى تشكل عامل جذب لرأس المال ٠

٣ - الطاقة الاستيعابية للصناعات الاسرائيلية ، قادرة على استيعاب رؤوس اموال ضخمه ، لتوسيع قاعدتها الانتاجية وتحقيق معدلات ربح مناسبة ٠

٤ - تتمتع اسرائيل بمناخ استثمارى جيد مؤهل لجذب رأس المال وادارته بما يحقق طموحات المستثمرين ٠

٥ - تلقى اسرائيل رعاية خاصة وفائقة من الغرب وتعمل كمنتج لحساب الشركات الكبرى ، مما يجعل المستثمر فى اسرائيل له نصيبه من التجارة العالمية والتمتع بامتلاك الاسهم فى الشركات العملاقة ٠

٦ - لدى اسرائيل قدرات ادارية متطورة ، قادرة على ادارة رأس المال، بما يكفل تحقيق معدلات ربحية كبيرة ، غير متوفرة فى الاقطار العربية ٠

٧ - تتمتع اسرائيل بقدرات تكنولوجية متطورة غير متوفرة فى الاقطار العربية ، ويمكن للعرب الاستفادة منها باستثمار اموالهم فى هذا المجال وبصفة خاصة فى الصناعات الهندسية ، كصناعة

الكمبيوتر والالكترونيات بصفة عامة .

٨ - تتمتع اسرائيل بمناخ علمى وبحثى متطور قادر على الخلق والابداع والتطور باستمرار ، وتعاون رأس المال العربى مع رأس المال الاسرائيلى سيعود بالنفع على العرب بالدرجة الاولى .

٩ - قال بيرس فى قمه الرباط الاقتصادية فى العام الماضى ، أن مصر قادت الوطن العربى نصف قرن ، ومازال التخلف الاقتصادى العربى مستمر ، وسترون ، ما الذى سيحدث من تطور إقتصادى إذا تسلمت اسرائيل قيادة المنطقة ، بما لديها من قدرات خاصة فى مجال الابداع والتنظيم واستغلال رأس المال .

هذه المزاعم الاسرائيلية ، اذا اضفنا اليها الطموحات التركية التى تعتبر نفسها "تركيا" ، دولة اوروبية ولها علاقاتها مع المجموعة الاوربية ، وهى تعمل جاهدة من اجل جذب رأس المال العربى والاجنبى ، يتضح لنا أن اهداف النظام الاقليمى الجديد تتمثل بصفة اساسية فى جذب رأس المال المتاح والسيطرة عليه ، خاصة وان استقرار المنطقة سيدفع بالشركات العالمية الكبرى للاستثمار فيها ، وتتنافس اقطار الاقليم للانفراد بهذه الشركات، لتستفيد من مزاياها، وكل اقطار الاقليم تطرح نفسها بانها الدولة المؤهلة لمثل هذا الاستثمار العابر للقارات ، ويلفت البعض الانتباه الى أن ماجرى من تطور فى هونج كونج وتايوان وكوريا ، يمكن ان يجرى فى المنطقة ، فهذه الاقطار هى عبارة عن مشروعات استثمارية للشركات الكبرى الاوروبية واليابانية والامريكية .

ومصر ، التى أصبحت تتمتع بمناخ استثمارى جيد ، وطورت قوانين وقنوات وهياكل الاستثمار لديها فى السنوات القليلة الماضية ، تدخل فى سباق مع اقطار الاقليم فى هذا المضمار ، خاصة وان الاستثمارات العربية والاجنبيه زادت بشكل واضح فى مصر فى السنوات القليلة الماضية ، فقد بلغ رأس المال العربى المستثمر فى مصر عام ١٩٩١ حوالى ٦٥٥ مليون دولار وفى عام ١٩٩٢ بلغ ٣٦٣ مليون دولار وفى عام ١٩٩٣ بلغ ١٠٥ مليون دولار وفى عام ١٩٩٤

حوالى ٨٦ مليون دولار تقريبا (١) .

لذلك فان الخشية من تحول مسار الاستثمار العربى والدولى من مصر الى اسرائيل وتركيا امرا واردا ، ويجب التحوط له ، واذا حدث ذلك فقد تتأثر عملية التنمية بكاملها فى مصر ، خاصة وان القطاع الخاص اخذ دوره فى الأقتصاد الوطنى ، واصبح الاقتصاد مفتوحا .

لذلك فإن ، مثل هذا التخوف مشروع ، وان نية اسرائيل ان تكون مصر مصدرا للعماله الرخيصة وان تتخصص فى الصناعات التقليدية والتى لاتجذب رؤوس الاموال . كما أن البنيه الاساسية فى مصر غير مؤهله التأهيل الكافى فى الوقت الراهن ، وكذلك الحال بالنسبة لادارة وتنظيم رؤوس الاموال .

من هنا فإنه ، بلاشك سيتأثر الاستثمار العربى والاجنبى الموجه للاقتصاد المصرى بقيام السوق الشرق اوسطية ، وقد ينخفض الاثر اذا ماطورت مصر قدراتها التنظيمية والادارية ، وعدلت قوانينها الاستثمارية ، بما يؤهلها لأخذ نصيبها من رؤوس الاموال العربية والشركات العابرة للقارات ، ورأس المال الأجنبى بصفة عامة .

٤-٢-٥- اثر قيام السوق على السياحة فى مصر

تمثل السياحة فى مصر مصدرا هاما للعملات الأجنبية ، حيث يصل الدخل من السياحة الى اكثر من مليار دولار سنويا ، ويمكن ان يتضاعف عدة مرات فيما لو تم تطوير الخدمات السياحية ، حيث تعتبر مصر من اكبر الدول جذبا للسياح لما تمتلكه من كنوز أثرية لامثيل لها فى العالم اجمع ، تتمثل فى حضارة الفراعنه وما تركوا من آثار فى صعيد مصر ، فالمعابد والمقابر والاهرامات والمدن كطيبة وغيرها ، كنوز غنية وثرية ، كما أن الحضارة الرومانية والحضارة

---

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، وسائل تحسين الكفاءة فى اتخاذ قرارات الاستثمار المباشر ، المؤتمر السادس لرجال الاعمال والمستثمرين العرب - الاسكندرية - ٢٩ - ١٩٩٥/٥/٣١ .

الاسلامية تمثل عناصر جذب للسياح ، بالاضافة الى ذلك شواطئ مصر ومناره الاسكندرية والجو المصرى وطبيعة الشعب المصرى ، كلها عوامل تجعل من مصر بلدا سياحيا من الطراز الاول ٠

لذلك فإن قيام السوق الشرق أوسطية لن تكون له الآثار الايجابية على السياحة فى مصر ، الا فى حالة تنفيذ طرق الربط ووسائل النقل المشتركة ، وبالتالى تتقاسم الافواج السياحية من مصر حتى تركيا ٠ حيث تعتبر تركيا من البلدان التى يقصدها السياح للاستجمام والراحة وزيارة المعالم الأثرية ، اما اسرائيل ، فالجانب السياحى فيها يتمثل اساسا فى القدس وبيت لحم والحرم الابراهيمى فى الخليل وهى مدن فلسطينية ، اما الجانب الآخر من السياحة فهو يتمثل فى سياحة الاصطياف والعلاج ، والجانب الاخير اخذت مصر تبدى اهتماما خاصا به ٠ إذن فالسياحة فى مصر لن تتأثر كثيرا ، ولن تزداد درجة او حده المنافسة فيها فالسياحة فى مصر لامنافس لها على الاطلاق ٠ ولكن قيام السوق او عدم قيام السوق يتطلب من مصر تطوير صناعة السياحة بشكل عام حتى يزيد الدخل السياحى ، حيث ان بعض البلدان تشكل السياحة المصدر الرئيسى للدخل القومى لها ٠

الفصـــل الخامس
الشركات المتعددة الجنسيات

الشركات المتعددة الجنسيات

١- تمهيد :

أتسمت الأدبيات التى تناولت ظاهرة الشركات متعددة الجنسية ببروز مناظرة ساخنة بين التيارين الليبرالى (القديم والمجدد) من ناحية والراديكالى من ناحية اخرى وقد أمتدت هذه المناظرة الى الخلاف حول مصطلح (متعددة الجنسية) واقترحت تسميات بديلة عديدة، منها دولية النشاط وعابرة القارات (القوميات) • ولم يكن ذلك الجدل من نوع الخلاف حول المصطلح أو المنازعات اللغوية إذ يكمن جوهره فى تشخيص طبيعة الظاهرة ذاتها فقد نشأ مصطلح الشركات متعددة الجنسيات فى دوائر القانونية الدولية حيث يتفق أغلب هؤلاء مع التسمية طالما أن قيام شركات معينه بإنشاء فروع لها أو شركات تابعة ومنتسبة لها فى الخارج يتم وفقا للقانون الداخلى للدول المضيفة مما يضفى على الشركة تعددا فى الجنسية ولقد اعترض الإقتصاديين السياسيين على هذا المصطلح الذين اكدوا على ضرورة أن يكون التشخيص على أساس الوضع الفعلى لاالقانونى وقد أشار هؤلاء الى عديد من الأدله التجريبية التى تبرهن على أن الشركات التابعة والمنتسبة فى الخارج تظل فى الجوهر تابعة لجنسية الدولة الأم سواء من حيث الولاء أو السيطرة التى يحفظ بها المركز الرئيسى وخروجا عن ذلك ابتكر مصطلح عابرة القومية ليشير الى الشركات التى تنشر أصولها خارج دولتها الأم جزئيا وتظل مع ذلك منتمية الى النسيج الاقتصادى والاجتماعى لهذه الدولة • وبقى مع ذلك المؤثر الأساسى لتعدد الجنسية أو عبور القومية متمثلا فى وجود مكون أجنبى هام فى عمليات وبناء الشركة ، مثل نسبة من الأصول والعمالة • أما التيار الراديكالى أوضح معارضة شديدة حتى فى مجرد التسمية (لشركات عابرة القومية) مؤكدا على ان قيام الشركات الاحتكارية فى البلدان الرأسمالية المتقدمه بإدارة عمليات وتسهيلات إنتاجية فى الخارج لايمثل إطلاقا عبورا للقومية بل تظل الشركة الأم والشبكة الناشئة عن العمليات الدولية

لهذه الشركات مجرد إمتدادات وأدوات نفوذ للقومية والدولة الأم • وتمثل الأعمال الدولية لهذه الشركات أساسا أداه لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة الأم، أكثر منها تعبيرا عن تطور حقيقى فى الهياكل الاقتصادية للرأسمالية فى طورها الاحتكارى وفى امتدادتها الدولية •

٢- التعريف بالشركات متعددة الجنسيات

لقد شاع إستخدام إصطلاح " الشركات متعددة الجنسيات" Multination of carporation فى العلاقات الدولية وفى دوائر الأعمال ولايعنى ذلك المفهوم فقط أن المساهمين فى ملكية هذه الشركات ذوى جنسيات متعددة ، ويعنى ذلك ايضا وبصفة أساسية أن هذه الشركات بالرغم من أن استراتيجيتها وخطط عملها تصمم فى مركزها الرئيسى الذى يوجد فى دولة معينه (الدولة الأم Home country) إلا أن نشاطها لايقتصر على الحدود الوطنية لهذه الدولة، ولكنها تمتد بنشاطها إلى دول أخرى (الدولة المضيفة Host country) فهى دولية النشاط International ، إذ إنها تمتد بإستثماراتها وتخطط لإنتاجها ومبيعاتها الى اكثر من دولة ، متجاوزة بذلك حدودها الوطنية أو الاقليمية ، فهى تعتمد على سوق متعدد الدول ، كماأن قرارتها واختياراتها ذات طابع دولى ، وبهذا المفهوم فهى عابرة للقوميات Trans national إذ أنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ، ومنها عناصر الانتاج (رأس المال والعمل) ذلك فضلا عن المزايا التقنيه بين الدول المختلفة فهى مستقلة عن القوميات denationalized أو فوق القوميات Supre national الأمر الذى جعل الاقتصادى Charles Kindleberger يشير إلى أن هذه الشركات ليس لها وطن تدين له بالولاء ، وأن وطنها الفعلى حيث تحقق الأرباح • ويعد ظهور تلك الشركات وانتشارها فى مختلف مجالات الحياة وليس فى الإقتصاد أحدث مرحلة فى تطور الرأسمالية ، فقد بدأت الرأسمالية تنافسية تسعى للتحرر من تدخل الدولة • ثم أخذت الأوضاع الاحتكارية تسود بينها خلال

الثلث الأخير من القرن الماضى والثلث الأول من القرن العشرين حيث سادت ظاهرة تكوين "الترست" و"الكارتل" فى داخل الاقتصاد القومى الواحد ٠

٣- الخصائص الأساسية للشركات متعددة الجنسيات :

ولقد زاد الإهتمام بالدور الذى تؤدية الشركات متعددة الجنسيات فى العلاقات الإقتصادية الدولية ، إلى تأثيرها المتزايد فى العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الدول المتقدمه والدول النامية على حد سواء ، هذا ولم يتم الإتفاق بعد حول الخصائص الرئيسية للشركات متعددة الجنسيات من قبل المتخصصين فى دراسة هذه الظاهرة الإ أنه يمكن حصر سماتها الأساسية فى :

٣-١ - كبر الحجم (ضخامة الحجم الاقتصادى النسبى)

يعد هذا العنصر أحد الخصائص الأساسية الهامة فى تميز هذه الظاهرة والتى يمكن الإستدلال على اهمية هذه العنصر من خلال عدة مؤثرات من أهمها :

أ- الدخل الإجمالى
ب- القيمة المضافة
ج- المبيعات
د- الاستثمارات

أ- الدخل الإجمالى :

يعتبر الدخل الاجمالى للشركات دولية النشاط أحد المؤشرات الأساسية الدالة على ضخامة حجم هذه الشركات فمما لاشك فيه أن هذه الشركات تعتبر فى ظروفنا الراهنه دولا أقتصادية قائمة بذاتها ففى كثير من الأحيان يفوق دخل بعض هذه الشركات منفردة ، الدخل القومى للعديد من الدول النامية مجتمعه بل ويفوق دخول بعض الدول الغربية ونذكر من تلك الشركات على سبيل المثال وليس الحصر جنرال موتورز الأمريكية - ستاندر - أوبل أون نيوجيرس رويال دوتش شيل - جنرال اليكتريك - ايفيبيتنق المنتجه للحاسبات الالكترونية وشركة دوبل أوبل حيث يستأثر انتاج عموم هذه الشركات نحو يربو على ٢٢٪ من الناتج القومى الاجمالى العالمى وتشير الدلائل إلى تزايد الوزن الاقتصادى النسبى - وكبر الدخل لهذه الشركات ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح ظاهرة تستحق التأمل والتفكر ٠

ب - القيمة المضافـــة

تحقق الشركات دولية النشاط (متعددة الجنسيات) قيمة مضافة لايستهان بها إذ تمثل نسبة كبيرة من الناتج القومى الإجمالى للدول الرأسمالية ٠

ج -المبيعـات

يعتبر حجم المبيعات السنوية للشركات متعددة الجنسيات من بين احد المؤشرات الهامة الدالة على كبر حجم هذه الشركات حيث يمثل التبادل التجارى لهذه الشركات وفروعها ومشروعاتها نحو ٤٠٪ من التجارة العالمية ٠

د - الإستثمارات

بلغ حجم هذه الإستثمارات المباشرة للشركات متعدده الجنسيات فى منتصف الثمانينات الى حوالى ٦٠٠ مليار دولار وفى الواقع إن هذا التوسع الإستثمارى وتشعب أنشطة هذه الشركات (قطاعيا وجغرافيا) قد مكنها من تحقيق درجة كبيرة من التكامل الأفقى والرأسى لهذه الأنشطة ٠

٣-٢ - مركزية الادارة وتركزها فى الدول المتقدمه صناعيا :

على الرغم من ممارسة الشركات متعددة الجنسيات لأنشطتها فى دول كثيرة إلا أن الدول الواقعة على جانبى المحيط الأطلنطى (غرب أوروبا - أمريكا الشمالية) بالاضافة الى اليابان تستحوذ على النصيب الاكبر من النشاط الإستثمارى لتلك الشركات (تصديرا واستيرادا) إذ يلاحظ توطن اكثر من ثلثى استثمارات هذه الشركات فيها فى حين لم يزد نصيب الدول النامية من التوزيع العالمى للإستثمارات الأجنبية المباشرة عن الربع ٠ ويرجع السبب الرئيسى فى وجود هذه الظاهرة بان هذه الدول يتوافر لديها هياكل البنية الأساسية فضلا عن استقرارها السياسى والاجتماعى مما جعل ادارة هذه الشركات تتميز بوحده السيطرة من قبل الشركة الأم وايضا للتقدم العلمى والتكنولوجى خاصة فى مجال إستخدام الحاسبات الآلية من حيث جمع وتصنيف المعلومات ومعالجتها رياضيا مما يسهل معرفة سريعة ودقيقة لكافة المعلومات الخاصة بحركة الانتاج والمبيعات فى الفروع المختلفة من المركز الرئيسى وهكذا تعتبر مركزية الادارة احدى الخصائص الهامة للشركات متعددة الجنسيات ولذا نجد أن التنظيم الداخلى لهذه الشركات يقوم على أساسى إخضاع الشركات الفرعية فى جميع انشطتها التى تمارسها داخل الدول المضيفة لسيطرة الشركة الأم ٠ الإأنه من الملاحظ فى السنوات الأخيرة أن ثمه تزايد فى الإهتمام بمنطقة غرب آسيا، من الملاحظ ايضا أن الاستثمار الاجنبى المباشر يتوطن فى الدول النامية الأقل نفقة والأرخص أجورا ، فضلا عن الإقتراب من مصادر المواد الأولية - لكى تيسر تحقيق معدلات عالية من الربح ٠

٣-٣- التنوع فى المنتجات والأنشطة والتشتت الجغرافى

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بخاصية التنوع الشديد فى المنتجات والأنشطة حيث تخطت تلك الشركات الخط التقليدى الذى يركز على انتاج سلعة رئيسية معينه الى الكثير من الانشطة الإقتصادية المختلفة والتى لاتوجد بينها أدنى علاقة فنية ولعل السبب الرئيسى فى إلتصاق هذه الخاصية بالشركات متعددة الجنسيات يرجع الى الرغبة الشديدة لهذه الشركات فى السيطرة على التجارة الدولية والتى تضمن لها سيطرة متزايدة على الاقتصاد العالمى ، ويعد ممارسة تلك الشركات لأنشطتها فى دول عديدة مختلفة خاصية أساسية أيضا لتلك الشركات حيث تنبع أهمية هذه الخاصية لدى تلك الشركات متعددة الجنسيات من كونها تساعدها على رسم استراتيجيتها على المستوى العالمى ومن ثم تحديد الكميات والنوعيات المنتجه عالميا ٠

٣-٤ - التفوق التكنولوجى والمزايا الإحتكارية

تتميز تلك الشركات بإمتلاكها للتكنولوجيا الحديثة واحتكارها مما يساعد فى الحصول على العديد من المزايا الاحتكارية Mons-Potistie Advantages اتاحت تفوق نسبى لمشروعاتها الإستثمارية ومكنتها من زيادة قدراتها التنافسية وارتفاع معدلات نموها وتحسن كفاءتها الإنتاجية والتسويقية ٠ وبالتالى تحقيق أرباح كبيرة وتتمثل هذه المزايا بوجه خاص فى مجالات أربعة هى التمويل - الادارة - التقنية - التسويق ٠

وفيما يتعلق بالمزايا التمويلية - تتوافر لدى تلك الشركات موارد مالية كبيرة تمكنها من توفير احتياجات المشروع ، كما يمكنها الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية الدولية نظرا لتوافر عنصر الثقة فى سلامة وقوة

مركزها المالى ، وبالتالى فهى تستطيع تكوين هيكل تمويلى سليم • أما المزايا الإدارية فتتمثل فى وجود الهيكل التنظيمى الذى يسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات ، مما يساعد على اتخاذ القرار السليم فى الوقت المناسب • فضلا عن المناخ التنظيمى الملائم لانطلاق الابتكار والأبداع ولاشك أن لذلك أثره فى كفاءة العمل وسرعة الأداء • كما أن توافر الكفاءات الادارية عالية المستوى فى هذه الشركات هو أهم العناصر لتحقيق التميز والتفوق لذلك، تحرص على وجود وحدات متخصصة وقادرة فى مجالات التدريب والإستشارات والبحوث الادارية •

وتتمثل المزايا التقنية فى التطوير التقنى المستمر الذى تحرص عليه هذه الشركات للإستجابة لمتطلبات السوق وللحد من دخول منافسين جدد وتعزيز وضعها والاحتكارى • كما وأن إنتشار شبكات توزيعية للشركات متعددة الجنسيات يعتبر أحد أهم المزايا التسويقية التى تتميز بها هذه الشركات ، فبفضل الانتشار الجغرافى لوحداتها تتمكن من توفير منتجاتها بحالة جيدة وفى الوقت المناسب وبهذا تستفيد من امكانيات سوق كبيرة وماتتيحه من وفورات- كما تهتم هذه الشركات بالقيام بأبحاث السوق للتعرف على اتجاهات الطلب والتركيز على أساليب الترويج والدعاية والاعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد ومستمر عليها •

٤- موقف الشركات متعددة الجنسيات فى البلدان العربية

لقد تبلورت العلاقة ما بين الأنظمة العربية وبين الشركات متعددة الجنسية فى شكلها النهائى وبعد مرورها بعدة مراحل مختلفة وذلك فى السنوات الأولى من السبعينات والتى وضحت بسيطرة تلك الشركات على قطاع الموارد الطبيعية خاصة البترولية ومانشأ عن ذلك من تعاظم الأرباح الناشئة عن عمليات التصدير لذلك المورد الاقتصادى الهام • ولقد أخذت تلك الشركات شكلين من

أشكال التعامل مع بلدان الوطن العربى أولهما وهو الاستثمار الاجنبى الخاص المباشر وما ينشأ عنه وحوله من أنشطة أخرى مثل التصدير والاستيراد عبر الحدود العربية والعقود من الباطن والترخيصات ، ثانيهما وتشمل عددا كبيرا من الأنشطة غير المرتبطة بملكية مباشرة لأصول منتجه مثل عقود الادارة والخدمات والترخيصات والاستشارات والدراسات وأهم تلك الأنشطة عقود مقاولات تسليم المفتاح - خلاف بعض الأشكال الوسيطة والتى تفتح فيها الشركة الأم مجرد مكاتب كمورد ومناقص فى سجلات الحكومة ، وهناك مرحلتين لنشاط تلك الشركات :

١- المرحلة الاستعمارية والتى إستمرت فى بعضها بعد الاستقلال السياسى وحتى بداية السبعينات وقد ساد تلك الفترة نمط الإستثمار المباشر - ملكية مباشرة لأصول ثابتة ويتركز نشاطها فى قطاعات الخدمات والمرافق والمال والتجارة والاستخراج وتلك الأنشطة أخذت فى التضاؤل التدريجى حتى تركزت تلك الانشطة فى مجال الاستخراج بعد الاستقلال مباشرة • ومن ثم ارتبطت أعمال تلك الشركات فى البلدان العربية طوال فترة الخمسينيات والستينيات بالملكية المباشرة وبحق الاستخدام والاستغلال لأصول منتجه فى مجال الإستخراج وخاصة البترول • ففى عام ١٩٦٧ بلغت القيمة الدفترية للإستثمار الأجنبى الخاص المباشر فى تسعه عشر بلدا عربية نحو ٣٣٥٢,٢ مليون دولار، منها ٢٤١,٢ مليونا فقط فى نشاطات غير بترولية أى بنسبة ١٣,٢٪ من الاجمالى • وتتركز تلك النسبة فى الأنشطة الخدمية مثل السياحة • ولقد اتسم نشاط الشركات المتعددة الجنسيات فى قطاع البترول والاستخراج بنمط غريب سيطرت فيه حفنه من تلك الشركات على جميع العمليات المتعلقة بإنتاج وتسعير ونقل البترول الخام • ولقد إستمر ذلك الوضع حتى بادرت بعض الحكومات العربية الى انتزاع حقها فى عملية التسعير لتلك المنتجات وانتهى الأمر الى تأميم إحدى تلك الشركات والتى إكتفت من خلال عقود ادارة وخدمات ومشاركة فى المنتج •

٢- تلك المرحلة التى بدأت مع التضخم الرهيب فى أسعار وعوائد صادرات البنوك وتأميم تلك الشركات فى البلدان العربية • وتلك المرحلة التى زاد فيها تدهور نصيب الوطن العربى من الإستثمار الجنبى الخاص المباشر فى العالم فى مقابل نمو هائل لنصيبه من الأنشطة غير التقليدية لنشاطات تلك الشركات •

٤-١ أهم الأسباب التى أدت الى خلق نمط خاص لنشاط الشركات متعددة الجنسيات فى البلدان العربية

لقد نظرت الشركات المتعددة الجنسية الى البلدان العربية على أنها السوق المثالى للتجارة والمال وأعمال المقاولات المتكاملة وذلك بدرجة أعظم من كونها موطن محتمل للإستثمارات المباشرة ويتركز ذلك بصورة واضحه فى عدد محدود من البلدان العربية - هى تلك الدول المنتجه والمصدرة للبترول ويمكن تفسير تلك الانماط السائدة من الشركات متعددة الجنسية بأسباب تتعلق بسياسات الحكومات العربية ، وأخرى ترتبط بسياسات وخطط وأوضاع الشركات ذات الاعمال الدولية ، وأخرى ناشئة من التفاعلات الهيكلية بين الحكومات والشركات متعدده الجنسية •

أولا : السياسات الحكومية العربية

لقد سعت جميع الحكومات العربية على اختلاف درجاتها الى سياسة تهدف الى استقطاب نشاطات الشركات متعددة الجنسية وكان ذلك بشكل أوضح فى الدول العربية المنتجه للنفط وأبرزها الدول الخليجية ، وفى بعض البلدان العربية الأخرى ذات الصلة القومية بالغرب مثل تونس والمغرب وكذلك بعض

البلدان العربية ذات الكثافة السكانية القليلة مثلا الاردن ولبنان وعمان واليمن ٠ أما البعض الآخر من البلدان العربية التى حاولت الحفاظ على درجة كبيرة من الاستقلال النسبى عن السوق الرأسمالى العالمى مثل مصر وسوريا والجزائر والعراق وذلك على الرغم من أنها لم تحرم يوما من الاستثمارات الأجنبية الا فى بعض القطاعات السيادية فقط ٠ مما انعكس على حدوث نوع من الجفاء الواضح فى علاقات تلك الشركات مع هذه الدول والتى حاولت فيما بعد تصفية تلك الخصومه مع الشركات واستقطاب نشاطاتها خاصة الاستثمار المباشر وذلك عن طريق سلسلة من القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبى بدأت فى مصر ١٩٧٤/٧٣ وفى سوريا عام ١٩٧٤ وبقانون الاستثمارات الصناعية فى العراق وأيضا مع بداية الثمانينات بالجزائر ٠

ثانيا : سياسات الشركات متعددة الجنسية ذاتها

لقد انقسمت سياسات الشركات متعددة الجنسية تجاه البلدان العربية حيث أن هناك بعض السمات التى تمثل أساسا لاتختلف عليه معظم الشركات، وسمات أخرى تميز شركات معينه عن الأخريات ٠ ففى الجانب الأول نلاحظ أن جميع الشركات متعددة الجنسية تعمد لدى اقدامها باتخاذ قرار بنشر عملياتها خارج بلادها الام إلى تقييم المناخ الاستثمارى فى البلاد المضيفة - ويدخل فى تقدير هذا المناخ الأستثمارى عوامل عديدة ومتفاوتة من شركة الى اخرى ، ولكن جميع هذه الشركات تأخذ العوامل السياسية والأمنية بدرجة كبيرة فى الاعتبار ولقد اكتسبت الدول العربية لدى هذه الشركات صفة المنطقة غير المستقرة - ونتيجة لذلك فإن بعض الشركات احجمت عن الاستثمار المباشر فى البلدان العربية ٠هذا، وقد كانت الأشكال غير التقليدية وخاصة مقاولات تسليم المفتاح بمثابة الوصفة السحرية لحل تلك المشكلة وهناك عامل اخر فى سياسات الشركات متعددة الجنسية وهو قرار المفاضلة بين التجارة والإستثمار

المباشر ومن المؤكد أن هذه المفاضلة ليست إختيار فى غالب الأحيان اذ يمكن أن يكون الاستثمار المباشر آداه لزيادة التصدير ، ولكن عندما لايكون الاستثمار المباشر مغريا بصورة قوية نتيجة لإحتمال تعرضه لمخاطر سياسية ، ولعدم تحقيق قدر كاف من الارباح فمن المؤكد ان الشركة لن تقدم عليه (أما بالنسبة للعوامل التى تختلف حولها سياسات الشركات متعددة الجنسية المختلفة فإن أكثرها أهمية هى فروق التكيف والمزايا المقارنة، وموقف وطبيعة مساندة الدولة الأم للشركة فى أعمالها العالمية ، وطبيعة الشروط الفنية والاجتماعية للمنافسة فى مجال الأعمال الدولية .

ثالثا : التفاعل الهيكلى بين الحكومات العربية والشركات متعدده الجنسية

يمكن أن نعذو أهم الأسباب التى تؤثر على درجة التفاعل الهيكلى بين الحكومات العربية والشركات متعددة الجنسية الى مجموعة من الأسباب من أهمها الآيدلوجية السائدة - طبيعة الهيكل الاجتماعى الداخلى المدولة - درجة النمو النسبى للحركة الوطنية . ويتفاوت موقف الشركات متعددة الجنسية إذاء نقل ثلاثة مجموعات من الصناعات الى البلدان النامية :مجموعة الصناعات الاستهلاكية الخفيفة والمعمرة - مجموعة الصناعات الثقيلة النمطية مجموعة الصناعات الحديثة كثيفة التكنولوجيا ، ففى الحالة الأولى تبدى الشركات متعددة الجنسية رغبة مرتفعة فى نقلها الى الدول النامية - أما المجموعة الثانية تفضل تولى المسئولية المباشرة أولا عندما تتوافر مزايا عينية خاصة وجود سوق اوسع وكذلك مسلك سلس لاسواق التصدير ووفرة العمل الماهر مع تواضع مستوى الأجور تنتخب تلك الشركات على أساسها عددا محددا من الدول النامية الاكثر تطورا - أما المجموعة الاخيرة فإن تلك الشركات لاتكاد تقبل أى درجة من المشاركة من قبل العالم الثالث . لذلك نجد أن الشركات المتعددة الجنسية توجه سياساتها فى البلدان العربية نحو تعزيز الأنشطة المباشرة وغير المباشرة فى مجال المجموعة الأولى من الصناعات فى عدد من البلدان العربية - أما

المجموعة الثانية ، فإن الشركات متعددة الجنسية تبدى تحفظا شديدا تجاه نقلها للبلدان العربية باستثناء الكيماويات والبتروكيماويات لرخص اسعار المواد الخام - أما المجموعة الثالثة فهى غائبة تماما من تفكير هذه الشركات عند رسم خططها فى العالم العربى ٠

٥ - التوزيع الجغرافى لإستثمارات الشركات متعددة الجنسيات وآثارها المباشرة ٠

تعتبر دول المعونة الإنمائية المصدر الوحيد لإستثمارات الشركات متعددة الجنسية ذات التأثير الفعال على الإقتصاد العالمى ، حيث مثلت هذه الاستثمارات نحو ٩٩٪ من اجمالى إستثمارات شركات الدول المتقدمة ذات الاقتصاد السوقى وذلك كمتوسط فترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٠ (وعلى مستوى الدول ذات الاقتصاد السوقى نجد أن إستثمارات الشركات متعددة الجنسية الأمريكية تمثل ٦٤٪ من اجمالى الاستثمارات المباشرة الصادرة عن الشركات متعددة الجنسية البريطانية والألمانية والفرنسية واليابانية فإن النسبة ترتفع لتصل الى ٨٧٪ تقريبا لذات العام) يشير تقرير البنك الدولى للعام المالى الحالى ١٩٩٥ إلى ان حجم الإستثمارات الأجنبية بلغ فى الدول النامية عام ١٩٩٣ نحو ١١ مليار دولار وذلك فى الشركات المملوكة للدولة ٠ وفى الوقت الذى أستمر فيه الإستثمار الأجنبى المباشر كاكبر مصدر لهذا النوع من الإستثمار شهد إستثمار حافظة الأوراق المالية نمو حادا هو الآخر فبعد بداية حذره شهدها عام ١٩٩٠ قفزت معدلات مساهمه الاستثمار الأجنبى حافظة الأوراق المالية فى برنامج الخصخصة التى تنتهجها البلدان النامية لتصل الى ٤,٦ مليار دولار عام ١٩٩٣ وفى أثناء الفترة الممتدة من ١٩٩٠ - ١٩٩٣ ، أصبح تدفقات حافظة الأوراق المالية (١٠,٦ مليار دولار) أى ما يساوى ثلث أجمالى التمويل الاجنبى لبرامج الخصخصة فى تلك البلدان ٠ هذا وتعتبر الدول النامية متلقية الى حد كبير لاستثمارات الشركات متعددة الجنسية وان اختلفت النسب الاستثمارية لهذه الشركات ٠ ولقد بلغ صافى الاستثمارات الأجنبية فى الاسواق المالية الناشئة ٣٥

مليار دولار عام ١٩٩٣ منها ١٠,٧ مليار دولار فى المكسيك ، ٥,٧ مليار دولار فى كوريا ، ٥,٥ مليار دولار فى البرازيل ، ٣,٧ مليار دولار فى ماليزيا ، ٢,٥ مليار دولار فى تايلاند ، ١,٥ مليار دولار فى الهند وعن الإستثمار الأجنبى المباشر يشير أيضا التقرير الى أن اكثر من ٤٠٪ من تدفقات رأس المال الخاص للدول النامية يأتى فى شكل إستثمار أجنبى مباشر ومنذ أواسط الثمانينات يزداد بإضطراد صافى هذا الاستثمار ليصل الى ٦٧ مليار دولار بين عامى ١٩٩٢ - ١٩٩٣ أى بزيادة قدرها ٤٢٪ ، وتعود زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر الى عالمية المنتج وسياسات التوزيع واستراتيجيات شركات الاعمال الدولية • ومن هنا يتبين أن نصيب الدول النامية فى الإستثمار الأجنبى المباشر قد إزداد بحده من ٢٩٪ عام ١٩٩٢ الى ٣٧٪ عام ١٩٩٣ • وكانت الصين (تبلغ مديونياتها الخارجية ٨٣,٨ مليار دولار) هى المستفيد الاكبر من حجم التمويل الخارجى الموجه الى الدول النامية حيث بلغت حصتها ٢٠٪ كما أصبحت الصين أيضا هى المستفيد الأول من تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر ونستطيع أن نوجز الموقف الحالى بالنسبة للدول النامية على وجه العموم والبلدان العربية على وجه الخصوص ومن ثم دور مصر من تلك الاستثمارات • وفى هذا السياق يمكن أن نشير الى النقاط الأساسية التالية : أولا ، يعكس نمو المديونية الخارجية للدول النامية التبعية الاقتصادية المتزايدة • وكما هو معروف يتحدد ذلك من خلال مستويين الأول يتمثل فى توسيع الامبراطوريات المالية العالمية واكتسابها دوما سمات جديدة ، أما المستوى الثانى فيتمثل فى عمليات التنمية فى العديد من بلدان العالم الثالث اذ تتسم هذه العمليات بالتشوه والعجز وبالتالى لم يعد امامها فى ظل قصور وتدنى الأداء الإقتصادى سوى الوقوع فى ذلك الإفتراض ولا يمكن تبرئة الغرب المتقدم من انهيار التنمية فى بعض بلدان العالم الثالث ، إن دور رأس المال العالمى جعل من المديونيات الخارجية لهذه البلدان عاملا اضافيا فمع زيادة الاقتراض زادت مشاكل التنمية وتفاقمت بحيث أدت الى اللاتنمية • ثانيا : إن الجوهر الأساسى فى استراتيجية البلدان الراسمالية المتطورة تجاه البلدان النامية إنما يتجلى فى أن بلدان المجموعة الاولى تستخدم الدين الخارجى كوسيلة للتحكم فى الفائض الاقتصادى المنتج فى البلدان النامية وترحيل معظمه

الى الخارج - ومن ثم فإنه حان الوقت لضرورة دراسة نظرية متماسكة لعملية ترحيل الفائض الاقتصادى بحيث تحدد الموقع الجديد للدين الخارجى فى هذا المجال وتسمح بصياغة تصور نظرى صارم وبلورة رؤية سياسية ملموسة تساعد فى الأمساك بما هو جوهرى فى هذه القضية المعقدة • ثالثا : يتبين لنا من دراسة الجدول رقم (٥-١)، (٥-٢) أن إجمالى حجم المديونية الخارجية فى البلدان النامية بلغ ٦٣,٢مليار دولار عام ١٩٧٠ وبعد عشر سنوات بلغ حجم المديونية الخارجية ٤٣٣,٣ مليار دولار وبنهاية عام ١٩٩٣ وصل هذا الحجم الى ١٨١٢ مليار دولار أى أنه خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٠ قد تزايدت المديونية عشرين مرة تقريبا • كما تنامت أعباء المديونية خلال نفس الفترة ٢٢ مرة • هذا وقد بلغ اجمالى المديونية العربية فى نهاية ١٩٩٤ نحو ١٠٥ مليار دولار متركزة فى عدة دول عربية هى مصر (٤٠,٦ مليار دولار) ، فالجزائر (٢٥,٨ مليار دولار) والمغرب (٢١,٤ مليار دولار) وسوريا (١٩,٩ مليار دولار) والسودان (١٦,٥ مليار دولار) فى نفس الوقت التى شهدت فيه المديونية العربية نموا متسارعا تفاقمت ايضا شروط الإقتراض الخارجى مما أدى الى زيادة عبء الدين ، وقاد النمو فى هذا العبء الى حدوث أزمه طاحنة فى النقد الأجنبى للدول العربية

جدول رقم (٥ - ب)

اجمالى صافى المديونية الخارجية المستحقة على جميع الدول النامية (بالمليون دولار)

	السنة / الدولة	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
١	اجمالى المديونية الخارجية للدول النامية عموما	١٣٦٩	١٣٧٥	١٤٢٧	١٥٣٩	١٦٢٧	١٦٩٦	١٨١٢	١٩٤٥
٢	ديون طويلة الاجل	١١٢٨	١١٢٧	١١٥١	١٢٢٦	١٢٨٦	١٣٢٨	١١٤٢٤	١١٥٣٨
٣	موارد رسمية	٤٩٧	٥١٩	٥٥١	٦١٤	٦٦٣	٦٨٠	٧٢٩	٧٨٠
٤	موارد خاصة	٦٣١	٦٠٨	٦٠٠	٦١٢	٦٢٣	٦٤٨	٦٩٥	٧٥٨
٥	ديون قصيرة الاجل	١٩٨	٢١٣	٢٤٤	٢٧٨	٣٠٢	٣٢٩	٣٤٩	٣٦٦
٦	ديون بضمان صندوق النقد الدولى	٤٣	٣٥	٣٢	٣٥	٣٨	٣٨	٣٩	٤١

المصدر : جريدة الأهرام - الصفحة الإقتصادية - ١٩٩٥/٣/٣١

جدول (٥-٢)
اكثر بلدان دول العالم الثالث مديونية (بالمليار دولار)

الدولة	المديونية الخارجية
البرازيل	١٣٢,٧٣٩
المكسيك	١١٨,٠٢٨
الهند	٩١,٧٨١
أندونسيا	٨٩,٥٣٨
الصين	٨٣,٨٠٠
روسيا الاتحادية	٨٣,٠٨٩
الارجنتين	٧٤,٤٧٣
تركيا	٦٧,٨٦٢
كوريا الشمالية	٤٧,٢٠٣
تايلاند	٤٥,٨١٩
بولندا	٤٥,٣٠٦
مصر	٤٠,٦٢٦
فنزويلا	٣٧,٤٦٥
البرتغال	٣٦,٩٤٢
الفلبين	٣٥,٢٦٩
نيجيريا	٣٢,٥٣١
باكستان	٢٦,٠٥٠
الجزائر	٢٥,٧٥٧
المجر	٢٤,٧٧١
فيتنام	٢٤,٢٢٤
ماليزيا	٢٣,٣٣٥
المغرب	٢١,٤٣٠
شيلي	٢٠,٦٣٧
أيران	٢٠,٥٥
سوريا	١٩,٩
السودان	١٦,٥

المصدر : جريدة الاهرام القاهرية - الصفحة الاقتصادية ١٩٩٥/٥/٣١

٦ - العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والاقتصاد المصرى ودورها فى عملية التنمية الإقتصادية

من المفترض نظريا أن للنشاط الإستثمارى الأجنبى آثاره فى الإقتصاد القومى (معدلات النمو ، مستويات الإنتاجية ، التوظف ...)، فضلا عما يمكن أن تؤدية من دور محفز أو محرك يساعد على رفع حركة النمو على المستوى القطاعى ، وعلى مستوى الاقتصاد القومى فى مجموعة ، وبوسعنا أن نستدل على ذلك إذا أخذنا فى الإعتبار ما تتميز به الشركات متعددة الجنسيات التى تتوافر لديها عناصر الإنتاج النادرة لدى جمهورية مصر العربية حيث يلاحظ أنه تتوافر للشركات متعددة الجنسيات الخبرات عالية المستوى ، فى مجالات التنظيم والإدارة فضلا عن مجالات البحث والتطوير والتسويق .. الأمر الذى يهيأ لها إختيار أفضل الفرص الإستثمارية لتوجية أنشطتها فى إحدى البدائل الممكنة ، وأعلاها عائدا ، كما تتمتع تلك الشركات بأكثر التقنيات الإنتاجية تطورا ، مما يترتب عليه جودة الإنتاج ، وكذلك ارتفاع مستوى الإنتاجية وبالتالى انخفاض نصيب الوحدة المنتجه من التكلفة ، مما يوسع من هامش الربح المحقق ، ولأنشطة الشركات متعددة الجنسية صداها على قطاعات الاقتصاد القومى ، فهى تحفز على إقامة مشروعات أخرى مرتبطة بها إما للخدمة أو لتزويدها ببعض أنواع السلع الوسيطة . مثلا قيام مشروعات التعبئة والتغليف، أو التخزين ، أو الصيانة أو النقل ... الخ وللشركات المتعددة الجنسية شبكاتها التوزيعية الممتدة فى دول مختلفة ، مما ييسر التسويق الخارجى لمنتجاتها وبالتالى زيادة حجم الصادرات والواقع أن ضيق نطاق السوق المحلية ، وصعوبات التسويق الخارجى لايمكن دولة بمفردها من إقامة مشروعات كبيرة لإنتاج السلع الرأسمالية والإنتاجية وكذلك بعض الصناعات الإستهلاكية ، هذا فضلا عما تتطلبة التقنية الحديثة لهذه الصناعات من وحدات إنتاج ضخمة كثيفة رأس المال غير قابلة للتجزئة ومايلزمها من عمل عالى المهاره . وكذلك زيادة تدفقات رأس المال الأجنبى - معناه رفع معدل الإستثمار ، ومن ثم ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد القومى . ولايقتصر الأمر على ذلك ، فمن خلال عمل مضاعف الاستثمار يمكن استنتاج الآثار التوسعية المباشرة وغير المباشرة للإنفاق الاستثمارى ، والتى تنتشر نتيجة علاقات التشابك والتداخل الأمامية

الخلفية - فى قطاعات عديدة للإقتصاد القومى ٠

ويرد الكثير من التحفظات على النشاط الإستثمارى للشركات متعددة الجنسيات فهى آداه فى رأى البعض - لتكريس التبعية الاقتصادية بل والتبعية التقنية ، وأنها إحدى أدوات الإستغلال التى يستخدمها النظام الرأسمالى العالمى، كما لوحظ أن فروع بعض الشركات الأجنبية العاملة فى منطقتنا تعتمد فى تمويل أغلب نشاطها على الاقتراض من الأسواق المالية المحلية وأن هذه الشركات تنزح أرباحا هائلة تحول الى الخارج - كما أنها تضع الشركات الوطنية ذات الانتاج المماثل فى مواجهة منافسة حادة غير متكافئة ، قد تعرضها الى الخسارة ، وربما للخروج من السوق كلية وما يذكر من نتائج ممارسات هذه الشركات على الأصعده السياسية والاجتماعية والثقافية ٠

ولعله من المناسب فى هذا المجال وقبل مناقشة جدوى تلك الشركات من عدمها أن نتذكر الظروف التى تعيشها منطقة الشرق الأوسط عموما ومصر على وجه الخصوص حيث تجتاز مراحل مختلفة من عمليات تحرير الأسعار ونظام التجارة والمال والاستثمار ، كجزء من برامج التصحيح الهيكلى الكلى ٠ ومع هذا مازال هناك الكثير من أوجه الاصلاح المطلوبة حتى تتجنب هذه الدول استمرار فقدان نصيبها من التجارة العالمية فى ظل مناخ عالمى يتسم بالمنافسة الشرسة، حتى يمكنها أيضا إستغلال الفرص التى يتيحها النظام التجارى الدولى الجديد، وعلى وجه التحديد ما زال هناك مجال واسع لازاله القيود المفروضة على المناخ المؤسسى الذى تعمل فى ظله الأنشطة التجارية والإنتاجية ، فالإحتكارات العامة مازالت تشكل عائقا أساسيا أمام قيام الأسواق بأداء وظائفها بسلامه وفى ظل مناخ تنافسى ، وهى احتكارات يدور نشاطها ما بين إنتاج السلع الوسيطة والإتجار فيها وبين القيام بالخدمات المصرفية والتأمين والشحن ، وتشكل العوائق البيروقراطية أيضا عقبة أساسية أمام المصدرين حيث أنها تؤدى الى إرتفاع تكلفة المعاملات فى كل مرحلة من مراحل دورة الاستثمار والانتاج والتسويق ٠ وعلاوه على ذلك هناك عدد قليل من حكومات دول المنطقة التى تقوم باتخاذ اجراءات متسقه لتشجيع الصادرات حتى يتمكن المصدرون من مواجهة ارتفاع التكاليف التى تقترن ببدء الدخول فى السوق العالمى ٠ ولقد ادى

عدم وجود إستراتيجية متسقه لتنمية الصادرات إلى تواضع نصيب الصادرات غير البترولية لدول الشرق الأوسط عموما • شمال افريقيا (فيما عدا إسرائيل) حيث تمثل هذه الصادرات مايوازى ٣,٧٪ فقط من اجمالى صادرات الدول النامية، كما أدى فشل محاولات تحقيق التكامل الاقتصادى الى الانخفاض النسبى لحجم التجارة الاقليمية البينيه ، حيث تمثل ٨٪ فقط من اجمالى حجم تجارة المنطقة (١٠٪ عند استبعاد البترول) مقابل ٥٩٪ بالنسبة للتجارة الإقليمية البينية للإتحاد الأوروبى ، ٣٧٪ لدول شرق آسيا ، ٣٦٪ لدول أمريكا الشمالية وذلك فى عام ١٩٨٩ • وتشير هذه الارقام المخاوف ، حيث أن عملية العالمية والاقليمية يمكن أن تهدد بتهميش اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بصورة اكبر مالم تتخذ هذه الدول اجراء موحد لتحسين آدائها التجارى • وعلى الرغم من وجود اكثر من ٦٠ منظمة تابعة للجامعة العربية أوتضم الدول العربية، فإن التقدم نحو تحقيق تكامل عربى لايزال بطيئا حيث لم تتجاوز التجارة البينية الإقليمية مابين ٦-٨٪ - جدول (رقم ٥-٣) من اجمالى تجارة المنطقة ، وترتفع هذه النسبة الى ١٠٪ عند استبعاد البترول من التدفقات التجارية البينية وغير البينية ، وتعتبر تدفقات العمالة وما يرتبط بها من تدفقات رأسمالية فى شكل تحويلات للعاملين اكثر أهمية من التجارة الاقليمية فى السلع ، وهناك إرتباط وثيق بين تدفقات هذه العوامل (العماله - رأس المال) وبين التطورات التى تطرأ على أسواق النفط •

ومن خلال العرض السابق لكافة ظروف تلك الشركات وما احاط بها من ملابسات فى فترة عملها فى الدول الشرق أوسطية عموما وفى جمهورية مصر العربية خصوصا يمكن القول بأن التقنية ليست هى التعامل أو الأستغناء عن الشركات متعددة الجنسيات ، ولكنها كيف يمكن التعامل معها بأكبر قدر من المزايا ومع أى هذه الشركات نتعامل وكيف يمكن الاستفادة مما بينها من مصالح متعارضة • وهذا النوع من التفكير يؤدى بنا الى الحديث عن صيغ جديدة للتعامل مع هذه الشركات ، تضمن تحقيق اكبر قدر ممكن من مصالح الدول المضيفة وهذا من الممكن أن يأتى عن طريق إتاحه رؤية جديدة لمستقبل عمل تلك الشركات على النحو التالى :

جدول رقم (٣٠)
التوزيع الجغرافى لصادرات المنطقة (نسبة مئوية)

البيـــان	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
نسبة الصادرات البينية بين دول المغرب والمشرق	٤,٥	٦,٦	٦
نسبة الصادرات الى السوق الأوروبية المشتركة	٣٣,٥	٣٦,٧	٣١,٨
نسبة الصادرات للولايات المتحدة وكندا	١٥,٦	٧,٦	١٣,٥
نسبة الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجى الى اجمالى صادرات دول المجلس	٣,٠	٤,٦	٥,٨
نسبة الصادرات البينية لدول الاتحاد المغاربى الى اجمالى صادرات الاتحاد المغاربى	٠,٣	١,٠	٢,٣
نسبة الصادرات البينية للسوق الأوروبية المشتركة الى اجمالى الصادرات	٥٥,٧	٥٤,٤	٥٩,٨
نسبة الصادرات للولايات المتحدة وكندا الى اجمالى صادرات الدولتين	٢٦,٥	٣٨	٣٣,٨
نسبة الصادرات البينية للمجموعة الأسيوية الى اجمالى صادرات هذه المجموعة	١٦,٩	١٨,٤٩	١٧,٨

المصدر : نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا، المجلد الثانى - العدد الرابع - ديسمبر ١٩٩٤ - فبراير ١٩٩٥ - صفحة ٨

أولا : فاعلية الإستثمار الأجنبى ، والتى تتحدد على أساس مدى تجاوبة مع التوجيهات والأهداف الأنمائية للدولة المضيفة - ومقدار أستعداده لإستخدام أحدث الأساليب والفنون الانتاجية ، واكثرها تواؤما مع الظروف البيئيه والاوضاع الاجتماعية السائدة وعلى ذلك فيجب أن يكون لعملية نقل التقنية دور فعال فى رفع مستوى الطاقة العلمية المحلية - نظريا وتطبيقيا - وبالتالى حدوث تطور نوعى واسع المدى فى الكيان الاقتصادى للدولة .

ثانيا: أن يترتب على الإستثمار الأجنبى حفز القوى الانتاجية المحلية وتيسير حركتها وبالتالى تعزيز دفع عملية التنمية وإلا ينظر اليه باعتباره يؤدى الى زيادة عدد الوحدات الإنتاجية ، ولكن ينبغى أيضا - تركيز الإهتمام فيما تولده تلك التدفقات من آثار حركية فاعله لها أهميتها فى عملية بناء إقتصاد قوى يتسم بقدراته الذاتية على خلق العديد من العلاقات التشابكية والتداخلية بين قطاعاته .

ثالثا: الأمر الجوهرى فى عملية الإستثمار - لايقتصر على زيادة حجم الانتاج، ولكنه يتضمن أيضا زيادة مستوى الكفاءة الانتاجية فالمسأله ليست الاهتمام فقط بما يتوافر من موارد رأسمالية أو بشرية ، بل ينبغى الاهتمام بشكل وطريقة توزيع الموارد ، ثم كيفية التالف بينها بما يحقق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة . وبناء على ما سبق فإن البحث يوصى بضرورة تطبيق صيغ المساعدة على سرعة استيعاب الدول المضيفة للأساليب التقنية المتطورة التى تتبعها الشركات متعددة الجنسيات وقد تكون المشروعات المشتركة بين رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية (فى إطار عقود اكثر ملائمه) أو أن يقتصر دور تلك الشركات (وفقا لتعاقدات خاصة) على تقديم المشورة والخبرة ، وتوفير برامج التدريب المكثفة للكوادر الوطنية على مدى زمنى محدد . على أن تكون تلك العلاقة بين الشركات والدول المضيفة محددة سلفا وفقا لظروف الدولة ووفق تقديرها لمنافعها وأعبائها ، وذلك من خلال أطر قانونية ونظامية

واضحه وبحيث لاتمنح من الأمتيازات الا ما كان ضروريا لممارسة نشاطها باكبر قدر من الفاعلية مع التفرقة فى الأمتيازات والحوافز الممنوحة للشركات متعددة الجنسيات حسب نوع الأنشطة التى تمارسها ، والقطاعات المستفيدة وفى ضوء مساهمتها فى تحقيق الأهداف القومية وخطة الدولة • مع ضرورة التأكد من المركز المالى والادارى لتلك الشركات ووضوح العقود المبرمه معها والضمانات الكافية لعدم الإخلال بالإلتزامات التعاقدية •

ملخص الدراســـة

الملخص

شهد العالم فى العقد الاخير مجموعة من المتغيرات الدولية والتى اثرت بشدة على مختلف النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كان من أهمها انهيار الكتلة الشرقية وقيام عشرات الدول بدلا منها وثانيها حرب الخليج وما أعقبها من تدمير اقتصادى وتدمير للعلاقات العربية وللمقدره العربية ايضا ، وثالثها ، عقد مؤتمر مدريد للسلام ثم توقيع اعلان المبادئ الفلسطينى الاسرائيلى ثم توقيع اتفاقية القاهرة وقيام السلطة الفلسطينية على ارض فلسطين ، ثم عقد اتفاق الصلح بين الاردن واسرائيل واستمرار المفاوضات بين سوريا واسرائيل .

أما على الصعيد الاقتصادى فقد برز اتجاه ما سمى بالنظام العالمى الجديد الذى قادته الولايات المتحدة الامريكية التى أصبحت تمثل القوة العظمى الوحيدة فى العالم وبروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية العملاقة وفى مقدمتها السوق الاوروبية المشتركة التى وصل عدد اعضائها ١٥ عضوا ، ثم مجموعة النافتا وانتهاء جولة مفاوضات اوروجواى بعد ثمانى سنوات من المفاوضات وعقد اتفاقيات الجات وانشاء منظمة التجارة العالمية ، وكذلك الحديث من الغرب والشرق عند تغير النظام الاقليمى بانشاء السوق الشرق اوسطية .

هذه المتغيرات فى مجملها لها انعكاساتها الشمولية على الاقتصاد العربى والمصرى بصفة عامة وعلى القطاع الزراعى بصفة خاصة لما له من خصوصية من حيث انه مصدر العمل والغذاء الرئيسى فى البلاد .

ومن اجل تحقيق اكبر قدر من الفائدة المرجوه فقد قسمت الدراسة الى خمسة فصول تناول الفصل الاول بالدراسة العديد من الجوانب المؤثرة على حجم المعروض من الانتاج المحلى للسلع موضوع الدراسة وبالتالى أثر ذلك على حجم الواردات والصادرات من هذه السلع ، كما تعرض لبعض المؤثرات على التجارة الخارجية لهذه السلع .

ومن أبرز النتائج التى توصل اليها هذا الجزء هو أن الدولة قد أنجزت من خلال برنامج التحرير الاقتصادى العديد من الشروط التى تتناسب مع متطلبات مرحلة ما بعد تحرير التجارة العالمية ، حيث أن هذه الشروط إما تمكن الاقتصاد المصرى من المنافسة على صعيد تجارة بعض السلع أو على الأقل تحجيم ما قد يتعرض له من خسائر فى حالة سلع أخرى .

فبالنسبة للقمح كان لعملية تحرير تجارته وخروجه من نظام التسليم الاجبارى وتركه لقوى السوق من ناحية والقضاء على الانحياز الشديد تجاه دعم القمح المستورد من ناحية اخرى ، كان لكل ذلك الاثر الكبير فى زيادة المساحة المحصولية للقمح ورفع إنتاجيته وبالتالى زيادة الانتاج المحلى مما أدى الى ضيق الفجوة الغذائية وعدم تفاقم الوضع بالنسبة لواردات القمح لو لم يزد هذا الانتاج وبالتالى امكانية تحجيم الآثار السلبية التى قد تصاحب تحرير التجارة العالمية اما لزيادة أسعار الواردات نتيجة الغاء الدعم من قبل الدول المصدرة للقمح أو لاحتمال نقص كميات الفائض لدى هذه الدول نتيجة خفض أو الغاء الدعم الزراعى ومايصاحبه من نقص فى المساحة المزروعة بالقمح وبالتالى عدم وجود الحاجه لدى هذه الدول فى اعطاء تيسيرات لتشجيع مستوردى القمح من الدول الناميه وكذلك خفض الكميات المتاحه كمعونات غذائية دولية .

فيما يتصل بالزيوت النباتية أوضحت الدراسة أن هناك انخفاض مستمر فى الانتاج المحلى منها نتيجة انخفاض المساحة من المحاصيل الزيتية نتيجة اتباع سياسات التسليم الاجبارى لبعض هذه المحاصيل وخاصة القطن والذى انخفضت مساحته وبالتالى الأثر الشديد على حجم انتاج الزيوت باعتبار القطن من أهم مصادر انتاج الزيوت فى مصر . ولقد أدى هذا النقص فى الانتاج المحلى الى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من الزيوت من سنة الى أخرى . ومما قلل من الآثار المتوقعه لانخفاض الانتاج المحلى من الزيوت سياسات الدعم التى اتبعتها الحكومة فى السنوات الأخيرة، حيث أدى تقليل الدعم الى ضبط الاستهلاك المحلى مما أدى الى عدم تفاقم الوضع بالنسبة لكمية الواردات من الزيوت ولكن كان لزيادة الأسعار العالمية للزيوت النباتيه الأثر الواضح فى زيادة قيمة الواردات وهو ماقد يزداد أثره فى ظل تحرير التجارة العالمية واحتمالات

زيادة الأسعار • لذلك فانه الى جانب استمرار سياسات خفض الدعم قد يكون من المناسب تعديل هيكل التركيب المحصولى لصالح المحاصيل الزيتيه من ناحية ولصالح البعض من هذه المحاصيل والذى تعتبر انتاجيته أعلى وتكاليف انتاجه اقل وملائم للظروف المصرية وهو ما ينطبق على محصول عباد الشمس مما يؤدى فى النهاية الى فرض زيادة الانتاج المحلى من الزيوت •

وبخصوص السكر أوضحت الدراسة أن انتاج السكر المحلى قد زاد بمعدلات اكبر من معدلات زيادة الاستهلاك المحلى وذلك لزيادة مساحة القصب - وان كانت محدوده - والزيادة الملموسة فى انتاجية الفدان : مما ادى الى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى وانخفاض الواردات من السكر ، ومن أهم الامور التى ساهمت فى ذلك سياسات الدعم التى انتهجتها الحكومة والتى استهدفت خفض حجم الدعم على السكر وبالتالى تراجع مستوى استهلاك الفرد منه • وان كان هذا ينطبق على كمية الواردات فيختلف الأمر من حيث قيمة الواردات حيث أن ارتفاع الاسعار العالمية للسكر ادى الى زيادة قيمة الواردات فى بعض السنوات مما أدى الى ان هناك زيادة متوسطة خلال فترة الدراسة بمعدل ٢٤,٣٪ - وبالتالى فإن التقلبات الحادة فى اسعار السكر قد تكون احد الاحتمالات المتوقعة فى ظل تحرير التجارة العالمية ، مما يتطلب ضرورة الاستمرار فى سياسات ترشيد الاستهلاك المحلى للاقلال من حجم الواردات من السكر •

وفى معرض تناول محصول القطن أوضحت الدراسة أهمية ما أقدمت عليه الدولة من تحرير تجارة القطن حيث كان للسياسات التى اتبعتهاالدولة فى نظام تسويق القطن فى الماضى الأثر الواضح فى خفض مساحته المحصولية وانتاجيته وبالتالى انتاجه مما أدى الى الخفض الواضح فى الانتاج المحلى من القطن وتضافر هذا الوضع مع الزيادة الكبيرة فى الاستهلاك المحلى فى حدوث تدهور شديد فى حجم صادرات القطن بل وبدأت الدولة فى استيراد القطن لسد الاحتياجات المحلية بحيث فاقت الواردات من القطن الصادرات منه فى السنوات الأخيرة، لذلك قد يكون لسياسة تحرير القطن الأثر الفعال على عودة المساحة المزروعة بالقطن الى الزيادة فى المستقبل وعودة صادراته الى الاسهام فى دخول الاقتصاد الوطنى فى معترك منافسة السوق العالمى •

وأخيرا تناول هذا الجزء من الدراسة بعض الجوانب المتعلقه بانتاج وصادرات الموالح فأوضح ضرورة زيادة الانتاجية منها لكى تقوى على المنافسة فى السوق العالمى، اذ أن انخفاض الانتاجية بالاضافة الى العديد من الأمور مثل ارتفاع الأسعار وعدم اعتياد المصدر على المنافسة العالمية نتيجة الاعتماد فى الماضى لسنوات طويلة على نظام الاتفاقيات وعدم وجود مؤسسات خاصة قادرة على خدمة العملية التصديريه، كل ذلك كان وراء الانخفاض المستمر فى صادرات الموالح وخاصة البرتقال بالرغم من الزيادة المستمرة فى الانتاج المحلى وبمعدلات أكبر من زيادة الاستهلاك المحلى. لذلك فان تذليل هذه العقبات يعتبر الى جانب توفير الكثير من الأمور التنظيمية والتمويلية من أهم متومات النهوض بعملية زيادة الصادرات المصرية من الموالح .

أما الفصل الثانى فقد تناول اتفاقية الجات واثرها على الزراعة المصرية حيث شهد العالم مع مطلع العام الحالى ١٩٩٥ وضع اسس النظام التجارى العالمى الجديد موضع التنفيذ وهو ما تم الاتفاق عليه بنهاية جولة اوروجواى لتحرير التجارة الخارجية ، وقد ارتكزت الاتفاقية على عدد من المبادئ الرئيسية وهى مبدأ عدم التمييز ويعنى عدم التمييز بين الدول الاعضاء فى الاتفاقية ، ومبدأ الشفافية ويقصد به الاعتماد على التعريفة الجمركية بدلا من القيود والاجراءات الكمية ، ومبدأ المفاوضات التجارية والذى يؤكد أن المنظمة العالمية للتجارة هى الاطار التفاوضى المناسب لتنفيذ الاحكام أو تسوية المنازعات ، ومبدأ التبادلية ويقضى بالتزام جميع الدول الاعضاء بتنفيذ بنود الاتفاقية .

وقد تركزت القضايا المطروحه باتفاقية جولة أورجواى على عدد من الموضوعات الرئيسية هى فتح الاسواق ، الزراعة ، المنسوجات والملابس ، الخدمات ، اصدار الاحكام ، المعايير التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والمؤسسات ، إتفاق الوقاية ، اتفاق الدعم ، إتفاق مكافحة الاغراق ، فضلا عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة .

وعلى الرغم من أهمية السلع الزراعية فى التجارة الدولية الا انها لم تدرج فى إتفاقيات الجات السابقة لجولة أوروجواى ، وقد تضمن اتفاق الزراعة العديد من العناصر والتى يمكن حصرها فيما يلى :

- استبدال القيود الكمية بالقيود السعرية ويعنى تحويل كافة القيود غير الجمركية (القيود الكمية ، الحصص الموسمية ، حصص الاستيراد ... الخ) الى رسوم جمركية يتم تثبيتها أولا ، ثم تخفيضها فيما بعد . مع تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الزراعية بنسبة ٣٦٪ من متوسط الرسوم الجمركية التى كانت مطبقة فى الفترة (٨٦-١٩٨٨) على مدى ٦ سنوات وذلك بالنسبة للدول المتقدمه ، وبنسبة ٢٤٪ خلال عشر سنوات بالنسبة للدول النامية .
- الالتزام بفتح الاسواق أمام الواردات والسلع الخاضعة لقيود غير جمركية .
- خفض قيمة الدعم الممنوح لمنتجى السلع الزراعية فى الدول الصناعية بنسبة ٢٠٪ على مدى ٦ سنوات وذلك على أساس متوسط قيمة الدعم الممنوح لتلك السلع خلال الفترة (٨٦-١٩٨٨) .
- تخفيض قيمة وكمية الصادرات المدعومه من السلع الزراعية بنسب محدده وعلى مدى فترات زمنية متباينة ، حيث يتم تخفيض قيمة الدعم النقدى لتصدير السلع الزراعية بالدول المتقدمه بنسبة ٣٦٪ من متوسط قيمة الدعم للفترة (٨٦-١٩٩٠) او متوسط الفترة (٩١-١٩٩٢) (ايهماكبر) وذلك على مدى ستة سنوات ، كما يتم تخفيض كمية الصادرات المدعومه لتلك الدول بنسبة ٢١٪ من متوسط كمية الصادرات المدعومه خلال نفس الفترة السابق ذكرها وخلال نفس المدة . اما بالنسبة للدول النامية فيتم تخفيض قيمه دعم التصدير بنسبة ٢٤٪ على مدى عشر سنوات ، فى حين يتم تخفيض كمية الصادرات المدعومه بنسبة ١٤٪ فقط وعلى مدى عشر سنوات .
- يمنح الاتفاق الدول الاعضاء الحق فى اتخاذ اجراءات لحماية صحة الانسان وحماية الحيوان والنبات ، على ان تكون تلك الاجراءات قائمة على أساس معايير وتوصيات دولية أو لها مبررات علمية .

هذا وقد تضمن اتفاق الزراعة احكاما تكفل معاملة خاصة وتمييزيه للدول النامية والاقل نموا فيمكن حصر أهمها فيما يلى :

* يسمح الاتفاق للدول النامية بتنفيذ التزاماتها فى مجال الاتفاقات الثلاثة (النفاذ للاسواق ، الدعم الداخلى ، دعم التصدير) على مدى فترات زمنية أطول وبنسب اقل عن تلك التى تلتزم بها الدول المتقدمه ، مع اعفاء الدول الاقل نموا من تلك الالتزامات .
* منحت الاتفاقية للدول النامية حق تقديم دعم غير مسموح به للدول المتقدمه وذلك فى مجالات دعم الاستثمارات الزراعية والمدخلات للزراع الفقراء ودعم تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولى .
* يسمح الاتفاق أيضا بإعفاء الدول النامية من التزامات تخفيض الدعم الداخلى اذا لم تتجاوز نسبة الدعم ١٠٪ من اجمالى قيمة السلع مقابل ٥٪ فقط للدول المتقدمه .
* بالاضافة لما سبق منحت ايضا الاتفاقية احكاما وتسهيلات خاصة للدول النامية المستوردة للمواد الغذائية تنحصر فيما يلى :
* تتولى منظمة الأغذية والزراعة اجراء مفاوضات لوضع مستويات المعونات والمساعدات الغذائية التى تكفى لتغطية احتياجات الدول النامية خلال فترة الاصلاح .
* توفير نسبة كبيرة من المواد الغذائية تقدم للدول النامية والاقل نموا فى صورة منح لاترد او فى شكل مبيعات (قروض) بشروط ميسره .
* منح الدول النامية مساعدات مالية ومعونات فنية لتحسين الانتاجية وتحسين البنيه الزراعية الاساسية .
* المعاملة التفضيلية للدول النامية المستوردة للغذاء من جانب الدول المتقدمه فيما يتعلق بإئتمان تصدير السلع الزراعية وذلك من خلال تيسير شروط الاقراض .

وفيما يختص بالاثار المتوقعة لتحرير التجارة العالمية على قطاع الزراعة المصرى نود الاشارة فى هذا المجال الى ان مصر قد سبقت اتفاق الجات فى اتجاهها نحو التحرر الاقتصادى والتجارى وذلك بالعمل باليات السوق وتحرير التعامل بالنقد الاجنبى وتخفيض الرسوم الجمركية فضلا عن تحرير قطاع

الزراعة من التشوهات السعرية والتدخلات التى كان يعانى منها خلال الفترة السابقة ٠

ويمكن القول انه بالنسبة للآثار المتوقعة لتطبيق مبدأ النفاذ الى الاسواق من المتوقع أن تزيد القدره التصديرية لمصر وذلك بالنسبة للسلع الزراعية وبصفة خاصة محاصيل القطن ، الارز ، الخضروات ، الفاكهة ، النباتات العطرية، حيث يتمتع إنتاجها من تلك الحاصلات بميزات نسبيه عديده سواء بالنسبة للنوعية أو مواعيد الانتاج ، كما تحقق مصر فائضا كبيرا فى الانتاج من الحاصلات غير التقليدية والتى كان يتعذر تصديرها فيما قبل الاتفاقية تحت وطأه القيود الكمية التى كانت تضعها معظم دول العالم وبخاصة السوق الاوروبى ويعنى الغاء تلك القيود فتح الاسواق العالمية امام الصادرات المصرية ٠

وتجدر الاشارة هنا الى أن إتفاقية الجات وان كانت قد أضافت ميزه بتخفيف القيود أمام الصادرات الزراعية المصرية فإنها زادت فى نفس الوقت من حدة المنافسة المتوقعة بإزالة نفس القيود أمام دول اخرى قد تكون اكثر كفاءة فى مجال التصدير عن مصر ، كما قد تلجأ بعض الدول المستوردة للسلع الزراعية الى حماية إنتاجها المحلى من تلك السلع عن طريق التشديد فى مراقبة الجودة والمواصفات القياسية والحجر الزراعى ، الامر الذى ينبغى معه ضرورة الاهتمام بالجودة وخفض تكاليف الانتاج حتى تزداد القوة التنافسية للحاصلات الزراعية المصرية بتلك الاسواق ٠

وبالنسبة للآثار المتوقعة لتخفيض معدلات الدعم فمن المتوقع أن ترتفع اسعار الواردات من السلع الزراعية والغذائية وخاصة اللحوم والزيوت والسكر والقمح وذلك فى المدى القصير ، ونود الاشارة فى هذا المجال الى أن مصر كغيرها من الدول النامية قد حصلت على تعهد من الدول الصناعية المتقدمه بالعمل على تعويضها عن الاضرار الناجمه عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية ، فضلا عن حصولها على تسهيلات ائتمانية من صندوق النقد الدولى والمنظمات الدولية الأخرى لتغطية التكاليف الاضافية الناجمه عن ارتفاع الاسعار ٠

أما فى الاجل البعيد فإن نسبة التغير فى أسعار السلع الزراعية ستتوقف على سعر الاستيراد (الذى سيتحدد بناء على حجم الطلب على الواردات ومرونه ذلك الطلب) والتغيرات المتوقعة على صعيد الانتاج وتخصيص الموارد فى كل من الدول المصدره والدول المستوردة على حد سواء .

ومن المتوقع أن تلجأ مصر فى المدى البعيد الى اعادة النظر فى التركيب المحصولى لاراضيها وذلك بالتوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية الغير تقليدية وخاصة بالاراضى الجديدة ، والتوسع كذلك فى زراعة محاصيل الحبوب وخاصة القمح للاحلال محل الواردات ، وهو ما يعنى مستقبلا التخفيف من الاثار السلبيه المتوقعة من تنفيذ إتفاقية الجات فى المدى القصير ، فضلا عن ذلك فمن المتوقع أن يزداد التقدم التكنولوجى فى الزراعة المصرية كنتيجة غير مباشرة لتخفيض الدعم عن السلع الزراعية المستوردة ، وذلك نظرا لان ارتفاع اسعار المنتج الزراعى المتوقع فى المدى القصير نتيجة لارتفاع اسعار الاستيراد من جهة وازالة الدعم المحلى من جهة اخرى سيشجع المنتجين فى المدى البعيد على تبنى تكنولوجيا حديثة فى الانتاج، مما سينعكس على ارتفاع الانتاجية الزراعية ومن ثم انخفاض الاسعار المحلية مستقبلا .

ومن جهة اخرى فإن الارتفاع المتوقع فى أسعار الواردات من الحاصلات الزراعية من شأنه التخفيف من آثار سياسة الاغراق التى كانت سائدة فيما سبق ، ومن ثم تشجيع الانتاج الزراعى المحلى من تلك السلع .

وتتضمن إتفاقية أورجواى العديد من النصوص بجانب اتفاق الزراعة والتى تؤثر بصورة غير مباشرة على السلع الزراعية ، فبالنسبة للنصوص المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية من المتوقع أن يكون لها آثارا سلبية على قطاع الزراعة، نظرا لان تضمين الاصناف الزراعية النباتية والحيوانية ضمن بنود إتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية قد يترتب عليه صعوبة حصول مصر كغيرها من الدول النامية على التكنولوجية الزراعية الحديثة من الدول المتقدمه وخاصة فيما يتعلق بأصناف الهجن مما ينعكس بالتالى على عدم مسايرة الاصناف التصديرية للتطورات العالمية فى هذا المجال .

فضلا عن ذلك فإن شروط الجودة والمواصفات الاخرى للسلع الزراعية والتى تضمنتها الاتفاقية قد تضع قيودا على صادرات مصر من تلك السلع وخاصة محاصيل الخضر والفاكهة ، كما انه من المتوقع أن تفتح الاشتراطات الصحية التى نصت عليها الاتفاقية مجالا أوسع أمام الدول المستوردة للسلع الزراعية لتتحكم فى الصادرات منها ، مما قد يؤدى الى تقييد تجارة تلك السلع .

وللتقدير الكمى لآثار اتفاقية الجات على الصادرات والواردات الزراعية المصرية صمم نموذج ديناميكى بسيط لتقدير الآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية التى بدأت فى أول يناير عام ١٩٩٥ . وقد ركز هذا النموذج على التقدير الكمى لآثار تخفيض القيود والرسوم الجمركية فى الدول المستوردة للسلعة ، وتخفيض الدعم الداخلى للمنتجين ، ودعم الصادرات فى الدول المنتجه والمصدره للسلعة حيث أن هذه المتغيرات كانت أهم بنود اتفاق الزراعة فى الاتفاقية .

والأساس النظرى لهذا النموذج يعتمد على أن تخفيض دعم المنتجين ودعم الصادرات بالنسب المتفق عليها سيؤدى الى رفع الأسعار فى الاسواق المحلية وبالتالى زيادة الاسعار العالمية لهذه السلعة . كما أن تحويل القيود التجارية الى رسوم جمركية وإضافتها الى الرسوم الجمركية الحاليه وتخفيض هذا المجموع فى الدول المستوردة بالنسب المتفق عليها وفتح أسواق الدول أمام الواردات من السلعة يمكن أن يؤدى الى خفض سعر السلعة فى السوق المحلية، وبالتالى زيادة طلب الدول للواردات من السلعة ، وبالتالى زيادة الطلب العالمى للواردات من السلعة مما يشجع على زيادة الصادرات العالمية وبالتالى زيادة حجم التجارة العالمية للسلع . ويتوقف التاثير الصافى لتطبيق الاتفاقية على نسب التغير فى هذه المتغيرات ومرونات العرض والطلب العالمى للسلعة ومرونات العرض والطلب المحلى ودرجة الاكتفاء الذاتى للدولة من السلعة .

وقد تم وضع الصيغة الرياضية للنموذج فى صوره عدد من المعادلات هى :

١- معادلة تقدير معادل تطبيق الاتفاقية الذى يتوقف على كل من معادل الدعم الممنوح للمنتجين ومعادل دعم الصادرات ، والمعادل الجمركى .

٢- معادلات لحساب التغير فى كلا من الواردات العالمية والصادرات العالمية للسلعة موضع الدراسة حيث أن :

أ- التغير فى كمية الواردات العالمية من السلعة = (متوسط كمية الواردات العالمية للسلعة فى فترة الأساس قبل تطبيق الاتفاقية) فى السنة مضروبا فى محصله ضرب كلا من معادل تطبيق الاتفاقية فى مرونه الطلب العالمى للواردات من هذه السلعة .

ب- التغير فى كمية الصادرات العالمية من السلعة = (متوسط كمية الصادرات العالمية للسلعة فى فترة الاساس قبل تطبيق الاتفاقية) فى السنة مضروبا فى معادلة تطبيق الاتفاقية مضروبا فى محصلة حاصل ضرب كلا من معادل تطبيق الاتفاقية فى مرونه العرض العالمى للصادرات من هذه السلعة .

٣- التغير النسبى فى السعر العالمى = التغير فى الطلب العالمى للواردات والتغير فى العرض العالمى للصادرات من السلعة .

٤- درجة استجابة الدولة المستوردة للتغير فى السعر العالمى للسلعة نتيجة تطبيق الاتفاقية = التغير فى كمية واردات الدولة من السلعة نتيجة الاتفاقية هى دالة لكل من كمية واردات هذه الدولة من هذه السلعة قبل تطبيق الاتفاق وكل من مرونه طلب الواردات للسلعة فى هذه الدولة والتغير النسبى فى السعر العالمى للسلعة نتيجة تطبيق الاتفاقية .

٥- قيمة مرونه طلب الواردات للسلعة فى الدولة تساوى القيمة الصافية لكلا من (قيمة المرونه السعرية للطلب المحلى للسلعة فى الدولة مضروبا فى

كمية الاستهلاك المحلى للسلعة فى هذه الدولة

(ــ) مطروحا من

كمية الواردات للسلعة فى هذه الدولـــة

(قيمة المرونه السعرية للعرض المحلى للسلعة فى هذه الدولة) مضروبا فى

كمية الانتاج المحلى للسلعة فى هذه الدولة
(ــ)
كمية الواردات للسلعة فى الدولة

٦- التغير المطلق فى قيمة واردات الدولة من السلعة نتيجة تطبيق الاتفاقية ·يساوى قيمة واردات الدولة من السلعة قبل تطبيق الاتفاقية حسب السعر العالمى بالدولار للطن مضروبا فى (١ + مرونه طلب الواردات للدولة من هذه السلعة) مضروبا فى التغير النسبى فى السعر العالمى للسلعة نتيجة تطبيق الاتفاقية ·

٧- الخسارة فى الرفاهية للدولة المستوردة للسلعة نتيجة تطبيق الاتفاقية تساوى قيمة واردات الدولة من هذه السلعة فى فترة الاساس مقوما بالسعر العالمى للطن من هذه السلعة بالدولار فى سنة الاساس مضافا اليه · نصف قيمة التغير فى كمية واردات الدولة من هذه السلعة نتيجة تطبيق الاتفاقية مقوما بالسعر العالمى للطن من هذه السلعة بالدولار فى سنة الاساس مضروبا فى التغير النسبى فى السعر العالمى للسلعة نتيجة تطبيق الاتفاقية ·

ووضعت ايضا عده معادلات رياضية فى حاله الدول المصدرة للسلعة (سلع الصادرات) وهى :

١- معادلة التغير فى كمية صادرات الدولة من السلعة نتيجة تطبيق الاتفاقية : حيث أن مقدار التغير فى كمية صادرات الدولة من السلعة نتيجة تطبيق الاتفاقية يساوى حاصل ضرب كل من كمية صادرات الدولة من السلعة قبل تطبيق الاتفاقية فى مرونه عرض الصادرات للدولة من السلعة فى التغيرالنسبى فى السعر العالمى نتيجة تطبيق الاتفاقية ·

٢- معادلة لحساب مرونه عرض الصادرات للسلعة فى الدولة ·

٣- معادلة لحساب التغير فى عائد الصادرات للدولة المصدره للسلعة .

٤- حساب مكاسب الرفاهية للدولة (Welfair gain) المصدره للسلعة نتيجة تطبيق الاتفاقية .

وعموما ، تعتمد ديناميكية هذا النموذج على سريان تأثير التغيرات فى الاسعار العالمية نتيجة تطبيق الاتفاقية الى العرض والطلب المحلى للسلعة فى كل دولة .

وقد افترض هذا النموذج أن السلع محل الدراسة هى سلعة متجانسة Homogonus product ، وأن الدول الاعضاء فى الاتفاقية سوف تسمح للتغيرات فى السعر العالمى بالسريان الى مكونات السوق المحلى فى تلك الدول ولن يلجأ صانعوا السياسة الى أى قيود تعطل انسياب السلع من السوق العالمى الى السوق المحلى أو العكس .

ويقدر النموذج مباشرة كلا من مرونات طلب الدولة على الواردات من السلعة ، وايضا مرونات عرض الدولة للصادرات من السلعة . كما يقدر التغير فى الانتاج المحلى والاستهلاك المحلى من السلعة فى الدولة كما يقدر التغير فى حالة الميزان التجارى الزراعى للدولة نتيجة تطبيق اتفاقية الجات .

وقد اعتمد النموذج الرياضى على بيانات كلا من الانتاج والإستهلاك والواردات والصادرات التى تصدر عن نشرات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وقيمة المرونات المتحصل عليها من دراسات سابقة لهذه السلع ،كما تم الحصول على قيمه معادل دعم المنتجين ودعم التصدير والقيود والرسوم الجمركية من نشرات منظمة الجات ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادى (OECD)، وأن فترة الاساس التى حسبت على اساسها التغيرات هى متوسط الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٢) .

وقد توصلت الدراسة الى نتائج التقديرات الكمية للآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية الجات التاليه :

اولا :سلع الواردات الزراعية المصرية :

ركز التحليل الاقتصادى على كلا من القمح والسكر والزيوت النباتية التى تعتبر أهم سلع الواردات الزراعية المصرية .

أ- القمح : تقدر نسبة الزيادة فى السعر العالمى للقمح نتيجة تطبيق اتفاق الزراعة حوالى ٣٢٪ خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، أى بمتوسط سنوى قدره ٥,٣٪ . ستستفيد الدول المتقدمه المصدره للقمح من هذه الزيادة فى الاسعار العالمية ، وستتأثر الدول المستوردة للقمح سلبيا لارتفاع تكلفة وارداتها من القمح، والى المدى الذى تعتمد فيه على السوق العالمى فى استيراد القمح .

وسيؤدى الارتفاع فى السعر العالمى للقمح نتيجة تطبيق الاتفاق الى تخفيض كمية الواردات المصرية من هذه السلعة بنسبة ٣٪ سنويا أى نحو ١٥٦ الف طن سنويا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) كما ان سريان الارتفاع فى السعر العالمى للقمح الى الاسعار المحلية سوف يحفز الانتاج المحلى للتزايد بنسبة ٦٪ سنويا، أى بحوالى ٢٥٣ الف طن سنويا لهذه الفترة . وسينخفض الاستهلاك المحلى للقمح بنسبة ٠,٧٧٪ اى نحو ٧٦ الف طن سنويا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) .

ب - السكر : سيرتفع السعر العالمى للسكر الخام بنسبة ٢٨٪ خلال فترة تطبيق الجات (١٩٩٥-٢٠٠٠) ، أى بمعدل ٤,٦٧٪ سنويا خلال تلك الفترة . كما تبين نتائج التحليل استجابة السوق المحلية المصرى للسكر وايضا الواردات المصرية للزيادة فى الاسعار العالمية للسكر حيث يتوقع انخفاض كمية الواردات المصرية للسكر بمعدل ١,٢٪ سنويا ، أى بنحو ٧,٥ الف طن سنويا خلال فترة تطبيق الاتفاق .

كما سيؤدى ارتفاع الأسعار العالمية وسريان هذه الزيادة الى السوق المحلية الى زيادة الانتاج المحلى للسكر بنسبه ٢,٨٪ ، أى نحو ٣٠ الف طن سنويا خلال فترة تطبيق الاتفاق .

٣- الزيوت النباتيـة :

تبلغ مقدار الزيادة فى الاسعار العالمية للزيوت النباتية التى تدخل التجارة العالمية (زيت فول الصويا وزيت بذرة القطن وزيت النخيل وزيت عباد الشمس) حوالى ٣٩٪ نتيجة تطبيق الاتفاق ، أى نحو ٦,٥٪ سنويا ، أى ما يعادل ٣٥ دولار للطن فى السنة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) ٠ وانه نتيجة لارتفاع الاسعار العالمية للزيوت النباتية وسريان تلك الزيادة الى الاسعار المحلية فى مصر يمكن ان يزداد الانتاج المحلى بنسبة ٢,٥٪ ، اى نحو ٨,٥الف طن سنويا٠ وستنخفض كمية الاستهلاك المحلى نتيجة ارتفاع الاسعار المحلية بنسبة ١,٣٪ سنويا ، أى نحو ٩,٥ الف طن سنويا خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) ٠ وستزداد كمية الواردات المصرية من الزيوت النباتية بنسبة ٢٪ سنويا ، أى نحو ١٠ الاف طن سنويا لضعف قدره الانتاج المحلى على تغطية حاجة الطلب من الزيوت النباتية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) ٠

التغيرات المتوقعة فى قيمة الواردات المصرية للسلع الزراعية

قدرت الزيادة فى اجمالى قيمة الواردات المصرية من القمح والسكر والزيوت النباتية بنحو ٢٣٠ مليون دولار فى السنة نتيجة تطبيق اتفاقية الجات خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) وتمثل هذه الزيادة نحو ١٢٪ من متوسط قيمة الواردات الزراعية المصرية فى فترة الاساس (١٩٩١-١٩٩٢) ٠

وستكون الزيوت النباتية والقمح أهم مصادر الزيادة فى تكلفة الواردات الزراعية المصرية ونتيجة تطبيق الاتفاق حيث تمثل الزيادة فى تكلفة واردات الزيوت النباتية نحو ٤٧٪ ، ويليها الزيادة فى تكلفة واردات القمح ٣٨,٨٪ ، ثم الزيادة فى تكلفة واردات السكر ١٤,٣٪ من اجمالى قيمة الواردات الزراعية المصرية من السلع الرئيسية الثلاث ٠

وستعانى مصر من خسارة فى الرفاهية تقدر بحوالى ٧٠ مليون دولار سنويا نتيجة تطبيق الاتفاق خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) بسبب الارتفاع فى كل من الاسعار العالمية والاسعار المحلية لسلع الواردات الزراعية المصرية الرئيسية الثلاث القمح والسكر والزيوت النباتيـــة .

ثانيا :سلع الصادرات الزراعية المصرية

بالنسبة للنتائج المتوقعة لسلع الصادرات الزراعية المصرية الرئيسية هى:

(١) القطن : تصدر مصر الأقطان طويلة التيلة الممتازة والطويلة الوسط ، وتبين نتائج التحليل أن القطن الخام من السلع التى ستكون زيادة السعر العالمى فيها ضعيفة نتيجة تطبيق اتفاقية الجات نحو ٠,٤٪ فقط أى ٠,٠٧٪ سنويا تعادل ١٢٦ دولار للطن فى السنة خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ وهذه الزيادة النسبيه البسيطة فى السعر العالمى للقطن سيكون تأثيرها على صادرات القطن المصرى طويل التيلة والطويل وسط متواضعا ، اذ يقدر معدل الزيادة فى كمية الصادرات المصرية ٠,٥٪ ، أى نحو ١٨,٥ الف طن سنويا خلال فترة تطبيق الاتفاقية .

كما أن سريان الزيادة البسيطة المتوقعة فى السعر العالمى للقطن الى الاسعار المحلية سوف يؤدى الى زيادة انتاج القطن المصرى بنسبة ٢,٦٪ ، أى نحو ٧,٧ الف طن سنويا خلال فترة تطبيق الاتفاق ، كما سيؤدى الى زيادة الاستهلاك المحلى للقطن المصرى فى الصناعة المحلية بنسبة ١,٥٪ سنويا ، أى نحو ٤ الاف طن سنويا خلال فترة تطبيق الاتفاقية ١٩٩٥-٢٠٠٠ .

(٢) البرتقال : يصدر البرتقال فى السوق العالمى فى صورة ثمار أو فى صورة عصير - وتفرض الدول المستوردة التى تصنع عصير البرتقال معدلات حماية عالية لصناعتها المحلية للعصير الى اكثر من عشرة أضعاف معدلات الحماية للثمار نفسها . ففى اليابان نحو ١٠٠٪ وفى الاتحاد الأوروبى نحو ٥٠٪ ، وفى الولايات المتحدة نحو ٣٢٪ :

ولهذا فإن تخفيض معدلات الحماية بالنسب المتفق عليها فى الاتفاقية سوف يؤدى الى زيادة الطلب المحلى والطلب العالمى ، وبالتالى زيادة الصادرات العالمية للبرتقال ٠

وتقدر الزيادة فى الأسعار العالمية نتيجة تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية نحو ٦٪ خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) ، أى نحو ١٪ سنويا ٠ وسوف تحفز اتساع السوق العالمى والزيادة فى السعر العالمى الصادرات المصرية للبرتقال الى الزيادة بنسبة ٤,٢٪ سنويا ، أى نحو ١٠٠ الف طن وفى نفس الوقت سيستمر الاستهلاك المحلى فى التزايد بمعدل ٢,٢٪ ، أى نحو ٤٨ الف طن سنويا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ ٠

(٣) البطاطس : نتيجة تطبيق اتفاقية الجات سوف تتجه الأسعار العالمية للبطاطس للارتفاع بنسبة ٩٪ خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) ، اى نحو ١,٥٪ سنويا خلال تلك الفترة ٠ ويمكن أن تحفز هذه الزيادة فى الاسعار العالمية الصادرات المصرية للبطاطس بنسبة ١٤٪ ، اى نحو ٢١,٥ الف طن سنويا ٠ اذا توفرت فى البطاطس المصرية المواصفات المطلوبة للسوق العالمى وسيحفز الانتاج المصرى من البطاطس بنسبة ٣,١٪ ، أى نحو ٥٥ الف طن سنويا ٠ وستزيد الاستهلاك المحلى من البطاطس بنسبة ١,٩٪ سنويا ، أى حوالى ٢٤ الف طن فى السنة خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) ٠

وعموما ، فإن الزيادة المتوقعة فى قيمة صادرات مصر من السلع الزراعية الرئيسية تقدر بحوالى ٤٠,٨ مليون دولار سنويا نتيجة تطبيق اتفاقية تحرير التجارة خلال الفتر ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ وتمثل هذه الزيادة حوالى ١٦,٩٪ من متوسط قيمة الصادرات الزراعية المصرية فى فترة الأساس (١٩٩١ ١٩٩٢) (٢٤٢ مليون دولار) وتمثل الزيادة فى عائد صادرات القطن نحو ٧٧٪ ، يليها الزيادة فى عائد صادرات البطاطس ١٤٪ ، والزيادة فى عائد صادرات البرتقال ٩٪ من مقدار الزيادة فى قيمة العائد للصادرات الزراعية المصرية من السلع الرئيسية الثلاث ٠

وانه نتيجة تطبيق اتفاقية الجات ستحقق مصر مكاسب فى الرفاهية تقدر بنحو ٣٠,٩ مليون دولار سنويا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) وتكون القطن والبطاطس والبرتقال مصادر هذه المكاسب فى الرفاهية المصرية .

وعموما ، فإن نسبة مكاسب الرفاهية تعادل حوالى ٧٦٪ من الزيادة فى عائد الصادرات نتيجة تطبيق الاتفاق . كما أن الخسارة فى الرفاهية المصرية تعادل حوالى ٣٠,٥٪ من الزيادة فى قيمة الواردات الزراعية المصرية . كما أن الخسارة فى الرفاهية المصرية تعادل اكثر من ضعف المكاسب فى الرفاهية التى ستحققها مصر نتيجة تطبيق الاتفاقية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) .

وعموما يعتبر القمح والسكر والزيوت النباتية هى المكون الرئيسى لتكلفة الواردات الزراعية المصرية ، بينما القطن والبرتقال والبطاطس هى المكون الرئيسى لعائد الصادرات الزراعية المصرية . وانه نتيجة لتطبيق اتفاقية الجات، فإن تكلفة واردات القمح والسكر والزيوت النباتية ستزداد بحوالى ٢٣٠ مليون دولار ، بينما ستزداد عائد صادرات القطن والبرتقال والبطاطس بحوالى ٤٠,٨ مليون دولار فى السنة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) وسوف يزداد عجز الميزان التجارى الزراعى المصرى نتيجة تطبيق اتفاق الجات بحوالى ١٨٩,٢مليون دولار فى السنة خلال الفترة المشار اليها ، مما يعنى ان تطبيق اتفاقية الجات سوف يؤدى الى زيادة سوء حالة الميزان التجارى الزراعى المصرى .

ومما سبق يتضح ان الدول التى ستخسر من تحرير التجارة العالمية (ومنها مصر) هى الدول المستوردة للسلع التى كانت تتمتع بمعدلات عالية من دعم المنتجين ودعم الصادرات قبل تطبيق الاتفاقية ومنها القمح والزيوت النباتية والسكر وفى نفس الوقت تصدر السلع الأولية التى تواجه معدلات منخفضة من الحماية مثل القطن الخام والبرتقال (ثمار) والبطاطس .

إن عملية تحرير التجارة الزراعية المصرية يمثل لمصر تحديات يجب التصدى لها • وهذا يتطلب اعداد مجموعة من السياسات التى تستهدف مواجهة آثار تحرير التجارة الزراعية سواء على المستوى المحلى أو المستوى الجماعى (العربى والاقليمى) •

ومن مجموعة هذه السياسات الوقائية (على المستوى المحلى) مايلى :

(١) من المعروف أن للدولة دور هام فى تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية• وانه من الضرورى ان يتسم تنفيذ هذا البرنامج بالسرعة المناسبة بالشمولية والاتساق والتدرج المناسب • كما انه من الضرورى تبنى سياسات اقتصادية كلية سليمة مستنده الى اسعار صرف واقعية، بالاضافة الى ضرورة سلامه السياسات الاخرى غير التجارية وخاصة اللوائح المنظمة للاستثمار والرقابة على الأسعار وغيرها ويفضل أن تبدا اجراءات تحرير التجارة الخارجية بالتخلص من الحصص والقيود الكمية المفروضة على الواردات واستبدالها بتعريفات جمركية•

(٢) إن تحرير التجارة العالمية سينجم عنه ارتفاع فى أسعار الحبوب فى المدى القصير وإن أثر ارتفاع هذه الأسعار يتوقف على مرونه العرض الزراعى لدى الدول التى لديها انتاج منافس للواردات من هذه الحبوب• فكلما كانت مرونه عرض الحبوب اكبر كلما زادت فرصة الدولة فى الاستفادة من هذا الارتفاع فى الاسعار والعكس صحيح • وتعتمد قيمة مرونة العرض بدرجة كبيرة على مجموعة العوامل غير السعرية وخاصة الاستثمارات العامة فى الزراعة المصرية • وإن من الاثار الايجابية المتوقعة من عملية تحرير التجارة وزيادة اسعار السلع الزراعية حدوث اتساع فى قاعدة المدخرات الريفية وفى زيادة معدلات العائد على المشروعات الزراعية ، وبالتالى تزداد فرص تدفق الاستثمارات على قطاع الزراعة سواء من جانب الأفراد أو من الهيئات التمويلية المحلية والدولية • وسيظل الاستثمار العام له أهمية خاصة فى المجالات التى لا يقبل القطاع الخاص على الاستثمار فيها • كما تعتمد مرونه العرض على المجالات التى يكون الاستثمار العام فيها ضروريا لجذب وتشجيع القطاع الخاص ، وايضا على المجالات التى يكون تدخل الدولة فيها مطلوبا

للتصدى للقضايا العامة مثل التنمية الزراعية طويلة الاجل ، ومجالات التنمية الاساسية بعناصرها المختلفة ، والبحوث الزراعية ، والارشاد الزراعى ، ومؤسسات التعليم والتسويق والتمويل الزراعى .

(٣) انه فى حالات حدوث انخفاض كبير فى انتاج الحبوب لظروف حيوية أو آفيه سيئة ، فانه يتوقع حدوث ارتفاع كبير فى الاسعار العالمية للحبوب . وهذا يمثل مشكلة خطيرة للأمن الغذائى المصرى ، ولذا فأنه من المناسب اقتصاديا دراسة امكانية الاحتفاظ بمخزون استراتيجى (طوارئ) لمواجهة هذه الظروف التى يحدث فيها انخفاض شديد من العرض العالمى أو المحلى من هذه الحبوب . وقد تكون تنفيذ هذه السياسة تواجه بعض الصعوبات على المستوى القطرى الا انه يمكن تنفيذها على مستوى مجموعة الدول العربية .

(٤) إن تشجيع وتوسيع اطار الصفقات المتكافئة بين القطاع الخاص فى الدول العربية وزيادة فاعلية برنامج تمويل التجارة ، وكذلك توسيع اطار عمل البنك الاسلامى لتلافى سلبيات تحرير التجارة الدولية ، أى العمل على الدخول فى اتفاقيات اقتصادية ثنائية مع الدول العربية والافريقية لمواجهة التكتلات الاقتصادية من واقع المصالح المتبادلة .

(٥) أصبحت التغيرات الدولية المتعلقة بتوقيع اتفاقية الجات وانشاء منظمة التجارة العالمية من أهم ما يشغل المسئولون فيما يتعلق بسلع استراتيجية تؤثر تأثيرا مباشرا على الأنماط الانتاجية والدخول المزرعية والزراعية والرفاهية الاقتصادية ، وانه يتعين على كل دولة أن تعيد حساباتها فى المستقبل ، وتهيئ المناخ المناسب تكنولوجيا واقتصاديا للتوسع فيما لها ميزات نسبيه فيه وتتضمن حسابات الدول تقييما للمزايا الانتاجية والتسويقية معا حيث تأتى المزايا التسويقية فى المقدمه وتتوقف القدرات التنافسية الدولية على متغيرات تكنولوجية واقتصادية سمتها التغير الدائم . وهذا يقتضى متابعتها بصفة مستمرة .

(٦) اعداد برامج فعاله لتطوير انتاج ونوعية المحاصيل الزراعية ، والاستفادة من المساعدات الدولية التى يسمح بها • وتتمثل التحديات فى تطوير البنيه المؤسسية الحكومية ومدى تكاملها مع المؤسسات غير الحكومية والتى تتسم معظمها بإنخفاض الكفاءة • والارشاد التسويقى لم يعد متاحا بعد ، كما أن الاستثمار فى تطوير البنية التسويقية لايزال هامشيا اذا ماقورنت بالاستثمارات الانتاجية • كما أن الائتمان فى مجال التسويق الزراعى لايزال محدودا جدا • ولم توضع برامج دعم محدده بعناية لتنمية الصادرات الزراعية • وإن هذه الضرورة لم تنعكس فى أى سياسات واجراءات فعاله لدعم صادرات مصر الزراعية •

(٧) حاجة منتجو الاراضى الجديدة الى توفير المعلومات التسويقية والخبرات الفنية حيث أنهم يعانون خاصة منتجو المحاصيل البستانية فى الوادى الجديد والدلتا وفى الاراضى الجديدة من ظاهرة فشل السوق •

(٨) سيقوم كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بدور اساسى فى الحد من الصعوبات التى تواجه الدول النامية من الارتفاع الحاد فى الأسعار العالمية من خلال المساعدات أو التسهيلات الائتمانية وتعتبر مصر من الدول التى ستتأثر سلبيا نتيجة للاستيراد وقد اعطت اتفاقية الجات الحق لهذه الدول فى التعويض عن الخسائر التى ستتحملها • ومثل هذا الحق فى التعويض يتطلب من مصر أن تسعى للحصول على نصيبها العادل من خلال دراسات وبيانات وتقارير تفصيلية توضح حجم الخسائر المحتمله والفعلية •

(٩) لاتزال القدرات التنافسية للزراعة المصرية تفتقر الى العديد من المقومات اللازمه لتطورها فى اطار اتفاقية الجات • وهذا يعنى أن العوامل غير السعرية والتطور التكنولوجى تعتبر ذات اهمية لخفض تكاليف الانتاج للوحدة المنتجه حيث يمكن أن يوفر لمصر فرصة لتحسين الميزه النسبيه لبعض السلع والمنتجات الزراعية وخاصة القمح اذا ما ارتبط الارتفاع فى الاسعار مع النهوض بالانتاجية •

(١٠) ضرورة تبنى استراتيجية لتنمية الصادرات الزراعية المصرية تعتمد على انتاج مخصص للتصدير وليس تصدير الفائض من هذا الانتاج • ويجب أن يخضع هذا الانتاج المخصص للتصدير للمواصفات القياسية العالمية فى الاسواق الخارجية • ويؤدى تطوير الصادرات الزراعية الى تحسين فى الميزان التجارى الزراعى المصرى • وان تطوير صادرات مصر من محاصيل القطن والبطاطس والموالح والبصل - والتى تتمتع بها مصر بميزه نسبيه - يؤدى الى تغيرات جوهرية فى التركيب المحصولى المصرى • ولذا يلزم دراسة المزايا النسبيه للانتاج الزراعى المصرى فى ضوء التكاليف الانتاجية بالمقارنة بمثيلتها فى الدول المنافسة كما يجب تدعيم الصادرات من خلال سياسة ائتمانية تعمل على تقديم تسهيلات ائتمانية مناسبة ، وانشاء شركات ضمان ضد مخاطر الائتمان، والاهتمام بعلاج القصور القائم فى القدرات التسويقية حتى يمكن الاستفادة من المزايا النسبيه الانتاجية للمحاصيل التصديرية • وانه من الضرورى اعادة دراسة التركيب المحصولى المصرى فى ضوء المزايا النسبيه التى تتمتع بها مصر بعرف زيادة العائد الاقتصادى - القيمة المضافة من اجل زيادة الاثار الايجابية وخفض الآثار السلبية لاتفاقية الجات •

(١١) إنه من الضرورى الاستفادة من الاستثناءات الممنوحة للدول النامية فى الاتفاق مثل الدعم المسموح به فى مجال الانتاج وفى مجال دعم الصادرات المسموح به عن طريق دعم التكاليف التسويقية ودعم البنية الأساسية والأنشطة البحثية والارشادية خاصة وأن مصر قد قطعت شوطا كبيرا فى تطبيق الالتزامات الواردة باتفاقية الجات فى مجال الزراعة،وأن الاقتصاد الزراعى المصرى لن يتحمل اية أعباء اضافية فى هذا المجال•

(١٢) الاهتمام بتطوير قاعدة البيانات الاحصائية والمعلومات لمساعدة المزارعين والمصدرين بما يساعد على تطوير الانتاج الزراعى وزيادة الصادرات، وهذا يساعد بالتالى على زيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية •

(١٣) ضرورة الاهتمام بزيادة الانتاجية الزراعية المصرية ، والعمل على تحسين الجودة للمنتجات الزراعية ، وكذلك العمل ايضا على تخفيض تكاليف الانتاج الزراعى حتى تتمكن الصادرات الزراعية المصرية من زيادة القدرة التنافسية لها فى الاسواق العالمية ٠

ومن مجموعة السياسات الوقائية (على المستوى الجماعى العربى الافريقى)

مايلى :

(١) ضرورة تبنى مدخل التكامل الاقتصادى العربى خاصة وأن العالم المعاصر يشهد ظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية ٠ وهذه التكتلات تؤدى فى المدى البعيد الى نتائج ايجابية فى الازدهار الاقتصادى للكثير من الدول سواء كانت من الدول المتقدمه أو من الدول النامية ٠ وان انجاح هذا التكامل الاقتصادى العربى يتطلب توحيد التشريعات الجمركية العربية ، وتطوير اقامة المشروعات العربية المشتركة ، واقامة وتأسيس سوق المال العربية الموحده التى تعتبر ركيزة للتكامل الاقتصادى العربى ٠ كما تعتبر المشروعات العربية المشتركة ذات أهمية قصوى للتكامل الاقتصادى العربى وخطوه نحو اقامة السوق العربية المشتركة التى تساعد على اعادة ضخ الاستثمارات العربية نحو المنطقة العربية حيث أنه قد لايكون بالامكان خلال الفترة القادمة اعتماد المنطقة العربية على تدفق الاستثمارات الأجنبيه ٠ لذا يجب ان تسعى الدول العربية الى تعزيز تكتلها الاقليمى ٠

(٢) ويعتبر العمل على اقامة السوق الافريقية المشتركة والسوق الاسلامية المشتركة البعد الثانى الذى يتعلق بالابعاد الاقتصادية المرتبطة بدعم التكامل الاقتصادى العربى ٠

(٣) ضرورة اقامة مناطق حرة عربية كاستراتيجية للتكامل الاقتصادى العربى حيث يساعد ذلك على خلق أفضل السبل لتسويق المنتجات العربية فى

ظل المنافسة العالمية ٠

وإن اقامة أنظمة للتكامل والتجمع الاقتصادى الأقليمى هى الاستراتيجية المثلى للتعامل مع العلاقات التجارية وفى اطار النظام الاقتصادى العالمى الجديد، اى الالتحامات فى كيانات اقتصادية أكبر وبوجه عام ، وحتى تتمكن الدول العربية من مواجهة الآثار السلبية لاتفاقيات جولة اورجواى فإنه يمكن أن تتجه الدول العربية الى اعادة صياغة وحدتها الاقتصادية ، وان تتجه الى التكتل الاقتصادى كخيار للتعامل مع اتفاقية الجات ٠

وتناول الفصل الثالث المجموعة الاقتصادية الاوروبية وعلاقتها بجمهورية مصر العربية حيث تبين فى الجزء الاول من هذا الفصل ان مفاوضات التعاون بين مصر والمجموعة بدأت منذ انشاء السوق الاوروبية وتبلورت فى شكل اتفاق تجارى تفضيلى عام ١٩٧٣ تمتعت مصر بمقتضاه بالعديد من المزايا التجارية الا ان هذه المزايا اقتصرت على عدد محدود من السلع دون سواها ونتيجة لرغبة مصر زيادة التعاون وزيادة المزايا الفنية والاقتصادية والمالية التى تحصل عليها من المجموعة وفى ضوء ما عرف بالسياسة المتوسطية للمجموعة تم فى سبتمبر ١٩٨٧ التصديق على اتفاق جديد للتعاون الشامل اتسع بمقتضاه مجال التعاون بين مصر والمجموعة بهدف المساهمه فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر وتوطيد العلاقات بين الطرفين وفى هذا الاتفاق تمتعت الصادرات المصرية الى دول المجموعة من المنتجات الزراعية بتخفيضات تراوحت بين ٤٠٪ - ٨٠٪ مع تحديد فترات زمنية وحدود كمية لاستفادة بعض هذه السلع من التخفيضات الممنوحه ٠ واوضحت الدراسة فى هذا الصدد التوسع الافقى للمجموعة سواء بانضمام اليونان فى يناير ١٩٨١ ثم انضمام اسبانيا والبرتغال فى يناير ١٩٨٦ الامر الذى ادى الى عقد بروتوكول اضافى (بروتوكول الموائمه) فى يونية ١٩٨٣ بحيث يتم تلافى الاثار السلبية على تعامل مصر مع دول المجموعة نتيجة التوسعات الافقية التى شهدتها المجموعة ٠ وفى يناير ١٩٩٥ عقدت فى بروكسل جولة تفاوض جديدة بين مصر ودول المجموعة بشأن زيادة المميزات الممنوحة للصادرات الزراعية المصرية ، وفى ضوء التقارب الواضح للاتحاد الاوروبى مع دول جنوب البحر المتوسط من خلال السياسة المتوسطية طلبت مصر عقد اتفاق شراكة مع المجموعة انتهت الى الان بابداء

الجانب الاوروبى استعداده للاستجابة لمطالب مصر من حيث تخفيض قيود الحصص والرسوم والتعريفات الجمركية ومواصفات الجودة بالاضافة الى توسيع قائمة السلع التصديرية المصرية لدول المجموعة ٠

ونحو القاء الضوء على علاقة مصر بالمجموعة الاوروبية خاصة فى مجال التصدير او الاستيراد لبعض السلع الزراعية والاستراتيجية تبين ان نسبة تغطية الصادرات للواردات المصرية تراوحت بين ٢٨٪ عام ١٩٩٠ و٤٦,٦٪ عام ١٩٩١ وهو ما يؤثر سلبا فى مجمله على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ٠ وعند دراسة اجمالى حركة التجارة الخارجية المصرية والميزان التجارى بين مصر ومجموعات دول العالم تبين ان دول اوروبا الغربية تعتبر الشريك التجارى الاول لمصر حيث بلغت جملة الصادرات المصرية الى تلك الدول نحو ٣,٩٧ مليار جنيه عام ١٩٩٢ مقابل ١٢,١ مليار جنيه واردات من نفس المجموعة فى نفس العام محققه بذلك عجزا بلغ نحو ٨,١ مليار جنيه فى نفس العام زاد الى ٩,١ مليار جنيه عام ١٩٩٣ ٠ وقد تبين ان ايطاليا احتلت المركز الاول بين دول المجموعة الاوروبية من حيث الاستيراد من مصر حيث بلغت الصادرات المصرية اليها عام ١٩٩٣ نحو ١,٣ مليار جنيه ثم هولندا ٥٨٠ مليون جنيه ثم فرنسا فى المركز الثالث بنحو ٥٢٤ مليون جنيه وجدير بالذكر ان الميزان التجارى بين مصر ودول المجموعة الاوروبية لم يحقق اى فائض مع اى من دول المجموعة خلال عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ٠

وللتعرف على مكانة الصادرات الزراعية المصرية الى اجمالى الصادرات المصرية تبين ان نسبة الصادرات الزراعية الى اجمالى الصادرات انخفضت من ١٣,٧٪ عام ١٩٨٨/٨٧ الى نحو ٨,٢٪ عام ١٩٩٤/٩٣ مما يشير الى عدم قدره الصادرات الزراعية المصرية على ملاحقه الزيادة فى الصادرات الاخرى غير الزراعية مما انعكس على انخفاض تلك النسبة وتمهيدا للتعرف على الصادرات الزراعية المصرية من محاصيل الدراسة التصديرية وهى القطن والموالح تبين ان الصادرات المصرية من البرتقال لاتمثل سوى ٦٪ من الانتاج بينما بلغت نسبة صادرات القطن الى انتاجه عام ١٩٩٢ نحو ٤,٨٪ مقابل ١٩,٦٪ عام ١٩٨٤ مما يشير الى ما انتاب القطن المصرى من اضطرابات كبيرة ٠

وتناولت الدراسة الصادرات المصرية من البرتقال والقطن كسلع تصديرية استراتيجية هامة كما تناولت موقف الواردات المصرية من القمح والدقيق والسكر والزيوت الغذائية مع التركيز على علاقة مصر بالمجموعة الاقتصادية فى تلك السلع • وقد تبين اهمية محصول البرتقال كمحصول تصديرى هام بعد القطن وان الصادرات من الموالح تمثل ٢٥٪ من المتوسط السنوى الاجمالى للصادرات المصرية وان معظم هذه الصادرات تتمثل فى البرتقال وان دول المجموعة الاوروبية تعتبر الشريك الدائم والمستقر فى استيراد البرتقال المصرى حيث بلغت الصادرات المصرية منه الى دول المجموعة الاوروبية عام ١٩٩٣ نحو ٢٢,٦ الف طن مثلت نحو ٤٠,٢٪ من جملة صادرات مصر من البرتقال فى نفس العام• وللتعرف على مستقبل الصادرات المصرية من البرتقال الى المجموعة الاوروبية تبين ان اتفاق التعاون بين مصر والمجموعة الاوروبية قد تضمن تمتع صادرات مصر من البرتقال فى حدود ٧ الف طن ودونما تحديد فترة زمنية بتخفيض قدره ٦٠٪ من التعريفة الجمركية وتضمن البروتوكول الاضافى الاعفاء المتدرج لهذه الحصة حتى تصل الى حد الاعفاء الكامل عام ١٩٩٦ أسوه باسبانيا ، الا انه تبين ان مصر ليس لها ميزه نسبيه مصرية فى اسواق المجموعة الاوروبية اذا ماقورنت بدول المنافسة كالاردن - اسرائيل - قبرص - المغرب - اسبانيا وبالتالى - وهو ما اكدته العديد من الدراسات - فإن فرص زيادة الصادرات المصرية الى دول اوروبا من البرتقال تعتبر ضعيفة نتيجة المنافسة والمواصفات القياسية لاصناف الفاكهة بصفة عامة والبرتقال بصفة خاصة • وقد اوصت الدراسة فى هذا الصدد على ضرورة بذل مزيد من الجهد فى مجال الترويج والالتزام بالمواصفات حتى يمكن على الاقل المحافظة على المستوى الحالى للصادرات المصرية لتلك الاسواق ، واكدت الدراسة على اهمية دور مكاتب التمثيل التجارى المصرية فى دول المجموعة فى هذا المجال •

وعند دراسة موقف انتاج وتصدير القطن المصرى تبين ان نسبة انتاج القطن المصرى الى الانتاج العالمى بلغ حده الاقصى عام ١٩٨١/٨٠ بنحو ٣,٨٪ انخفضت تلك النسبة الى نحو ١,٤٪ فقط عام ٩٢/٩١ وقد تبين ايضا انه على الرغم من جودة وسمعه القطن المصرى الا ان نسبة الصادرات المصرية من القطن الى الصادرات العالمية لم تكن احسن حالا من الانتاج حيث لم تتعد ٠,٣٪

فقط عام ١٩٩٢/٩١ وتبين ان صادرات مصر من القطن الخام تتركز فى عدد محدود من الدول كانت فى مقدمتها دول المجموعة الاوروبية حيث استأثرت بنحو ٤١,٣٪ من جملة صادرات مصر من القطن الخام عام ١٩٩٣ وتأتى اليابان فى المركز الثانى بنسبة ١٨,٢٪ ثم كوريا الجنوبية بنسبة ١٦,٣٪ وتتركز صادرات مصر من القطن الخام الى دول المجموعة الاوروبية فى المانيا،وايطاليا، وفرنسا، وتستأثر ألمانيا بما يقرب من نصف الصادرات المصرية من القطن الخام الى دول المجموعة فى حين تحصل ايطاليا على نحو ٢٢,٩٪ وفرنسا ١٣٪ ومن ذلك تبين تركيز الصادرات المصرية من القطن الخام سواء على مستوى دول العالم او على مستوى دول المجموعة الاوروبية ٠

وعند دراسة موقف انتاج واستيراد بعض السلع الغذائية الاستيرادية الهامة وهى السكر ، والقمح ، والدقيق , الزيوت الغذائية وخاصة الموقف الاستيرادى من دول المجموعة الاوروبية ٠ ، تبين ان جهود الدولة نحو النهوض بانتاج السكر قد أسفرت عن زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى الى نحو ٧١٪ عام ١٩٩٣/٩٢ وان واردات مصر من السكر تتمثل فى سكر القصب سواء كان مكررا اوخاما بالاضافة الى سكر البنجر المصفى وان الواردات من السكر قد انخفضت من نحو ٤٥٤ الف طن عام ١٩٩١ الى نحو ٢٢٨ الف طن عام ١٩٩٣ وان الواردات من سكر البنجر المصفى قد مثلت نحو ٧٧,٣٪ من جملة واردات مصر من السكر عام ١٩٩٣ ٠ وقد تبين ايضا ان واردات مصر من سكر البنجر المصفى لاتتسم بالاستقرار ، بينما تعتمد مصر فى استيراد سكر القصب المكرر على البرازيل بصفة أساسية بالاضافة الى المجموعة الاوروبية ففى عام ١٩٩١ كان الاعتماد علىفرنسا والمملكة المتحدة والمانيا بنسبة ٢٥,٦٪ بينما فى عامى ١٩٩٢ و١٩٩٣ لم يتم استيراد سكر القصب المكرر من دول المجموعة الاوروبية فيما عدا ١,٢ الف طن من المملكة المتحدة عام ١٩٩٢ ٠ اما سكر القصب الخام فتبين ان مصر اعتمدت بنسبة ٩٧٪ على فرنسا والمملكة المتحدة فى استيراد هذا النوع من السكر وذلك عام ١٩٩١ مقابل ٥٠٪ عام ١٩٩٣ ٠

وقد تبين عند دراسة واردات مصر من القمح والدقيق ان مصادر الحصول عليه تنحصر فى الولايات المتحدة الامريكية واستراليا بالاضافة الى دول المجموعة الاوروبية ، ففى عام ١٩٩٣ بلغت نسبة الواردات من استراليا نحو ٣٢,٢٪ والولايات المتحدة ٥٢,٣٪ وفرنسا ١٢,٣٪ وتمثل مجتمعه نحو ٩٦,٨٪ من جملة واردات مصر من القمح ويشير هذا التركيز فى واردات مصر من القمح الى مخاطر الارتباط بظروف الانتاج فى تلك الدول الامر الذى يحتم ضرورة تنوع مصادر الحصول على تلك السلع الاستراتيجية الهامة ٠

اما عن دقيق القمح فتبين ان اعتماد مصر اساسى على المجموعة الاوروبية حيث استأثرت دول المجموعة بتصدير نحو ٥٦٪ من واردات مصر من الدقيق وذلك عام ١٩٩٣ ٠

وتبين من الدراسة ان مصر تستورد كميات كبيرة من الزيوت الغذائية لسد الفجوه المتزايده بين الانتاج والاحتياجات المحلية حيث بلغت جملة الواردات المصرية من تلك الزيوت نحو ٣٤٤ الف طن عام ١٩٩٣ ٠ وتتمثل الواردات المصرية من الزيوت الغذائية بصفة اساسية فى زيت النخيل وزيت عباد الشمس وزيت بذرة القطن بالاضافة الى كميات اخرى من زيت الذرة والصويا ٠ وقد بلغت الواردات المصرية من زيت النخيل عام ١٩٩٣ نحو ١٢ الف طن ، مثلت نحو ٣٥,٤٪ من جملة واردات مصر من الزيوت الغذائية فى نفس العام كما بلغت واردات مصر من زيت عباد الشمس فى نفس العام نحو ١١٣ الف طن بنسبة ٣٣٪ اما الواردات من زيت بذرة القطن فقد بلغت نحو ٢٦,٣ الف طن بنسبة ٧,٦٪ من جملة واردات مصر من الزيوت الغذائية عام ١٩٩٣ ٠

وقد تبين ان مصر تعتمد على ماليزيا وسنغافورة فى استيراد زيت النخيل بالاضافة الى السعودية وان مصر لاتستورد زيت نخيل من المجموعة الاوروبية فيما عدا كميات ضئيلة بلغت نحو ٢,١ الف طن عام ١٩٩٤ مقابل ٣٣ طن فقط عام ١٩٩١ اما واردات مصر من زيت عباد الشمس من دول

المجموعة فقد تراوحت بين ٢٩,٤٪ عام ١٩٩٢ و٥٥,٧٪ عام ١٩٩١ بمتوسط ٤٣,١٪ خلال نفس الفترة وهو مايشير الى ان مصر تعتمد على دول المجموعة الاوروبية فى استيراد زيت عباد الشمس اما واردات مصر من زيت بذرة القطن من دول المجموعة الاوروبية فقد بلغت عام ١٩٩١ نحو ٩,١ الف طن بنسبة ٣٠,٦٪ من جملة واردات مصر من هذا الزيت فى نفس العام بينما بلغت الكمية المستوردة عام ١٩٩٢ نحو ٩,٣ الف طن بنسبة ٧,٩٪ وذلك من هولندا.

وتبين من الدراسة ان مصر لاتستورد بذور زيتية من دول المجموعة الاوروبية فيما عدا بعض كميات من بذور عباد الشمس والسمسم .

وتناول الجزء الثانى من هذا الفصل التعرف على محددات الصادرات الى دول السوق والواردات منها حيث قسمت هذه المحددات الى ثلاثة مجموعات تشمل كل من الصادرات والواردات وهى :

١) مجموعة المحددات العامة المرتبطة بالصادرات والواردات المصرية .
٢) مجموعة المحددات المرتبطة بالاتفاقيات المبرمه بين مصر ودول السوق.
٣) مجموعة محددات ما بعد إتفاقية الجات .

وقد استندت البيانات والمعلومات الوارده فى هذا الجزء من الدراسة على البحث الميدانى ، من خلال المقابلة الشخصية لبعض المتعاملين فى مجال التصدير والاستيراد ، بهدف التعرف على الوضع الراهن برمته ، الى جانب الاستعانة ببعض المراجع المنشورة والغير منشورة .

وقد تضمنت مجموعة المحددات العامة المرتبطة بالصادرات والواردات المصرية محددات تتعلق بالصادرات منها : محددات انتاجية واخرى تسويقية، الى جانب المحددات التصنيعية ومحددات مرتبطة بالعملية التصديرية سواء على المستوى المحلى أو المستوى العالمى .

أما المحددات المتعلقة بالواردات ، فتضم صعوبات توفير النقد الاجنبى بالقدر المناسب والخاص بالدولة التى يتم الاستيراد منها فى بعض الاحيان ، الى جانب بعض المشاكل التمويلية التى تواجه المستوردين ، وبعض مشاكل اخرى داخل قرية البضائع سواء مشاكل تتعلق بفساد بعض السلع المستوردة نظرا لتأخر تخليصها ، نتيجة لبعض المشاكل الادارية ، أو لسوء معاملة بعض موظفى قرية البضائع ، هذا الى جانب مشاكل تنمية السلع المستوردة • كما يواجه المستورد المصرى بتحميله مصاريف ورسوم أرضيات فى حالة تأخر تخليص السلع المستوردة لظروف خارجة عن ارادته أو خلال العطلات الرسمية التى تغلق فيها قرية البضائع أبوابها - كما توجد صعوبات فى تخزين السلع المستوردة لعدم كفاية الثلاجات ووسائل الحفظ المختلفة بالقدر الكافى • ايضا يعانى بعض المستوردين من عدم وجود بورصة أونقابات للمستوردين المصريين أسوه بما هو حادث بالدول الاجنبية الاخرى ، تضمن تطبيق شروط الشحن والاستيراد ، وتحمى للمستورد المصرى حقوقه لدى الدول الاخرى •

أما مجموعة المحددات المرتبطة بالاتفاقيات المبرمه بين مصر ودول السوق الاوربية المشتركة ، فقد قسمت الى محددات فى مجال التصدير ، من خلال عرض للسياسة المتوسطية الشاملة والمزايا التفضيلية التى تحصل عليها مصر حاليا ، وتطورها الى فكرة اقامة منطقة تجارة حرة بين دول البحر المتوسط واوروبا خلال اثنى عشر عاما من تطبيق السياسة المتوسطية ، والنواحى الايجابية والسلبية لها ، وكيفية تجنب بعض الآثار السلبية مستقبلا ، سواء فيما يتعلق بالاجراءات التى يتعين على دول السوق الاوروبية المشتركة اتخاذها ، أو اجراءات تتخذ محليا •

أما محددات الاستيراد من دول السوق الاوربية المشتركة فتتمثل أهمها فيما يعانية المستورد المصرى من صعوبات محلية اثناء اجراءات تخليص السلع المستوردة ، بالاضافة الى التقلبات السعرية العالمية التى يواجهها المستوردين •

وقد الحق بالدراسة مجموعة ملاحق تضم المواصفات القياسية للسلع الزراعية التصديرية والاستيرادية من دول السوق الاوروبية المشتركة واليها •

كم تضم الملاحق الاجراءات اللازمه سواء لاتمام عملية التصدير أو الاستيراد ، ورسوم الخدمات والفحص وتكاليف الشحن بكل من الاسعار العادية والاسعار السلعية بميناء القاهرة الجوى ، وفترات صلاحية المنتجات الغذائية .

واشارت الدراسة ايضا الى اتفاقية الشراكة بين مصر ودول السوق الاوروبية المشتركة ، واتفاقية التعاون بين دول الاتحاد الاوروبى وكل من اسرائيل والمغرب واثرهما على مصر .

وبالنسبة لمجموعة محددات ما بعد اتفاقية الجات ، استعرضت الدراسة دور الدولة لمواجهة الآثار السلبية لهذه الاتفاقية ، وأهمية الاستفادة من آثارها الايجابية . وفى هذا الصدد هناك تساؤل قد يطرح نفسه على القارىء بالنسبة لعلاقة مصر بدول السوق الاوروبية المشتركة (دول الاتحاد الاوروبى) بعد تطبيق اتفاقية الجات ، هل ستستمر الاتفاقيات بين مصر ودول السوق أم سيطرأ عليها أى تغيير ؟ وما هو وضع هذا التكتل بعد تنفيذ اتفاقية الجات؟

وقد تم الاجابة على هذا التساؤل من خلال الدراسة حيث أنه فى حالة انشاء منطقة حرة لدول حوض البحر المتوسط تشمل مصر ، فإن ذلك لايتعارض مستقبلا مع اهداف اتفاقية الجات لتحرير التجارة العالمية ، بل يحقق ما تهدف اليه من توفير فرص المنافسة الكاملة لجميع الاطراف فى مجال التجارة الخارجية، وبغض النظر عن الاضرار السلبية التى ستلحق بالدول النامية التى لم تتهيأ هياكلها الانتاجية بعد لمنافسة منتجات الدول المتقدمه فى هذا المجال ، كما أن تكتل اتحاد دول السوق الاوروبية المشتركة سيبقى كما هو عليه .

وأخيرا تعرضت الدراسة للتوقعات السعرية للواردات والصادرات المصرية مع دول الاتحاد الاوروبى بعد تطبيق اتفاقية الجات ، من خلال دراسة اقتصادية لوزارة الزراعة بالاشتراك مع اساتذه الجامعات والمتخصصين فى مجالات التجارة الخارجية ، وذلك من خلال افتراضين احدهما ثبات كمية الصادرات والواردات من سلع التصدير والاستيراد محل الدراسة ، مع الزيادة السعرية المتوقعة بعد تطبيق اتفاقية الجات . والثانى زيادة كمية الصادرات والواردات من هذه السلع أما بنسبة ٥٪ أو بنسبة ١٠٪ مع نفس الزيادة المتوقعة فى الاسعار بالفرض

الاول ٠

واستنتجت الدراسة أنه بالنسبة للصادرات الزراعية المصرية لدول الاتحاد الاوروبى وبتطبيق الفرض الاول والمذكور سابقا ، يتوقع زيادة قيمة صادرات الارز بنحو ٨٦ر مليون جنيه ، والقطن بنحو ١,٢٤ مليون جنيه ، والبطاطس بنحو ٠,٦٤ مليون جنيه ٠

وبتطبيق الفرض الثانى ، يتوقع زيادة قيمة صادرات الارز بنحو ١,٨٥ مليون جنيه ، والقطن بنحو ٤,٠٣ مليون جنيه ، والبطاطس بنحو ٥,٩٦ مليون جنيه ، وذلك فى حالة زيادة الصادرات بنسبة ٥٪ ، أما فى حالة زيادتها بنسبة ١٠٪ فيتوقع زيادة الصادرات بنحو ٢,٨٥ مليون جنيه ، ٦,٧١ مليون جنيه ، ١١,٢٩ مليون جنيه لكل من الارز والقطن والبطاطس على التوالى ٠

وبالنسبة للواردات الزراعية من دول الاتحاد الاوروبى ، فتتوقع الدراسة فى حالة تطبيق الفرض الاول وهو ثابت كمية الواردات من القمح ودقيقة ، والسكر ، والذرة ، واللحوم الحمراء ، والزيوت النباتية ، ومنتجات الالبان ، مع زيادة الاسعار أن يزداد اجمالى قيمة الواردات بنحو ٨٦,٥٨ مليون جنيه ٠

أما فى حالة افتراض زيادة كمية الواردات من السلع موضع الدراسة بنسبة ٥٪ مع زيادة الاسعار ، فيتوقع زيادة اجمالى قيمة الواردات بنحو ١٤١,٢٢ مليون جنيه ٠

وفى حالة افتراض زيادة كمية الواردات من نفس السلع بنسبة ١٠٪ مع زيادة أسعارها ، فيتوقع زيادة قيمة اجمالى الواردات بنحو ١٩٥,٨٤مليون جنيه ٠

تناول الفصل الرابع السوق الشرق أوسطيه حيث تبين أن: الادب السياسى والاقتصادى قد تناول موضوع الشرق اوسطية بشئ من الاسهاب والتركيز فى الفترة الزمنية الأخيرة وبصفة خاصة ، بعد محادثات السلام فى مدريد عام ١٩٩١ ثم توقيع إتفاق اسلو فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ واتفاق القاهرة فى ٤ مايو ١٩٩٤ ، وتركز الاهتمام على السوق الشرق اوسطية ، بما لها من ابعاد سياسية

واقتصادية . ولقد روج هذه الفكرة وسوقها اسرائيل وامريكا والغرب بصفة عامة ، وذلك لوضع حد نهائى للصراع العربى الاسرائيلى الذى بدأ منذ مطلع هذا القرن .

وتحدث الغرب عن تنمية الأقليم من خلال انشاء نظام جديد يتبعه بنك للتنمية وصندوق للتنمية ، وان المساعدات ستقدم بشكل جماعى . وحاولت اسرائيل على لسان وزير خارجيتها السيد بيرس أن تقنع العالم والعرب ، بان المنطقة كانت ضحية الحروب وضحية تعنت الأجداد ، وان هناك امم فى الاقليم ولاتوجد امه عربية ، وان اسرائيل على استعداد لتقديم العون لاقطار الاقليم والتعاون المشترك معهم فى قضايا السياسة والاقتصاد والأمن ، وان النبوغ الاسرائيلى سيوظف لصالح خدمة شعوب المنطقة بكاملها .

وانقسم رد الفعل العربى بين مؤيد ومعارض ومؤيد بشروط ومتحفظ ، ولكن الاتجاه العربى العام رأى ان المطروح على الامة العربية هو نظام بديل لنظامها الحالى المتمثل فى جامعة الدول العربية ومنظمات ومؤسسات العمل العربى المشترك والاتفاقيات الجماعية والثنائية التى تنظم العلاقة بين الاقطار العربية ، وان النظام الجديد يستهدف بالدرجة الاولى الاعتراف الكامل باسرائيل ورفع المقاطعة بكافة اشكالها عنها وتطبيع العلاقات معها ، قبل تحقيق السلام الشامل والعادل الذى يتمثل فى الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الاراضى العربية المحتله واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف والتوقيع على معاهدة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل .

إن تحليل النظام الاقليمى الجديد والتمعن فيه يتبين من خلاله ، ان هذا النظام لن يكون الا على حساب النظام العربى ، فليس من المعقول ان يكون هناك نظامين ، لذلك فإن الضغوط ستمارس لاضعاف النظام العربى حتى يتحلل ذاتيا ، وهناك بعض البوادر منها الضعف الذى اصاب الجامعة العربية ومؤسساتها ، ولكن فى الاونه الاخيرة تنبه الكثيرين من العرب الى ذلك ، وبدات حملة اعلامية ، ومن داخل الجامعة العربية ، تستهدف تقوية النظام العربى واعادة الالتحام العربى واصلاح ذات البين وما افسدته حرب الخليج . حفاظا على النظام العربى ، وفى مواجهة مايراد به من قبل اسرائيل وامريكا ،

فاسرائيل تستهدف قيادة المنطقة والسيطرة على مقدراتها ونهب خيراتها ٠

إن النظام العربى بلغ عمره نصف قرن ومازال قائما رغم كل ما جرى من احداث ، وعليه فليس من المعقول ان تهدم هذا النظام بايدنيا ، تحت مقولات زائفة ٠ غايتها الاخيرة تحقيق النبوءه الاسرائيلية ، بالسيطرة على الوطن العربى من الفرات الى النيل ٠

ورغم ذلك ، فلقد حاول المروجون للنظام الجديد ان يزينوا عملهم للناس تحت دعاوى خلق التجارة والتنمية ونقل التكنولوجيا وحماية البيئة والمشروعات المشتركة وما شابه ذلك، وما هذا الانوع من التضليل المتعمد ، فتجارة الاقليم تكاد تكون متشابهة سواء بالنسبة للصادرات او الواردات ، مع بعض الاستثناءات القليلة ، كما هو الحال فى صادرات اسرائيل من بعض العدد والالات والتى تنافس المنتجات الاوروبية واليابانية او انها تكفى لاحتياجات السوق العربية، أما تركيا وايران فاوضاعهما الاقتصادية تتشابه مع الاقتصاديات العربية وتربطهما علاقات مع الاقطار العربية من خلال منظمة رابطة العالم الاسلامى ٠

فالزراعة الاسرائيلية ليست افضل حالا من الزراعة العربية بكثير ، على الرغم من تقدمها فى مجال مستلزمات الانتاج ، والصادرات الزراعية الاسرائيلية - لاحاجة للوطن العربى بها الا التقاوى والتى يمكن الحصول عليها من مصادرها الاصلية كهولندا مثلا ٠

ولقد اوضح التحليل ان فرصة خلق التجارة بين اقطار الاقليم ضئيلة وتحتاج الى وقت طويل ٠ كما ان التنمية الاقتصادية فى اطار اقليمى ، يصعب تحقيقها ، لان الاقطار العربية بالرغم من كل الاتفاقيات بينها ، لم تنجز حتى الان منطقة تجارة حره او سوق مشتركة على الرغم من مرور نحو ٣١ سنة على انشاء السوق العربية المشتركة التى لاتضم الا سبعة اقطار حتى الان ، فكيف يمكن تحقيق سوق مشتركة مع عدو فى وقت قصير ٠ لم يتخلى عن عدوانه بعد ٠

وامام الرفض العربى للمشروع ، حاولت اسرائيل وامريكا التركيز على المشروعات المشتركة التى اذا تحققت تخلق اطارا للتعاون ، قد يدفع فى اتجاه تحقيق هذا الهدف ، فتركز الحديث عن التعاون فى مجالات البيئة والنقل والمواصلات وشبكة كهرباء مشتركة والمياه التى تمثل نقطة او بؤرة الصراع القادم فى القرن المقبل ، على اساس ان هذا النوع من التعاون تحتاجه اقطار الاقليم ، ولايدخلها بالضرورة فى عقد اتفاقيات لانشاء نظام جديد مثل السوق الشرق اوسطية • ومع هذا ، فان كافة هذه المحاولات ما زالت فى بداياتها ، وقد تنبه لها العرب مبكرا ، وادرك العرب انها محاولات لخلق واقع جديد بينهم وبين اسرائيل يقفز عن الواقع الحالى ومتطلباته السياسية ، ولكن لايعنى هذا اننا لن نرى تعاون مع اسرائيل فى هذه المجالات ، فهناك من يندفع للتعاون مع اسرائيل باسرع مما هو متوقع كما هو الحال فى الاردن والتى ستبيح بيع الاراضى لاسرائيل ورفع كافة اشكال المقاطعة عنها •

ومع ذلك ، فان افتراض قيام هذه السوق ، مما لاشك فيه قد تكون له آثاره السلبية او الايجابية على الاقتصاد المصرى ، ومن المنتظر أن يتأثر قطاع الصناعة المصرى ، حيث ستدخل بعض الصناعات التقليدية فى صراع تنافس مع مثيلاتها فى تركيا واسرائيل • كالمنسوجات بصفة خاصة ، كما ان اسرائيل تستهدف احتكار الصناعات الاستراتيجية - كالالات والمعدات ووسائل النقل والاتصالات والالكترونيات والهندسة الوراثية بما يلفها من اسرار تكنولوجية ليس من السهل الحصول عليها • ان اسرائيل تستهدف جذب رأس المال العربى والعالمى لاقامة مثل هذه الصناعات ، تحت دعوى ان مناخها الاستثمارى افضل من مثيله فى الاقطار العربية ، وان لديها القاعدة التكنولوجية وينقصها الاستثمارات والسوق الكبيرة التى هى موجودة فى الاقطار العربية وتركيا وايران •

اما الزراعة المصرية ، فان الزراعة الاسرائيلية لاتؤثر عليها فى شئ ، بل ستواجه منافسة من الزراعة التركية بالدرجة الاولى وبصفة خاصة ، التنافس على اسواق الخليج العربى والمجموعة الاوروبية ، وان كانت اسرائيل تسعى لتغيير النمط الزراعى فى الاقطار العربية بصفة عامة كمحاولة لضرب هذا

القطاع لاهميته الاستراتيجية بدعوى الربحية والانتاج من اجل التصدير على حساب المحاصيل الاستراتيجية وفى مقدمتها الحبوب والسكر والزيوت ٠

اما القطاع السياحى ، فالسياحة فى مصر لن تتأثر ، لان كنوز مصر السياحية لامثيل لها فى العالم وكل ما تحتاجه السياحة ، تنظيم القطاع السياحى بشكل افضل يتمشى مع روح العصر ، وتوفير البنيه الاساسية ، وتطوير الشركات السياحية والدعاية والاعلام ٠

اما الفصل الخامس فقد خصص للشركات المتعددة الجنسيه حيث يعد ظهور تلك الشركات وانتشارها فى مختلف مجالات الحياة وليس فى الإقتصاد أحدث مرحلة فى تطور الرأسمالية ، فقد بدأت الرأسمالية التنافسية تسعى للتحرر من تدخل الدولة ٠ ثم أخذت الأوضاع الاحتكارية تسود بينها خلال الثلث الأخير من القرن الماضى والثلث الأول من القرن العشرين حيث سادت ظاهرة تكوين "الترست" و"الكارتل" فى داخل الاقتصاد القومى الواحد ٠

ولقد زاد الإهتمام بالدور الذى تؤدية الشركات متعددة الجنسيات فى العلاقات الإقتصادية الدولية ، إلى تأثيرها المتزايد فى العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الدول المتقدمه والدول النامية على حد سواء

والأمر الجوهرى فى عملية الإستثمار - لايقتصر على زيادة حجم الانتاج، ولكنه يتضمن أيضا زيادة مستوى الكفاءة الانتاجية فالمسأله ليست الاهتمام فقط بما يتوافر من موارد رأسمالية أو بشرية ، بل ينبغى الاهتمام بشكل وطريقة توزيع الموارد ، ثم كيفية التألف بينها بما يحقق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة ٠ وبناء على ما سبق فإن البحث يوصى بضرورة تطبيق صيغ المساعدة على سرعة استيعاب الدول المضيفة للأساليب التقنية المتطورة التى تتبعها الشركات متعددة الجنسيات وقد تكون المشروعات المشتركة بين رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية (فى إطار عقود اكثر ملائمه) أو أن يقتصر دور تلك الشركات (وفقا لتعاقدات خاصة) على تقديم المشورة والخبرة ، وتوفير برامج التدريب المكثفة للكوادر الوطنية على مدى زمنى محدد ٠ على أن تكون تلك

العلاقة بين الشركات والدول المضيفة محددة سلفا وفقا لظروف الدولة ووفق تقديرها لمنافعها وأعبائها ، وذلك من خلال أطر قانونية ونظامية واضحه وبحيث لاتمنح من الأمتيازات الا ما كان ضروريا لممارسة نشاطها باكبر قدر من الفاعلية مع التفرقة فى الأمتيازات والحوافز الممنوحة للشركات متعددة الجنسيات حسب نوع الأنشطة التى تمارسها ، والقطاعات المستفيدة وفى ضوء مساهمتها فى تحقيق الأهداف القومية وخطة الدولة • مع ضرورة التأكد من المركز المالى والادارى لتلك الشركات ووضوح العقود المبرمه معها والضمانات الكافية لعدم الإخلال بالإلتزامات التعاقدية •

المراجـــع
ومصادر البيانـات

المراجع ومصادر البيانات

أولا: مراجع باللغه العربيه

١- ابراهيم ناصر أحمد: دور المشروعات الدولية المشتركة فى دعم اقتصاديات الدول الناميه ، رسالة ماجستير - كلية التجارة - عين شمس - ١٩٧٨ .

٢- ابراهيم نوار: اتفاقيات الجات والاقتصاديات العربيه، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بالاهرام - السنه الرابعه - العدد ٢٢ - ١٩٩٤ .

٣- احمد صدقى الدجانى (دكتور) : فى مواجهة نطاق الشرق الاوسط، دار المستقبل العربى ، القاهرة - ١٩٩٤

٤- احمد صدقى الدجانى (دكتور) : منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية ، تجمع ام شرق اوسطى ، مائدة مستديرة ، القاهرة - ابريل - ١٩٩٤

٥- احمد على دغيم (دكتور) : السوق الاوروبية ، حاضرها ومستقبلها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة - ١٩٨٦ .

٦- أسامة البهنساوى (دكتور) ، حسام الدين شلبى (دكتور) : متطلبات تحرير انتاج وتجارة القطن فى ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الرابع ، العدد الثانى - سبتمبر ١٩٩٤ .

٧- اسماعيل صبرى عبدالله (دكتور) : نحو نظام اقتصادى عالمى جديد - دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٦ .

٨- الاتحاد العام لمنتجى ومصدرى الحاصلات البستانية

٩- البنك الاهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، العدد الاول ، المجلد السابع والاربعون ١٩٩٤ .

١٠- البنك الاهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، اعداد متفرقة

١١- البنك الدولى : تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٤ مارس ١٩٩٤

١٢- البنك المركزى المصرى : التقرير السنوى ، اعداد متفرقة

١٣- البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية ، اعداد متفرقة

١٤- الجمعية التعاونية العامة لمنتجى البطاطس

١٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، يناير /ديسمبر ١٩٩٣

١٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، الجزء الاول ، يونيو ١٩٩٤

١٧- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : التبادل التجارى بين مصر ودول السوق الاوروبية المشتركة (الاتحاد الاوروبى ،١٩٩٠-١٩٩٢)

مرجع رقم(٧٦ - ١٤٥١١ - ٩٤)، يوليو ١٩٩٤ .

١٨- الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء: قاعدة بيانات التجاره الخارجيه، التوزيع الجغرافى للصادرات والواردات.

١٩- الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى سنوات مختلفه.

٢٠- الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء: الاداره المركزيه للاحصاء.

٢١- المركز العربى لدراسات المناطق الجافه والاراضى القاحله الموارد المائيه فى الوطن العربى، دمشق - ١٩٩٣ .

٢٢- المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه: دراسة حول الآثار المتوقعه لاتفاقية الجات على الزراعه العربيه ، المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الدورة الخامسة والخمسون ، جامعة الدول العربية - ١١-١٧ مارس ١٩٩٥

٢٣- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : بدائل اقامة نظام أقليمى عربى لمخزون طوارئ من الحبوب ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الخرطوم - اغسطس ١٩٩٣

٢٤- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : وسائل تحسين الكفاءة فى اتخاذ قرارات الاستثمار المباشر ، المؤتمر السادس لرجال الاعمال والمستثمرين العرب ، الاسكندرية ٢٦/٣١ مايو ١٩٩٥

٢٥- الندوه : نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا ، المجلد الثانى ، العدد الرابع ، ديسمبر ١٩٩٤ - فبراير ١٩٩٥

٢٦- اليشع كالى : المياه والسلام ، وجهة نظر اسرائيلية ، ترجمة رنده حيدر ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٩١

٢٧- جامعة الدول العربية : دراسة الاثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم - مارس ١٩٩٤

٢٨- جامعة الدول العربية : الانعكاسات المحتمله للجات على الاقتصاديات العربية والدور العربى للتعامل معها ، جامعة الدول العربية - القاهرة ، ٤-٧ يوليو ١٩٩٤

٢٩- جامعة الدول العربية : الزراعة العربية فى ظل منظمة التجارة العالمية ، اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصاديات العربية ، جامعة الدول العربية - القاهرة ٤-٧يوليو ١٩٩٤ .

٣٠- جامعة الدول العربية : تقارير اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصاديات العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية - القاهرة ٤-٧ يوليو ١٩٩٤

٣١- جامعة الدول العربية : التطورات الدولية والاقليمية واثرها ، على الاقتصاد العربى ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية - القاهرة ١٩٩٤.

٣٢- جريدة الاهرام - اعداد مختلفة

٣٣- جلال المداح (دكتور) : اتفاقية الجات وتوظيف وانتقال الموارد الزراعية ، ندوه عن اتفاقية الجات والزراعة المصرية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى - المجلد الرابع - العدد الثانى - سبتمبر ١٩٩٤

٣٤- جمال صيام (دكتور) ، الجات واوضاع السلع الاستراتيجية الزراعية المصرية ، ندوة عن اتفاقية الجات والزراعة المصرية المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى - المجلد الرابع - العدد الثانى سبتمبر ١٩٩٤

٣٥- جابر محمد الجزار ، ماستريخت والاقتصاد المصرى ، الالف كتاب، العدد ١٤٦ - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤

٣٦- خلاف عبد الجابر خلاف (دكتور) : العلاقات التجارية المصرية والتكتلات الاقتصادية الدولية ، الاعمال الكاملة للمؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع - مارس ١٩٧٦

٣٧- رشدى رمزى جرس (دكتور) : مكانة القطن فى الصادرات المصرية وحركة التجارة الخارجية له ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ،المجلد الرابع - العدد الثانى - سبتمبر ١٩٩٤

٣٨- زين العابدين فارس (دكتور) : الدولة ونشاط الشركات متعدده الجنسيات ، مجلة مصر المعاصرة - العددان ٣٩٣ ، ٣٩٤ يوليو واكتوبر ١٩٨٣ .

٣٩- سامى عفيفى حاتم (دكتور) : أوروبا المعاصرة ١٩٩٢ وانعكاساتها على الاقتصاد العالمى والعربى ، النشرة الاقتصادية ، شركة النصر للاستيراد والتصدير ، يناير ١٩٩١

٤٠- سعد زكى نصار (دكتور) : وجهة نظر الزراعة المصرية فى التفاوض بين مصر والاتحاد الاوروبى ، جريدة الاهرام - العدد ٣٩٦٠٥ - السنة ١١٩ - القاهرة فى ١٩٩٥/٢/٤

٤١- سعد طه علام (دكتور) : السوق الشرق اوسطية والزراعة العربية، ورقة عمل - ١٩٩٤

٤٢- سلوى محمد خليل وآخرون : الربحية الاقتصادية وهيكل الاسعار المحلية لبعض محاصيل التصدير الرئيسية فى مصر ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الثانى العدد الاول - مارس ١٩٩٢

٤٣- سوبيداى طوغان (دكتور) : الندوه ، نشرة البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا ، العدد الثانى - مايو ١٩٩٤

٤٤- سهير عبدالعال : دور الشركات عابرة الجنسية فى الصناعة فى دول العالم الثالث مع الاشارة الى الاقتصاد المصرى ، رسالة ماجستير - كلية التجارة - فرع جامعة الازهر للبنات - ١٩٨٣ .

٤٥- سيد كيره : السوق الاوروبية المشتركة ، سلسلة كتب من الشرق والغرب ، الدار القومية - ١٩٦٣ .

٤٦- شيمون بيرس : الشرق الاوسط الجديد ، مترجم ، دار الجليل - عمان ١٩٩٤ .

٤٧- صادق رياض صادق: أثر انتساب جمهورية مصر العربيه للسوق الأوربيه المشتركه على هيكل الاقتصاد القومى الزراعى المصرى، رسالة ماجستير - قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعه - جامعة الأزهر - ١٩٨٩ .

٤٨- عبد الفتاح محمد عبد الوهاب (دكتور) : تحسين انتاج عباد الشمس، ندوة مشكلة الزيوت فى مصر، الندوه العلميه المتخصصه، مشروع ترابط الجامعات، المجلس الأعلى للجامعات، القاهره ١٩٨٦.

٤٩- عبد الفتاح محمد عبد الوهاب (دكتور) : الآفاق المستقبليه لانتاج عباد الشمس، ندوة تنمية انتاج المحاصيل الزيتيه وتسويقها تعاونيا فى الاسماعيليه ، مركز عمر لطفى للتدريب التعاونى -مارس١٩٩١.

٥٠- عبد القادر دياب (دكتور) : السياسه الزراعيه فى ج.م.ع، معهد التخطيط القومى - مذكره داخليه رقم ٨٩٥ - ابريل ١٩٩١ .

٥١- عبد الهادى على النجار (دكتور) : الشركه دولية النشاط فى العلاقات الاقتصاديه الدوليه ، مجلة مصر المعاصره - العدد ٣٨ - أكتوبر ١٩٨٠ .

٥٢- على عبد الرحمن على: اقتصاديات انتاج وتصنيع المحاصيل الزيتيه فى ج.م.ع، رسالة دكتوراه - جامعة قناة السويس ١٩٩٤

٥٣- على عبد الرحمن (دكتور) : الجات وتجارة البذور الزيتيه

٥٤- فوزى حليم رزق (دكتور) : الطلب على السلع الغذائيه التموينيه ، الندوه القوميه للسياسات الزراعيه فى ج.م.ع - يناير ١٩٩٢ .

٥٥- قريه البضائع : بيانات غير منشوره ، شركة ايجترانس للتصدير والاستيراد .

٥٦- ك.و. كتزنجر: تحدى السوق المشتركه، سلسلة كتب من الشرق والغرب ، المؤسسه المصريه للانباء والنشر والتوزيع ١٩٦٢ .

٥٧- محمد أبو مندور الديب (دكتور) : اتفاقية الجات والفرص والتحديات ندوه اتفاقية الجات والزراعه المصريه ، المجله المصريه للاقتصاد الزراعى - المجلد الرابع - العدد الثانى - سبتمبر ١٩٩٤ .

٥٨- محمد السيد سعيد: الشركات متعددة الجنسيه وآثارها الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه ،القاهره - الهيئه المصريه العامه للكتاب ١٩٧٨ .

٥٩- محمد امام عبد النبى (دكتور) ، أحمد أحمد محمد (دكتور) : دراسه تطبيقية احصائيه لمركز مصر التنافسى لبعض الصادرات الزراعية غيرالتقليديه، المجله المصريه للاقتصاد الزراعى - المجلد الأول - العدد الأول - مارس ١٩٩١ .

٦٠- محمد حمدى سالم (دكتور) : اتفاقية الجات والزراعة العربية ، ندوة اتفاقية الجات والزراعة المصرية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الرابع - العدد الثانى - سبتمبر ١٩٩٤ .

٦١- محمد حمدى سالم (دكتور) : استقراء الآثار المحتملة لتحرير التجارة الدولية على أوضاع الزراعة العربية ، جامعة الدول العربية الادارة العامة للشئون الاقتصادية .

٦٢- محمد خليل عبد الفتاح: أثر السوق الأوربية المشتركه على اقتصاديات جمهورية مصر العربيه ، الهيئه المصريه العامه للكتاب - ١٩٧٤ .

٦٣- محمد صفوت قابيل: العلاقات الاقتصاديه بين مصر والجماعه الأوربيه - مجلة السياسه الدوليه - العدد ٧٦ - ابريل ١٩٨٤ .

٦٤- محمد كامل ريحان (دكتور) : نماذج استجابات العرض لأهم حاصلات الخضر والفاكهه المصريه ، الندوه القوميه للسياسات الزراعية فى جمهورية مصر العربيه ، وزارة الزراعه ومنظمة الأغذيه والزراعه ، يناير ١٩٩٢ .

٦٥- مجلس الشورى: التركيب المحصولى، التقرير النهائى للجنة الانتاج والزراعه والرى واستصلاح الأراضى ، دورة الانعقاد العادى رقم (١٢) ١٩٩٢.

٦٦- مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه: اتفاقيات الجات والاقتصاديات العربيه، كراسات استراتيجيه - الاهرام - السنه الرابعه ١٩٩٤ .

٦٧- مصطفى كامل السعيد: الشركات متعددة الجنسيه والوطن العربى معهد البحوث والدراسات العربيه، الهيئه المصريه العامه للكتاب - القاهره ١٩٧٨ .

٦٨- مقابلات شخصيه مع بعض مصدرى ومستوردى القطاع الخاص.

٦٩- معهد التخطيط القومى: تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائيه وآثارها على السياسات الزراعيه فى مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنميه فى مصر رقم (٢٤) ١٩٨٥ .

٧٠- معهد التخطيط القومى: سياسات وامكانيات تنشيط الصادرات من السلع الزراعيه - سلسلة قضايا التخطيط والتنميه فى مصر رقم (٢٧) نوفمبر ١٩٨٥ .

٧١- معهد التخطيط القومى: الملامح الرئيسيه للطلب على تملك الأراضى الزراعيه الجديده ، سلسلة قضايا التخطيط والتنميه فى مصر رقم (٣٦) نوفمبر ١٩٨٦ .

٧٢- معهد التخطيط القومى: امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم (٤٧) سبتمبر ١٩٨٩ .

٧٣- معهد التخطيط القومى : مستقبل انتاج الزيوت فى مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم (٦٥) .

٧٤- معهد التخطيط القومى : التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، رقم (٧٧) اكتوبر ١٩٩٢

٧٥- معهد التخطيط القومى : أثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر والمنطقة العربية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، رقم (٨٥) يناير ١٩٩٤ .

٧٦- منظمة العمل العربية : الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) وانعكاساتها على مستقبل الاتصالات العربية، منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربى .

٧٧- منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والأسيوية : تجمع عربى أم شرق أوسطى مائدة مستديرة ، القاهرة ، ابريل ١٩٩٤ .

٧٨- منير الحمش (دكتور) : النظام الاقليمى العربى فى ظل المتغيرات الدولية الاقليمية ، دار المستقبل ، دمشق -١٩٩٥ .

٧٩- مؤسسة فريدريش ناومان - ندوة اقليم البحر الأبيض المتوسط ، الاسكندرية - ١٩٩٤ .

٨٠- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، التمثيل التجارى ، التقرير السنوى للتطور الاقتصادى فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية وعلاقاتهاالاقتصادية والتجارية مع جمهورية مصر العربية وأهم دول العالم خلال عام ١٩٩٢ ، يونيو ١٩٩٣ .

٨١- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية : التقرير السنوى للمكتب التجارى المصرى فى المانيا - أعداد متنوعة .

٨٢- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات : الاطار المقترح لعلاقة مصر بدول السوق المشتركة ، مذكرة عرض غير منشورة ٠

٨٣- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، نقطة التجارة ، التمثيل التجارى ٠

٨٤- وزارة التخطيط : تقارير متابعة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية - سنوات مختلفة ٠

٨٥- وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للموازنات والحسابات القومية ٠

٨٦- وزارة التموين والتجارة الداخلية ، ادارة الزيوت ٠

٨٧- وزارة الزراعة : الأثار المتوقعة لاتفاقية الجات الجديدة على الزراعة المصرية ، وزارة الزراعة ، قطاع الشئون الاقتصادية ، ابريل ١٩٩٥ ٠

٨٨- وزارة الزراعة ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى الاحصاء ٠

٨٩- هدى صالح النمر (دكتور) : اتجاهات التجارة العالمية والصادرات المصرية من الموالح ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (١٥٧٣) - يناير ١٩٩٤ ٠

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية :

1- F.A.O, Trade Year Book, Vol 47,1993.

2- Oil & Fats, International Directory, 1989 . UK

3- The Egyption Cotton Gazette, No 100, Jun 1993.

4- The Gatt Secretariat "An Analysis of the proposed Uruguay Round Agreament, with particvlor Emphasis on Aspects of interest to developing countries, Geneva, November, 1993.

5- USDA, World Agricultural production, USA, 1992.

6- USDA, World Oil Seeds Sitvation and out look, Fas, Several Numbers USA.

7- World Bank, world population projections, 1994-1995.

ملاحق الدراســـــة

ملحق رقـــم (١)

جدول (٢)
التوزيع الجغرافى لواردات مصر من زيت النخيل
خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤

الكمية : بالطن
القيمة : بالالف جنيه

السنوات / البلاد	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الماليو - ماليزيا	٦٨٥٧٥	١٤٢٥٩١	١١٢٨٠٩	١٠٢٢٦٨
سنغافورة	٦٨٥	١٣٤	١٧٩	٢٠٠٢
السعودية	٢٤٢	٤٩٩	١٣٠	٧٤٩
المانيا الاتحادية	١٣	-	-	٥١
هولندا	٢٠	-	١٧	٣٣٧
الولايات المتحدة	-	٤٠٤٦	٤١٠٩	٢٨
اسرائيل	-	٦٥٦٦	-	-
يوركينا فاسو	-	٧٤٦	-	-
اليابان	-	٧٤٩٠	١٠٠٠	-
المملكة المتحدة	-	٥٠٠	-	١٧٤٠
اندونيسيا	-	-	٣٧٥١	٧٩٦٦
سويسره	-	-	-	١٥٥٩٢
اخـــرى	-	-	-	٢٤٩٧
اجمالى الكمية	٦٩٥٣٥	١٦٢٥٧٤	١٢١٩٩٤	١٣٣٢٣٠
اجمالى القيمة	٨٠٧٦٨	٢٣٤٤٠١	١٨٠٤٣٩	٢٠٢٠٤٥

المصدر : جمعت وحسبت من

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية

جدول (٣)

الاهمية النسبية لواردات مصر من الزيوت النباتية

من دول المجموعة الاوروبية حسب النوع

خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤

٪

السنوات / النوع	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
زيت بذرة القطن	٣٠,٦	٧,٩	٠,٥٦	٧٤,٦
زيت عباد الشمس	٥٥,٧	٢٩,٤	٣٩,٢	٤٨,٢
زيت الذرة	-	-	٠,٨١	١٨,١
زيت الصويا	٤٠,٥	٥٠	٥٠,٧	١٠
زيت النخيل	٠,٠٤	٠,٣	-	١,٦
زيت السمسم	٩٠	١٠٠	صفـــر	١٠٠

المصدر :حسبت من

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية

جدول (٤)

التوزيع الجغرافى لواردات مصر من زيت بذرة القطن
خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤

الكمية : بالطن
القيمة بالالف جنيه

السنوات / الدولة المحدده	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
سويسره	٢٠٦٠٠	١٠٣٠١٢	٢٦١١٣	-
هولندا	٩١٠٠	٩٣٤٢	-	-
الولايات المتحدة	-	٦٢٦٩	-	-
فرنسا	-	-	٣٣	٣٤
المملكة المتحدة	-	-	١	-
المانيا	-	-	١١٥	٢١٥
سنغافورة	-	-	-	٣٩
اجمالى الكمية	٢٩٧٠٠	١١٨٦٢٤	٢٦٢٦١	٢٨٨
اجمالى القيمة	٤٤٨٨٧	١٨٦٩٢١	٤٠٧٣٣	٣١٤

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية .

جدول (٥)
التوزيع الجغرافى لواردات مصر من زيت الصويا
خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢

الكمية : بالطن
القيمة : بالالف جنيه

السنوات / الدول	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المانيا الاتحادية	٧٦	٣٩	-	١٢٠٤
هولندا	٣٤	-	٢٠٠٠	٢١
فرنسا	٥	-	١٥٠٩	٢٤
السعودية	١٦٨	-	-	-
سنغافورة	-	٣٩	-	-
اسبانيا	-	-	١٩٢٠	-
ايطاليا	-	-	١٠٤٠	-
الولايات المتحدة	-	-	٦٢٨٩	٩٩٣
المملكة المتحدة	-	-	-	٣١
البرازيل	-	-	-	١٠٢٠٠
جملة الكمية	٢٨٤	٧٨	١٢٧٥٨	١٢٤٧٣
جملة القيمة	١٠٨٣	٢٨٨	١٩٩٩٣	٢٢١١٨

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء ، قاعدة بيانات التجاره الخارجيه.

جدول (٦)
التوزيع الجغرافى لواردات مصر من زيت عباد الشمس
خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤

الكمية : بالطن
القيمة : الف جنيه

السنوات / الدولة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المانيا الاتحادية	١٣٢	٨٧	٧٤٨٢	-
بلغاريا	-	-	-	١٠٠٠
المملكة المتحدة	-	-	٢٨٦	-
اوكرانيا	-	-	-	١٥٠٠
هولندا	٤٧٧٨٩	٣٣٧٧١	٣٦٧٠١	١٢٨٥١
الولايات المتحدة	١٨٧٦٧	٤٠٠٢	١٤٢٨٠	-
اسبانيا	٢٩٩٩	٣٤٥٢	-	١٤٩٩٢
سويسره	٢٤٣٥٢	٥٥٥٤٠	٤٨٦٨٣	٢١٠٥٥
فرنسا	٣٣٦٤	-	-	-
استراليا	-	-	٥٩	-
الارجنتين	-	٣٠٠٧١	-	٦٣٤٩
روسيا الاتحادية	-	-	٨٧٧	-
سنغافورة	-	-	٣٩	-
تركيا	-	-	٤٩٥٠	-
جملة الكمية	٩٧٤٠٤	١٢٦٩٢٣	١١٣٣٨٥	٥٧٧٤٧
جملة القيمة	١٦٠٥١٧	١٩٦٥٠٩	١٧٢٢٣٥	٨٨٠٩٤

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية

ملحق رقم (٢)

ملحق رقم (٢٠)

بيان بالحصص الى تعفى تدريجيا من الرسوم الجمركية لدى دخولها المجموعة الاوربية

السلعـــــة	فترة التمتع بالاعفاء الجمركى	الكمية بالطن
بطاطس مبكره	من اول يناير الى آخر مارس	٩٨٠٠٠
فاصوليا طازجه	من او نوفمبر الى آخر ابريل	٦٤٠٠
بصل طازج	من اول فبراير الى ١٥ مايو	١٠٠٠٠
ثوم طازج	من اول فبراير الى آخر مايو	١٦٠٠
بصل مجفف	دون قيد زمنى	٤٩٠٠
ثوم مجفف	دون قيد زمنى	١٠٠٠
برتقال طازج	دون قيد زمنى	٧٠٠٠
خرشوف	من اول اكتوبر الى اخر ديسمبر	١٠٠
خيار	خلال شهرى يناير وفبراير	١٠٠
بطيخ (شمام شتوى صغير)	من اول يناير الى آخر مارس .	١٠٠

المصـــــدر: وزارة الاقتصاد . والتجارة الخارجية ، التمثيل التجارى ، بيانات غير منشورة .

ملحق رقم (٢)

المزايا الجمركية التى تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية إلى دول المجموعة الاوربية عدا اسبانيا والبرتغال

خلال الفترة ١٩٨٨ / ١٩٩٥

السلعة	التعريفة الجمركية الموحدة للمجموعة الأوربية		الحصة	الكمية الإسترشادية	الرسم الجمركى التفضيلى المطبق على صادرات مصر الزراعية إلى دول المجموعة الأوربية عدا أسبانيا والبرتغال							
	رقم البند الجمركى	الرسم الجمركى الموحد			٨٨/١/١	٨٩/١/١	٩٠/١/١	٩١/١/١	٩٢/١/١	٩٣/١/١	٩٤/١/١	٩٥/١/١	٩٦/١/١
خيار (١/١ حتى نهاية فبراير)	07.01PEII	١٦٪		١٠٠ طن	١١,٢٪	٩,٦٪	٥,٦٪	٣,٢٪	٢,٥٪	١,٩٪	١,٢٪	٠,٦٪	إعفاء
كوسه (١٢/١-٣/١٥)	07.01 TEX I	١٦٪			١١,٢٪	٩,٦٪	٥,٦٪	٣,٢٪	٢,٥٪	١,٩٪	١,٢٪	٠,٦٪	إعفاء
شمام شتوى صغير (١/١-٣/٣١)	ex 0809	١١٪		١٠٠ طن	٧,٩٪	٦,٩٪	٥,٩٪	٤,٩٪	٣,٩٪	٢,٩٪	١,٩٪	٠,٩٪	إعفاء
الأرز	10.06			٣٢ ألف طن متري	يخفض الرسم بمقدار ٢٥٪ ويحدد كل ٣ شهور								
النخالة والجريش	23.02 A				يخفض السعر المتغير من الرسم بمقدار ٦٠٪								

المزايا الجمركية التى تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية إلى دول المجموعة الاوربية عدا اسبانيا والبرتغال

خلال الفترة ١٩٨٨ / ١٩٩٥

السلعة	التعريفة الجمركية المرحلة للمجموعة الأوربية		الحصة	الكبسة الإسترشادية	الرسم الجمركى التفضيلى المطبق على صادرات مصر الزراعية إلى دول المجموعة الأوربية عدا أسبانيا والبرتغال							
	رقم البند الجمركى	الرسم الجمركى الموحد			٨٨/١/١	٨٩/١/١	٩٠/١/١	٩١/١/١	٩٢/١/١	٩٣/١/١	٩٤/١/١	٩٥/١/١	٩٦/١/١
(زيادة عن الحصة) ١٦/٥-٣١/١ الشرم العازج ١/٢-٣١/٥ (داخل الكبسة الإسترشادية) (خارج الكبسة الإسترشادية ١/٦-٣١/١	07.01 EX H	٪١٢ ٪١٢	—	١٦٠٠ طن	٪١٢ ٪٦ ٪٦ ٪١٢	٪١٢ ٪٦ ٪٦ ٪١٢	٪١٢ ٪٦ ٪٦ ٪١٢	٪١٢ ٪٥.٤ ٪٦ ٪١٢	٪١٢ ٪٤.٣ ٪٦ ٪١٢	٪١٢ ٪٣.٢ ٪٦ ٪١٢	٪١٢ ٪٢.١ ٪٦ ٪١٢	٪١٢ ٪١ ٪٦ ٪١٢	٪١٢ إعفاء
خاص ١/١٢-٣١/١٢	ex 07.01 MI	٪١١ حد أدنى ٣ وحدة نقد أوربية / ١٠٠ كجم			٪٤.٤ حد أدنى ٨ر وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	٪٤.٤ حد أدنى ٨ر وحدة نقد أوربية/١٠٠ كجم	٪٤.٤ حد أدنى ٨ر وحدة نقد أوربية / ١٠٠كجم	٪٣.٦ حد أدنى ٦ر وحدة نقد أوربية / ١٠٠ كجم	٪٢.٤ حد أدنى ٤ر وحدة نقد أوربية / ١٠٠ كجم	٪١.٢ حد أدنى ٢ر وحدة نقد أوربية / ١٠٠ كجم	٪٠.٨ حد أدنى ١ر وحدة نقد أوربية / ١٠٠ كجم	٪٠.٤	إعفاء
١/١ حتى نهاية فبراير		٪١١ حد أدنى ٣ وحدة نقد أوربية / ١٠٠ كجم			٪٣.٣ حد أدنى ٦ر وحدة نقد أوربية / ١٠٠ كجم	٪٢.٤ حد أدنى ٤ر وحدة نقد أوربية / ١٠٠كجم	٪١.٨ حد أدنى ٣ر وحدة نقد أوربية / ١٠٠ كجم	٪١.٢ حد أدنى ٢ر وحدة نقد أوربية / ١٠٠ كجم	٪٠.٦ حد أدنى ١ر وحدة نقد أوربية / ١٠٠كجم	٪٠.٤ حد أدنى ١ر وحدة نقد أوربية / ١٠٠ كجم	٪٠.٢	إعفاء
١/٢-٣١/٢		٪١١ حد أدنى ٣ وحدة نقد أوربية / ١٠٠ كجم			٪٤.٤ حد أدنى ٨ر وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	٪٤.٤ حد أدنى ٨ر وحدة نقد أوربية / ١٠٠ كجم	٪٤.٤ حد أدنى ٨ر وحدة نقد أوربية / ١٠٠ كجم	٪٣.٦ حد أدنى ٦ر وحدة نقد أوربية / ١٠٠ كجم	٪٢.٤ حد أدنى ٤ر وحدة نقد أوربية / ١٠٠ كجم	٪١.٣ حد أدنى ٢ر وحدة نقد أوربية / ١٠٠ كجم	٪٠.٨ حد أدنى ١ر وحدة نقد أوربية / ١٠٠ كجم	٪٠.٤	إعفاء

المزايا الجمركية التى تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية إلى دول المجموعة الاوربية عدا اسبانيا والبرتغال

خلال الفترة ١٩٨٨ / ١٩٩٥

السلعة	التعريفة الجمركية الموحدة للمجموعة الأوربية		الحصة	الكمية الإسترشادية	الرسم الجمركى التفضيلى المطبق على صادرات مصر الزراعية إلى دول المجموعة الأوربية عدا أسبانيا والبرتغال							
	رقم البند الجمركى	الرسم الجمركى الموحد			٨٨/١/١	٨٩/١/١	٩٠/١/١	٩١/١/١	٩٢/١/١	٩٣/١/١	٩٤/١/١	٩٥/١/١	٩٦/١/١
٦/٣٠-٥/١		١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم			١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	
٩/٣٠-٧/١		١٧٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم			١٧٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٧٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٧٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٧٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٧٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٧٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٧٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٧٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	
١٠/٣٠-١٠/١		١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم			١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	
البصل الطازج	ex 07.01 H	١٢٪	١٠٠٠ طن		٤٫٨٪	٤٫٨٪	٤٫٨٪	٤٫٨٪	٤٫٣٪	٣٫٢٪	٢٫١٪	١٪	إعفاء
٤/٣٠-٢/١ (داخل الحصة)		١٢٪			٤٫٨٪	٤٫٨٪	٤٫٨٪	٤٫٨٪	٤٫٨٪	٤٫٨٪	٤٫٨٪	٤٫٨٪	٤٫٨٪
٤/٣٠-٢/١ (زيادة عن الحصة)		١٢٪			٤٫٨٪	٤٫٨٪	٤٫٨٪	٤٫٨٪	٤٫٣٪	٣٫٢٪	٢٫١٪	١٪	إعفاء
٥/١٥-٥/١ (داخل الحصة)		١٢٪			١٢٪	١٢٪	١٢٪	١٢٪	١٢٪	١٢٪	١٢٪	١٢٪	١٢٪
٥/١٥-٥/١		١٢٪											

تابع ملحق رقم (٢)

المزايا الجمركية التى تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية إلى دول المجموعة الأوربية عدا اسبانيا والبرتغال
خلال الفترة ١٩٨٨ / ١٩٩٥

السلعة	التعريفة الجمركية المرحلة للمجموعة الأوربية		الخصم	الكبسة الإسترشادية	الرسم الجمركى التفضيلى المطبق على صادرات مصر الزراعية إلى دول المجموعة الأوربية عدا أسبانيا والبرتغال								
	رقم البند الجمركى	الرسم الجمركى المرحد			٨٨/١/١	٨٩/١/١	٩٠/١/١	٩١/١/١	٩٢/١/١	٩٣/١/١	٩٤/١/١	٩٥/١/١	٩٦/١/١
حمرى طازج أو مجمد	ex03.03A IV a)	١٢٪			٦٪	٩٪	٤.٥٪	٣٪	١.٥٪	إعفاء			
حمرى طازج أو مجمد	ex03.03 A IV BI)	١٨٪			٩٪	٩٪	٦.٧٪	٤.٥٪	٢.٢٪	إعفاء			
صفاراين وصفارات	05.04	محرر			محرر	حد	حد	حر	حد	حد	حد	حد	محرر
ومعد حيوانات													
بقاوض سكر:													
١/١-٣/٣١	ex07.01A II a)	١٥٪	-٩٨.- طن	-	٩٪	٧.٥٪	٤.٦٪	٣.٧٪	١.٨٪	إعفاء			
(داخل الحصة)													
١/١-٣/٣١		١٥٪	-	-	٩٪	٩٪	٩٪	٩٪	٩٪	٩٪			
(زيادة عن الحصة)													
٤/١-٥/١٥		١٥٪	-	-	١٥٪	١٥٪	١٥٪	١٥٪	١٥٪	١٥٪			
٥/١٦-٦/٣٠		٣١٪	-	-	٢١٪	٢١٪	٣١٪	٢١٪	٢١٪	٢١٪			
٧/١-١٢/٣١		١٨٪	-	-	١٨٪	١٨٪	١٨٪	١٨٪	١٨٪	١٨٪			
فاصولياء:													
١١/١-٤/٣٠		١٣٪	٦٤.٠٠ طن	-	٤.٢٪ حد	٤.٢٪ حد	٤.٢٪ حد	٤.٢٪ حد	٤.٧٪ حد	٥ ٣٪ حد	٢.٣٪ حد	١.١٪ حد	إعفاء
(داخل الحصة)		حد أدنى ٣			أدنى ٨ر	أدنى ٨ر	أدنى ٨ر	أدنى ٨ر	أدنى ٧ر	أدنى ٥ر	أدنى ٣ر	أدنى ١ر	
		وحدة نقد أوربية			وحدة نقد	وحدة نقد	وحدة نقد	وحدة نقد	وحدة نقد	وحدة نقد	وحدة نقد	وحدة نقد	
	ex07.01 F II a)	١٠٠ كجم			أوربية/١٠٠ كجم	أوربية/١٠٠ كجم	أوربية/١٠٠ كجم	أوربية/١٠٠ كجم	أوربية/١٠٠ كجم	أوربية/١٠٠ كجم	أوربية/١٠٠ كجم	أوربية/١٠٠ كجم	
١١/١-٤/٣٠		١٣/			٤.٢٪	٤.٢٪	٤.٢٪	٤.٢٪	٤.٢٪	٤.٢٪	٤.٢٪	٤.٢٪	
(زيادة عن الحصة)		حد أدنى ٣			حد أدنى ٨ر	حد أدنى ٨ر	حد أدنى ٨ر	حد أدنى ٨ر	حد أدنى ٨ر	حد أدنى ٨ر	حد أدنى ٨ر	حد أدنى ٨ر	
		وحدة نقد أوربية			وحدة نقد	وحدة نقد	وحدة نقد	وحدة نقد	وحدة نقد	وحدة نقد	وحدة نقد	وحدة نقد	
	•	١٠٠ كجم			أوربية/١٠٠ كجم	أوربية/١٠٠ كجم	أوربية/١٠٠ كجم	أوربية/١٠٠ كجم	أوربية/١٠٠ كجم	أوربية/١٠٠ كجم	أوربية/١٠٠ كجم	أوربية/١٠٠ كجم	

تابع ملحق رقم (٢)

المزايا الجمركية التى تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية إلى دول المجموعة الاوربية عدا اسبانيا والبرتغال

خلال الفترة ١٩٨٨ / ١٩٩٥

السلعة	التعريفة الجمركية الموحدة للمجموعة الأوربية		الحصة	الكمية الإسترشادية	الرسم الجمركى التفضيلى المطبق على صادرات مصر الزراعية إلى دول المجموعة الأوربية عدا أسبانيا والبرتغال							
	رقم البند الجمركى	الرسم الجمركى الموحد			٨٨/١/١	٨٩/١/١	٩٠/١/١	٩١/١/١	٩٢/١/١	٩٣/١/١	٩٤/١/١	٩٥/١/١	٩٦/١/١
بذور البادبان (مطحون)	09.09 B I	٢٦٪			٥.٢٪	٥.٢٪	٥.٢٪	٣.٦٪	١.٦٪	إعفاء			
بذور أخرى	09.09 B III	١٠٪			٢٪	٢٪	٢٪	١.٤٪	٠.٦٪	إعفاء			
حشيشة الحص	12.07 A	٣٪			٠.٦٪	٠.٦٪	٠.٦٪	٠.٦٪	٠.٦٪	٠.٦٪	٠.٦٪	٠.٦٪	إعفاء
بذور خرنوب	12.07 B	٢٪			٠.٤٪	٠.٤٪	٠.٤٪	٠.٤٪	٠.٤٪	٠.٤٪	٠.٤٪	٠.٤٪	إعفاء
حبوب تونكا	12.07 C	٣٪			٠.٦٪	٠.٦٪	٠.٦٪	٠.٦٪	٠.٦٪	٠.٦٪	٠.٦٪	٠.٦٪	إعفاء
بذور تفاوى	12.03 E	٧٪			٣.٤٪	٢.٩٪	١.٩٪	٠.٩٪	٠.٤٪	إعفاء			
قرون خروب	12.08 B	٨٪			١.٦٪	١.٦٪	١.٥٪	١٪	٠.٥٪	إعفاء			
ثمار خروب	12.08 C I	٢٪			٠.٤٪	٠.٤٪	٠.٤٪	٠.٢٪	٠.١٪	إعفاء			
غير واردة فى مكان آخر	12.08 C II	١٪			١.٨٪	١.٨٪	١.٦٪	١.١٪	٠.٥٪	إعفاء			
جمبرى	1605 AX3	٢٠٪			١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪	إعفاء
مشمش	18.08 D	٤٪			٠.٨٪	٠.٨٪	٠.٢٪	٠.٥٪	٠.٢٪	إعفاء			
مبرجوس (١/١ حتى نهاية فبراير)	ex 07.01 K	١٦٪			١١.٦٪	١٠.١٪	٨.٧٪	٧.٢٪	٥.٨٪	٤.٣٪	٢.٨٪	١.٤٪	إعفاء
خرشوف (١/١٠ حتى ٣١/١٢)	07.01 EX L	١٣٪		١٠٠ طن	٩.١٪	٧.٨٪	٤.٥٪	٣.٦٪	٢٪	١.٥٪	١٪	٠.٥٪	إعفاء

تابع ملحق رقم (٢)

المزايا الجمركية التى تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية إلى دول المجموعة الاوربية عدا اسبانيا والبرتغال

خلال الفترة ١٩٨٨ / ١٩٩٥

السلعة	التعريفه الجمركيه الموحدة للمجموعة الأوربية		الحصه	الكبه الإسترشادية	الرسم الجمركى التفضيلى المطبق على صادرات مصر الزراعية إلى دول المجموعة الأوربية عدا أسبانيا والبرتغال							
	رقم البند الجمركى	الرسم الجمركى الموحد			٨٨/١/١	٨٩/١/١	٩٠/١/١	٩١/١/١	٩٢/١/١	٩٣/١/١	٩٤/١/١	٩٥/١/١	٩٦/١/١
البرتقال الطازج	ex08.02 A I B	٦٪			٢.٤٪	٢.٤٪	٢.٤٪	٢٪	١.٣٪	٠.٦٪	٠.٢٪	٠.١٪	إعفاء
ليمون طازج	ex08.02 A I C	٤٪			١.٦٪	١.٦٪	١.٦٪	١.٣٪	٠.٨٪	٠.٤٪	٠.١٪	إعفاء	
جريب فروت	ex08.02 D	٣٪			٠.٦٪	٠.٦٪	٠.٦٪	٠.٦٪	٠.٦٪	٠.٦٪	٠.٥٪	٠.٢٪	إعفاء
ليمون بلدى	ex08.02 E	١٦٪			٣.٢٪	٣.٢٪	٣.٢٪	٣.٢٪	٣.٢٪	٣.٢٪	٢.٨٪	١.٤٪	إعفاء
عنب	ex 08.04 A I A)2				٧.٢٪	٧.٢٪	٧.٢٪	٠.٦٪	٤٪	٢.١٪	١.٤٪	٠.٧٪	إعفاء
١٢/٣١-١٢/١		١٨٪			٦.٣٪	٥.٤٪	٣.١٪	١.٨٪	١.٤٪	١٪	٠.٧٪	٠.٣٪	إعفاء
٣/٣١-١/١		١٨٪			٧.٢٪	٧.٢٪	٧.٢٪	٦٪	٤٪	٢.١٪	١.٤٪	٠.٧٪	إعفاء
٦/٣٠-٤/١		١٨٪											
بطيخ					٥.٥٪	٥.٥٪	٥.٥٪	٤.٩٪	٣.٩٪	٢.٩٪	١.٩٪	٠.٩٪	إعفاء
٦/١٥-٤/١	ex 08.09	١١٪			١.٥٪	١.٥٪	١.٥٪	١.٥٪	١.٥٪	١.٥٪	١.٥٪	١.٥٪	إعفاء
بابای	08.12 H	٢٪			٢٪	٢٪	٢٪	١.٤٪	٠.٦٪	إعفاء			
فلفل "شطة"	09.04 A I B)	١٠٪			٢٪	٢٪	٢٪	١.٤٪	٠.٦٪	إعفاء			
فلفل	09.04 A II C)	١٠٪			١	١٪	١٪	٠.٧٪	٠.٣٪	إعفاء			
يانسون	09.09 A I	٥٪			٤.٦٪	٤.٦٪	٤.٦٪	٣.٢٪	١٪	إعفاء			
بذور البادیان	09.09 A II	٢٣٪			١٪	١٪	١٪	٠.٧٪	٠.٣٪	إعفاء			
ثمر، كزبره، كمون، كراويه، عرعر	09.09 A IIIa)2	٥٪											

تابع ملحق رقم (٢)

المزايا الجمركية التى تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية إلى دول المجموعة الأوربية عدا اسبانيا والبرتغال

خلال الفترة ١٩٨٨ / ١٩٩٥

السلعة	التعريفة الجمركية الموحدة للمجموعة الأوربية		الحصة	الكمية الإسترشادية	الرسم الجمركى التفضيلى المطبق على صادرات مصر الزراعية إلى دول المجموعة الأوربية عدا أسبانيا والبرتغال							
	رقم البند الجمركى	الرسم الجمركى الموحد			٨٨/١/١	٨٩/١/١	٩٠/١/١	٩١/١/١	٩٢/١/١	٩٣/١/١	٩٤/١/١	٩٥/١/١	٩٦/١/١
فلفل أخضر	ex 07.01 S				٤,٥٪	٤٪	٣,٤٪	٢,٨٪	٢,٢٪	١,٧٪	١,١٪	٠,٥٪	إعفاء
١٥/١١-٤/٣٠		٩٪			٩٪	٩٪	٩٪	٩٪	٩٪	٩٪	٩٪	٩٪	٩٪
١/٥-١١/١٤		٩٪											
فلفل مجفف	ex 07.04 A		٤١٠٠ طن		٦,٢٪	٨٪	٦٪	٤٪	٢٪	إعفاء			
(داخل الحصة)		١٦٪			١٥٪	١٥٪	١٥٪	١٥٪	١٥٪	١٥٪			
(زيادة عن الحصة)		١٦٪											
ثوم مجفف	ex 07.04 B			١٠٠٠ طن	١٠٪	٨٪	٦٪	٤٪	٢٪	إعفاء			
(داخل الكمية الإسترشادية)		١٦٪			١٤٪	١٤٪	١٤٪	١٤٪	١٤٪				
زيادة عن الكمية الإسترشادية		١٦٪			٠,٦٪	٠,٦٪	٠,٥٪	٠,٣٪	٠,١٪	إعفاء			
بذور القطن	07. 05 BI	٣٪			٠,٤٪	٠,٤٪	٠,٣٪	٠,٢٪	٠,١٪	إعفاء			
عدس	07.05 BII	٢٪			١,١٪	١٪	٠,٩٪	٠,٦٪	٠,٣٪	إعفاء			
بقول لغير البذور	07.05 B III	٥٪			٣,٤٪	٢,٥٪	١,٧٪	٠,٨٪	٠,٣٪	إعفاء			
مانجو وجوافه ومانجوستين	08.01 H	٦٪			٣,٤٪	٣,٤٪	٣,٤٪	١,٧٪	٠,٧٪	إعفاء			
بلح مجفف	ex 08.01 A	١٢٪											
البرتقال الطازج	ex 08.02 A I A		٧٠٠٠ طن		٥,٢٪	٥,٢٪	٥,٢٪	٤,٣٪	٢,٨٪	١,٤٪	٠,٦٪	٠,٣٪	إعفاء
داخل الحصة		١٣٪			٥,٢٪	٥,٢٪	٥,٢٪	٥,٢٪	٥,٢٪	٥,٢٪	٥,٢٪	٥,٢٪	٥,٢٪
زيادة عن الحصة		١٣٪											

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، التمثيل التجارى / بيانات غير منشورة .

ملحق رقم (٢)

الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
المراقبة العامة على الصادرات
مراقبة منشأ الصادرات

خطوات استصدار شهادة الحركة
طبقـا لاتفاق التعـاون الشامل بين ج٠ م٠ ع
والسوق الأوربية المشتركة

١ — يتقدم المصدر المقيد بسجل المصدرين بالهيئة (او وكيله المقيد بنفس السـجل) بطلب الحصول على شهادة الحركة على النموذج المعد لهذا الغرض الى وحـدة المنشأ بميناء التصدير وذلك قبل دخول الرسالة الى الدائرة الجمركية بمدة لا تقل عن ٢٤ ساعة .

٢ — يقوم مندوب الهيئة بالميناء بمراجعة بيانات الرسالة الموضحة بالطلب المقدم من المصدر على سجل شهادات الاذن بالتصدير (اسـتمارة ٤ صادرات) وذلك فى حالة السـلع الخاضعة لنظام الرقابة على الصادرات .

اما بالنسبة للسلع غير الخاضعة لهذا النظام فتتم المراجعة على شـهادة الاجراءات الجمركية وعلى الاستمارة المصرفية (ت.ص) ، بعـد الافراج عن الرسالة والسـماح بشحنها وذلك من مصلحة الجمارك ، وعند التأكد من صـحة البيـانات المقـدمة بالطلب ومطابقتها بالواقع يؤشر مندوب الهيئة بالميناء بما يفيد ذلك على الطلب .

٣ — يتقدم المصدر او مندوبه بطلب استخراج شهادة المنشأ الموقع من مندوب الهيئة بالميناء ويرفق معه الشهادة مكتوبة باللغة المناسبة لدولة الاستيراد واى مستندات اثباتية اخرى الى وحدة المنشأ المختصة التى تقوم بالتحقق من منشأ البضاعة المعدة للتصدير ومدى استيفائها للاشتراطات الواردة فى الاتفاق المذكور بأى من الوسائل التى تراها ملائمة .

٤ — يقوم المختص باعتماد الشهادة على الصورة الأولى وتسـلم الشهادة وصـورتها الأولى المعتمدة الى المصدر او وكيله وتحتفظ الهيئة بالصورة الثانية .

٥ — يتقدم المصدر بالشهادة الأولى وصورتها الأولى المعتمدة من الهيئة الى جمرك التصدير الذى يقوم بالتصديق على الشهادة ويحتفظ بصورتها الأولى المعتمدة من الهيئة بسـجلاته عندما يتأكد من أن الشهادة وصورتها المقدمتان هما لنفس البضاعة الجارى تصديرها .

للحصول على مزيد من المعلومات عن الترتيبات التفصيلية ونظام اصدار شهادات المنشـا الرجا الاتصال بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بشـارع رمسيس ومعروف بالقاهرة او اى من فروعها .

MOVEMENT CERTIFICATE

Form 25 C Export

1. Exporter (Name, full address, country)

EUR. 1 **No. A 1281**

See notes overleaf before completing this form

2. Certificate used in preferential trade between

ARAB REPUBLIC OF EGYPT

and

The European Economic Community

(Insert appropriate countries, groups of countries or territories)

3. Consignee (Name, full address, country) (Optional)

4. Country, group of countries or territory in which the products are considered as originating EGYPT.

5. Country, group of countries or territory of destination

6. Transport details (Optional)

7. Remarks

1) If goods are not packed, indicate number, of articles or state "in bulk as appropriate.

8. Item number; marks and numbers — Number and kind packages(1); description of goods	9. Gross weight (kg) or other measure (litres, cu.m, etc.)	10. Invoices (Optional)

2) Complete only where the regulations of the exporting country or territory require.

11. CUSTOMS ENDORSEMENT

Declaration certified.

Export document(2).

Stamp

From ..... No. .....

Customs office : .....

Issuing country of territory :

EGYPT

.....

Date .....

.....

(Signature)

12. DECLARATION BY THE EXPORTER

I, the undersigned, declare that the goods described above meet the conditions required for the issue of this certificate.

Place and date : .....

.....

(Signature)

13. REQUEST FOR VERIFICATION, to	14. RESULT OF VERIFICATION
Verification of the authenticity and accuracy of this certificate is requested. ..... (Place and date) Stamp ..... (Signature)	Verification carried out shows that this certificate(1) ☐ was issued by the Customs Office indicated and that the information contained therein is accurate. ☐ does not meet the requirements as to authenticity and accuracy (see remarks appended). ..... (Place and date) Stamp ..... (Signature) (1) Insert × in the appropriate box.

AL AHRAM PRESS

NOTES

1. Certificates must not contain erasures or words written over one another. Any alterations must be made by deleting the incorrect particulars and adding any necessary corrections. Any such alteration must be initialled by the person who completed the certificate and endorsed by the Customs authorities of the issuing country or territory.
2. No spaces must be left between the items entered on the certificate and each item must be preceded by an item number. A horizontal line must be drawn imediatly below the last item. Any unused space must be struck through in such a manner as to make any later additions impossible.
3. Goods must be described in accordance with commercial practice and with sufficient detail to enable them to be identified.

تابع ملحق رقـــم (٢)

MOVEMENT CERTIFICATE

Form 25 C Export

1. Exporter (Name, full address, country)	**E U R. 1** No. A 1281 See notes overleaf before completing this form
3. Consignee (Name, full address, country) (Optional)	**الصورة الأولى** تقدم بعد اعتمادها من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات الى جمرك التصدير .
	4. Country, group of countries or territory in which the products are considered as originating EGYPT. | 5. Country, group of countries or territory of destination
6. Transport details (Optional)	7. Remarks

8. Item number; marks and numbers — Number and kind packages(1); description of goods	9. Gross weight (kg) or other measure (litres, cu.m, etc.)	10. Invoices (Optional)

1) If goods are not packed, indicate number, of articles or state "in bulk" as appropriate.

خاتم نسعار الجمهوريه بالهيئـــة	تشهد الهيئة العـــامة للرقابة على الصـــادرات والواردات انه على اســـاس المراجعة التى أجريت فان شـــهادة المرور هذه تتفق مع شروط اصـــدارها المكان والتاريخ امضاء	**12. DECLARATION BY THE EXPORTER** I, the undersigned, declare that the goods described above meet the conditions required for the issue of this certificate. Place and date : .... (Signature)

2) Complete only where the regulations of the exporting country or territory require.

MOVEMENT CERTIFICATE

Form 25 C Export

1. Exporter (Name, full address, country)	**E U R. 1** **No. A 1281** See notes overleaf before completing this form
3. Consignee (Name, full address, country) (Optional)	**الصورة الثانية** تحفظ بسجلات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .
	4. Country, group of countries or territory in which the products are considered as originating EGYPT. / 5. Country, group of countries or territory of destination
6. Transport details (Optional)	7. Remarks

8. Item number; marks and numbers — Number and kind packages(1); description of goods	9. Gross weight (kg) or other measure (litres, cu.m, etc.)	10. Invoices (Optional)

1) If goods are not packed, indicate number, of articles or state "in bulk as appropriate.

12. DECLARATION BY THE EXPORTER

I, the undersigned, declare that the goods described above meet the conditions required for the issue of this certificate.

Place and date : .....

.....

(Signature)

DECLARATION BY THE EXPORTER

I, the undersigned, exporter of the goods described overleaf,

DECLARE that the goods meet the conditions required for the issue of the attached certificate;

SPECIFY as follows the circumstances which have enabled these goods to meet the above conditions :

.....

.....

.....

.....

SUBMIT the following supporting documents(1) :

.....

.....

.....

.....

UNDERTAKE to submit, at the request of the appropriates, authorities, any supporting evidence which these authorities may require for the purpose of issuing the attached certificate, and undertake, if required, to agree to any inspection of my accounts and to any check on the processes of manufacture of the above goods, carried out by the said authorities;

REQUEST the issue of the attached certificate for these goods.

.....

(Place and date)

.....

(Signature)

(1) For example : import documents, movement certificates, invoices, manufacturer's declarations, etc., referring to the products used in manufacture or to goods re-exported in the same state.

AL AHRAM PRESS

ملحـــق (٢٠)

توضح أرقام قرارات وزارة الاقتصاد والتجاره الخارجيه التاليه المواصفات القياسيه للمحاصيل الزراعية موضع الدراسة الى دول السوق الأوربيه المشتركة:

(١) القرار الوزارى رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٣، الخاص بالمواصفات القياسية للسكر المكرر والأبيض.

(٢) القرار الوزارى رقم ١٦٠١ لسنة ١٩٨٦ ، الخاص بالمواصفات القياسية لحبوب القمح.

(٣) القرار الوزارى رقم ٦٥١ لسنة ١٩٧٨، الخاص بالرقابه على تصدير البطاطس.

(٤) القرار الوزارى رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٧٨، الخاص بالرقابه على تصدير الموالـــح .

(٥) القرار رقم ١٥٤٦، والخاص ببيانات بطاقات المواد الغذائيه المعبأه، والمواصفـات القياسية المصريه الخاصه بفترات صلاحية المنتجات الغذائيه .

تجدر الاشارة الى أن العديد من المواصفات القياسية الخاصة بالحاصـــــلات الزراعية المصدرة لدول السوق الأوربيه المشتركه قد تغيرت نتيجة لتغير أذواق المستهلكين بهذه الدول ، الأمر الذى يظهر أهمية توافر الشروط القياسية الحديثه لدى الجهـــات والهيئات المصريه المعنيه بتصدير الحاصلات الزراعيه والربط فيما بينها.

ملحق رقم (٢)
السياسة البيعية حتى نهاية ١٩٩٥/٦/٣٠
شامله العموله لوكلاء الشحن الياتا والغير ياتا

أولا : منطقة أوربا وأمريكا:

أ - الأسعار العاديه : M,.- ٤٥ كجم +٤٥ كجم + ١٠٠كجم + ٢٥٠كجم
٢٥٪ ٢٠٪ ٢٠٪

- الأسعار السلعيه : ١٥٪ (خمسة عشر فى المائه)
- الشحنات التى تحدد نولونها بنسبه مئويه أعلا من الأسعار العاديه لأقل من ٤٥ كيلو جرام مثل الحيوانات والجثمانات تمنح نسبة تخفيض ٤٠٪ (أربعون فى المائه) .

ب - منتجات مصريه تتمتع بسعر خاص:

١- الملابس والمنسوجات .
٢- السجاد .
٣- المصنوعات الجلديه .
٤- منتجات خان الخليلى والهدايا .
٥- الزجاج والبللور .
٦- منتجات البلاستيك .
٧- السجائر والأدخنه .
٨- المنتجات الخشبيه .
٩- السيراميك والخزف والصينى .
١٠- منتجات الألمونيوم .
١١- أمعاء الحيوانات .

تمنح تخفيض قدره ١٠٪ (عشره فى المائه) من السعر الموضح لكل محطه على ألا يقل وزن الشحنه عن ١٠٠٠ كيلو جرام .

الجهـــة	السعر (جم)
أسطنبول	٢,٠٠
أثينا	٢,١٠
مالطه	٢,٣٠
روما/ بودابست	٣,٣٠
أمستردام/ برشلونه/ برلين/ بروكسيل/ دوسلدورف/ فرانكفورت / جنيف /ميلانو/ موسكو/ ميونيخ/ باريس /فينا / زيورخ	٣,٥٠
لندن / مدريد	٣,٦٠
كوبنهاجن / استكهولم	٣,٨٠
هلسنكى	٤,٢٠
نيويورك	٦,٤٠
لوس انجيلوس	٧,٠٠

ح - سعر المواد الغذائيه الى موسكو يكون ٣,٥٠ جنيه ٠

د - سعر المواد الغذائيه الى بودابست يكون ٣,٣٠ جنيه ٠

هـ - يستمر العمل بقبول شحنات الضفادع الى كل من (جنيف - زيورخ - باريس) وباقى نقاط أوروبا بسعر ٤,٠٠ جنيه ٠ ولاتمنح أى تخفيضات ٠ غير عمولة الوكيل ٠

و - الأمتعة الشخصيه والكتب تمنح تخفيض ١٥٪ (خمسة عشر فى المائه) ٠

ز - تحدد أسعار الخضر والفاكهة تبعا للعرض والطلب تمشيا مع آليات السوق ٠

ح - يتم تطبيق أسعار شحن الزهور كالآتى :-

ملحق (٢)
قرار وزير الدولة للمالية
رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١
بشأن تحديد رسوم بعض الخدمات

مادة (١) : تحديد رسوم التخزين على الطرد بالمطارات كما يلى :

تستحق رسوم التخزين على الطرود التى تودع المخازن الجمركية فى المطارات بعد مضى ثلاثة ايام على تخزينها فيها وتحصل طبقا للفئات الآتيه :

أ) - كل طرد يزن حتى ٥٠ كيلو جرام :

ستة قروش	عن كل يوم من أيام الاسبوع الاول
اثنى عشر قرشا	عن كل يوم من أيام الاسبوع الثانى
أربعة وعشرون قرشا	عن كل يوم من أيام الاسبوع الثالث .

ب) - كل طرد يزيد وزنه على ٥٠ كيلو جرام ولايتجاوز ٢٥٠ كيلو جرام

اثنى عشر قرشا	عن كل يوم من ايام الاسبوع الاول
اربعة وعشرون قرشا	عن كل يوم من أيام الاسبوع الثانى
ثمانية واربعون قرشا	عن كل يوم من أيام الاسبوع الثالث

ج) - كل طرد يزيد وزنه على ٢٥٠ كيلو جرام

اربعة وعشرون قرشا	عن كل يوم من ايام الاسبوع الاول
ثمانية واربعون قرشا	عن كل يوم من ايام الاسبوع الثانى
ستة وتسعون قرشا	عن كل يوم من ايام الاسبوع الثالث

مادة (٢) - أجور الشيالة :

أ) - عن الادخنه تحصل هذه الاجور بواقع :

- مائة واربعون قرشا للطن الواحد ، بالنسبة للطرود بحد أدنى عشرون قرشا
- مائة واربعون قرشا للطن الواحد ، بالنسبة للصناديق والباراميل بحد ادنى خمسون قرشا .

عن البضائع تحصل هذه الاجور بواقع :

ثمانون قرشا للطن الواحد من المأكولات والمشروبات والفواكه عامة .

المصدر : احدى شركات التصدير والاستيراد بميناء القاهرة الجوى .

ملحق رقم (٢)
بالرقابة على مواصفات بعض السلع وتحديد رسوم فحصها

م	البند الجمركي	السلعه	رسوم الفحص
٦	الفصل السابع	خضر ونباتات وجذور ودرنات صالحه للأكل: أ -بقول يابسه. ب-خضر آخرى: ١-مهيأ للبيع بالتجزئه. ٢-غير مهيأ للبيع بالتجزئه.	نصف قرش عن كل كيلو جرام من الرساله قرشا عن كل كيلو جرام من الرسالة نصف قرش عن كل كيلو جرام من الرسالة بحد أقصى عشرة آلاف جنيه عن الرسالة من أ ، ب .
٧	الفصل الثامن عدا البند ٠٨ ١٤	فواكه واثمار قشريه صالحه للأكل: أ - مهيأ للبيع بالتجزئه ب- غير مهيأ للبيع بالتجزئه	قرشا عن كل كيلو جرام من الرسالة نصف قرش عن كل كيلو جرام من الرسالة
٨	الفصل التاسع	بن وشاى أ - مهيأ للبيع بالتجزئه . ب- غير مهيأ للبيع بالتجزئه .	قرشا عن كل كيلو جرام من الرسالة. نصف قرش عن كل كيلو جرام من الرسالة بحد أقصى عشرة آلاف جنيه عن الرسالة من أ ، ب .
٩	الفصل العاشر	الحبوب عدا التقاوى: أ - القمح ب- حبوب أخرى	قرشا عن كل طنين من الرسالة بحد أقصى عشرة آلاف جنيه عن الرسالة

١٠	١١ ٠١ ١١ ٠٢	دقيق حبوب	جنيها عن كل طن من الرسالة بحد أقصى اثنى عشرة آلاف جنيع عن الرسالة
١١	١١ ٠٨	نشا حبوب ودرنسات	جنيها عن كل طن من الرسالة
١٢	١٢ ٠١، ١٢ ٠٢ ١٢ ٠٣، ١٢ ٠٤ ١٦ ٠٥، ١٢ ٠٦ ١٢ ٠٧	حبوب وأثمار زيتية	جنيها عن كل طن من الرسالة بحد أقصى عشرة آلاف جنيه عن الرسالة
١٣	١٥ ٠٧، ١٥ ٠٨ ١٥ ٠٩، ١٥ ١٠ ١٥ ١١، ١٥ ١٢ ١٥ ١٣، ١٥ ١٤ ١٥ ١٥، من ١٥ ١٦	زيوت نباتية ومسلى صناعى: أ - مهيأ للبيع بالتجزئة ب- غير مهيأ للبيع بالتجزئة	نصف قرش عن كل كيلو جرام من الرسالة جنيها عن كل طن من الرسالة بحد أقصى عشرة آلاف جنيه للشحنة أ ، ب ٠
١٤	١٥ ١٨	زيوت حيوانية أو نباتية (صناعية) : أ - مهيأ للبيع بالتجزئة ب- غير مهيأ للبيع بالتجزئة	نصف قرش عن كل كيلو جرام من الرسالة جنيها عن كل طن من الرسالة بحد أقصى عشرة آلاف جنيه للشحنة
١٨	١٧ ٠١، ١٧ ٠٢	سكر بنجر وقصب وأنواع سكر أخرى جامدة أو سائلة طبيعية أو صناعية	نصف قرش عن كل كيلو جرام من الرسالة بحد أقصى عشرة آلاف جنيه للشحنة

المصدر :

احدى شركات التصدير والاستيراد بميناء القاهرة الجوى .

الجهة من القاهرة والأسكندرية	السعر جم	الوزن كيلو جرام
الى		
أسطنبول	٢,٣٠	٢٥٠
أثينا	٢,٥٠	٢٥٠
مالطا	٢,٩٠	٢٥٠
روما/ بودابست	٤,٠٠	٢٥٠
امستردام/برشلونه/برلين/		٢٥٠
بروكسل/دوسلدورف/		٢٥٠
فرانكفورت/جنيف/ميلانو/	٤,٦٠	٢٥٠
موسكو/ميونخ/باريس/		٢٥٠
فيينا/زيورخ		٢٥٠
لندن/مدريد	٥,٤٠	٢٥٠
كوبنهاجن	٥,٧٠	٢٥٠
استكهولم	٦,٩٠	٢٥٠
هلسنكى	٧,٨٠	٢٥٠

المصدر :

احدى شركات التصدير والاستيراد بميناء القاهره الجوى .

ملحق رقم (٣)

ملحق رقم (٣) جدول رقم(١)
يحتوى على
أ- عدد السكان ب - المساحة ج- نصيب الفرد بالدولار

لعام ١٩٩٢

الدول / البيان	عدد السكان (بالملايين)	المساحة (بالالف كيلو متر مربع)	نصيب الفرد بالدولار
الاردن	٣,٩	٨٩	١١٢٠
اسرائيل	٥,١	٢١	١٣٢٢٠
الامارات	١,٧	٨٤	٢٢٠٢٠
ايران	٥٩,٦	١٦٤٨	٢٢٠٠
تركيا	٥٨,٥	٧٧٩	١٩٨٠
سوريا	١٣,٠	١٨٥	-
مصر	٥٤,٧	١٠٠١	٦٤٠
اليمن	١٣,٠	٥٢٨	-
عمان	١,٦	٢١٢	٦٤٨٠
السعودية	١٦,٨	٢١٥٠	٧٥١٠
تونس	٨,٤	١٦٤	١٧٢٠
المغرب	٢٦,٢	٤٤٧	١٠٣٠
الاجمالى	٢٦٢,٥	٧٣٠٨	
الاقطار العربية	١٣٩,٣	٤٨٦٠	

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ، ١٩٩٤

ملحق رقم (٣)

جدول رقم (٢) يحتوى على
الناتج المحلى الاجمالى (معدلات نمو) للفترة ٨٠-١٩٩٢

الدول / البيان	الناتج المحلى الاجمالى	الزراعة	الصناعة	صناعة تحويلية	الخدمات
الاردن	٠,٨	-	-	-	-
اسرائيل	٣,٩	-	-	-	-
الامارات	٠,٣	٩,١	- ١,٨	٣,٣	٤,١
ايران	٢,٣	٤,٥	٤,٤	٥,٨	٠,٤
تركيا	٤,٩	٢,٨	٥,٨	٦,٧	٥,١
سورية	١,٨	- ٠,٣	٧,٦	-	٠,٣
مصر	٤,٤	٢,٤	٣,٩	-	٥,٨
اليمن	-	-	-	-	-
عمان	٧,٧	٧,١	٩,٦	١٨,٣	٦,٠-
السعودية	٠,٤	١٤,٠	- ٢,٩	٨,١	٠,٢-
تونس	٣,٨	٣,٨	٣,١	٦,٣	٤,٣
المغرب	٤,٠	٥,٣	٣,٠	٤,٢	٤,٢

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ، ١٩٩٤ .

ملحق رقم (٣)

جدول رقم (٣) يحتوى على
توزيع الناتج المحلى الأجمالى لعام ١٩٩٢

الدول / البيان	الناتج المحلى الاجمالى (ملايين الدولارات)	الزراعة ٪	الصناعة ٪	صناعة تحويلية ٪	خدمات ٪
الاردن	٤٠٩١	٧	٢٨	١٥	٦٥
اسرائيل	٦٩٧٦٢	-	-	-	-
الامارات	٤٢٤٦٧	٢	٥٦	٩	٤٣
ايران	١١٠٢٥٨	٢٣	٢٨	١٤	٤٨
تركيا	٩٩٦٩٦	١٥	٣٠	٢٣	٥٥
سورية	١٧٢٣٦	٣٠	٢٣	-	٤٨
مصر	٣٣٥٥٣	١٨	٣٠	١٢	٥٢
اليمن	٩٦١٥	٢١	٢٤	١٠	٥٥
عمان	١١٥٢٠	٤	٥٢	٤	٤٤
السعودية	١١١٣٤٣	٧	٥٢	٧	٤١
تونس	١٣٨٥٤	١٨	٣١	١٧	٥١
المغرب	٢٨٤٠١	١٥	٣٣	١٩	٥٢
الاجمالى	٥٥١٧٩٦				
الاقطار العربية	٢٧٢٠٨٠				

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ٠ ١٩٩٤ ٠

ملحق رقم (٣)

جدول رقم (٤) يحتوى على : الزراعة والأغذية لعام ١٩٩٢

الدول البيان	القيمة المضافة فى الزراعة (ملايين الدولارات)	واردات الغلال (الف طن) ١٩٩٢	استهلاك الاسمدة (مائة جزام للهكتار من الاراضى المزروعة) ١٩٩١ - ١٩٩٢	معدل نمو نصيب الفرد من انتاج الاغذية ٪ ٧٩ - ١٩٩٢
الاردن	٣٠٠	١٥٧٨	٥٠٩	-٠,٥
اسرائيل	-	١٨٧١	٢٣٦٢	-١,١
الامارات	٧٣١	٥٢٤	٤٤٧٩	-
ايران	٢٥٧١١	٤٣٥٠	٧٤٨	٠,٨
تركيا	١٤٥٦٧	٦٠٥	٦٣٨	-٠,٤
سوريا	٥١٣٨	١٤٤٠	٥٤٩	-٣,٤
مصر	٦٠٧٩	٧٣٣٠	٣٤٣٧	١,٤
اليمن	٢٠١٢	٢١٨٥	١٢٢	-
عمان	٣٧٤	٣٣٢	١٣٣٦	-
السعودية	٦٨٤٤	٦٨٤٦	٢١٣٩	١٠,٩
تونس	٢٤٦٧	١٠١٥	٢٠٣	١,٤
المغرب	٤٢٢٠	٣٠٩٥	٣٥٧	٢,٣
الاجمالى	٦٨٤٤٣	٣١١٧١		
الاقطار العربية	٢٨١٦٥	٢٤٣٤٥		

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ٠ ١٩٩٤ ٠

ملحق رقم (٣)

جدول رقم (٥) يحتوى على :
نمو الأستهلاك والأستثمار لعام ١٩٩٢
الفترة ٨٠ - ١٩٩٢

الدول / البيان	الأستهلاك الحكومى ٪	الأستهلاك الخاص ٪	الاجمالى ٪
١ - الأردن	--	-	-
٢ - إسرائيل	٠,٧	٥,٣	٥,١
٣ - الأمارات	--	--	--
٤ - ايران	٣,٨ -	٤,٢	٠,٨
٥ - تركيا	٣,٤	٦,٢	٢,٥
٦ - سورية	٢,٥-	٣,٧	٧,٥ -
٧ - مصر	٢,٩	٣,١	٠,٦ -
٨ - اليمن	--	--	--
٩ - عمان	--	--	--
١٠- السعودية	--	--	--
١١- تونس	٣,٩	٣,٥	٠,٣ -
١٢- المغرب	٤,٩	٤,٠	٢,٦

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ـ ١٩٩٤ .

ملحق رقم (٣)

جدول رقم (٦) يحتوى على :
هيكل الطلب لعام ١٩٩٢
توزيع الناتج المحلى الاجمالى

الدول / البيان	الاستهلاك الحكومى ٪	الاستهلاك الخاص ٪	الاستثمار المحلى ٪	الادخار المحلى ٪	صادرات السلع والخدمات ٪	رصيد الموارد ٪
الاردن	٢٤	٩٤	٣٢	- ١٨	٤٣	-٤٩
اسرائيل	٢٦	٥٧	٢٣	١٦	٢٩	-٧
الامارات	١٨	٤٧	٢٢	٣٥	٦٩	١٣
ايران	١٢	٥٨	٣٣	٣٠	١٤	-٣
تركيا	١٨	٦٣	٢٣	٢٠	٢١	-٣
سوريا	١٤	٧٩	١٦	٧	٢٤	-٩
مصر	١٤	٨٠	١٨	٧	٢٧	-١٢
اليمن	٢٨	٧٤	٢١	-٢	١٦	-٢٣
عمان	-	-	-	-	-	-
السعودية	-	-	-	-	-	-
تونس	١٦	٦٣	٢٦	٢١	٣٨	-٥
المغرب	١٦	٦٧	٢٣	١٧	٢٣	-٦

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم - ١٩٩٤ .

ملحق رقم (٣)

جدول رقم (٧) يحتوى على :
نمو تجارة السلع لعام ١٩٩٢
الفترة ٨٠-١٩٩٢

الدول / البيان	تجارة السلع (ملايين الدولارات)		متوسط معدل النمو ٪		معدل التبادل التجارى
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	
الاردن	٩٣٣	٣٢٥١	٦,١	- ٠,٢	١١٦
اسرائيل	١٣٠٨٢	١٨٦٦٣	٦,٠	٥,١	١١٢
الامارات	١٨٠٥٨	١٧٢٠٩	٤,٨	١,١	٨٧
ايران	١٨٢٣٥	٢٦٧٤٤	١٤,٥	٨,٦	٩٢
تركيا	١٤٧١٥	٢٢٨٧١	٩,٠	٩,٦	١١١
سورية	٣٢٦٢	٣٣٦٥	١٩,٤	٤,٦	٨٩
مصر	٣٠٥٠	٨٢٩٣	٣,١	- ١,٢	٩٥
اليمن	-	-	-	-	-
عمان	٥٥٥٥	٣٦٧٤	٨,٦	صفر	٨٧
السعودية	٤١٨٣٣	٣٢١٠٣	- ٢,٤	- ٦,٢	٨٣
تونس	٤٠٤٠	٦٤٢٥	٦,٤	٣,١	٩٧
المغرب	٣٩٧٧	٧٣٥٦	٥,٥	٤,٤	١٠٠
الاجمالى	١٢٦٧٤٠	١٤٩٩٥٤			
الاقطار العربية	٨٠٧٠٨	٨١٦٧٦			

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ـ ١٩٩٤ .

ملحق رقم (٣)

جدول رقم (٨) يحتوى على :
هيكل واردات السلع لعام ١٩٩٢

الدول البيان	الأغذية ٪	الوقود ٪	سلع أولية أخرى ٪	الآت ومعدات النقل ٪	مصنوعات أخرى ٪
الاردن	٢١	١٤	٣	٢٥	٣٨
اسرائيل	٧	٨	٤	٣٢	٤٩
الامارات	١٧	٧	٣	٣١	٤٣
ايران	١٢	صفر	٤	٤٥	٣٩
تركيا	٦	١٧	٩	٣٥	٣٣
سورية	١٧	١٨	٧	٢٦	٣٢
مصر	٢٩	١	١٠	٢٦	٣٤
اليمن	-	-	-	-	-
عمان	١٩	٢	١	٤٢	٣٦
السعودية	١٦	صفر	٣	٣٦	٤٥
تونس	٨	٨	٧	٣٠	٤٧
المغرب	١٤	١٥	١٠	٢٨	٣٢

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم - ١٩٩٤ .

ملحق رقم (٣)

جدول رقم (٩) يحتوى على :
هيكل صادرات السلع لعام ١٩٩٢

الدول / البيان	الوقود والمعادن والفلزات ٪	سلع أولية اخرى ٪	الالات ومعدات النقل ٪	مصنوعات اخرى ٪	المنسوجات والملابس ٪
الاردن	٣٤	١٦	٢	٤٨	٤
اسرائيل	٢	٩	٢٨	٦٢	٧
الامارات	٩٥	١	١	٢	صفر
ايران	٩٠	٦	صفر	٣	٣
تركيا	٤	٢٤	٩	٦٣	٣٩
سورية	٤٥	١٧	١	٣٧	٢٥
مصر	٥١	١٤	١	٣٤	١٨
اليمن	-	-	-	-	-
عمان	٩٤	١	٤	١	صفر
السعودية	٩٩	صفر	١	صفر	صفر
تونس	١٦	١١	٩	٦٤	٤٠
المغرب	١٥	٣٠	٦	٤٩	٢٥

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ـ ١٩٩٤ .

ملحق رقم (٣)

جدول رقم (١٠) يحتوى على : اجمالى الدين الخارجى (بملايين الدولارت) لعام ١٩٩٢

الدول البيان	الدين طويل الاجل	استخدام ائتمان صندوق النقد الدولى	الدين قصير الاجل	اجمالى الدين الخارجى	اجمالى المتأخرات على الدين طويل الأجل القائم والمنصرف	نسبة القيمة الحالية للقيمة الأسمية للدين
الاردن	٦٩١٤	١١٢	٩٠٤	٧٩٢٩	١٠٨٧	٩٢
اسرائيل	-	-	-	-	-	-
الامارات	-	-	-	-	-	-
ايران	٣٠٦٥	صفر	١١١٠٢	١٤١٦٧	٨٢	١٠٠
تركيا	٤٣٠٧١	صفر	١١٧٠١	٥٤٧٧٢	صفر	٩٧
سوريا	١٤٣٤١	صفر	٢١٤٠	١٦٤٨١	١٧٥٣	٧٧
مصر	٣٦٤٢٥	٢٠٢	٣٣٩١	٤٠٠٨١	١٥٨٢	٦٠
اليمن	٥٣٤١	صفر	١٢٥٦	٦٥٩٨	١٣٣٧	٧٨
عمان	٢٣٤٠	صفر	٥١٥	٢٨٥٥	صفر	٩٨
السعودية	-	-	-	-	-	-
تونس	٧٦٤٤	٢٩٠	٥٤١	٨٤٧٥	١٣	٨٩
المغرب	٢٠٥٣٦	٤٣٩	٣٣١	٢١٣٠٥	٣٤٤	٩١

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ـ ١٩٩٤ .

ملحق رقم (٣)

جدول رقم (١١) يحتوى على :
تدفق رأس المال الخارجى (بملايين الدولارات) لعام ١٩٩٢

الدول / البيان	المدفوعات المنصرفة		سداد الاصل		مدفوعات الفائدة	
	الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة	الدين الخاص الغير مضمون	الدين طويل الاجل والمضمون من سلطة عامة	الدين الخاص الغير مضمون	الدين طويل الاجل العام والمضمون من سلطة عامة	الدين الخاص الغير مضمون
الاردن	٣٨٣	صفر	٣٧٨	صفر	٢٧٩	صفر
اسرائيل	-	-	-	-	-	-
الامارات	-	-	-	-	-	-
ايران	٢٥٨٥	صفر	١٩٥	صفر	٦٨	صفر
تركيا	٥٤١٥	٢٢٣٠	٤٥٥٦	٧٢٦	٢٨٧٦	٣٢٥
سورية	٥٢٦	صفر	٦٤٢	صفر	١٦٨	صفر
مصر	١٤٣٧	١١	١١٦٧	٢٦٠	٨٢٨	٤٥
اليمن	٢٩٦	صفر	٨٥	صفر	٢٥	صفر
عمان	٢٥٤	صفر	٣٤٠	صفر	١٥٣	صفر
السعودية	-	-	-	-	-	-
تونس	١٣٥٨	٤٣	٨٥٤	٣٠	٣٩٨	١٣
المغرب	١٦٦٣	١٢	٩٢٧	٨	٩٣٠	٧

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم - ١٩٩٤ .

ملحق رقم (٣)

جدول رقم (١٢) يحتوى على
السكان وقوة العمل

الدول / البيان	الاجمالى لسنة بالملايين			(بالملايين) الحجم الافتراضى لثبات السكان	متوسط النمو السنوى ٪		السن ١٥ - ٦٤ (الاجمالى بالملايين)		متوسط النمو السنوى ٪	
	١٩٩٢	٢٠٠٠	٢٠٢٥		من سنة ٨٠-١٩٩٢	من سنة ٩٢-٢٠٠٠	١٩٩٢ (اجمالى)	(١٥-٦٤) ١٩٩٢	من سنة ٨٠-١٩٩٢	٩٢-٢٠٠٠
الاردن	٤	٥	٩	١٤	٤,٩	٣,٤	٢	١	٤,٣	٤,٠
اسرائيل	٥	٦	٨	٩	٢,٣	٢,٢	٣	٢	٢,٢	١,٩
الامارات	٢	٢	٣	٤	٤,٠	٢,٠	١	١	٣,٦	١,٨
ايران	٦٠	٧٥	١٢٦	٢٠٤	٣,٥	٢,٨	٣٠	١٦	٣,٢	٣,١
تركيا	٥٩	٦٨	٩٢	١٢٢	٢,٣	١,٩	٣٥	٢٥	٢,١	١,٩
سوريا	١٣	١٧	٣٤	٦٦	٣,٣	٣,٣	٦	٣	٣,٦	٤,٠
مصر	٥٥	٦٣	٨٦	١٢١	٢,٤	١,٧	٣١	١٥	٢,٦	٢,٧
اليمن	١٣	١٧	٣٦	٨٨	٣,٨	٣,٣	٦	٣	٣,٠	٣,٤
عمان	٢	٢	٥	١٢	٤,٣	١,١	١	صفر	٣,٥	٢,٨
السعودية	١٧	٢٢	٤٣	٨٥	٤,٩	٣,٢	٩	٤	٣,٩	٣,٢
تونس	٨	١٠	١٤	٢٠	٢,٣	٢,٢	٥	٣	٣,٠	٢,٦
المغرب	٢٦	٣٠	٤٣	٦١	٢,٥	١,٨	١٥	٨	٣,٢	٢,٩

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ـ ١٩٩٤ .

ملحق رقم (٣)

جدول رقم (١٣) يحتوي على :
الموارد الطبيعيـــة

الدول / البيان	مساحة الغابات الطبيعية			مساحة الاراضى المحمية على النطاق الوطنى لسنة ١٩٩٣					نصيب الفرد (بالمتر المكعب)		
	المساحة الاجمالية لسنة ١٩٩٠ (بالألف كيلو متر مربع)	المعدل السنوى لازالة الغابات		بالألف كيلو متر مربع	العدد	٪ من المساحة الاجمالية	الاجمالى كيلو متر مكعب	٪ من اجمالى موارد المياه	الاجمالى	المنزلى	الصناعى والزراعى
		بالألف كيلو متر مربع	٪ من المساحة الاجمالية								
الأردن	--	--	--	١,٠	٨	١,١	٠,٥	٣١,٦	١٧٣	٥٠	١٢٣
اسرائيل	١	--	--	٢,١	٢١	١٠,٠	١,٨	٨٦,٠	٤١٠	٦٦	٣٤٤
الامارات	--	--	--	صفر	صفر	صفر	٠,٩	٢٩٩,٠	٨٤٤	٩٧	٧٨٧
ايران	--	--	--	٧٩,٨	٦٢	٤,٨	٤٥,٤	٣٨,٦	١٣٦٢	٥٤	١٣٠٧
تركيا	٢٠٢	صفر	صفر	٢,٤	١٨	٠,٣	٢٣,٨	١٢,٣	٤٣٣	١٠٤	٣٢٩
سورية	--	--	--	صفر	صفر	صفر	٣,٣	٩,٤	٤٣٥	٣٠	٤٠٥
مصر	--	--	--	٨,٠	١٣	٠,٨	٥٦,٤	٩٧,١	١٠٢٨	٧٢	٦٥٦
اليمن	--	--	--	صفر	صفر	صفر	٣,٤	١٣٦,٠	٣٢٤	١٦	٣٠٨
عمان	--	--	--	٠,٥	٢	٠,٣	٠,٥	٢٣,٩	٦٢٣	١٩	٦٠٤
السعودية	--	--	--	٢١٢,٠	٩	٩,٩	٣,٦	١٦٣,٨	٤٩٧	٢٢٤	٢٧٣
تونس	--	--	--	٠,٤	٦	٠,٣	٢,٣	٥٢,٩	٣١٧	٤١	٢٧٦
المغرب	--	--	--	٣,٦	١٠	٠,٨	١٠,٩	٣٦,٢	٤١٢	٢٣	٣٩٠

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ـ ١٩٩٤ .

سلسلة من القضايا صدرمنها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية (ديسمبر ١٩٧٧)

Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued occupation of Egyptian Territories, April 1978.

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية منطقة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنيه لافاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥. (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية. (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٧٥). (اكتوبر ١٩٧٨)

Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦) . (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين. (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجه الرياضية فى جمهورية مصر العربية. (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١ـ١٩٧٨). (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها. (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثه اجزاء). (يوليو ١٩٨٠)

(١٥) A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ . (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.

(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر). (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمبر ١٩٨١)

(٣٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء). (أبريل ١٩٨٢)
(٣١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين). (سبتمبر ١٩٨٢)
(٣٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها. (أكتوبر ١٩٨٣)
(٣٣) دور القطاع الخاص فى التنمية (نوفمبر ١٩٨٣)
(٣٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وآثارها على السياسات الزراعية فى مصر. (مارس ١٩٨٥)
(٣٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (أكتوبر ١٩٨٥)
(٣٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا. (أكتوبر ١٩٨٥)
(٣٧) سياسات وامكانات تخليط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)
(٣٨) الآفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر . (نوفمبر ١٩٨٥)
(٣٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبر ١٩٨٥)
(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للنطاقة الاستثمارية للاقتصاد القومى. (ديسمبر ١٩٨٥)
(٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبر ١٩٨٥)
(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة وأصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليو ١٩٨٦)
(٣٣) التفاوتات الاقليمية للتنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية (يوليو ١٩٨٦)
(٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح (يوليو ١٩٨٦)
(٣٥) Integrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.
(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها (نوفمبر ١٩٨٦)
(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)
(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية . (مارس ١٩٨٨)
(٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى للاراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ٨٠ ، ١٩٨٥.
(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونية ١٩٨٨)

٤١ - بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية	أكتوبر ١٩٨٨
٤٢ - نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والالقاء	أكتوبر ١٩٨٨
٤٣ - دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤ - دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة .	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥ - الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦ - امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى فى الايرادات العامة للدولة فى مصر .	فبراير ١٩٨٩
٤٧ - مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨ - دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير التنمية للقطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩ - الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع أشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر .	مارس ١٩٩٠
٥٠ - المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية .	مارس ١٩٩٠
٥١ - سياسات اصلاح سيزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى	مايو ١٩٩١
٥٢ - بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣ - بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤ - التخطيط الاجتماعى والانتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥ - مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه والطاقة ..	
٥٦ - دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧ - بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨ - بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠

٥٩ ـ	سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠ ـ	بحث أثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١ ـ	الامكانيات والآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١
٦٢ ـ	امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣ ـ	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	ابريل ١٩٩١
٦٤ ـ	بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الاول : القطاعات الانتاجية	اكتوبر ١٩٩١
٦٤ ـ	بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الثانى : القطاعات الخدمية والبنية الاساسية	
٦٥ ـ	مستقبل انتاج الزيوت فى مصر	اكتوبر ١٩٩١
٦٦ ـ	الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها ـ مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية	اكتوبر ١٩٩١
٦٦ ـ	الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها ـ مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	اكتوبر ١٩٩١
٦٧ ـ	خلفية ومضمون التطورات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق اوربا ومحددات انعكاساتها الناتجة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨ ـ	ميكنة الانشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩ ـ	ادارة الطاقة فى مصر وضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا	ديسمبر ١٩٩١
٧٠ ـ	واقع وآفاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١ ـ	انعكاسات ازمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢ ـ	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٢ ـ	خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤ ـ	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥ ـ	تطوير مناهج التحليل وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧ ـ	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	اكتوبر ١٩٩٢

٧٨ — احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التحليل واقتراح اقتصادى قومى للتخطيط المأشيرى — المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩— بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجى	فبراير ١٩٩٣
٨٠— تقويم التعليم الأساسى فى مصر	مارو ١٩٩٣
٨١— الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات سوق السندوات المصرى	مارو ١٩٩٣
٨٢— THE CURRENT DEVELOPMENT IN THE METHODOLOGY AND APPLICATIONS OF OPERATIONS RESEARCH OBSTRCLES AND PROSPECTS IN DEVELOPING COUNTRIES.	Nov.1993
٨٣— الآثار البيئية للمبيدات الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤— تقييم البرامج للتعرض بالاسانيد الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥— أثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة العربية	يناير ١٩٩٤
٨٦— مشروع انشاء قاعدة بيانات الاستطلاع الحضرى بمعهد التخطيط القومى "المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧— الكوارث التلوثية وتحليل الخسائر فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال اكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨— تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩ — استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادى بمصر (٢ مجلد)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠— واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤
٩١— تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية واثارها . اسيوطها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢— دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣— الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى العام فى ظل الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٥
٩٤— مشروع انشاء قاعدة بيانات الاستطلاع الحضرى بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥— السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	ابريل ١٩٩٥
٩٦ — الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الاصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧— المستجدات العالمية (الجات واوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال العامة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	اغسطس ١٩٩٥
٩٨ — تقييم البدائل الاجرائية لتوسيع قاعدة الملكية فى قطاع الاعمال العام.	يناير ١٩٩٦

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر

تصدر هذه السلسلة عن معهد التخطيط القومى بالقاهرة منذ عام ١٩٧٨، لتقديم الانتاج الفكرى للهيئة العلمية للمعهد الذى يركز بصفة خاصة على المشكلات التى تواجه التنمية والتخطيط فى المجتمع المصرى سواء على المستوى القومى أو القطاعى أو المستوى الاقليمى ، ويقترح السياسات الكفيلة بعلاج هذه المشكلات ودفع عجلة التنمية فى مصر .

والأعمال المنشورة فى هذه السلسة هى فى معظم الحالات نتاج جهد جماعى لفرق العمل البحثية التى تتشكل فى المعهد لبحث قضايا عملية تواجه متخذ القرار وذلك بمنهج علمي سليم. وقد تنوعت القضايا التى تناولتها الأعداد المختلفة لهذه السلسلة على النحو المبين فى الصفحات الأخيره من هذا العدد بحيث أصبحت تشكل مكتبه علميه في مجال التخطيط والتنميه في مصر.

ويأمل المعهد أن يجد المفكرون والباحثون وصناع القرارات في هذه السلسله مرجعا يرجعون اليه ويستفيدون منه على النحو الذى يثرى البحث العلمى ويفتح آفاقا جديده لتقدمه من جهه ، ويدعم العمل التخطيطى والتنموى علي طريق الارتقاء بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المصرى من جهه أخرى.

معهد التخطيط القومى - صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة

تليفون: ٢٦٢٧٨٤٠-٢٦٢٩٢٤٧ فاكس: ٢٦٢١١٥١-٢٦٣٤٧٤٧ تلكس: ٩٣٢٦١ IPLAN- UN تلغرافيا:انسبلاننج